

دار العیدروس للكتاب الحديث

الكتاب
السادس

دراسات في :

الخليج والجزيرة العربية

البروفيسور الدكتور / محمد حسن العیدروس

دار الكتاب الحديث

دار العيدروس للكتاب الحديث

دراسات في:

الخليج والجزيرة العربية

الكتاب السادس

الدكتور/ محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية -

رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

دار الكتاب الحديث

953.001 العبدروس ، محمد حسن.
م ح در دراسات في الخليج والجزيرة العربية/ محمد
حسن العبدروس. ط 1. القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2008م.
مج. 384 ص 24 سم .
تتمك: 2- 192-350-977

1- شبه الجزيرة العربية - تاريخ .
أ. العنوان

حقوق الطبع محفوظة
1430 هـ / 2009 م

دار الكتاب الحديث

94 شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (00 202) فاكس رقم : 22752992 (00 202) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com	القاهرة
2460634 شارع الهادي ، برج الصديق ص.ب : 22754 - 13088 الصفاء هاتف رقم (00 965) فاكس رقم : 2460628 (00 965) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw	الكويت
Wilaya d'Alger- Lot C no 34 - Draria B. P. No 061 - Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 dkhadith@hotmail.com E-mail	الجزائر
SCANDINAVIAAN CULTUER COMMERCIAL CONNECTIONS Norra kvar stad 8 . - 27396 Tommeliilla- Sweden " EMAIL: alaidarosgp@hotmail.com	السويد
0097126392065 فاكس 026392062 هاتف 2855 أبو علي هاتف aidaros@emirates.net.aeEMAIL:	الإمارات

2008/7980	رقم الإيداع
977- 350- 192-2	I.S.B.N

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿قُلْ إِن صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الأنعام].
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا... ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء].

صدق الله العظيم

إلى روح والدي الشريف / حسن أحمد
علوي العيدروس .. طيب الله ثراه وأغمده
الجنة إن شاء الله..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أول ما نبدأ بالحمد لله، كثيرا، وثناء عظيما، والصلاة على نبيه الأمين، وعلى ذريته الطاهرين.

أخيرا كانت بداية فكرة قديمة، تحققت بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما، وهى محاولة لجمع الأبحاث التى قدمت فى المؤتمرات العلمية، وكذلك التى نشرت فى الدوريات العلمية، وكان هذا الكتاب حصيلة لتلك الأعوام.

ليست هذه هى جميع الأبحاث، وإنما تم اختيار بعض منها فى الفترة الزمنية الممتدة من الاستعمار الإرهائى البرتغالى الأوروبى المسيحى، إلى ما بعد قيام مجلس التعاون الخليجى على نهاية مشارف القرن العشرين، أى أبحاث تتناول التاريخ الحديث والمعاصر لمنطقة الخليج العربى، كما تشمل مختلف أقاليم المنطقة. وتم ترتيب المواضيع، حسب المراحل الزمنية التاريخية، وعلى حسب الأقاليم الجغرافية، وليس الحدود السياسية المصطنعة من قبل الاستعمار الإرهائى المسيحى الأوروبى، لأن التاريخ العربى هو تاريخ واحد، سواء أكان فى المشرق أم المغرب، وإن كنا نتناول فى هذا الكتيب جزءا من تاريخ المشرق العربى، وبالتحديد فى الخليج العربى، وذلك لاختصاصنا الدقيق، فى حين سوف يكون هناك كتابات لأبحاث فى التاريخ العربى بشكل عام، وخاصة فى الأعمال القادمة بإذن الله تعالى.

وَأَتَمْنَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَمَلُ الْإِقْلِيمِي، دَافِعًا إِلَى الْعَمَلِ الْقَوْمِي، وَهُوَ الْهَدَفُ وَالْغَايَةُ الْمَشْهُودَةُ لِأَجْلِ كِتَابَةِ تَارِيخِ الْأُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يُمْكِنُ الْوَصُولُ إِلَى الْكُلِّ، إِلَّا بِالْبَدءِ عَنْ طَرِيقِ جَمْعِ الْأَجْزَاءِ الْمَتَنَاثِرَةِ مِنْ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ الْمَوْحَدِ وَالَّذِي مَزَقَهُ الْأَسْتِعْمَارُ مِنْ جِهَةٍ، وَالظُّرُوفُ الْخَارِجَةُ عَنْ إِرَادَةِ الشَّعْبِ الْعَرَبِيِّ، بَعْدَ أَنْ خَرَجَ الْعَرَبُ مِنَ التَّارِيخِ بِسُقُوطِ «بَغْدَاد» فِي الْمَشْرِقِ، وَضِياعِ دَوْلَاتِ وَإِمَارَاتِ الْعَرَبِ فِي الْأَنْدَلُسِ بِالْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ، بِسَبَبِ الْمَلَذَّةِ وَالْأَهْوَاءِ وَحُبِّ الذَّاتِ لِلْحُكَامِ الْعَرَبِ وَالْإِسْتِعَانَةَ بِالْمَسِيحِيِّينَ الْإِرْهَائِيِّينَ ضِدَّ إِخْوَانِهِمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَجْلِ الْحِفَافِ عَلَى الْحُكْمِ، وَبِالتَّالِيِ ضِياعِ الْمَجْدِ الْعَرَبِيِّ، وَسَيْطَرَةِ الْعُثْمَانِيِّينَ الْأَتْرَاكِ الَّذِينَ أَعَادُوا الْمَجْدَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ جِهَةٍ، وَالتَّسَلُّلِ الْأَسْتِعْمَارِيِّ الْمَسِيحِيِّ الْغَرِبِيِّ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ، وَتَكْوِينِ الْكِيَانَاتِ وَالْأَنْظُمَةِ الْقَطْرِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ ثَالِثَةٍ.

نَحْمَدُ مِنْ هُنَا التَّارِيخَ الْحَدِيثَ وَالْمَعَاصِرَ لِلْعَرَبِ، مَتَأَثِّرًا بِهَذِهِ النُّوَاحِي الثَّلَاثَةِ، وَهَذَا مَا نَلَاظُهُ مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِنَا لِلْأَبْحَاثِ الْعِلْمِيَّةِ، وَبِالتَّالِيِ يَجِبُ إِعَادَةُ النَّظَرِ فِي هَذَا التَّارِيخِ لِلْإِسْتِفَادَةِ مِنَ الدَّرُوسِ وَالْعِبَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ لِأَنَّنَا نَحْتَاجُ الْيَوْمَ مَرَحَلَةَ حَاسِمَةٍ مِنْ تَارِيخِنَا الْقَوْمِي الْعَرَبِيِّ، بَعْدَمَا أَصْبَحْنَا نَعِيشُ عَلَى هَامِشِ التَّارِيخِ، وَلَيْسَ فِي دَاخِلِ التَّارِيخِ لِتَارِيخِنَا الْمَعَاصِرِ، وَهَنَا تَكْمُنُ الْمَشْكِلَةُ وَلَكِنْ كَيْفَ الْحُلُّ؟!

مَوْضُوعَاتُ الْأَبْحَاثِ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ

تَتَنَوَّلُ الدِّرَاسَاتُ فِي هَذَا الْجُزْءِ السَّادِسِ عِدَّةَ مَوَاضِيْعٍ وَهِيَ: الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، الرِّقَاقُ بَيْنَ الْغَرْبِ وَالْعَرَبِ - الْفَصْلُ الثَّانِي: - السُّوقُ فِي شَرْقِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ. الْفَصْلُ الثَّالِثُ: - تَحْدِيدَاتُ الْأَمْنِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وبرجو في الختام من الله تعالى أن يوفقنا إلى كتابة الحق، وقول الحق،
وعمل الحق، إنه ولي التوفيق وهو السميع المجيب، وأن يكون هذا العمل دافعا
إلى أعمال بحثية أخرى مستقبلا، وأن يكون البداية وليس النهاية.
وآخر ما نختم بالحمد لله والصلاة على أشرف خلق الله سيدنا وحبيبنا
محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطاهرين رضوان الله عليهم أجمعين إلى يوم الدين.

د. محمد حسن العبدروس

الفصل الأول



الرق بين الغرب والعرب

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد رسول الله ﷺ وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار الميامين إلى يوم الدين. انه لمن دواعي سرورى ان اتمكن من كتابة هذا البحث عن تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية حيث كان لهذه التجارة أهمية كبرى للعرب قبل النفط. إن من أبشع الصور الإنسانية على الإطلاق هى تملك الإنسان لأخيه الإنسان، وهذه الحالة الشاذة فى المجتمع ظهرت متأخرة نسبياً فلم تظهر فى العصور البدائية ولكن ظهرت فى العصور المتقدمة المتحضرة.

توقفنى هنا صيحة الخليفة عمر بن الخطاب بقوله المأثور (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟) فهل يولد الإنسان عبداً مملوكاً؟ أو هل خلقه الله عبداً للإنسان مثله؟ جل تعالى عن ذلك.. فله سبحانه العبودية وليس للبشر. وهل من الأخلاق أن يملك الإنسان الإنسان هذا ما سنبحثه فى بحثنا هذا ونبين مصادر الرقيق وكيف وجد الرقيق وطرق التجارة بهم وأهم المراكز الأساسية للتجار بهم والأسباب التى أدت إلى القضاء على هذه التجارة التى تفوح رائحتها بالنتن والعفونة وأن نلقى الضوء على هذه الحالة البشعة. فالرق كان ذا أهمية كبيرة لبعض المجتمعات وهو جزء من تاريخ المجتمع فى فترة زمنية معينة ولأن هذه التجارة كانت موجودة فى المجتمع العربى فى شرق الجزيرة العربية ولكن لم تكن تجارة الرقيق محصورة فى هذه المنطقة فقط بل مارسها المسيحيون الأوربيون كما مارسها العرب وغيرهم. نتحدث عن الرق وتجارته ثم عن الدور البريطانى فى هذه التجارة ونبدأ أولاً: عن مصدر ومسار تجارة الرقيق، ثم عن أسعار الرقيق،

وأعمال الرقيق، وبعد ذلك معاملة الرقيق، وأخيراً حجم تجارة الرقيق وجدواها الاقتصادية.

مصدر الرقيق

لم يكن الرق من صنع الإنسان المتوحش، وإنما كان من صنع الإنسان المتحضر، الذي أنعم عليه الله سبحانه وتعالى بالاستقرار وأعطاه الثروة والقوة. لقد كانت المجتمعات البدائية تعيش على الصيد والقنص وجنى الثمار الطبيعية، وقد كانت هذه المجتمعات تعمل في تحصيل غذائها، وهذه الجماعات تعتبر الغريب عنها عدواً يريد أن يستولى على قوتها وغذائها فكانت تقتله أو تأكله. ولما أخذ الإنسان في تأهيل بعض الحيوانات وأخذت الجماعات ترعى ماشيتها، استخدم الأسير في الرعى بدلاً من أن يقتل، وهذه خطوة أولى لإنشاء الرق كحالة اجتماعية تقوم على استغلال أو تملك الإنسان لأخيه الإنسان. وعندما أنشئت المدينة بعد أن أخذ الإنسان في زراعة الأرض واستقر فيها، ظهرت الملكية الفردية متمثلة بملكية الأسر التي كانت في بادئ الأمر تنتج لنفسها وتصنع ما تحتاج إليه، وعندما تطورت حياة المدينة لم تعد تنتج الأسر لنفسها فقط بل أخذت تنتج لغيرها من أجل الكسب المادي، وبهذا وجدوا في الأسرى الذين كان يقعون في الأسر من جراء الحروب، أداة للعمل، يقومون بتشييد القصور والمعابد وبشق الطرق وحفر الترع والعمل في المناجم، ومنهم من يبيعه فيشتريه أرباب الأسر. وبهذا أصبح للرق نظام قانوني وبهذا انقسم المجتمع إلى طبقة الأحرار المالكين وطبقة الأرقاء المملوكين، ومن ثم تحول نظام الرق إلى تجارة واستثمار رؤوس الأموال وإلى توطيد الملكية فأصبحت الثروة قوة اجتماعية⁽¹⁾.

انقسمت طبقة الأحرار إلى أقوياء يملكون وفقراء لا يملكون، واضطر

1 - د. عبد السلام الترماتيني - الرق ماضيه وحاضره - ص 16.

الفقراء إلى بيع أولادهم وبيع أنفسهم من أجل لقمة العيش فاسترقهم الأغنياء، وكذلك فإن من يستدين ديناً وليس لديه ما يفي به فقد قضى قانون المدينة أن يسترق الدائن وهذا ما كان يحدث من جراء عملية الغوص على اللؤلؤ في شرق الجزيرة العربية وكذلك من يرتكب فعلاً يخل بنظام المدينة الاجتماعى أو السياسى فقد قضى باسترقاقه، وهكذا تكون مصادر الرق هي الحرب والفقر والجريمة، وفيما بعد أصبح هنالك مصدر ثالث هو الخطف عن طريق عصابات تغير على القوافل والمراكب، أو تغير على جماعات آمنة فتأسر الرجال وتسبي النساء والأطفال ليساعوا في المدن، لقد كانت أفريقيا مصدراً أساسياً للرق وتجارته إلى المجتمعات المسيحية في أوروبا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومناطق أخرى، وكانت ممارسة تجارة العبيد تتم كأي تجارة من الناحية الاقتصادية، فقد كان العبد يعتبر استثماراً وسلعة تباع وتشترى. وتختلف أسعار العبيد حسب الجنس ذكرًا كان أم أنثى، كما لعبت القوة البدنية وجمال المرأة دوراً في ارتفاع سعر العبد أو العبدة كما كان العبيد في أمريكا يضعون في الميزان لمعرفة أوزانهم والتي على أساس تلك الأوزن ترتفع قيمته، وكلف العبد بالأعمال اليدوية داخل المنزل وفي الزراعة وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ من مياه شرق الجزيرة العربية كما كلف الرقيق بأعمال أخرى في المجتمعات الغربية التي مورست فيها هذه التجارة، وكان الرق أدنى طبقة في السلم الاجتماعى. واختلفت معاملة الرق من الناحية الاجتماعية حسب الطبقات الاجتماعية ومهما اختلفت معاملته أو الأعمال التي يقوم بها فإنه عبد مملوك محجور الحرية وإنتاجه ليسده⁽¹⁾.

تشير معظم المصادر التاريخية المتداولة إلى شرق أفريقيا باعتبارها المصدر الرئيسى لتجارة الرقيق في شرق الجزيرة العربية باعتبارها المعبر الأساسى الذى تمر منه تلك التجارة إلى أسواق المناطق القريبة منه مثل العراق وإيران والهند.

١ - د عبدالمالك خلف - الكويت والخليج العربى - ص 219

وارجعت تلك المصادر ازدهار تجارة الرقيق في شرق أفريقيا وشرق الجزيرة العربية إلى استيلاء العمانيين على زنجبار، وجزيرة ممبا في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، حيث تحولت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم آل بوسعيد إلى سوق الرقيق وأصبحت في أيام سعيد بن سلطان أكبر مركز لتجارة الرقيق في الشرق^(١).

هنالك أسواق خاصة للتجار بالرقيق حيث يباع الرقيق في هذه الأسواق، وكانت تقام هذه الأسواق في المدينة المتصرة التي يساق إليها الأسرى والسبايا وعرفت أقدم أسواق الرقيق في مدن (عيلام وبابل وآشور ومصر)، ومن ثم أقيمت أسواق للرقيق في أثينا واسبارطة وقرطاجة وروما وكلما ازدادت الحاجة إلى الرقيق اتسعت تجارته ونشاطه بالرقيق المجلوب بالخطف والشراء، وقامت له أسواق في الجزر اليونانية وكانت قبرص وكريت من أشهر أسواقه. أما في العصور الوسطى فكانت تجارة الرقيق المأسور أكثر ازدهاراً والمجلوب من دول الشرق والغرب، فاشتهرت أسواق مكة والمدينة والطائف ودمشق والقاهرة والإسكندرية وبغداد والبصرة والكوفة وسمرقند وبخارى وغيرها من المدن الكبرى، كما اشتهرت في الدول المسيحية أسواق القسطنطينية والبندقية ومرسيليا وروافنس وفردان وكاندي، وكان اليهود الذين يعرفون لغات الشرق والغرب يشترون الرقيق ويتاجرون به في البلاد الإسلامية والمسيحية، كما كانوا يخطفون أبناء النصارى أو يشترونهم من آبائهم الفقراء ويبيعونهم للمسلمين في إسبانيا. كما كان تجار البندقية ومرسيليا يجمعون الرقيق المسيحي ويحملونه إلى البلاد العربية لبيعونه في الأسواق العربية للمسلمين، والعرب كانوا يحملون في سفنهم التمور من البصرة والبحرين فترسوا في سواحل أفريقيا الشرقية، وفيها يبيعون التمور ويشتررون بدلا منها الرقيق من الزنوج، وبلاد عمان كانت مركزاً هاماً لتجارة الرقيق وتوزيعه على سائر البلاد بما

١ - د. جمال زكريا قاسم - الأصول التاريخية للعلاقات العربية: لأفريقية - ص 49

فيها الهند والصين. وفي زمن الخلفاء العباسيين اشتدت الحاجة إلى الأيدي العاملة بعد الاستيلاء على أراضي السواد في العراق لإستصلاحها. فزاد الطلب على الرقيق من البلاد الأخرى ولاسيما الزنج للعمل في الأرض واستصلاحها، وأدى ذلك إلى تكاثر الزنج الذين كانوا يعانون من سوء الحال والأحوال حتى قاموا عام 255هـ بثورتهم الكبرى التي سميت بثورة الزنج⁽¹⁾.

يعتبر موضوع الرق وتجارة الرقيق من الموضوعات الهامة في التاريخ الاجتماعي؛ ذلك أنها جزء من تاريخ بعض المجتمعات، ولما كانت هذه الظاهرة موجودة في شرق الجزيرة العربية فإنها ستلقى أضواء على طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة، حاولت الكتابات المسيحية الأوروبية أن تعطى الرق وتجارته صفة شرقية رغم أن هذه الممارسة ليست لها هوية شرقية أو غربية بل هي عالمية ومارسها المسيحيون الأوروبيون كما مارسها غيرهم. الرق هو تحكم واستغلال لمجموعة من البشر يجعل حريتهم محجوزة وإنتاجهم لصالح الأسياد. أما تجارة الرقيق فهي تجارة بالبشر مورست كأي سلعة سادت عبر عصور التاريخ المختلفة وفي مختلف بقاع العالم وكانت شرق الجزيرة العربية إحدى تلك المناطق التي نشطت فيها هذه التجارة في فترة معينة من التاريخ الحديث⁽²⁾. من المعروف أن العرب منذ أقدم العصور مارسوا التجارة ونجحوا فيها، وكانت قارة أفريقيا مجالا خصباً لتجارة العرب حيث توغلت قوافلهم منذ أقدم الأزمنة بحثاً عن العاج والرقيق. وكان التجار العرب يحصلون على العاج والرقيق عن طريق التجارة وليس عن طريق القوة والاعتصاب والإرهاب الذي مارسه المسيحيون. وبمرور الوقت، كبرت قوافل العرب وسلكت الطرق التجارية الممتدة من «كلوة» إلى بحيرة «نياسا» في شرق أفريقيا، ومن «باجامويو» المواجهة للطرف الجنوبي من

1 - د. عبدالسلام الترماتني - المرجع السابق ص 88.

2 - د. عبدالملك خلف - المرجع السابق ص 215.

جزيرة زنجبار إلى بحر «أوجيجي» أو بحيرة تنجانيقا. وأسست مستوطنات عربية في المراكز التجارية الهامة الواقعة على طرق القوافل مثل طابو Tabora أو جيجي Ujiji، وكاراجوي Karagwe والتي تحولت إلى مدن تجارية مهمة. وفي هذه المراكز التجارية، كانت القوافل تزود بحاجتها من المؤن، وتخزن البضائع في مستودعات خاصة، وتقيم جماعات مسلحة بالبنادق لحماية القوافل من عمليات النهب والسلب أثناء سفرها الطويل. وعلى طول طرق القوافل، كان تجار الجملة العرب يروحون ويجيئون، في حين استقر تجار «القطاعي» منهم في عواصم الحكام الأفارقة الوطنيين. ويعترف رولاند أوليفر Roland Oliver بأن نفوذ التجار العرب قد توغل من «زنجبار» و«كلوة» سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كل ركن تقريباً في شرق أفريقيا ووسطها، وأنه لم تحدث مطلقاً أية محاولة من جانبهم للتسلط الاستعماري الإمبريالي على المنطقة أو للاستيلاء على مقاليد الحكم فيها⁽¹⁾ مثلما فعله المستعمرون الإبراهيميون المسيحيون الأوروبيون.

في العهد العثماني كان للرقيق في استنبول سوق، حيث يباع فيه الرقيق المأسور والمجلوب من أفريقيا وأوروبا وبلاد القوقاز، كما كان يقوم في أكثر قصور الملوك والسلطين ناظر على أمور الرقيق يعاونه مماليك من الخصيان، أما في شرق الجزيرة العربية فكان يجلب المماليك من شرق أفريقيا، وخاصة من أسواق زنجبار، وكان النخاسون يصنفون أنواعه وأجناسه وأصوله ويبينون صفات كل جنس ومحاسنه ومساوئه، فهذا يتميز بالقوة والنشاط والجلادة وهذا يتميز بالوسامة والوجه الحسن ومنهم ما يتميز بالفطنة والذكاء ومنهم من جمع كل هذه الصفات فزاد منه. وكان الأغلى ثمنًا. وكان الرقيق الصقلي هو النوع الرائد في «سمرقند» أكبر سوق لتجارة الرقيق الصقلي، حيث يجلب من البلغار من منطقة الصقالية

1 - د. إسماعيل أحمد ياغي - بريطانيا وتجارة الرقيق - رسالة الخليج العربي - العدد الثامن عشر - السنة السادسة - 1986 - ص 180.

الذين كانوا يقطنون حول نهر الفولغا، وهذا النوع من الممالك فى سمرقند يباع وينقل إلى البلاد الإسلامية وبعضهم كان ينقل إلى الأندلس عن طريق ألمانيا وفرنسا وموانئ البحر المتوسط. وللمشتري أن يقلب المملوك أو الأمة بيده ونظره، مثلما يقلب أية سلعة يريد شراءها، والنخاسون لجأوا أحيانا إلى الحيلة والتدليس فى إخفاء عيوب الممالك أو الأمة حيث يسمنون الأعضاء الهزيلة، ويجعدون الشعر البسيط، وينعمون الأطراف الخشنة، ويغيرون لون البشرة، ويزيلون ما فى الوجه من آثار للشمس والكلف، ويميلون الأسنان، ويخضبون البرص، وكذلك يجعلون الثيب بكرا، ويخفون الحمل ويستخدمون فى ذلك الشمع والدهن والطيب، واستعمال أنواع من العقاقير والحبوب، وما إلى ذلك من وسائل أخرى تستر العيوب⁽¹⁾.

فضحت وسائل النخاسين وأصبحت معروفة لدى الأغلبية ولاسيما بعد أن نبه ابن بطالان الغافلين وأوصى أن يكون المشتري على علم ودراية من شراء الرقيق فى المواسم. أما عن الرق وتجارته فى شرق الجزيرة العربية، فكانت مسقط فى بداية القرن التاسع عشر أكبر مركز من مراكز الاتجار فى الرقيق إلى مدن شرق الجزيرة العربية وإيران والعراق والهند وهذا المركز أخذ بالتراجع والتقلص عندما نافسته مدينة صور وحتى الاحتلال الاستعماري المسيحي البريطانى الفرنسى ظلت بعض أسواق الرقيق قائمة فى الأقاليم العربية وكانت مراكش وتونس من أهم أسواق تجارة الممالك وكان الرقيق ينقل إلى تونس من (فزان) وإلى مدينة مراكش من (تومبكتو) وكذلك فى عصر محمد على كانت هناك أسواق نشطة للرقيق فى مصر يحمل إليها الرقيق من (دارفور) و (سنار) بالسودان، وفى هذه الأسواق كان يباع فتيان العبيد ليكونوا خدما فى البيوت وفيها يبيع أمرى الروم فى حرب اليونان وكان فى جيش محمد على قرابة (2500) من الرقيق⁽²⁾. ولقد أدى البحث عن

1 - د عبد السلام الترماني - المرجع السابق - ص 88.

2 - د عبد السلام الترماني - نفس المرجع - ص 89.

مواطن الرقيق والعاج إلى توغل القوافل العربية إلى أقاليم أفريقيا، واتصال التجار العرب بحكام الممالك الاستوائية وخصوصاً مملكة أوغندا Uganda ولم تكن هذه المملكة كثيرة الخيرات إذا قورنت بممالك أخرى في أفريقيا الشرقية فحسب، بل كانت متحضرة كذلك. إذ كانت أوغندا قد وصلت من ناحية التنظيم السياسى إلى درجة متقدمة نوعاً لم تشهدها بقية الممالك الاستوائية. وفضلاً عن ذلك، كانت أوغندا تتحكم فى الطرق التجارية التى تمتد شمالاً وشرقاً، مما جعلها ملتقى التجار العرب القادمين من السودان من جهة، ومن ساحل شرق أفريقيا المواجه لجزيرة زنجبار من جهة أخرى.

يقترب مجتمع سلطنة دارفور من النمط السودانى الأفريقى للاسترقاق كعنصر أساسى للنظام الاجتماعى، وكانت أعراق دارفور تسترق بعضها بعضاً فى ممالكها بعد استقرار السلطنة، استرقت مجتمعه السلالات الأفريقية المجاورة لها جنوباً وشرقاً وغرباً. وكانت الغزوة أمضى آلية فاعلة للرق فى سلطنة دارفور، وكانت نشاطاً اقتصادياً قائماً بذاته. كان ينظمها السلاطين ويمولها التجار من أجل «صيد الرقيق» الذين كانت تتراوح حصيلتهم فى كل غزوة ما بين 500 - 600 رأس. وقد أدى هؤلاء وظيفة وسيط للتبادل فى سلطنة دارفور مع عدد من أذرع نسيج القطن أو العملات الأجنبية مثل الدولار والريال المجيدى. والعوامل السياسية الاجتماعية التى دفعت بالأرقاء للدارج السلطة - ما دون منصب السلطان، لا تختلف كثيراً عنها فى سلطنات وممالك حزام السافانا السودانى الأفريقى ونجده فى حشد الأرقاء فى خدمات وإدارة قصر السلطان وحريمه. وكذلك فى تركيبة حرس السلطان وفى الجيش. الصراع على السلطة فى البيت الحاكم ونظراً لضيق مساحة الفارق الثقافى بين أعراق الفور ومورد الرقيق. فقد شغلت ظاهرة الرق والاسترقاق فى وثائق المهديّة حيزاً واسعاً متنوعاً، حيث كانت شأنًا محورياً من شؤون الدولة والمعاش وفى شؤون رعاياها لتغلغله فى لحمة المجتمع، ولخلفات

التركيبة التي كان الرقيق هدفها الاستراتيجي الأول، ولم تستنكف تحويل أرض السودان إلى غزو وصيد وأسواق نخاسة ونجار رقيق أدرك الخليفة عبدالله أن الرقيق سلعة لها دور ومورد للجند في الجيش فكان أن أصدر أمراً بمنع تصديرهم، وخاصة الذكور وذلك للحد من الاتجار الداخلي، وبالطبع لم يكن يقصد من وراء إجراء المنع إلغاء الرق. في مجتمعات الرق كانت الجنديّة في حياة الأرقاء طريقاً نحو الانعتاق الذاتي، ولم تكن المهديّة استثناء، فقد أعلن المهدي وعده عتق الأرقاء الذين يلتحقون بالجهادية، وحاول أن يحفظ التوازن الاجتماعي بوعده تعويض الملاك بعد سقوط الخرطوم استولى بيت المال على كم هائل من الرقيق ضم ما استولى عليه من مخلفات الحكم المصري العثماني ومؤسساتها الحكومية وممتلكات رمورها الذين فروا مع قواها المنحدرة، بعض المصادر تقدر حجم الرقيق في أم درمان آنذاك بنصف السكان وتقدر عدد السكان بـ 150,000 نسمة. في إحدى الوثائق المهديّة يصدر «عثمان دقنة» تصديقاً مهوراً بتوقيعه إلى عثمان ولد عنان «أنه متوجه إلى طوكر ومعه أوادم أربعة لمبيعهم هناك فلا أحد يتعرض عليهم ذهاباً وإياباً، لا جديد ولا غريب أن يطلب الناس حماية المهدي وتوقيعه في أسفارهم لتأمين ما يملكون ثابتاً ومقولاً.

ظاهرة الرقيق الهامل لصيقة بكل مجتمعات الرق وعلى سنوات المهديّة لم تخل ررائب بيت المال في أم درمان والأقاليم من الرقيق الهامل وعلى تندن أسعاره كان يوفر مورداً لبيت المال. الرقيق في السلب والنهب، كان الرقيق السلعة أو الشيء المفضل على غيره بعد الذهب في هجمات السلب والنهب، وكان الخليفة لا يهدأ له بال إلا بعد رد ما سلب ونهب لأهله ومعاقبة الجناة ونادراً ما أفلتوا. في الإطار العام لما أباحه الشرع في «ما ملكت أيما نكم» وفي الأوضاع المتعارف عليها في مجتمعات الرق يعبر كل مصطلح عن درجة بعينها في علاقة الرجل المالك بالمرأة المملوكة، تترتب عليها آثار بعيدة المدى في الأسرة والذرية والإرث. استخدم

المهدى باب الإحسان فى الرقيق لأغراض استراتيجية لتوحيد وإيلاف الأعيان وعليه القوم حول المهديّة، كما سخره لرفع الظلم الذى حاق بفرد أو أسرة، أو لكفالة أيتام أو رعاية أرامل شهداء، وتابع الخليفة ذات المنهج لكنه توسع فى رد الرقيق الذى دخل بيت المال دون وجه حق. وسعت أم درمان السلطة المركزية للمهديّة، وبيت المال، والسوق المركزى للنخاسة. وفيما كان الشارى يفتح فم المرأة ليرى حال أسنانها ثم يأمر البائع ليرفع ما عليها من غطاء على النصف الأعلى ليفحصها فحماً دقيقاً، وهكذا كان الحال فى سوق سواكن وسوق النخخال⁽¹⁾.

لم يعرف المؤرخون على وجه التحديد متى بدأت تجارة الرقيق فى داخل أفريقيا وبين أهلها حين كان يمارسها أولاً القادة أنفسهم ولكن هذه التجارة لم تأخذ شكلها الواسع إلا على يد الرجل المسيحى الأوروبى الذى دخل القارة مستكشفاً ومبشراً، ثم تاجراً، ثم إرهابياً مستعمراً، مارس المسيحيون الأوربيون تجارة الرقيق لأسباب اقتصادية استغلالية بحتة، وسياسية إرهابية فيما بعد، أما العرب فقد كانت مساهمتهم محدودة ولا تحمل صبغة المتاجرة بشكل عام، بل تبوأ بعض الأفارقة مكانه خاصة عند العرب حيث تزاجروا معهم ودخلوا مجال الفروسية والفنون، وما له مغزاه فى هذا المجال أن يكون «مسرور» الإفريقى الساعد الأيمن لهارون الرشيد وحارسه «الأمين» وذلك كله يرجع إلى ما للتقاليد العربية من أصالة وما تحمله من تعاليم إسلامية تدعو إلى المساواة والمعاملة الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أجناسهم ولوانهم.

أصبحت هذه التجارة «عملية امتلاك وحشية» كما وصفها المؤرخون، وكما دلت الوثائق التاريخية، ولم تكن تجارة الرقيق - عبر التاريخ - وفقاً على أفريقيا وإنما تميزت فى أفريقيا بالنطاق الواسع لأعمال المنظمة الجماعية وتميزت كذلك بمساهمة كثير من زعماء القبائل الأفريقيين أنفسهم فى القيام بها وترويجها، وقد

١ - محمد إبراهيم نقد - علامات الرق فى المجتمع السودانى ص 26.

تمكنت فكرة هذه التجارة فى التقاليد الافريقية إلى الحد الذى كان يجعل بيع الالباء او الخدم امراً مألوفاً فى المجتمع، وقد كان من أثر الاعمال الجماعية - المنظمة الواسعة النطاق الطويلة المدى المتصلة باختطاف الرقيق وبيعهم فى الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية - أن تناقص عدد سكان افريقيا حتى أصبحت أقل القارات سكاناً بالنسبة لمساحتها مما أدى إلى هبوط قوة الانتاج والعكس، أثر ذلك فى نفسية العامل الافريقى، وكان من نتائجها التأثير الكبير فى تخلف القارة الافريقية. إذ كانت التجارة المسيحية الأوروبية تقوم على خطط محكمة لاستغلال الثروة البشرية فى افريقيا وقامت من أجل ذلك شركات كبيرة كما تأسست كثير من المراكز التجارية. ويقال إن «الفونسو جونزاليس» البرتغالى الأصل كان أول من بين لقومه فى عام 1434 أن فى إمكانهم أن يجعلوا من الافريقين سلعة يتاجرون بها، وتبعت البرتغال فى نشاطها فى هذه التجارة الدول المسيحية الأوروبية الأخرى كاسبانيا وهولندا والسويد والدنمارك وألمانيا وفرنسا وبريطانيا⁽¹⁾.

نشط المسيحيون الأوروبيون فى تجارة البضائع وخاصة التوابل والبهارات والعاج وغيرها من السلع المشروعة. غير أن أنشيط التجارى المسيحى الأوروبى المحموم ارتكز على تجارة الرقيق بين ساحل أفريقيا الشرقى وشرق الجزيرة العربية من جهة، ومن الساحل الافريقى الغربى والقارة الأمريكية من جهة أخرى. وكان يمارس هذه التجارة مسيحيون فرنسيون وبرتغاليون وأمريكيون. ويقول الكاتب ليونارد وولف Leonard Woolfe : «ان تجارة الرقيق المنظمة لم تكن أقل الهدايا التى منحتها الحضارة المسيحية الأوروبية إلى القارة الافريقية، وهى تجارة ترجع فى أصلها واكتمالها إلى رغبات المسيحيين الأوروبيين ومعتقداتهم الاقتصادية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومع أن هذه التجارة كانت كثيرة الأرباح

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - تجارة الرقيق فى افريقيا - معهد الدراسات الآسيوية الافريقية - سلسلة الدراسات الافريقية - رقم (18).

بالنسبة لعدد كبير من السيدات والسادة فى أوربا وأمريكا، إلا أنها كانت ذات نتائج سيئة على شعوب إفريقيا. وكانت أبسط طريقة للحصول على الرقيق هو أسرهم، وكانت تؤدى طريقة الأسر هذه إلى حالة من الفوضى فى أفريقيا يحتمل ان لا يوجد لها مثيل فى تاريخ الجنس البشرى كله. ففى سبيل الحصول على الكائنات الحية - سلع هذه التجارة - كانت تستخدم القوة لنقلهم من بيوتهم وقراهم. ولم تصبح الحرب فى أفريقيا مريحة فى هذه الظروف فحسب، بل كانت الأداة الرئيسية لهذه التجارة أيضًا. فكانت القرية تحارب القرية، والمقاطعة تحارب المقاطعة للحصول بمقتضى حق الغزو على النساء والأطفال الذين يمكن أن يباعوا بأثمان مرتفعة إلى المسيحيين الأوروبيين فى الساحل. وكان كل رجل يقف ضد جاره، لأنك إذا لم تسب جارك وتحمله هو وروجه وأطفاله إلى عبيد، فقد كان من المؤكد أن يقوم هو بِسَيِّكَ وإحالتك أنت وذويك إلى عبيد⁽¹⁾.

تابع وولف قوله: ويبدو أن المسيحيين الأوروبيين قد أوجدوا فى أفريقيا حالة أدت إلى قيام حرب مستديمة بين السكان. ولم تكن تكفى أبدا رغبات المسيحيين الأوروبيين الاقتصادية بصناعة الحروب وغزوات الرقيق الأفريقية المحلية إذ أدى الطلب على الرقيق إلى وجود طبقة من الجلاية الأجانب الذين قادوا الحملات المسلحة إلى داخل أفريقيا، وشن الغزوات على القرى، وعادوا بمجموعات من المماليك إلى الساحل. ولم يكن ممكنا توسيع نطاق التجارة هذه وتوفير سبل النجاح لها، إلا ببيع الأسلحة النارية الأوروبية للجلاية، فغمرت الأسلحة المستوردة مساحات كبيرة من أفريقيا. وبذلك لم تستفد أوربا من شراء الأسرى الأفريقيين فحسب، بل كذلك من بيع الأسلحة الضرورية لآبادة أولئك الذين يرفضون أن يقعوا فى الأسر. وكان تصدير المماليك من ساحل أفريقيا الشرقى يتخذ اتجاهين: فبعضهم يساقون شرقًا إلى شرق الجزيرة العربية، والبعض الآخر

1- د. إسماعيل أحمد ياغي - المرجع السابق ص 181.

يساقون غربا إلى أمريكا. ولما كانت القيود قد وضعت على تجارة الرقيق المصدرة إلى أمريكا بعد حالة الشيع والتكديس من ساحل أفريقيا الغربى، فقد صارت هذه التجارة تستورد أكثر فأكثر من موانئ الساحل الشرقى. وكانت مراكز هذه التجارة هى المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا الشرقية ورنجبار. مما تقدم يتضح لنا الفارق الكبير بين معاملة التجار العرب للرقيق عن معاملة التجار المسيحيين الأوربيين لهم، ولهذا نشطت بعض الدول فى منع وتحريم تجارة الرقيق، وكان على رأسها بريطانيا متعللة بدوافع إنسانية وإن كانت أهدافها غير ذلك وذلك بعدما تشيبت أسواق الرقيق فى بريطانيا وأصبحت غير قادرة على استيعاب المزيد من الرقيق⁽¹⁾.

أسبق الدول المسيحية الأوربية انجاراً فى الرقيق كانت البرتغال ومرجع ذلك إلى كونها تزعمت منذ البداية حركة الإرهاب والاستعمار ومارست نشاطها فى هذا المجال فى ساحل أفريقيا الغربية، وكانت تجارة الرقيق على يد المسيحيين البرتغاليين مرتبطة أيضا بنظام الإرهاب الاستعماري البرتغالي نفسه، ذلك النظام الذى كان يقوم على انشاء محطات مسلحة بالبنادق على السواحل الأفريقية، وبصفة خاصة عند مصبات الأنهار وكان حراس هذه المحطات من المسيحيين البرتغاليين يتصلون بالاهالى الافارقة ويتبادلون معهم الاتجار فى علة سلع، فكان البرتغاليون يبيعون للافارقة البنادق وذخيرتها والاقمشة والحرير، بينما يشترون من الافارقة الذهب والرقيق، وكان بعض الغامرين البرتغاليين يحصلون على عقد باحتكار تجارة جزء من الساحل الافريقى أو تقوم وكالات تجارية فى منطقة ساحلية تباشر هذا النشاط فى صيد الرقيق. نستنتج من هذا أنه كان للعرب المسلمين دور فى الحفاظ على سواحل أفريقيا من الإرهاب والاستعمار المسيحى الأوربى؟ اذ يبدو واضحا ان انحسار الموجه العربية وابعاد العرب عن أسبانيا فى نهاية القرن الخامس عشر، بعد ضعفهم وتشتتهم، وسقوط اخر معقل لهم فى غرناطة 1492 كان له اثر واضح فى حملات الإرهاب المسيحى الأوربى على السواحل الافريقية.

١ - د. د. إسماعيل أحمد ياغى - نفس المرجع - ص 181.

بدأ نشاط البرتغاليين على صيد الرقيق بهذه الصورة منذ عام 1442. وقد تركز اهتمام البرتغال في أفريقيا حتى عام 1550 في الأراضي التي سبق اكتشافها، أى في المنطقة من رأس بلانكو (الرأس الأبيض) إلى الكاميرون. وفي عام 1480 توجه البحارة البرتغاليون إلى سانت كاترين. ومن الراجح أنهم انشأوا علاقات مع جزيرة «ساوتومي» البرتغالية وقد استطاع جول الثاني في العقد الثامن من القرن الخامس عشر السيطرة على 2000 ميل من الساحل. والتي أسمتها البرتغال فيما بعد أراضى (غينيا)، ومنذ ذلك التاريخ، رفضت البرتغال بإصرار وعناد أى تدخل أجنبى في هذه المناطق التي اعتبرتها ملكا خاصا لها. وما أن اكتشف كريستوفر كولومبوس أمريكا حتى انتشرت مراكز تجارة الرقيق في «أزجيوم» و«ستياجو» و«سان جورج» و«سان توميه» ثم امتدت إلى الكونغو وغينيا وأنغولا تبعا لاحتياج الأراضي الشاسعة الأطراف في البرازيل إلى أيد قوية تعمل في مزارعها تحت جو قاس مماثل للجو الذي يعيش فيه الأفريقيون⁽¹⁾.

حدثت أزمة اقتصادية وسياسية في بداية القرن السادس عشر بعد وفاة الملكة إيزابيلا في البرتغال ذاتها تطلبت ربحا أكبر وأسرع من أفريقيا، ومن ثم اهتمت البرتغال بتجارة الرقيق باعتبارها التجارة المربحة والسريعة العائد. ولذلك لم تمر على حادثة رسو مراكب ديجوكاو في مصب نهر الكونغو لأول مرة إلا ثلاثون عامًا، حتى أصدر الملك ايمانويل - ملك البرتغال أوامره وتعليماته إلى رسله في إفريقيا يقول لهم فيها بأنه رغم أن الهدف الرئيسى هو خدمة الله ومتعة الملك إلا أن واجبكم هو شرح رسالتنا الملك الكونغو، وكما لو كنتم تتحدثون باسمى، لبيان ما يجب عليه أن يقوم له ليملأ سفنًا بالعبيد والنحاس والعاج. ولم يتحول المسيحيون البرتغاليون إلى العاج أو الفضة أو النحاس إلا فيما بعد ولكن هذه المعادن لم تكن وفيرة، فظلت تجارة العبيد تجارتهم الرئيسية وكانت معجزة كل الجزاء، فقد كان

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق - ص 4.

الطلب عليها لا ينتهي للعمل في المناجم وكذلك في مزارع جزر الهند الغربية وجيانا البرتغالية في أمريكا. وكانت الكنيسة راضية بنصيبها في الأسلاب وتجارة الرقيق، فكان كل ما تطلب هو تعمد العبيد المرسلين إلى أمريكا أولاً- حتى يتسر انقاذ ارواحهم حسب الاصطلاح المسيحي. وقد تصر الكنيسة في بعض الأحيان على ان تحمل السفينة ناقلة العبيد قسا يصحبها في رحلتها بين القارتين ولم تشعر الكنيسة انها قادرة على القيام بأكثر من هذا، وراح الأسقف يجلس في مقعدة على الشاطئ، فيعتمد العبيد ويقبض نصيبه من رسوم التصدير التي كانت موردا هاما من موارد الحكومة والكنيسة مما يعنى تورط رجال الدين والديانة المسيحية في تجارة الرقيق بطريقة رسمية وهذا ما يخالف أوامر الله سبحانه وتعالى. وكانت وسيلة البرتغاليين في الحصول على الرقيق هي أن يحصل أحد الناس على عقد باحتكار تجارة جزء من الشاطئ لمدة معينة لقاء مبلغ يدفع مقدما على ان يقوم في الوقت نفسه بتفغات استكشاف منطقة ساحلية أخرى تجاوره. فكان أول ما عمله صاحب العقد أن يبنى الحصن حيث تقيم حامية مسلحة، ثم يبدأ بالاتصال بالأهالي ليقدموا له ما يشاء من العبيد بعد أن يبيع لهم السلاح الحديث والذخيرة كما يبيع لهم الأقمشة القطنية والحرير مقابل الذهب⁽¹⁾.

نلاحظ انه كانت هناك خطوط منتظمة من القوافل العربية التجارية التي تربط بين الساحل والداخل، حيث تصل إلى جهات بعيدة نسبيا في قلب القارة الافريقية مثل البحيرات الاستوائية، وفي كثير من الأحيان كان المغامرون العرب من التجار طبعاً يتجاوزون تلك المناطق فيصلون إلى الأجزاء العليا من نهري الكنفو والنيل وسط الغابات الكثيفة وفي ظروف مناخية وطبيعية شاقة بحثا عن العاج والذهب والرقيق وتمكن التجار العرب من بسط سيطرتهم ونفوذهم الاقتصادي على منطقة البحيرات الاستوائية واعتمدوا على القبائل الافريقية في نقل العاج إلى الساحل، كما كان شيوخ القبائل وبالأخص قبائل البانتو يبيعون أسرارهم من افراد القبائل

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 4.

الأخرى التي يغيرون عليها للتجار العرب على سبيل التبادل التجارى. وقد جاءت البحوث التاريخية المعاصرة مؤيدة لهذا الاتجاه حيث تبين ان شيوخ القبائل الافريقية قد شاركوا فى بيع والتجارة فى الرقيق حيث كانوا يسرقون أسراهم من القبائل الأخرى المتحاربة معهم ويحملونهم إلى الموانئ لبيعهم إلى التجار الأوربيين أو العرب. وأجمعت المصادر التاريخية على ان جلب الرقيق إلى زنجبار وغيرها من المناطق الساحلية الشرقية كان يتم من ضفاف البحيرات الاستوائية فى عمق افريقيا الشرقية عبر ثلاث طرق رئيسية يمتد الأول منها إلى «كلوة» على الساحل الجنوبي من شرق افريقيا عن طريق نهر روفاما إلى «كرال متاكا» ومنها إلى بحيرة «نياسا» ويمتد الثانى منها من «باجا» و«مويو تيساكى» و«بتورا» ومنها غربا فى اتجاه «أورنجيا» و«أوجيجى». أما الطريق الثالث فيمتد من ساحل «تانجا» إلى جبال «كليمنجارو»، ومنها إلى بلاد مساي، وبعد جلب الممالك من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية فى شرق أفريقيا، يتم شحنهم بالسفن إلى «زنجبار» لبيعهم هناك، وكان يوجد فى شرق افريقيا مركزان هامان لتجارة الرقيق، «كلوة» التى كانت تعد الميناء الرئيسى لتصدير الممالك وزنجبار التى كانت المصدر الرئيسى لاستيرادهم من داخل القارة الافريقية وكانت تقام فى هاتين المدينتين أسواق كبير لشراء وبيع الرقيق⁽¹⁾.

أصبح الخليج العربى هو المعبر الذى تمر منه تجارة الرقيق إلى أسواق المناطق الشرقية من الجزيرة العربية والعراق وإيران من افريقيا والحبشة وعلى الرغم من ان افريقيا الشرقية كانت منذ عهد طويل المصدر الأساسى لتجارة الرقيق إلا ان الاستغلال على نطاق واسع لتجارة الرقيق لم يبدأ إلا بعد استيلاء عمان على منطقتى «زنجبار» والجزيرة الخضراء «مجا» فى شرق أفريقيا فى القرنين السابع والثامن عشر، وقد تحولت «زنجبار» فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى سوق للرقيق وأكبر مركز لتجارته فى الشرق. يتم شحن الرقيق الذين يتم جلبهم

١ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص 51.

من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية بالسفن إلى «رنجبار» لبيعهم هناك للعمل في مزارع العرب المقيمين بالجزيرة أو إلى المتعاملين في الرق من الاقطار العربية في الشمال، وفي كل عام مع انطلاق موسم الرياح الشمالية في شهر نوفمبر تبدأ سفن عرب الشمال في الوصول إلى ميناء «رنجبار» لنقل شحناتها من «الرقيق» وتعود إلى الشمال قبل ان يصل موسم الرياح الشمالية الغربية إلى أقصى حدتها على الساحل الغربي للمحيط الهندي في شهر إبريل ومايو⁽¹⁾.

ومع انطلاق واشتداد رياح المحيط الهندي التجارية الموسمية الشمالية الشرقية تبدأ السفن العربية ذات الشراع المفرد الثلاثي الشكل وغيرها من السفن الهندية الوصول من سواحل الهند وشواطئ شرق وجنوب الجزيرة العربية إلى رنجبار وسواحل افريقيا الشرقية وكثيرا ما كانت تلك السفن محملة بالتمور المجلوبة من البصرة وحضرموت لبيعها في شرق افريقيا وشراء العبيد باثمانها. وبعد بضعة أشهر يقضونها في جلب وشراء الرقيق وبضائع أخرى من افريقيا تبدأ الرياح التجارية الجنوبية الغربية الهبوب فتدفع بتلك السفن مرة أخرى إلى الهند وشواطئ شرق وجنوب الجزيرة العربية. ولقد كانت تلك الرياح الموسمية عاملا رئيسيا في تنشيط التجارة آنذاك بين الهند وشرق وجنوب الجزيرة العربية من جهة وسواحل افريقيا الشمالية من جهة أخرى، وتشير المصادر ان عمان كانت مركزا هاما لتجارة العبيد وتوزيعهم على سائر البلاد بما فيها الهند والصين، وان مسقط بالذات كانت سوقا رائجة للعبيد في أوائل القرن التاسع عشر وانها كانت تقوم بتصديرهم إلى شرق الجزيرة العربية كلها وإلى العراق وإيران. غير ان هذا المركز تقلص في النهاية عندما أخذت تنافسه مدينة صور الواقعة إلى الجنوب من مسقط وأصبح غالبية العبيد المجلوبين لعمان يتزلون في ميناء صور⁽²⁾.

1 - جي . بي . كيلي - بريطانيا والخليج ج1 - ص 7.

2 - روبرت جيران لاندن - عمان منذ 1856 ميرا ومصيرا - ص 132.

الدول المسيحية الأوروبية ودورها الكبير في تجارة الرقيق

تساعد الحالة الاجتماعية لسكان افريقيا على قيام هذا النوع من التجارة إذ لم تكن قد نجحت بعد في الوصول إلى مرتبة الدول المتحضرة ذات الحكومة صاحبة النفوذ، بل كانت قبائل تتكلم لغات مختلفة يسيطر عليها اقتصادها الوطنى القائم على الزراعة البدائية أو الرعى، وكثيراً ما كانت الحروب تقوم بين مجموعة من القبائل من أجل الاستيلاء على قطعة من الأرض ترى إحدى القبائل بأنها ضرورية لها، فقد كانت الزراعة البدائية تشجع على الإغارة حين تقل خصوبة الأرض وترغب القبيلة فى الانتقال من موضعها إلى موضع جديد لم يستغل بعد، أو تركه بوراً لمدة طويلة، ولهذا كان الاسترقاق هو النتيجة الطبيعية لهذه الحروب. فلما جاء المسيحيون الأوروبيون واستقروا ومعهم السلاح الذى لم يعرفه الافريقيون بعد، رغبت القبائل القوية فى الاستفادة من هذا القادم الجديد. وكان هذا سر الاستقبال الودى الذى لقيه المسيحيون الأوروبيون أول قدمهم، وكان السلاح أول ما طلبته القبائل من أجل سهولة الانتصار على أعدائهم، ولم تلبث كثرة الحروب ان أدت إلى مزيد من الرقيق الذى كان هذا القادم المسيحى الأوربى الجديد يرغب فى شرائه. وكان وجود هذا السلاح الجديد فى أيديهم عاملاً مشجعاً للقبائل القوية على ان تمعن فى جيروتها فيزداد تسلطها على القبائل الأخرى، كما تزداد رغبتها فى شن الغارات على أعدائها من أجل الحصول على مزيد من الرقيق الذى يطلبه هؤلاء المسيحيون الأوروبيون القادمون ولم يتورع البرتغاليون من أن يثيروا فتناً أهلية فى داخل البلاد بين القبائل أو بينهم وبين رؤساء هذه القبائل فتتسبب فى حروب وغارات مستمرة، كانت حصيلتها أسراً وسيئاً فيشتري المسيحيون الأوروبيون ما يقدم إليهم فيه بأثمان بخسة وكانوا يسمون هذه الفتن: حروب النصر. وقد تمكن المسيحيون البرتغاليون ان يحصلوا بهذه الوسيلة على أموال كثيرة وشعرت بعض القبائل بقصدهم فى إثارة العداوة بينهم، فانفقوا عليهم وهاجموا مراكزهم

برماهم وقسيمهم فتلغاهم المسيحيون البرتغاليون باطلاق الرصاص عليهم وقتلوا منهم جموعاً كثيرة واضطروهم إلى الاستسلام وفرضوا عليهم اتاوات سنوية، كانت رؤوسا من الرقيق، وكان كل مركز من المراكز التجارية ينقل صيده من الزوج إلى موائى بلاده، ولم تلبث ان أضحت (مارسيليا) و (نانت) و (بريستول) و (ليفربول) بالإضافة إلى (اشيلسية) و (لشبونة) مستودعات لتجميع الرقيق الأفريقى استعدادا لنقله إلى المستعمرات الأمريكية بواسطة «مقاولين». وكان هناك مورد آخر للرقيق فى الأراضى الكثيفة السكان، والتي كان يمنحها التاج أو الحاكم للجنود أو لرجال الدين. فالضرائب التى كانت تفرض على رؤساء القبائل فى تلك الأراضى كان يمكن ان يدفع كلها أو بعضها «عيناً» أى أعداداً من الرقيق. وكان هؤلاء الرؤساء يضطرون إلى عمل «مزارع» يرون فيها صغار الرقيق حتى يمكن جمع أكبر عدد منهم بدلا من الضرائب. وكان هؤلاء الرقيق «يودعون» فى «معتقلات» أو «حظائر» مكشوفة لا تختلف عن حظائر الحيوانات⁽¹⁾.

أوضح «دريد كارتون» بأن المسيحيين البرتغاليين ربّحوا كثيرا من هذه التجارة وكان قسيسوهم يقفون على الشاطئ ليعمدوا كل رجل وامرأة وطفل يلقى به إلى السفينة وهو مقيد بالسلاسل حتى لا تستطيع روحه الخلاص من حالة الموت المحتمل جدا فى عرض البحر. ونتج عن هذا النشاط المتزايد ارتفاع أسعار الرقيق تبعا لاردياد الطلب وشدة الاحتياج، ومن ثم أصبح الاتجار فى الرقيق عملية مربحة وذات عائد مجز لكل مشتغل بها، ومن ثم زاد عند المغامرين الراغبين فى الحصول على الربح التجارى من صيد الرقيق وشحنه ونقله وبيعه. وكان معظم جالبي الرقيق ومورديهم أو جميعهم من الزعماء والتجار والافارقة الذين كانوا يصطادون الرقيق رجالا ونساء وأطفالا ويسوقونهم سوقا مقيدين بالسلاسل ومربوطين بعمود من الخشب حيث يمشون فى صفوف لبيعهم للمسيحيين البرتغاليين وغيرهم من

1 - د. جهاد مجيد محي الدين - المرجع السابق - ص 8.

مسيحيين الأوربيين في محطاتهم التي تشتمل على أسواق لتجارة الرقيق وتجارة السلع الأخرى، وهناك يعرض الرقيق على المشترين الذين يفحصونهم ويسامون في الشراء، فالرجال الأقوياء أكثر ثمنًا من النساء، والساء أكثر ثمنًا من الأطفال وهكذا. وكان العدد الأكبر من الرقيق يأتي من أنجولا والكنغو إلى جانب غينيا وغانا وموزمبيق. وقد أصبحت تجارة الرقيق في هذه الجهات مصدر ربح كبير حتى أصبح في الإمكان الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الدخل أكثر من تجارة السلع الأخرى كالذهب مثلاً أو التوابل التي هي مطمح الإرهاري المسيحي البرتغالي من البداية. بعد نجاح الإرهبيين البرتغاليين في الوصول إلى الهند والسيطرة على تجارتها أصبحت أفريقيا تمثل سوقاً ثانوية بالنسبة للبرتغاليين لدرجة أن المحطات البرتغالية على السواحل الأفريقية نالها شيء من عدم اهتمام الحكومة البرتغالية، واقتصرت نشاط البرتغال في أفريقيا على الاتجار في الرقيق وإقامة العلاقات مع الزعماء الأفارقة والتجار الأفارقة أيضاً من أجل الحصول على مزيد من الرقيق لبيعه في أسواق أوروبا أو نقله إلى المستلكات الأوربية في العالم الجديد، وعقدت هذه اتفاقيات مع قبائل «الأفالتى» على طول الساحل، وكانت علاقات البرتغاليين بهذه القبائل علاقات صداقة، كما أن نشاط البرتغاليين في الهند قد دفعهم إلى الاصطدام بالعرب والمسلمين ومدنهم المقامة على الساحل الشرقي لأفريقيا، وامسك الإهاريون البرتغاليون بتجارة الرقيق في شرق أفريقيا بأيديهم كما امسكوا بها في غرب القارة الأفريقية. أما أسبانيا فحاجت اهتمامها بتجارة الرقيق مرتبطاً بحاجتهم للأيدي العاملة الوفييرة والرخيصة للعمل في مزارع ومناجم املاكهم الأمريكية بعد أن تبين لهم استحالة الاعتماد كلية على الهنود الحمر سكان العالم الجديد، في هذه الأعمال المتزايدة مع تزايد النشاط الاستعماري الإرهاري المسيحي الأسباني هناك بقصد الإقامة والاستغلال⁽¹⁾.

١ - د - جهاد مجيد محي الدين - نفس المرجع - ص 9.

ولما كان الإرهائيون البرتغاليون هم المسيطرين على هذه التجارة فقد عقد المسيحيون الراهبيون الأسبان معهم اتفاقاً بمن البرتغال بموجبه الأملاك الأسبانية في العالم الجديد بأعلا من رقيق أفريقيا، وبعد هذا الاتفاق أخذت شحنات الرقيق الأفريقي تصل إلى العالم الجديد، فوصلت أول شحنة منه إلى «هايتي» عام 1510م، وفي عام 1521م وصلت شحنة أخرى إلى «كوبا»، وكانت الشركات المسيحية الإرهائية الأوروبية تتنافس من أجل توريد الرقيق إلى الأملاك الأسبانية في العالم الجديد، خاصة بعد دخول بريطانيا وفرنسا في ميدان التسابق الإرهابي الاستعماري في أفريقيا ووقوفها ضد الاحتكار البرتغالي للتجارة الأفريقية وخاصة تجارة الرقيق ومن تلك الشركات شركة «وليام وميري» William and mery البريطانية التي حصلت على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية في العالم الجديد بعد صلح «اترخت» عام 1713م عقب حرب الوراثة النمساوية، كما كانت الشركة تورد الرقيق إلى الجزر التي استولت عليها بريطانيا في العالم الجديد مثل جزيرة «برمودا» وجزيرة «بربادوس». تعد تجارة الرقيق وصمة عار على الحضارة المسيحية والتي بدأت الدول الأوروبية عمليات استرقاق الجنس البشري خاصة كل من أسبانيا والبرتغال شحن الرقيق إلى جزر الهند الغربية في أمريكا في القرن السادس عشر واستمرت هذه التجارة البشعة لمدة أربعة قرون من الزمان وشاركت بريطانيا في هذه التجارة بحجم كبير خصوصاً بعد أن صار الرق مصدر رخاء للنجار البريطانيين. ويشهد التاريخ ما قام به البريطانيون من جهود في تجارة الرقيق من القرن السادس عشر حيث كان القرصان البريطاني المشهور سير جون هوكنز (Sir John Hawkins) أول بريطاني يؤمن بجذوى تجارة الرقيق التي تحقق أرباحاً تفوق أرباح الاتجار في الذهب أو العاج من خلال عملياته الإرهائية في هذا المجال عندما رسى في «سيراليون» لأول مرة في مايو 1562 وأسر 400 أفريقي وباعهم

للأسبان فى ذلك العام وذلك مقابل 25جنيها للأفريقى وتبعه فى هذا المضمار عدد كبير من التجار المسيحيين الإرهابين البريطانيين⁽¹⁾.

تلا ذلك إنشاء أول شركة بريطانية رسمية لتجارة ونقل الرقيق بالسفن من غرب أفريقيا عام 1588م، وساهمت الملكة اليزابيث الأولى شخصيا فى تلك الشركة، وجهزت بالاشتراك مع «جون هوكنز» سفينة تجارية انجبت إلى منطقة غربى افريقية، وقد طلبت الملكة أن يتم نقل الأفريقين فى المستعمرات البريطانية فى أمريكا أولا ووعد «هوكنز» بتنفيذ رغبة الملكة، وبمجرد وصوله إلى ساحل غرب أفريقية قرر تحويل الوطنيين الذين يوقعهم سوء الحظ بين يديه إلى الرقيق، وقبض «هوكنز» على ثلاثمائة زنجى وحملهم معه إلى أمريكا، ولم تكن حالة الرقيق تهمها فى شيء، واستقبلت «هوكنز» عند عودته بترحاب، كما كافأته على نشاطه بمنحه درعا عليه صورة زنجى مصفد بالأللال فصار هذا شعارا له ولاسرتة. بل واشتركت معه فى عام 1564 فى تجهيز حملة أخرى لجلب الرقيق من أفريقيا كما استطاعت بريطانيا عام 1662م أن تنشئ لها مركز أو محطة تسيطر عليها فى غرب أفريقيا وتقع على نهر «غامبيا»⁽²⁾.

عملت الشركات البريطانية أولا فى ميدان تجارة الذهب ولكنها بدأت تتجه إلى الرقيق، وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت إلى فرجينيا (Virginia) فى عام 1620 ويبلغ عددهم عشرين ألفا فقط. ومنذ عام 1640 بدأ الإرهابيون المسيحيون البريطانيون يصدرون الرقيق إلى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - الجهود الدولية لالغاء الرق فى أفريقيا - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد الثانى والثلاثون 1985 - ص 181.

2 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 14.

فى الأمريكیین؁ ولما كانت هذه التجارة تدر أرباحا طائلة فقد تحول عدد كبير من المسیحیین الإرهابیین البريطانیین إلى تجار رقیق حتى إن عدد الرقیق الذین حصل علیهم البريطانیون فى عام 1700 حوالى 15000 عبد تم نقلهم فى السفن البريطانیة عبر الأطلسى. وزاد هذا العدد إلى 40000 فى عام 1800 وبلغ عدد السفن البريطانیة التى كانت تعمل بنقل الرقیق حوالى 192 سفینه یتبع لیفریول وحدها 107 سفینه ویتبع لندن 58 سفینه وبرستول 23 سفینه بالإضافة إلى أربعة سفن تخص لانكستر. وكانت سعة هذه السفن 5000 عبد وصارت منطقة «سیرالیون» أهم المصادر الرئیسیة للرقیق فى القارة الأفریقیة؁ وكان تجار الرقیق یقیمون مخازن وحظائر لحفظ الرقیق المخطوفین وكانت تلك المخازن تقام داخل قلاع وصل عددها فى عام 1791 حوالى 40 قلعة. وكان یتبع الهولندیون وحدهم 15 قلعة وللبریطانیین 14 قلعة ولكل من البرتغالیین والدانمارکیین أربع قلاع؁ أما الفرنسیون فكانت لهم ثلاث قلاع. لقد كان دخول الدول المسیحیة الجدیدة إلى میدان تجارة الرقیق وبالا على سكان أفریقیة إذ قامت هذه الدول المسیحیة مجتمعة بالعمل فى الإرهاب والرق الجماعى وأخذت بریطانیا مكان القمة فى هذه التجارة حیث وصل عدد الرقیق الذین أرسلوا إلى الممتلكات البريطانیة وحدها فیما بین أعوام 1680؁ 1786 إلى ملیونین ومائة وثلاثین الفا من الرجال والنساء الأفارقة - طبقا لحدث التقدیرات إلى المستعمرات البريطانیة فى جزر الهند الغربیة وأمیریکا الشمالیة. وإذا قدرنا أن ما وصل إلى المستعمرات كان نصف ما خرج من أفریقیة لأدرکنا أى خلل تعرضت له أفریقیة خلال القرن السابع عشر حیث قدر ما وصل إلى المستعمرات المسیحیة الأوربیة کلها حوالى أربعین ملیونا وهذا یعنى أن قارة أفریقیة خسرت قرابة ثمانین ملیونا⁽¹⁾.

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهیم - المرجع السابق ص 182.

شاركت الحكومة البريطانية فى تجارة الرقيق مشاركة فعالة، بل ان ملوك بريطانيا كانوا من كبار تجار الرقيق، وقد ساهموا باعطاء مساعدات لكل إرهابى مسيحى بريطانى أو شركة استعمارية يشرف عليها بريطانى لمباشرة هذه التجارة وحتى حكام المستعمرات البريطانية أثروا بسبب هذه التجارة التى تصدرت النشاط التجارى مما تدره من أرباح كبيرة، وأصبح كثير من تجار الرقيق البريطانيين والعاملين بهذه التجارة من الاثرياء بل ومن الوزراء، ومن أعضاء البرلمان البريطانى.

قررت معاهدة أترخت عام 1713م. بأن تقوم الحكومة البريطانية بتوريد عدد كبير من الرقيق قدر بحوالى 150 ألف إلى جزر الهند-الغربية خلال ثلاثين عاماً وللحكومة البريطانية أن تقوم بعملية التوريد بنفسها أو تعهد إلى شركات بريطانية لتقوم بها. وهكذا أصبحت الحكومة البريطانية المسيحية الإرهائية تاجرة رقيق ومن هذه السنة أخذت بريطانيا دور القائد الإرهابى فى تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا. وقد أدى امتلاك بريطانيا لكثير من المستعمرات فى العالم الجديد إلى ازدياد نشاطها فى تجارة الرقيق، وإنشاء الشركات البريطانية وتأسيس المراكز والحصون على السواحل الأفريقية لاحتكار تجارة الرقيق حتى استطاعت بريطانيا بمفردها (تصدير عدد) يقدر (2،130،000) فرد من رقيق غرب أفريقيا إلى العالم الجديد فى الفترة من عام 1680 إلى 1786م واستغلت فى هذه العملية 192 سفينة كانت تنقل من الرحلة الواحدة ما يقرب من 50 ألفاً، كما نقلت السفن البريطانية بعد توقيع معاهدة اترخت أكثر من نصف عدد الرقيق المصدر من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد. وكانت الشركات البريطانية تحصل من ملوك بريطانيا على مراسيم تتيح لها حرية العمل فى أفريقيا سواء فى تجارة الذهب أو تجارة الرقيق التى زاد اهتمام الشركات البريطانية بها منذ عام 1663م حين حصلت «شركة المهاجرين» على امتياز العمل والاتجار فى أفريقيا كما حصلت على عقود تتيح لها تصدير الرقيق إلى المستعمرات البريطانية والأسبانية واحتكرت السفن والشركات البريطانية منذ

عهد الملكة اليزابيث الأولى فى النصف الثانى من القرن السادس عشر نقل الرقيق من افريقيا إلى الممتلكات البريطانية ثم دخلت فى منافسة مع الشركات والسفن الأوروبية الأخرى فى محاولة لاحتكار نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى الممتلكات الأسبانية والفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة فى العالم الجديد^(١).

ازدهرت تجارة الرقيق على يد البريطانيين وازدهرت مدن بريطانية نتيجة اتخاذها مراكز وأسواقا لهذه التجارة، ومن أمثلة هذه المدن لندن وليفربول، وبرتول ولانكستر، وقد بلغت هذه التجارة على يد المسيحيين البريطانيين ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ثم كسدت خلال الحرب، ثم عادت وانتعشت بعد هذه الحرب مما جعل المراكز البريطانية العاملة بهذه التجارة تزيد لتصبح ١٤ مركزا، نقلت وتعاملت مع نصف رقيق غرب أفريقيا، وسادت القوضى فى هذه المنطقة وهذه المراكز. ولم يكن هناك أى قانون سوى قانون القوة والإرهاب التى يستطيع من يمتلكها التوغل فى الأراضى الداخلية والسيطرة على من هم أقل منه قوة.

ليس أدل على سوء المعاملة التى كان يلقاها الرقيق من جانب المسيحيين الإرهابيين الأوروبيين من تعليق لهورس مان (Horace Maann) النائب عن ولاية ماسوشيتس الأمريكية فى مجلس العموم فى 30 يونية عام 1848 حيث جاء فيه (ان الإنسان إذا ما أراد ان يصف الأفعال التى يخجل منها الأشرار فيمكنه القول ان بريطانيا العظمى كانت الأم بينما كانت مستعمراتها الأمريكية بنات لها، وكانت الأم تلهث من أجل الحصول على الذهب وحتى يمكنها الحصول عليه فقدت اتفاقا مع اللصوصية والموت وكانت وسائلها للحصول على أغراضها من هذه التجارة فى الرقيق هى القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لاصطياد الجنس البشرى. وقد جعلت من أفريقيا مسرحا لصيدها ومن أهلها فريسة لها ومن مستعمراتها سوقا لها، فقد اندفعت بعمليات إرهابية إلى حيث يسكن

١ - د. د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص ١٦.

السود كالذئب إلى حظيرة الغنم في منتصف الليل، وأشعلت في القارة الأفريقية النيران حتى تتمكن من الامساك بأهلها العزل وهم يهيمنون على وجوههم من لهيب النيران وتركت الأطفال والشيوخ للهلاك أما الأقوياء من الرجال والنساء فقد ساقتهم فزعين مضطرين إلى الشاطئ مقيدين ومغلغلين كالبضائع على مراكب ليس بها أية تهوية ومتلاصقين لدرجة لا تسمح حتى بمرور الهواء بينهم لتبدأ رحلتهم عبر المحيط وقد تفتح لهم فتحات المراكب مرة يومية لامتدادهم ببعض الطعام أو اخلاء الموتى. حتى تصل المراكب إلى الشاطئ فيكافئ الأوغاد من أهل الأرض الجديدة للصوص بشراء ضحاياهم وأثناء هذه الرحلة في التجارة المثلثة كانت تتبع أقسى الوسائل الإرهابية الوحشية التي كانت تؤدي في معظم الأحيان إلى هلاك عدد كبير من الرقيق، وكان العبيد يجبرون على فتح أفواههم بلع الطعام بواسطة قضبان حديدية محماة في النار رغم شعورهم بالمرض، كما كانوا يجبرون على الرقص والغناء وذلك بالقفز إلى أعلى من خبط ملابسهم بقوة لتحدث صوتا ومن يرفض يتم ضربه بالسياط كما كان الرقيق يربطون بالسلاسل والقيود الحديدية مع بعضهم أزواجا وهم عرايا تماما مثل الحيوانات ويتم شحنهم في المراكب في مساحة لا تتجاوز للفرد 18 بوصة حتى لا يلتفت أى عبد وراءه أو على جانبه وحتى دون مراعاة لأى ناحية صحية وذلك حتى يمكن شحن أكبر عدد ممكن من الرقيق⁽¹⁾، مما يدل على قسوة العمليات الإرهابية التي مارستها بريطانيا ضد الإنسانية في أفريقيا.

هناك قصص كثيرة يصعب حصرها عن تلك المعاملة القاسية التي كان يواجهها الرقيق وتأخذ مثلا واحدا لتلك الأعمال الإرهابية غير الإنسانية لسفينة بريطانية تدعى زونج (Zong) أبحرت عام 1781 في رحلتها عبر الأطلنطي وهي محملة بكامل حمولتها من الرقيق، وعندما اكتشف ان مياه الشرب غير كافية لهذا العدد الذي تحمله السفينة وخوفا من هلاك ركابها فقد تم الالتقاء بحوالى 132

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 184.

عبداً في عرض البحر حتى يمكن استرداد قيمة الخسارة من شركة التأمين وبالفعل تم تعويض السفينة بواقع 32 جنيهاً استرلينياً عن كل عبد وذلك على اعتبار أن هذا الرقيق عبارة عن ممتلكات أو متاع لولا التضحية به لفقدت كل الشحنة وأيدت المحاكم المسيحية الأمريكية ذلك وقررت أنه لا تنطبق عليهم أية جريمة من جرائم القتل والإبادة البشرية. وظهرت الوحشية والإرهاب في ممارسة هذه التجارة حيث شلت مظاهر الحياة الأفريقية وصارت الأرض التي نزلها المسيحيون الإرهابيون الأوروبيون أحلك بقاع العالم ظلاماً وسواداً وعزلاً. ومن الحقائق التاريخية أن الأفريقيين أنفسهم لطخوا أيديهم بهذه الدماء فاشتركوا مع غيرهم من التجار المسيحيين الإرهابيين الأوروبيين بنصيب وافر في هذه التجارة. إذ لم يكن التاجر المسيحي الأوروبي يجرؤ على التوغل في الداخل خوفاً من فقدان حياته وكانت بعض القبائل الأفريقية التي عرفت بالقسوة والشجاعة معاً توفر على التاجر المسيحي الأوروبي كل هذه المخاطر، فيسوقون بني جنسهم بالألوف إلى الشواطئ تحت لهيب السياط والإرهاب، واستمر الرق، والقارة تتعرض لحملات منظمة والتجار الأوروبيون يشجعون استمرار هذه التجارة التي كانت تدر أرباحاً طائلة حتى أواخر القرن الثامن عشر ووصلت تجارة بريطانيا في الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية، وكانت ليفربول أهم موانئها وإلى جانبها لندن وبرستول ولانكستر^(١).

أما هولندا فقد بدأت تأخذ دورها في تجارة الرقيق بعد ثورة الهولنديين على فيليب الثاني ملك أسبانيا وحصولهم على استقلالهم وكادت تصبح المحتكر الوحيد في جلب رقيق غرب أفريقيا عبر الأطلنطي إلى العالم الجديد، وذلك بعد أن ورثت نشاط الإرهابي المسيحي البرتغالي والاستعمار في أفريقيا، وبالتالي ورثتها في هذه التجارة. وقد استقر الهولنديون في عدة مراكز في غرب أفريقيا

١ - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص ١٨٤.

لممارسة نشاطهم التجارى ونقل الرقيق منها إلى العالم الجديد وخاصة الممتلكات الأسبانية، وقد بلغ عدد هذه المراكز 15 مركزاً. وقد تكونت شركة جزر الهند الغربية الهولندية عام 1621م للاتجار ونقل المتاجر ومنها الرقيق بين أفريقيا وأمريكا كما أن الهولنديين أصبحوا منذ عام 1637م منافسين خطرين لكل نشاط تجارى وإرهابى أوروبى، وخاصة نشاط البرتغاليين والبريطانيين، واستولى الهولنديون على كافة موانئ ساحل الذهب وأنشأوا موانئ جديدة لخدمة تجارة الرقيق. وتمثل نشاط فرنسا فى تجارة الرقيق فى اتجاهين. الاتجاه الأول الحصول على امتياز تنال بمقتضاه 13 فرنكا فرنسياً تقريباً كرسوم على كل عبد ينقل إلى المستعمرات الفرنسية. وأما الاتجاه الثانى، تأسيس الشركات لنقل الرقيق والتجارة إلى العالم الجديد.

شكل الفرنسيون عام 1633م شركة السنغال وتم فى عام 1664م بناء على أوامر كولبير وزير مالية فرنسا إدماج شركة جزر الهند الغربية مع شركة جزر الهند الشرقية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح. وقد نافست الشركات الفرنسية البرتغال فى احتكار تجارة الرقيق. وقد نجحت المنافسة لصالح الفرنسيين لأنهم كانوا أكثر كرمًا فى معاملة الأفارقة، ولذلك مال إليهم الزعماء الوطنيون وتعاونوا معهم. واستمر نشاط الفرنسيين فى تجارة الرقيق حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789م حيث تأثرت بهم المستعمرات الفرنسية فى جزر الهند الغربية بصفة خاصة والعالم الجديد بصفة عامة، إلا أن المسيطرين على هذه المستعمرات قاوموا تطبيق مبادئ الثورة فى المساواة وإعلان حقوق الإنسان على الرقيق العامل فى هذه المستعمرات. وقد ظل الفرنسيون يمارسون تجارة الرقيق حتى عام 1864م حين أصدر الامبراطور نابليون الثالث فى تلك السنة مرسومًا يقضى بإلغاء هذه التجارة بصورة رسمية. وإن كان صدور هذا المرسوم لم يقض على تجارة الرقيق التى ظل الفرنسيون يمارسونها بطرق غير مشروعة⁽¹⁾.

١ - د. د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 12.

مارست عدة دول مسيحية أوربية أخرى تجارة الرقيق، ومن هذه الدول السويد والدانمارك، وألمانيا، إما فى المشاركة فى نقل الرقيق من أفريقيا إلى الأسواق الأوربية والأمريكية، أو اقتنائه للعمل فى المزارع والمناجم والأعمال التى تحتاج إلى مجهودات عنيفة أو الأعمال التى يأنف الرجل المسيحى الأبيض من القيام بها. ومارست الولايات المتحدة الأمريكية تجارة الرقيق على نطاق واسع، فكانت لها فى عام 1720م حوالى 200 سفينة سعة كل منها 30 مترا يلقى فى قاع كل منها بمائتين وخمسين رقيقا أفريقيا، يزدادون أحيانا إلى 500 رقيق عند اللزوم ويجلس هؤلاء الرقيق فى الأغلال 16 ساعة كل يوم، تختنق فيها أنفاسهم لقلّة التهوية، وتغمرهم رائحة العفونة فيفضل بعضهم الموت على هذه الحياة، بالقفز إلى مياه المحيط الشائرة كلما سنحت لهم فرصة. وفى عام 1850م اصدر الكونجرس الأمريكى قرارا يعطى صاحب المزرعة فى الولايات الجنوبية حق تتبع الرقيق الهارب من مزرعته إلى الولايات الشمالية واسترداده بالقوة والإرهاب. وهذا الحق يشبه «الحق العينى» الذى يعطيه القانون المدنى لأصحاب الأملاك، وقد أيدت المحكمة العليا هذا القرار فى أحد أحكامها بقولها ردا على دعوى زنجى يدعى «سكوت» انتقل مع سيده من الجنوب إلى الشمال وطلب منها اعتباره «حرا» بأن «سكوت» لم يكن حرا لأنه ليس مواطناً ومن ثم فليس له حرية رفع الدعوى، والتمتع بحقوق المواطن الأمريكى، ومالك العبد له أن يذهب بعبيده إلى أى مكان يشاء فى الولايات المتحدة الأمريكية، وما يترتب على ملكيته له من حقوق أخرى. وكانت تتملك دعاة إلغاء الرق ومكافحة الاتجار فيه حقيقة هى أن «سرطان الرق» حسب تعبير «أفرى كرافن» Avery Graven يكمن فى فكرة الرق نفسه أن يملك إنسان لآخر وفى عدم وجود ما يمدح أسوأ طراز من البيض من امتلاك قوم أفضل منهم واستغلالهم. كان العبد يموت صغير السن، وأبناء السيد يتهكون حرمة نسائه

بدافع الشهوة وعلى سبيل اللهو مما تدل عليه وفرة حالات الاختلاط
العنصرى⁽¹⁾.

أسواق تجارة الرقيق في شرق الجزيرة العربية

تقع أسواق الرقيق الأساسية في شرق الجزيرة العربية وعلى الطرق التجارية البحرية، وهى موانئ تجارية فى الأساس، وهى زنجبار، كلوة، بربرة - جوبا - جدة - صور - مكران - دى - المتامة - بوشهر - البصرة - المنطقة الغربية الساحلية من الهند وجنوب باكستان والحديدة. كانت هذه الأسواق تتعامل بحرية وبدون قيود وبصورة علنية قبل الإجراءات البريطانية وفرمان الدولة العثمانية عام 1857 ولكن ذلك لا يعنى عدم استمرارها بعد ذلك عن طريق التهريب وفى بعضها كانت علنية رغم الحظر يعرض العبد أو العبدة فى السوق وكان للقوة البدنية وعمر العبد وجمال المرأة أهمية فى ارتفاع السعر ويتم البيع والشراء فى الغالب عن طريق المزاد العلنى لمن يدفع أكثر ويأسلوب انعرض والطلب الذى يتم التعامل به مع البضائع والسلع الأخرى، وكان معظم تجار الرقيق فى شرق الجزيرة العربية وسطاء يشترون ويبيعون الرق وينقلونهم من سوق لأخرى⁽²⁾. وكان تجار الرقيق من منطقة البحر الأحمر يسبحون عادة إلى زنجبار فى فصل الخريف ويعودون فى موسم الرياح الشمالية الشرقية، أما تجار الرقيق فى شرق الجزيرة العربية فيبدءون رحلاتهم السنوية إلى زنجبار وذلك فى الوقت الذى تبدأ الرياح الجنوبية الشرقية تهب على المنطقة السفلى من البحر الأحمر وقد كان الاتجار من زنجبار إلى منطقة البحر الأحمر خلال موسم الرياح الجنوبية الغربية يكاد يكون متعزلاً أو مستحيلاً بسبب

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 13.

2 - د. عبدالمالك حلف - المرجع السابق ص 243.

هبوب الرياح الشمالية على البحر الأحمر في هذا الوقت بحيث تكون رحلة السفن العربية إلى خليج عدن وعن طريق مضيق باب المندب تغدو مستحيلة⁽¹⁾.

يباع الرقيق في سوق خاص يعرف بسوق العبد يعرض فيه النخاسون تجارتهم ويضعون رقيقهم إلى زمر تعرف كل زمرة بمزاياها وخواصها، كان الرقيق يقف على منصة ليراه المشترون ثم ينادى النخاس عليه، فيشتريه من يدفع ثمناً أعلى، وقد انتشرت أسواق الرقيق على السواحل وتفرق بعضها في الداخل وكانت هناك أيضاً أسواق خاصة لبيع الرقيق داخل بيوت يمتلكها تجار الرقيق في المدن الكبيرة وكان الرقيق الجديد يباع في تلك البيوت حيث إن بيعه في مكان عام هو بمثابة عقوبة وحط من قدره ويقلل ثمنه وكان يحق للمشتري كما كان الحال في أسواق الرقيق في أوروبا وأمريكا أن يقلب العبد أو الأمة بنظره أو ييده كما يقلب أى سلعة يريد شراؤها وكثيراً ما كان النخاسون يلجؤون إلى الحيلة والتدليس في اخفاء عيوب الرقيق وخاصة عند الأماة. وعلى غير حال التجار في الغرب درج البائعون والمشترون للرقيق في الأقاليم العربية على أن لا يفرقوا بين أفراد الأسرة الواحدة إذ يتم أخذهم جميعاً إلى بيت كبير واحد أو بلدة واحدة وجاء في تقرير الميجور ديفيد ويلسون المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي عام 1831م أن أعمار الرقيق المجلوبين إلى مسقط كانت تتراوح ما بين 7 سنوات و 14 عام وأن عدد الإناث كان ضعف عدد الذكور⁽²⁾. وكثيراً ما كان المحسنون العرب والمسلمون يقومون بشراء كبار السن من العبد ويعتقونهم إلى وجه الله تعالى.

احتكرت تجارة الرقيق الخاصة «بزنجار» احتكاراً تاماً لعرب عمان الذين كانوا يحصلون على دخولهم من الضرائب الجمركية المفروضة على استيراد الرقيق،

1 - جى - بى . كيلي - المرجع السابق ص 8.

2 - روبرت جيرمان لاند - المرجع السابق ص 135.

وكانت «مسقط» فى أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز «ترانزيت» (أى تجارة العبور أو إعادة التصدير) لتجارة الرقيق إلى شرق الجزيرة العربية وإيران والعراق والهند، غير أن هذه المراكز تقلصت فى النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة «صور» الواقعة إلى الجنوب من «مسقط». وجرت العادة على أن تقوم سفن ساحل عمان بالرحلة الطويلة من موانئها فى «رأس الخيمة» والشارقة إلى شرق أفريقيا لإحضار الرقيق مباشرة إلى مناطق ساحل عمان الشمالية «دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً» وقبل أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر درج سكان المناطق الساحلية فى شرق الجزيرة العربية على الاكتفاء بحصة تجارة الرقيق المصدرة من الموانئ العمانية. والطلب على الرقيق الأسود أى الزوج من أفريقيا كان موجوداً بكثرة فى «الحجار» و«نجد»، وكانت تجارة الرقيق الأحباش تجارة رابحة فهم يساعون بأسعار غالية ويأثمان مرتفعة عن باقى الأفريقيين فى «نجد» و«الحجار» حيث لا يطلب منهم الأعمال الشاقة هناك حيث لا توجد زراعة ولا توجد لديهم أعمال شاقة مثل النوص على اللؤلؤ، وإنما أعمال خفيفة تحتاج إلى الذكاء والحنكة وهذا ما يتميز به الأحباش إضافة إلى حسن مظهرهم مما جعل أسعارهم مرتفعة فى نجد والحجار وزاد الأقبال عليهم وكان الصغار أفضل من الكبار.

أسعار الرقيق:

أما أسعار الرقيق فقد كانت تتفاوت حسب العرض والطلب وتحدد وفقاً لاجتاسهم وأعمارهم ومظهرهم ومنشئهم، كما كانت تتحكم فيها الظروف البيئية والمعيشية لكل منطقة فبينما كانت ترتفع أسعار الرقيق الأحباش لاسيما الإناث فنصل إلى 300 ريال فى المدن تتدنى أسعار رقيق الزوج المجلوين من أفريقيا لاسيما الذكور إلى أقل من 100 ريال.

يمكن عقد مقارنة بين أسعار بيع الرقيق فى مسقط فى عامى 1830 و 1840 فالرق الذى كان يباع فيما بين 25 و 35 ريالاً فى الأسواق هبط ثمنه إلى 20 و 24 ريالاً وأقل فى عام 1840 وقد ظل معدل الربح فى العبد الواحد فى رنجبار كما هو أى 20 ريالاً بالنسبة إلى مسقط و 50٪ بالنسبة إلى البصرة وبوشهر وتنشأ نفس الصعوبات بالنسبة لآى محاولة لتحديد تجارة الرقيق من الحبشة خلال نفس الفترة فقد كان الرق الأحباش يباعون بأسعار غالية من الأفريقيين فى الجزيرة العربية نظراً لما يتميزون به من ذكاء وحسن مظهر الأمر الذى يزيد من الاقبال على شرائهم ولما كان صغار السن من العبيد يفضلون على الكبار وكانت تجارة الرقيق مع الحبشة تنحصر فى صغار السن والأطفال من عمر 8 إلى 16 أسنة وأغلب هؤلاء أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة «سدا» ضد «تعب جالا» على الحدود الحبشية . أما سعر العبد فكان يتراوح ما بين 20 ريالاً و 200 ريالاً تماثلياً فى أسواق بربرة على الساحل الأفريقى الشرقى وبوشهر على الساحل الإيرانى والبحرين والشارقة فى شرق الجزيرة العربية وكذلك البصرة وغيرها .

تدر تجار الرقيق الأحباش أرباحاً طائلة إلى أقصى حد وكانت الصبىة التى تساوى 12 إلى 20 ريالاً فى أسواق «شوا» يمكن أن يصل ثمنها فى الحجار إلى 50 ريالاً وأكثر من ذلك فى نجد، بينما يمكن أن تباع صبىة تساوى 40 ريالاً فى «بربرة» بنحو 90 ريالاً فى مسقط ومن 85 إلى 150 ريالاً فى «بوشهر» أو «البحرين» ومن 100 إلى 150 فى أسواق ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) أما الجميلات من الرقيق فتباع الواحدة منهن فى «مسقط» أو «بوشهر» بـ 150 إلى 200 ريالاً أما الأرباح المتأتية من بيع الرقيق الأفريقى فلم تكن كبيرة فالمستورد العثمانى فى بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر يمكن أن يأمل فى معدل من الفائدة يصل من 20٪ إلى 35٪ على سعر الشراء من رنجبار .

أما الرقيق الذين يتم شراؤهم فى مسقط فيعاد بيعهم فى المدن الساحلية فى شرق الجزيرة العربية، فقد كانوا يندرون ربحاً أعلى إلى حد ما وهكذا فإن الذى يتم شراؤه فى «رنجبار» يبلغ 20 - 35 ريالاً يساوى 25 - 40 ريال فى «مسقط» و 40 - 50 ريال فى الشارقة والبحرين.

تم استيراد حوالى 300 رقيق افريقى إلى البحرين عام 1830، أما فى بوشهر فقد تم استيراد 245 رقيق فى عام 1830 وهى المنطقة الوحيدة التى كان يتم استيراد الرقيق من «الحبشة» و «النوبا» فى حين كان بقية المناطق الساحلية فى شرق الجزيرة العربية يفضلون الرقيق من افريقيا وخاصة «رنجبار»، وقد كان يجلب كل عام إلى بوشهر الرقيق من الحبشة بحوالى من خمسة إلى عشرة من الرقيق ويتم بيعهم بسعر 100 ريال إلى 300 ريال للرق الواحد وكان يعاد بيع هؤلاء الرقيق فيما بعد إلى المناطق الداخلية من إيران وأغلب الرقيق المصدريين إلى عمان كان يتم بيعهم فى عمان نفسها ومن يسقى منهم فيتم بيعهم إلى بعض تجار الرقيق فى ساحل عمان وعلى الاخص رأس الخيمة والشارقة الذين يبيعونهم فى مختلف المناطق من ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) أو فى أسواق إيران والعراق والبحرين والكويت ومجد، وكان أبناء الشارقة ورأس الخيمة أكبر المتاجرين لرقيق فى أسواق شرق الجزيرة العربية ولم تهتم السلطات البريطانية فى الهند فى بداية العقدى الأول والثانى من القرن التاسع عشر بالعمليات التى كانت تجرى فى تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند أما فى المنطقة التى تزاوّل فيها شركة الهند الشرقية نشاطها فإن الاتجار فى الرقيق كان إلى حد ما - يخضع لمرسوم عام 1811 وهو المرسوم الذى يعتبر نقل الرقيق من جانب الرعايا البريطانيين أو الاشخاص المقيمين داخل أراضي الشركة جريمة⁽¹⁾.

1 - جى. بى. كيلي - المرجع السابق ص 9.

أعمال الرقيق:

لما كان اقتصاد شرق الجزيرة العربية آنذاك اقتصادا تقليديا يعتمد فى المكان الأول على الغوص بحثا عن اللؤلؤ وصيد الأسماك والرعى والزراعة فقد ارتبط عمل الرقيق فى شرق الجزيرة العربية ارتباطا وثيقا بالغوص وصيد الأسماك وصناعة السفن والأعمال المنزلية، ويعتبر استخدام الرقيق فى هذه المجالات من الظواهر الاجتماعية السائدة والمعروفة فى المجتمع العربى فى شرق الجزيرة العربية آنذاك. لم تنتشر الزراعة فى شرق الجزيرة العربية بمعناها الواسع وانحصر عمل الرقيق اساسا فى العناية بمزارع النخيل وجمع التمور التى كانت تمثل بالاضافة إلى اللبن الغذاء الرئيسى لأهل ساحل عمان. كما كان الرقيق يقومون برعى الإبل وبأعمال أخرى مثل الحراسة الخاصة لشيوخ القبائل والزعماء والمشاركة فى الحروب المحلية وكان بعضهم يقوم بأعمال الطهى ويعهد إلى البعض منهم وهم الذين عرفوا بالاستقامة والخلاص والتفانى والمحبة بتربية أطفال اسيادهم. وقد تزايدت نسبة طلب الرقيق فى المناطق الساحلية حيث كانوا يعملون فى صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ الذى كان بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد المحلى حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين حيث تم اكتشاف البترول. وفى المناطق الزراعية حيث كانت وسائل الرى البدائية بحاجة إلى خدعة مستمرة والتى تعتمد كثيرا على القوة الجسدية وفى المدن كانوا يعملون خدما فى المنازل وكان الطلب عليهم يتناقص فى المناطق الرعوية الفقيرة التى لا تحتاج إلا لأعداد ضئيلة من الرقيق فى رعى وسقاية الإبل وكان امتلاك الرقيق فى حد ذاته ويصرف النظر عن الأعمال التى يقوم بها يعتبر وجاهة اجتماعية وثروة اقتصادية وكلما زاد عدد الرقيق زادت المكانة للمالك⁽¹⁾.

يكلف العربى المملوك بأعمال يدوية داخل المنازل أو فى الزراعة وفى صيد السمك وفى استخراج اللؤلؤ، وبعض الرقيق وصل إلى مناصب عالية من السلطة

أ - د. محمد حسن العبدروس - التطورات السياسية فى الإمارات العربية ص 38.

أو إلى تحقيق ثروات ضخمة أو كما كان الحال في مصر والعراق عندما أسسوا دولاً مثل «الممالك». وعلى أية حال فإن مستقبل الرقيق لا يعتمد على موطنه الأصلي بقدر ما يعتمد على كفاءته الشخصية وعلى حين يحتمل أن يصل الرق من أصل حبشي إلى موقع السلطة وزميله الذي في جورجيا قد يتقلد زمام الحكم في العراق أو مصر فإن أغلبية الرقيق الذين يتم شحنهم من أفريقيا إلى الأقاليم العربية لا يصلون إلى هذه المستويات. لقد كان شرق الجزيرة العربية هو المعبر الذي تمر منه تجارة الرقيق إلى أسواق المناطق المجاورة مثل العراق وإيران⁽¹⁾.

تعتبر التجارة نشاطاً أساسياً في حياة سكان شرق الجزيرة العربية في الفترة السابقة على النفط وأثرائها وعصب الحياة الاقتصادية بها، وكانت تجارة الرقيق ضمن هذه التجارة المتداولة ككل ولكن التجارة لم تكن الميدان الوحيد للنشاط الاقتصادي في المنطقة بل وكانت الزراعة وصيد الأسماك والرعي والصناعات الحرفية التقليدية وكان المالك يستخدمون للعمل في تلك المجالات والخدمة في المنازل. واختلفت دوافع تجارة الرقيق في شرق الجزيرة العربية عن دوافع هذه التجارة في الغرب مثلاً وربما كانت قلة عدد السكان ونُدرة اليد العاملة بالإضافة إلى طبيعة الوضع الاجتماعي القبلي والعشائري السائد في المنطقة من الأسباب التي كانت وراء رواج تجارة المالك واستمرارها لفترة معينة من تاريخ شرق الجزيرة العربية. وعندما نقول طبيعة الوضع الاجتماعي فذلك يعني أن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع القبلي كانت تقبل استخدام المملوك وبيعه وشراؤه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكثيرين كانوا يتأففون من العمل في بعض المجالات أو يرفضون العمل فيها مما أتاح هذا الوضع المجال لرواج هذه التجارة. إن التركيب الاجتماعي للمجتمع في شرق الجزيرة العربية في الفترة السابقة على النفط كان يتشكل من طبقات اجتماعية تقليدية فهناك الطبقة التجارية التي كانت تمارس هذه التجارة برا وبحراً، وملوك الأراضي الذين كانوا يحتكرون الأرض

١- جى. بى. كيلي. المرجع السابق ص 6.

الصالحة للزراعة، وطبقة الفلاحين في جنوب الجزيرة العربية في اليمن وحضرموت، وصيادو الأسماك والعاملون في صيد اللؤلؤ والحرفيون العاملون في صناعة الملابس والأحذية والسفن والخيام والحداثة وغيرها. ولما كانت القبيلة الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي وتحكمها اعراف وتقاليده متعارف عليها وغير مكتوبة فإن القبائل كانت تمثل قوة مؤثرة في اوضاع المنطقة عبر تاريخها لذا فقد اتجه تعامل القوى الخارجية مع المنطقة إلى شيوخ هذه القبائل وحكام مقاطعاتها عن طريق عقد الاتفاقيات والنفاذ إليها سياسياً واقتصادياً منذ بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر وبخاصة بريطانيا⁽¹⁾.

معاملة الرقيق

ليست معاملة أبناء شرق الجزيرة العربية للرقيق معاملة قاسية، بل كانت معاملة إنسانية طيبة. فالعبيد فوق السفن العربية لا يقيدون بالحديد كالعبيد في السفن الأوروبية المسيحية كما كان البحارة العرب يقدمون الغذاء الضروري، وبينما كان الرق في الغرب المسيحي وسيلة للقهر والإرهاب والأذلال والضرب والتعذيب كان الرق عند العرب والمسلمين وسيلة للخروج من الكفر إلى النور. وقد ذكر «كراف» وهو مبشر مسيحي بريطاني أنه شاهد على ظهر سفينة إيرانية في البحر الأحمر في عام 1838 بعض أولاد الغالة المسترقين يتعلمون صلاة المسلمين. كما ذكر «سبيك» فيما بعد أن الرقيق الذين تم شراؤهم في زنجبار قد فتنوا على الطريقة الإسلامية. وعندما يصل أولئك الرقيق إلى سواحل شرق الجزيرة العربية وينتقلون بعد البيع إلى ساداتهم الجدد فإنهم يهتمون بهم ويحافظون عليهم باعتبارهم وجهة اجتماعية وثروة اقتصادية وكان يتم نقلهم إلى مواطن أسياهم داخل الجزيرة العربية بواسطة البغال والجمال لا سيرا على الأقدام كما كان في أوروبا وأمريكا. وتصف معظم الكتب التقارير الرسمية عبيد العرب بسعادة الحال، وإنهم لا تبدو عليهم

1 - عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 221.

مظاهر العبودية لاسيما النہاء والامناء منهم لأن سادتهم لا يفرقون فى معاملتهم بينهم وبين أولادهم، وكثيرا ما كانوا يعلمونهم القراءة والكتابة ثم يفيدون منهم بعد ذلك فى كثير من الأعمال الأخرى. وكان الرقيق يحصلون على كافة احتياجاتهم من مأكـل ومشرب وملبس ومسكن من أسيادهم وكأنهم بذلك يحصلون منهم على أجر. ويذكر ركبى ان بعض العبيد الذين كانوا يعملون فى بعض مزارع العرب يحيون حياة طيبة ويعيشون فى أكواخ متسعة وان لبعض هؤلاء العبيد مزارع يمتلكونها وقد أثنى بعضهم حتى امتلك الرقيق هو الآخر، ويذكر كذلك ان العرب كانوا يمنحون عبيدهم يومين فى الأسبوع يقضونها فى البيع والشراء وتصريف أعمالهم الخاصة⁽¹⁾.

يعيش العبيد حياة طيبة مع العرب حيث كانوا يأكلون مما يأكلو أسيادهم ويلبسون مثلهم حتى ليعجز المرء أحيانا ان يميز بين المالك وعبيده فقد كان هؤلاء العبيد بالمقابل يخلصون ويجدون فى أعمالهم بمتهى الرغبة وتظهر عليهم علامات الرضى والسعادة. اما حياة العبيد فى البادية فكانت تتميز بطابع البساطة حيث لا تقل عن بساطة الحر وكذلك فإن عبيد البادية صرحاء مثل أسيادهم سواء بسواء وقد عرف ان معاملة العرب للرق اتسمت بالرفق والحسنة، وقد قضت نهائيا على وصمة العار التى لازمت الاسترقاق فى المناطق المسيحية فى أوربا وأمريكا. وبينما لا نكاد نسمع عن عبد واحد فى بريطانيا أو فى كافة الغرب المسيحي قد بلغ أى مبلغ فى المجتمعات الأوروبية المسيحية، نحمد انه من الأشياء المألوفة ان يصل بعض الرقيق فى البلاد العربية إلى مناصب القيادة العليا وأصبح بعضهم من وجهاء القوم الذين يشار إليهم بالبنان. ولكن هذا لا يعنى عدم تعرض بعض الرقيق فى شرق الجزيرة العربية والأقاليم العربية لسوء المعاملة فقد كانت هناك قلة من ملاك الرقيق العرب يستثنون معاملة رقيقهم خاصة أولئك الذين يستخدمون فى أعمال الغوص، فقد ورد فى كثير من التقارير والكتب التى تناولت الموضوع أن أولئك الرقيق كثيرا

١ - عبدالعزيز عبدالغنى إبراهيم - علاقة ساحل عمان ببريطانيا - ص 227.

ما كانوا يحرمون من أجورهم لأن أسيادهم كانوا يأخذون كل ما يكسبونه من أعمال الغوص، ولهذا ولغيره من الأسباب المتصلة بسوء المعاملة اضطرب بعض الرقيق إلى الفرار من ساحل عمان إلى البحرين لرفع شكواهم إلى المقيم السياسى البريطانى هناك والمطالبة ببراءة الحرية. وعلى الرغم من قلة الحالات التى كان يهرب فيها الرقيق من أسيادهم العرب طلبا للحرية إلا ان العرب والمسلمين لم يمارسوا تجارة الرقيق بالروح الهمجية الإرهابية التى مارسها بها الغرب المسيحى.

حجم تجارة الرقيق وحدواها الاقتصادية:

تفاوتت تقديرات الكتاب والباحثين لأعداد الرقيق المجبولين سنويا من شرق افريقيا إلى شرق الجزيرة العربية تفاوتا بينا قارنفع حداها الأقصى عن البعض فوصل ثلاثين ألفا وانخفض عند البعض فلم يتجاوز الألف وأربعمائة. ويدفعنا هذا التباين الواضح فى الأرقام إلى القول بأن هذه التقديرات تنقصها الدقة العلمية ولا تعدو أن تكون تخمينات ويمكن اعتبارها مؤشرات لمواقف الكتاب والباحثين من تلك التجارة أكثر منها تقديرات لأعداد وحجم التجارة الحقيقية. أما عن الفائدة أو الجدوى الاقتصادية لتلك التجارة فكثيرا ما تشير المصادر التاريخية إليها باعتبارها موردا اقتصاديا هاما لأهل الساحل العماني آنذاك لاسيما سعيد حاكم عمان الذى تؤكد معظم المصادر المعنية انه كان يجنى منها أرباحا طائلة. ويبدو ان هذه النظرة لا تعدو ان تكون انطباعا عاما اكثر منها اثباتا لحقيقة تاريخية، فمن الواضح انه لا توجد هناك احصائيات أو أرقام دقيقة يمكن الاعتماد عليها فى تحديد اعداد الرقيق الحقيقية أو الأرباح التى كانت تدرها التجارة فيهم لأهل المنطقة. فبينما يذكر لاندن ان أرقام معدلات مبيعات العبيد فى مسقط قد بلغت فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الأربعة آلاف عبد سنويا فإن سعيد حاكم عمان قد جنى منها أرباحا تصل إلى الستين ألف ريال نساوى فى العام⁽¹⁾.

1 - روبرت جيران لاند - المرجع السابق - ص 132.

يورد (جون كيلى) بعض التقديرات التى قام بها احد الضباط البريطانيين الذين كانت لهم علاقة وثيقة بهذه التجارة، والتى تشير إلى انه كان يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ألف وأربعمائة وألف وسبعمائة عبد سنوياً وكان يتحصل مبلغ ريالين مئسوين كرسوم استيراد على كل عبد. إن أية محاولة لوضع تقييم دقيق لحجم تجارة الرقيق الأفريقية فى بداية القرن التاسع عشر مقضى عليها بالفشل منذ البداية لعدم توفر ارقام صحيحة عن الفترة المعنية والخلاصة من كل هذا ان نقوم هنا بمحاولة للربط بين هذه الأرقام التى لم يتأت لآى من الكتاب السابقين فى محاولتهم تقييم حجم هذه التجارة.

علما بأن معظم إن لم يكن جميع الذين قاموا أو قدموا أرقاماً لتجارة الرقيق كانوا من البريطانيين وخاصة العاملين فى الحكومة البريطانية أو لحساب بريطانيا ولهذا فإن تقديراتهم جاءت مبالغه كبيرة وكان ذلك طبيعى لتبرير وقف هذه التجارة من قبل الحكومة البريطانية بعد ما اتخذت أهدافها من هذه التجارة لصالحها عندما بينت التقديرات التى كانت تصدر من افريقيا إلى أوروبا وخاصة بريطانيا نفسها وكذلك إلى الأمريكتين وخاصة إلى الولايات المتحدة الحالية وأحد هذه التقديرات هو للكابتن تى . «سمى» من بحرية بومباى الذى ابصر إلى شرق أفريقيا عام 1811 على ظهر السفينة ترنية برفقة السفينة «سيلف» فى رحلة استطلاعية كانت قد تبتتها حكومة بومباى ويقدر سمي عدد سكان زنجبار فى ذلك الوقت بـ 250,000 نسمة بينهم 150,000 من الرقيق. ويقدر عدد الرقيق الذين يصدرون إلى عمان وغيرها بنحو 6000 - 10000 رق كما يذكر سمي فى ص 6 من مجلة جمعية جغرافية بومباى عن مقالة بان رقم 150,000 الذى يمثل عدد سكان الرقيق فى زنجبار مجرد تخمين ويعتقد انه لم يفرق بين الرق وبين غير الرق لان سكان زنجبار من السواحليين ذات اللون الأسود فاعتقد بأن كل ما شاهدهم من الرق، ولهذا فإنه هناك ثمة فجوة تمتد نحو عشرين عاما بين تقدير «سمى» والتقدير الآخر الذى

قام به أحد الضباط البريطانيين وكانت له علاقة وثيقة بهذه التجارة وهو الماجور «ديفيد ديلسون» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي عام 1831 ففى شهر يناير من ذلك العام كما ذكر «ديلسون» فى تقريره كان يمر عن طريق جمارك مسقط من 1,400 إلى 1,700 رق كل عام وكان ثلاثة أرباع هؤلاء الرق من أفريقيا الشرقية وكانت أعمارهم بين سبع سنوات إلى أربعة عشر عاما وكان عدد الإناث ضعف عدد الذكور وكان يتحصل مبلغ ريالين لمساويين استيراد على كل رق غير ان عددا كبيرا من الرق كان يهرب إلى المنطقة فقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم من 250 إلى 300 رق من أصل 12,000 وصلوا إلى مسقط عام 1830 ولم يوفق «ديلسون» فى تحديد رقم الرق الذين استوردوا إلى صور ويقول «الوايزى» فى كتاب تاريخ السيد سعيد ص 29 كان سعيد سلطان عمان يتقاضى مبلغًا سنويًا مقداره 75,000 ريال من تجارة الرقيق وبما انه لم يذكر ما إذا كان هذا الرقم يشمل كلا من مسقط وزنجبار أو من مسقط نفسها أو ما هى الرسوم المفروضة على هذه التجارة أو ما إذا كان الرقم يشمل المعاملات الخاصة بسلطان عمان فإن ذلك لا يمكن اعتباره وسيلة لتحديد عدد العبيد الذين تشملهم هذه التجارة⁽¹⁾.

ولهذا يمكن القول بأن هذه المحاولات لتحديد حجم تجارة الرق كانت مجرد تخمين أو تصورات حسب نظرة كل مسئول بريطاني فى فترات معينة من الزمن وتحت ظروف معينة ولكنها لم تكن علمية أو دقيقة أو صحيحة وإنما محاولات تقريبية.

أما بلين الذى خلف ديلسون كمقيم سياسى بريطاني فيقدر عدد الرق الذين تم شحنهم من زنجبار خلال عام 1832 - 1833 بـ 12,000 عبد ولكنه لم يحدد

1 - جى. بى. كيلي - المرجع السابق ص 11.

كم هو العدد الذى كان يصل منهم إلى شرق الجزيرة العربية وافاد رحالة فرنسى يدعى فوتينية بعد رحلات عديدة قام بها إلى الخليج العربى فيما بين 1835 - 1838 بأن عدد العبيد الذين تم استيرادهم إلى مسقط كل عام نحو 4,000 رق وإلى كل من البصرة ويوشهر من 300 إلى 400 رق ويقدر الكابتن كوجان من الاسطول الهندى الذى كان فى زيارة لنجبار عام 1839 عدد الرق الذين يشحنون كل عام من الجزيرة إلى الجزيرة العربية وإيران والعراق بحوالى 20,000 نفر وقد توصل إلى نفس التقديرات الدكتور «مكتزى» الذى كان يشغل منصب المقيم السياسى بالوكالة فى العام التالى على اساس المعلومات التى جمعها اثناء وجود المثلية البريطانية فى جزيرة «خرج» بصورة مؤقتة كما علم من بحارة السفن الغربية التى كانت تتوقف فى «خرج» وهى فى طريقها للتزود بالماء والمرشدين لمواصلة رحلتها إلى البصرة بأن نحو 400 رق من مجموعات الرقيق الذين يجلبون إلى «مسقط» و«صور» يتم بيعهم داخل منطقة الخليج العربى، وقد وضع اللفنتانت كولونيل روبرتسون المقيم السياسى بالوكالة فى الخليج العربى عام 1842 تقديرات أعلى من هذه الأرقام عن تجارة صادرات الرقيق فى نجبار وحدد الرقم بنحو 30,000 رق غير ان معلوماته هذه فيها تساؤل حيث جاءت فى الوقت الذى شددت بريطانيا من سياستها تجاه تجار السوق كما قامت بفرض معاهدات واتفاقيات على شيوخ القبائل العربية فى المنطقة أى ان تلك الأرقام وراءها دافع الحكومة البريطانية لاتخاذ قرارات سياسية تحت شعارات إنسانية رافقة.

كانت لدى «مكتزى» معلومات تفيد بأن ما يزيد على 100 سفينة كانت تستخدم فى نقل الرق من لنجبار إلى مسقط فى كل عام وان كل سفينة تنقل من 50 إلى 200 رق ويقول روبرتسون ان 100 سفينة من سفن صور كانت تشترك فى العملية بحيث يصل مجموع ما تحضره عشرة آلاف رق وهى مبالغة واضحة وكانت تقديراته لما تستورده صور ومسقط من الرق 20 ألف رق ما يصل إلى

موانئ الخليج العربى نحو 10 آلاف رق ولكن بما ان معظم الرق الذين يتم بيعهم فى موانئ الخليج العربى كانوا قد استوردوا لمسقط وصور سابقا فلا يمكن ادرجهم ضمن أية تقديرات اجمالية. وقد اجريت تحريات حول هذا الموضوع بدقة أكثر فى أواخر العام وتوافقت مع عملية رصد للسفن حاملة الرقيق فى جزيرة «خرج» خلال الموسم السابق وكشفت عن ان نحو 1887 رقيق استوردوا للبحيرة وبوشهر والشارقة والبحرين خلال ذلك الموسم. وعلى أى حال فلقد كان من الصعوبة بمكان التأكد من عدد الرق الذين وصلوا إلى مسقط وصور سابقا وكم عدد الذين استوردوا مباشرة من أفريقيا للبيع، وقد أشار الكابتن «همرتون» فى تقرير له بتاريخ شهر مايو 1842 بأن عددا يتراوح بين 11,000 و 15,000 ارق كان يباع فى ممتلكات سعيد بن سلطان الافريقية كل عام وقد توصل الكومندرو بركنس قائد اسطول الخليج العربى إلى نفس الرقم وذلك فى شهر أكتوبر من نفس العام. وحسب تصور بركنس فإن نحو 5,000 رق من هؤلاء كانوا يتوجهون إلى موانئ غرب الجزيرة العربية وعلى الاخص إلى جدة ونحو 4,000 إلى 5,000 إلى الموانئ الجنوبية من الجزيرة كعدن وكان يتم شحن 1,000 رق إلى السند وكوشين وكجرات وغيرها من ولايات الهند أما الباقي فلما ان يتم استبقاؤهم داخل عمان وساحل عمان أو يتم بيعهم فى إيران والعراق وقد قيل لـ «بركنس» بأنه قد بيع 2,500 عبد فى بوشهر وحدها⁽¹⁾ عام 1841 يعتقد بركنس بان سفن الكويت والبحرين كانت تعود من أفريقيا بنحو 300 إلى 400 رق كل عام بينما كانت سفن لنجة ويندر عباس وقشم وغيرها من الموانئ الإيرانية تعود بنحو 480 رقا وأما سفن ساحل عمان والتي كان عددها يتراوح فيما بين خمسة إلى سبعة سفن فقد كان كل منها يعود من الرحلة بنحو 35 إلى 40 رقا.

وإذا قارنا هذه الاحصاءات مع الظروف المتغيرة لتجارة الرقيق فى زنجبار فى

1 - جى. بى. كيلي. نفس المرجع ص 14.

الأعوام التي انقضت منذ اعدادها كاختفاء المشتريين الأوربيين تدريجيا وظهور سفن رأس الخيمة بصورة ملحوظة خلال فترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر والتي كان تجارها لا يتورعون عن سرقة الرق بدلا من شرائهم فإن الصعوبة تزداد لوضع تقديرات صحيحة عن تجارة الرقيق العربية في أوائل القرن التاسع عشر وان اصح رأى حول هذه القضية هو الزيادة في عدد العبيد المصدرين سنويا من زنجبار فيما بين عام 1811 عندما وضع «سمى» تقديراته وعام 1842 عندما وضع «روبرتسون» و«همستون» و«بركس» تقديراتهم، إذ كانت الزيادة كبيرة كما قدرها «روبرتسون» أى من 6000 إلى 10,000 فى عام 1811 إلى 30,000 فى عام 1842 ولعل أرقام «بركس» و«همستون» فيها المبالغة الكبيرة لأسباب سياسية، وقد تكون أقرب إلى الصحة إذا ما أنقصنا العدد إلى النصف حيث جاءت المبالغة لتبرير سياسة محاربة الرق تحت شعار إنساني رائف لتمرير عن طريقه اتفاقيات التدخل فى سكان القبائل العربية والتي وردت⁽¹⁾ فيما بعد إلى اتفاقيات الحماية.

لهذا فإنها كانت السبب الأول والتدريجي نحو التدخل البريطانى فى شئون عرب ساحل عمان والبحرين قبل ان تصبح تحت حماية الاستعمار المسيحى البريطانى وهذه الأرقام هى 10,000 أو 11,000 إلى 15,000 حيث كان يذهب أغلبية الرقيق بين 8,000 - 13,000 إلى مسقط وصور وتذهب البقية إلى منطقة البحر الاحمر ولعل عمان وساحل عمان وبقية داخلية الجزيرة العربية كانت تستوعب ما مقداره 5,000 إلى 8,000 رق. ان نحو 3,000 إلى 5,000 كان يعاد تصديرهم بانتظام إلى موانئ إيران والبصرة كل عام غير ان هذا الرقم لا يشمل الرقيق الذين يتم استيرادهم بالسفن إلى الكويت والبحرين وغيرها من موانئ إيران أو يأتون بصحبة الحجاج العائدين من مكة أو كربلاء، كما ان نحو 1,500 إلى 2,000 من الرق كانوا على سبيل الاحتمال يصدرون إلى

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 222.

«السندوكتش» والموانئ البرتغالية مثل «غوادمون» و«ديو» وإلى موانئ «بومباي» وثمة دليل أقوى على نحو تجارة الرقيق إلى حد ما بعد عام 1830. وعلى أى حال فمن المحتمل أنه ارتفعت هذه التجارة فى منطقة «السند» نظرا لاقفال سواحل «كتش» و«كاتياوار» فى وجه تلك التجارة وقد ذكر المعتمد البريطانى فى مدينة سورت فى تقرير له فى شهر ديسمبر عام 1840 بأن المعدل السنوى لاستيراد الرقيق إلى داخل المستعمرات البرتغالية الثلاث كان من 250 إلى 300 رق وقد علم المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى عام 1841 بأن 400 إلى 500 رق كان يتم تهريبهم إلى موانئ بومباي كل عام. كان أغلب الرقيق من الحبشة وخاصة الاطفال من أسرى الحرب التى كانت تشنها مملكة «شد» ضد شعب «جالا» على الحدود الحبشية وكان أكبر طريقين من بلاد «جالا» يمران من «شوا» لينتقيا عند «روحينا» على ساحل البحر الأحمر شمالا و«تاجورا» و«زيلع» و«رينج» جنوبا بينما يوجد فى أقصى الجنوب طريق آخر لتجارة الرقيق يمر بـ«هرو» فى الصومال حتى يتصل بساحل بريرا وكانت مملكة جونهار فى الحبشة فى «تيجرى» تعتمد فى حصولها على الرقيق من «غونار» الواقعة إلى الغرب كما كانت تصدر الرقيق عبر ميناء «مصوع» بصورة رئيسية ومن أطراف «شدا» الشمالية الشرقية ومن «هرو» الصومالية كان يجلب الرقيق إلى السواحل فى قوافل يزيد عددها فى أكثر الأحيان على 1,000 رق⁽¹⁾.

لعبت هذه التجارة دورا فى اقتصاديات المنطقة ليس نتيجة استخدام العبيد فى مجالات العمل المختلفة فحسب ولكن أيضا بالمرودود المالى المباشر لهذه التجارة فعلى سبيل المثال كان عدد سكان زنجبار فى عام 1811 يقدر بـ 200,000 منهم 150,000 من العبيد الارقاء كما قدر عدد الرقيق الذين كانوا يصدرون إلى مسقط

1 - د. د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 223.

من 6000 إلى 10,000 شخص سنوياً وأغلبهم فى سن الشباب والفاصرين ويلاحظ بأن عدد الإناث من بين هؤلاء كان كبيراً وهذه الأرقام ليست نهائية فهى تقتفر إلى الدقة فالذين يختطفون ويسرقون لا يدخلون ضمن هذه الإحصائيات⁽¹⁾.

من هنا يتضح لنا ان حجم تجارة الرقيق بين الخليج العربى وشرق افريقيا لم يكن بتلك الضخامة التى صورتها بريطانيا وابرزتها بعض المصادر الأوربية وان الأرباح التى كانت تجنى منها لم تكن بتلك الكثرة التى يمكن ان تثرى أهل الخليج وشيوخهم ومن بينهم سعيد. اما بالنسبة لثراء سعيد سلطان عمان فيرجع اساسا إلى اتساع وغنى ممتلكاته وليس لانجاره بالرقيق كما يعتقد البعض وقد كانت التجارة المشروعة هى السمة الغالبة لسلطنة زنجبار التى قامت على أسس اقتصادية وانتشرت فيها المحطات والمراكز التجارية على امتداد السلطنة لتسهيل عملية التبادل التجارى التى شملت كافة انحاء السلطنة الافريقية. ويفضل نشاط العرب التجارى فقد امتد نفوذ السلطنة الاقتصادى ليشمل مناطق واسعة من أفريقيا الاستوائية، وعلى الرغم من قصور العرب فى الاهتمام بتنظيماتهم العسكرية والسياسية فى شرق افريقيا فقد لجحوا لمحاجا كبيراً فى تنظيماتهم الاقتصادية فتمكنوا من ايجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التى كانت تصل بين الساحل والداخل كما أنهم قاموا بتأسيس مراكز تجارية هامة تمت وازدهرت ومكنت العرب من نشر نفوذهم فى الكنفو وأواسط افريقيا وقد ساهمت هذه المراكز التجارية ومن أشهرها مركز «طابوره» الذى أسسه التجار العرب فى أواسط أفريقيا فى عام 1830 ومركز «اوجيجى» الذى تم تأسيسه بالقرب من بحيرة تنجانيقا فى عام 1840م مساهمة كبيرة فى ادخال الحضارة الإسلامية ونقل المؤثرات العربية الإسلامية إلى اواسط افريقيا وخاصة فى مناطق الكنفو والبحيرات الاستوائية كما سهمت ايضا بتسليط

1 - د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 223.

الاضواء على مجاهل القارة الافريقية ومهدت بذلك لحركة الكشوفات الجغرافية الاوربية التى شهدتها افريقيا فى القرن التاسع عشر . ومن المعروف ان سعيد بن سلطان قد قام بتشجيع زراعة القرنفل وجوز الهند فى كافة ممتلكاته الافريقية لاسيما جزيرتى بمبا وزنجبار اللتين عرفتا بخصوبة اراضيها الزراعية وما رتتا يمدان العالم بالقسط الاعظم من استهلاكه من القرنفل . وقد جنى سعيد اموالا طائلة من تلك المزارع التى تعتبر مصدر ثروته الاساسى ، ومن المعروف ايضا ان سعيد قد قام باستخدام الرقيق فى القيام بأمر مزارعه ولكن من غير الثابت انه اعتمد على الاتجار فيهم⁽¹⁾ .

مكافحة تجارة الرقيق دوليا

شعر الاوربيون ببعض القلق تجاه انعدام الجانب الاخلاقى فى تجارة الرقيق بعد تشبعهم وعدم قدرتهم على استيعاب رقيق جديد . وبالرغم من أن حياة الإنسان كملكية خاصة لم تكن من الامور المعتادة فى العصور الوسطى أو فى عصر النهضة الاوربية غير انها لم تكن ايضا من الامور المحرمة ، ولقد بلغت عملية صيد الرقيق وشحنه من البشاعة والإرهاب درجة كبيرة حتى إن «هوراس مان» H. Mann عضو المجلس النيابى الأمريكى وصفها فى 30 يونيو 1848م بان «الإنسان لا يحتاج إلى لسان فصيح بليغ لذكر الأفعال التى تسجل الشياطين من عملها» . أما حالة الارقاء الافريقيين الذين يخطفهم تجار النخاسة الاوربيون فى نقلهم بالسفن إلى مواطن الاسترقاق فقد كانت قافلة الرقيق تصل إلى الساحل سيرا على الاقدام مكونة من الرجال والنساء والاولاد ، ولكن الرجال كانوا الغالبية العظمى وكانوا يربطون بالحبال كل اثنين معا ويمتد خط الرقيق إلى عدة مئات من الأمتار ، وكل صفين متتابعين أو أكثر يجمعهم Slave Strick وهو عمود كبير من الخشب يربط إلى أعنان الرقيق متتابعين وقد تطل أيديهم ليتاح لهم أن يحملوا

1 - د - حمال زكريا قاسم - المرجع السابق ص 246.

على رؤسهم مئوتهم أو التجارة الأخرى التى تسير معهم، وراء كل جماعة فرد أو أكثر يشرف على سيرهم ويده سوط لا يتوانى عن أن يضرب به بقسوة باللغة ظهر كل من يتوانى عن السير. وكان الضعفاء يسقطون أعياء فيقتلون أو يتركون ليلقوا مصرعهم⁽¹⁾.

تبع سفن الرقيق ثلاث طرق فى المحيط الأطلسى أولها الطريق الشمالى الذى يتجه إلى الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية والثانى وهو الأوسط الذى يتجه إلى جزر الهند الغربية، والثالث وهو الجنوى الذى يتجه إلى ساحل البرازيل الشرقى. وكانت السفن المهيأة لاستقبال الرقيق قد بنيت على وضع خاص، فقد كانت صغيرة الحجم قليلة الحمولة. وكانت مقسمة أفقيًا (على هيئة رفوف) عرض الواحد منها ثلاثة أقدام يرمى عليها الرقيق وأيديهم مصفدة بعد أن يقسموا على ناحيتى السفينة فكان الرجال فى ناحية والنساء فى الأخرى ومعهن أولادهن. وكان الريح يتضاعف كلما زاد العدد، فقد كانت المراكب تحمل أكبر عدد ممكن حتى لا يعود الرقيق يستطيعون أن يدوروا حول أنفسهم، وكانت السفينة التى تبلغ حمولتها 150 طنا تحمل أكثر من 600 رقيق ولما كانت المسافة تستغرق زهاء ستة أسابيع فقيود الرقيق تفك حال الأبحار وكان يسمح لهم بالصعود إلى سطح السفينة فى بعض الأحيان. ولاشك أن سفرا كهذا كان بيئة صالحة لانتشار الأمراض علاوة على الاختناق الذى يحدث لمن كان فى أسفل السفينة، فكانت نسبة الوفيات بينهم مرتفعة، ويرمى الميت فى البحر حال اكتشافه بل كان بعضهم يفضل الانتحار على هذه الحالة السيئة، ولذا كانت السفينة تحاط فى بعض الأحيان بشبكة مرتفعة، ولكن بعضهم كان يلجأ إلى تمزيق الشبكة والقاء نفسه فى البحر، أو يلجأ بعضهم إلى اظهار احتجاجه على هذه المعاملة برفع الصوت، فغالبا ما كان هذا الشخص يجلد بقسوة أو يصبوب إليه الرصاص فى حالة تكراره الاحتجاج اما إذا لجأ الرقيق

1 - د. جهاد مجيد محى الدين - المرجع السابق ص 17.

إلى الاحتجاج عن طريق الامتناع عن الأكل فكانت هناك وسائل إرهابية خاصة لمثل هؤلاء وقد قدر عدد المتوفين خلال الرحلة بسدس الحمولة، بل كان رجال السفينة يتعرضون للموت أيضاً بسبب نفثى القذارة ورائحة الموتى، وكان التنافس بين الشركات الأوربية يؤدي بهم إلى أن تسم كل شركة رقيقها بعلامة خاصة كما توسم الماشية وكانت هذه العلامة في الغالب كياً في مكان خاص من أجسادهم^(١).

يذكر «دريد كارتون» بناء على إحصائيات لديه بأن 12,5٪ من الذين يظنون أحياء بعد هذه الرحلة يموتون في الميناء عقب وصولهم من الأرقاق ويموت 4,5٪ آخرون قبل أن تتم عملية العرض والبيع وبعد ذلك يموت 33٪ من اختلاف الجو، وبذلك لا تبقى من حمولة أى سفينة أكثر من 50٪ وهم الذين يساعدون أو يسخرون في زراعة أراضي المستعمرين المسيحيين الأوربيين في أمريكا. وقد ذكر توماس الدرد Thomas Eldred وهو أحد تجار الرقيق البريطانيين أمام لجنة تحقيق برلمانية أنه نقل (500 عبد) عبر الأطلنطي في ثلاث رحلات توفي منهم 120 فرداً أثناء النقل، أى أن نسبة الوفيات بلغت حوالى 25٪ وذلك بسبب سوء الأحوال الصحية، وحاول التنصل من المسئولية في الادعاء أنه كان يغسل الرقيق بالخل يوميا حتى لا ينتشر بينهم الأمراض. ومن الحقائق التاريخية أن بعض رؤساء القبائل الأفريقية قد اشتركوا مع التجار المسيحيين الأوربيين بنصيب من هذه التجارة إذ لم يكن التاجر الأوربي في العادة يجرؤ على التوغل في الداخل خوفاً من ضياع حياته، وكان الأفريقيون من القبائل التي عرفت بالقسوة والشجاعة معا مثل قبائل الآشانتى، يوفرون على الأوربي تاجر الرقيق كل هذه الأخطار فيسوقون بنى جنسهم الأفارقة ويشتريهم التجار بأثمان بخسة. ومع ازدهار تجارة الرقيق على يد البريطانيين فقد ثارت قضية هامة هي شرعية هذه التجارة، ونوع المعاملة التي

١ - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص ١٩.

يلقاها هؤلاء الرقيق فى المستعمرات البريطانية، فطالبوا بضرورة معاملتهم معاملة انسانية⁽¹⁾.

ظل الكتاب البريطانيون والفرنسيون طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر يهاجمون هذه التجارة والمعاملة الإرهابية التى يلقاها الرقيق من التجار وحكام المستعمرات، ومع ذلك فقد كان هناك من البريطانيين من دافع عن تجارة الرقيق واعتبرها من أسباب عظمة الامبراطورية البريطانية وأسطول بريطانيا فى المياه الدولية، باعتبار أن الريح التى تدرها هذه التجارة تزيد من ثراء البريطانيين، واشترك البحارة البريطانيون فى السفن التى تنقل الرقيق يزيد من تدريبهم حتى تتزايد سيطرة الأسطول البريطانى على البحار فقد أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر صاحب السيادة الأولى فى البحار. وكان طبيعياً ان يندرج الزواج بينهم، بل كان للسيد حق فسخ عقد الزواج إذا باع أحد الزوجين وكان العبد ممنوعاً من الشهادة أمام المحاكم، بل كان للسيد حق قتل العبد إذا استطاع تبرير عمله وشهد بذلك أحد الأحرار، بل أدى الحال إلى أن قال أحد القضاة - وكان هو نفسه مالكا لرقيق - «ان الرجل الأبيض فوق القانون» كما كانت العقوبات التى تفرض عليهم لهفوات يسيرة كالسرقة تصل إلى متهى القسوة حتى كان الجلد المتكرر احداها بل كانت هناك امثلة من العقوبات تصل إلى حد الموت⁽²⁾.

أدرك البريطانيون ان التاريخ لن يغفر لهم ما اقترفوه من آثام وجرائم وإرهاب فى حق الجنس البشرى بممارستهم هذه التجارة فى الجنس البشرى، فتكونت بعض الجماعات الإنسانية لمكافحة الرقيق ومن أبرز أعضاء هذه الجماعات توماس كلاركسون (Thomas Clarkson) الذى سافر إلى «برستول» و«ليفربول» لجمع البيانات عن الرقيق، واستطاع أن يجمع العديد من المعلومات عن هذه التجارة

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 21.

2 - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 21.

وحمل معه عند عودته نماذج من قيود اليدين وقيود القدمين، ونزاعات الاظافر وفاتحات الفم وأسياخ الحديد التي كانت تكوى بها أجسادهم عند كتابة أسماء أسيادهم على ظهورهم وكذلك الأطواق التي كانت تشد إليها رقابهم حتى لا يفرون إلى الغابات. كما نقل جون نيوتن (John Newton) أحد تجار الرقيق الذي صار قسيساً بكنيسة سان ماري بلندن صوراً عن سفن العبيد أثناء الرحلة عبر الأطلسي إلى العالم الجديد. أصدر الامبراطور شارل الخامس أمراً في عام 1542 يقضى بمنع الاتجار في الرقيق وبإطلاق جميع العبيد في أمريكا الأسبانية، كما وجهت الملكة إليزابيث لوما شديداً إلى جون هوكز الذي نقل العبيد في عام 1562 إلى جزيرة «هيانيولا» وتحركت قوى أخرى تدفعها الشفقة والرحمة على أبناء الجنس البشري، فأصدرت جماعة الكويكرز (Quakers) قراراً في عام 1724 ضد تجار الرقيق. وفي عام 1783 أسست هذه الجماعة أول جمعية لالغاء الرق في بريطانيا وقامت بحملة واسعة من أجل القضاء على هذه التجارة وخاصة في غرب أفريقيا وكانت هذه الجمعية أول مجموعة من نوعها في العالم وكان ذلك سبباً لتحرك طوائف «الكويكرز» في المستعمرات البريطانية في أمريكا فطردت من بينها كل من يمتلك عبداً رفض تحريره. وعندما ثارت المستعمرات البريطانية في أمريكا ضد الحكومة وحاربت بريطانيا وحصلت على استقلالها في عام 1783 وعد البريطانيون أثناء الحرب العبيد هناك بمنحهم الحرية إذا ما تخلوا عن أسيادهم من الأمريكيين وقد هرب عدد كبير منهم وانضموا إلى القوات البريطانية ورحل عدد منهم إلى لندن بعد الحرب حيث صاروا أحراراً ولكنهم كانوا فقراء فاضطروا إلى الاستجداء في الشوارع وصاروا فيما بعد مصدر قلق في المجتمع⁽¹⁾.

تحركت بعض الشخصيات البارزة في المجتمع تدافع عن تلك الفئات المنكوبة وأخذت هذه الشخصيات تقود حملة ضخمة لاقناع الشعب البريطاني بفضاعة وإرهاب هذه التجارة ويطالبون بالقائها والقضاء عليها ومن تلك الشخصيات

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 188.

جرانفيل شارب (Granville Sharp) الذى التقى بأحد العبيد ويدعى جوناتان سترونج (Jonatan Strong) الذى كان عبداً عند أحد المخامسين فى جزيرة «بربادوس» وقد لقى هذا العبد معاملة قاسية من سيده انتهت بفقدان احدى عينيه يدعى هذا المحامى ديفيد لزللى (Dovid Leslie) وكان قد أساء معاملة العبد «جوناتان سترونج» وطالب باعتباره من ممتلكاته وقبض عليه وأودعه السجن لكن «جرانفيل شارب» دافع عنه حتى حكم القاضى ببراءة سترونج وإطلاق سراحه فوراً لكن المحامى قبض عليه ثانية، الأمر الذى دعى «شارب» إلى دراسة الأمر بجدية. قام شارب بطبع نشرة عن سوء معاملة هذا العبد ووزعها على الأوساط القضائية وتضمنت الدعوة إلى مساواة العبد فى الحقوق والواجبات بمجرد أن تطأ قدمه أرض بريطانيا، وفى تلك الفترة ظهرت إلى حيز الوجود قضية العبد «جيمس سمرست» (James Somerset).

جاء هذا العبد إلى بريطانيا فى صحبة سيده «شارل ستوارت» وما أن وصل إلى بريطانيا حتى هرب من سيده لكن أمكن القبض عليه مكبلاً بالأغلال وأرسل إلى جزيرة جامايكا وعرض الأمر على القضاء فقضت المحكمة فى 22 يونية 1772 بالحكم الذى أصدره القاضى اللورد مانسفيلد (Lord Mansfield) بأنه بمجرد أن تطأ قدم أى عبد أى جزء من أرض بريطانيا أو ممتلكاتها فإنه يصبح حراً، وكان هذا الحكم أول صفة أصابت تجارة الرقيق والعاملين بها وضاعف من الآمال المعقودة للقضاء عليها. وبعد الحكم فى قضية هذا العبد بدأ دعاة تحرير الرقيق يكتفون من نشاطهم فتألفت فى لندن فى عام 1787 جمعية تتكون من اثنى عشر عضواً منهم ثمانية من جماعة الكويكرز وأخذت هذه الجمعية تطالب بالغاء تجارة الرقيق، وتقابل معهم وليم ولبر فورس (William Wilberforce) الذى وعد بالتحدث بلسانهم فى البرلمان. وجد دعاة تحرير الرق فيه بطلاً حيث كان عضواً فى البرلمان البريطانى عام 1781، وكان خطيباً مشهوراً. وبدأ «ولبر فورس» يتبنى قضية

تحرير الرقيق واستطاع اقناع صديقه «وليم بت» (William Pitt) بمحاربة هذه التجارة. إن الحملة الإنسانية ضد الرقيق وتجارته قد أثرت بشكل عميق على السياسة البريطانية في غرب أفريقيا ومن أبرز الأعمال الفعالة لهذه الحملة حكم «اللورد ماسفلد» عام 1772 وقرارات البرلمان في عامي 1807 و 1833 وقد تضمن الأول والأخير التحرر في بريطانيا وفي المستلكات البريطانية والخارج، وعلى هذا الأساس خول قرار في المجلس عام 1808 الحق في القبض على قوارب الرقيق ومن ثم بدأت الحملة البحرية في الأطلسي وعلى الساحل. وفي عام 1811 بدأت محاولة استخدام فرقة دفاعية وهي عبارة عن عدد محدود من الرجال والقوارب التي تركز في مناطق محددة أو التي تقوم بعمليات الاستيلاء على الرقيق من السنغال إلى الكونغو. واستمر الخلاف حول استراتيجية الوسائل البحرية الفعالة طوال الحملة وذلك عندما زاد عدد السفن الحربية من مجرد ست سفن إلى أكثر من عشرين سفينة عام 1840⁽¹⁾.

زاد من سوء معاملة الرقيق في الاملاك البريطانية أن أغلب مالكي الرقيق والمستثمرين لأموالهم في الزراعة لم يعيشوا في هذه المستعمرات، بل عاشوا في بريطانيا، وتركوا ادارة اعمالهم إلى موظفين مستأجرين لم يكن لهم الا جمع أكبر ثروة من أى طريق والعودة إلى بريطانيا كي يعيشوا عيشة مترفة كما فعل هؤلاء الذين ذهبوا إلى الهند ولذا لم يراعوا أحوال الرقيق الصحية من أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة ولو أدى الحال إلى انتهاك صحة العمال والاسراع بهم نحو الموت في اقصر وقت. وكان هؤلاء يعتقدون انه من الاوفر أن يستهلكوا العدد الكبير من الرقيق ويبتاعوا غيرهم بما أدى إلى ما نستطيع أن نسميه بالرقيق الجماعي. وكان عمل الرقيق يبدأ في الساعة السادسة صباحا فيخرج خمسون أو ستون رقيقا دفعة واحدة تحت رقابة من يشرف عليهم، وإلى جانبه عدد من المشرفين دونه مرتبه

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 188.

وغالبا ما يكونون من الزنوج الذين بأيديهم السياط يستعملونها لدفع الرقيق إلى العمل أو لحماية أنفسهم، حتى إذا كانت الساعة الثانية عشرة أعيدها إلى مكانهم ليأكلوا أو تعطى لهم مقادير من الاكل فى اماكنهم، وإذا دق الجرس فى ساعة معينة بدءوا العمل من جديد حتى الغروب. وإذا كان هناك بعض رجال الدين ممن قاموا هذه التجارة ونددوا بها فإن هناك من وقف يدافع عنها بحجة أنه لا يمكن ان توضع قيود أو تمنع تجارة تدر ربحاً على جزء من الامة. وهناك من وجد هذا النوع من التجارة ضرورة حتمية. كما أن الرجال الذين راولوا هذه التجارة ثم تقاعدوا ظلوا يدافعون عنها وعن القائمين بها، إذ ظلوا يعملون بعد ذلك كملوك ومولين وتجار اثرياء وأصبحت لهم مصلحة مباشرة لا يمكن تجاهلها. كما أن لهم أثرهم فى توجيه السياسة إذ ان بعضهم تمكنوا بثرائهم من أن يدخلوا إلى البرلمان، وأيد سياستهم رجال المدن التجارية وكل تقييد للتجارة لن يعود إلا بالفدح الاضرار على هذه المدن وأهلها بل على الاقتصاد الوطنى. فقد وصف عمدة «برستول» تجارة الرقيق فى عام 1713م «بأنها عماد شعبنا» هذا إلى أن يعلن من اشتغل بهذه التجارة عن بعد أو قرب وصفوها بأنها أكثر أنواع التجارة درا للربح، إذ تصل فيها الفائدة فى أكثر الاحيان إلى 150٪⁽¹⁾.

كل هذه الأسباب أو بعضها تفسر لنا استمرار تجارة الرقيق رغم كل ما شابها من الشوائب طيلة هذه المدة، بل تجعلنا نفهم لماذا واصلت الحكومة البريطانية معارضة فرض الضرائب على المشتغلين بها، فكان الحصول على عقد بالتوريد من إحدى الشركات لاسيما لدى ممتلكات الدول الأخرى يعتبر نصرا سياسياً، بل إن بعض الكتاب والساسة كانوا يرون هذه التجارة بمثابة انقاص عدد السفن التى تعمل فى النقل، وانقاص عدد الرجال الذين يعملون على ظهرها وانقاص فرص اختيار الاسطول الحربى البريطانى لرجال البحر المدربين، والمعنى الواضح لهذا كله اتاحة

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 25.

الفرصة للأساطيل الحربية المنافسة للتغلب على الأسطول البريطاني الذي أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر الأسطول الأول في البحار. فلم يكن هناك من سبيل إلى انصراف البريطانيين عن مزاوله هذه التجارة إلا إذا انصرف الآخرون أيضا عن مزاولتها. ولذا كان أقصى من قام يندد بتجارة الرقيق وما جرت به من الفضائع، إنما هو العمل على تنظيم هذه التجارة، وهناك القليل ممن ارتقى إلى فكره حسن معاملة الرقيق. وإذا كانت حركة تحرير الرقيق قد قامت بعد ذلك فليست من أجل القسوة البالغة التي صاحبت هذه التجارة، ولا من أجل الظروف السيئة التي عاش فيها هؤلاء الرقيق. ولكن السبب الحقيقي لهذه الحركة إنما تركز على أسباب اقتصادية حتمت ألا يساء استخدام هذه الآلات الإنسانية لاسيما أن توطن الأوربيين في هذه الأجزاء من القارة الأمريكية، ثم اقبالهم على زراعة السكر ثم النجاح في زراعته وبالتالي زيادة الدخل القومي، كل ذلك جعل انتاج السكر عملا وطنيا تحب العناية به، ثم يستلزم الأمر العناية بالعمال الذين يتتبعونه ما دام هذا العامل قد أصبح جزء من جهاز الانتاج. ولكن ذلك لم يكن يعني ان ليس هناك بعد دعاة الإنسانية الذين نادوا بالدعوة لتحرير هذه التجارة مبكرين من امثال «ريتشارد باكنر». كما بدأ الكتاب يهاجمونها ايضا كما فعل لوك عام 1689م ومونتسكيو في عام 1748 وهاجمها الاسقف هايترز Hayter في عام 1755 والاسقف واريرتون Warburton في عام 1760 ووصفها بانها كسر لكلا القانونين، الإلهي والبشري. ولكن هذه الآراء كلها كانت آراء فردية بينما كانت جماعة الكويكرز أول جماعة ثارت عليها فدعى زعيمها جورج فوكس في عام 1671 اصحاب الرقيق إلى تحرير من عندهم، كما دعت أعضائها إلى تجنب ممارسة شراء الرقيق أو مجرد الحصول عليه بل طردت من عضويتها عام 1761 كل من عارض هذا⁽¹⁾.

1 - د. جهاد مجيد محيي الدين - نفس المرجع ص 24.

يؤتى بالرق من مناطق مختلفة ومتباعدة من أفريقيا و «جورجيا» في «الفوقار» وكانت أفريقيا المورد الأكثر لهذه القوة البشرية فمن غربها كانت الدول الاستعمارية المسيحية الأوروبية تحصل على حاجتها من «الرقيق»، اما من شرق أفريقيا فقد كان يزود بها منطقة الخليج العربي ومن السودان إلى «مصر». وان القسوة التي اقترنت بالحصول على «الرقيق» والاتجار فيهم اصبحت قضية معروفة وان الشرع الإسلامي يفرق بين نوعين من الملكية من الرقيق - «الملكية المطلقة والملكية المستحبة» - ففي الوقت الذي يرفض الإسلام الفئة الأولى رفضاً مطلقاً فإن الرقيق الذي يندرج ضمن الفئة الثانية قد ينال حريته في النهاية وفق بعض الشروط فمنح الحرية للرق يعتبر عملاً من أعمال البر وشجع عليه الإسلام وركز عليه القرآن الكريم الذي حث أصحاب الرقيق على حسن معاملتهم والمسلمون يعملون بموجب هذه التوجيه كما شهد بذلك الأوروبيون الذين احتكوا بالمجتمعات الإسلامية⁽¹⁾.

وصف «ارنولد كامبل» الذي كان يشغل منصب مساعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في مقره «بوشهر» عندما كتب تقريره إلى حكومته عام 1842 حول تجارة الرقيق، بأن معاملة العرب للرق لم تكن في أى وقت من الأوقات معاملة قاسية ومجحفة، وأضاف ان الرقيق بعد شرائهم تغير حالتهم المادية والمعنوية إلى الاحسن وان سادتهم يعاملونهم كمعاملتهم لأفراد اسرهم سواء بسواء وبالتالي فإن هؤلاء الرقيق بالمقابل يخلصون في أعمالهم بمتهى الرغبة والحماس وتظهر عليهم امارات الرضا والسعادة. اما ارتكنس همرتون أول قنصل بريطاني في زنجبار فيصف حالة العبيد في 1844 انهم عموماً يتناولون طعاماً جيداً ويحسن معاملتهم ومن النادر ضربهم وبعد بضع سنوات تحدث احد الذين خلفوه في منصبه عن معاملة العرب للعبيد فيقول «لا توجد طبقة في المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين». وفي فترة اقرب إلى

1 - جى. بى. كيلي - المرجع السابق ص 4.

عصرنا ابدى «ارنولد ويلسون» الكاتب والمؤرخ ملاحظاته عن وضع العبيد فى المجتمع العربى فقال:- «ثمة بوق شاسع بين حالة العبيد قبل انتقالهم من مواطنهم الاصليه وحالتهم بعد دخولهم إلى حوزة العرب فبعد الظروف القاسية التى تصاحب عملية نقلهم أو الحصول عليهم أو الظروف التى كانوا يعيشون فيها قبل وصولهم إلى الواجهة الأخيرة تتغير حالتهم إلى الأفضل بمجرد انتقالهم أو بيعهم إلى العرب. وعلى الرغم من صعوبة الحياة التى يحياها العبيد إلا انها ليست اسوا من حياة المواطن العربى العادى أو لعلها أقل شقاء من حياة رجل القبيلة الأفريقى فهى بالقطع ليست حياة مهينة فالعبيد قد يرقون إلى أعلى المناصب كما انهم بعد اعتناقهم للعقيدة الإسلامية من حقهم تحت ظروف متفق عليها ان ينالوا حريتهم كاملة وقد اكد هذه الحقيقة «برترام توماس» من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة «بحضرموت» وعمان «ان معاملة العربى للعبد قد قضت نهائيا على وصمة العار التى تلام العبيد فى المناطق الأخرى وذلك ان المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هى السمة الغالبة اليوم فى معاملة العرب للرقى»⁽¹⁾.

ولم تكن عملية مكافحة الرق والاتجار فيه بالعملية السهلة التى يمكن تنفيذها دون بذل الكثير من الجهد والوقت، وذلك بسبب نفشى هذه التجارة بين القائمين بها والمستفيدين منها، وبعد أن أصبحت تمثل أعلى دخل تجارى لكل متعامل فيها، وعلى هذا يمكن لنا أن نحدد من البداية القوى المعارضة لعملية المكافحة. كان معنى مكافحة الرق والاتجار فيه القضاء على معارضة الذين يقتنصون الرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل القارة الأفريقية والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الأفريقية الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفرادا يبيعونها للمسيحيين الأوربيين الذين يقيمون فى حصونهم وقلاعهم على السواحل الأفريقية وبصفة خاصة عند

١ - جى. بى. كيلي - نفس المرجع ص 6.

مصببات الأنهار. كما أن مكافحة الرق والاتجار فيه تعنى القضاء على اغراء الربح التجارى الذى أصبحت الدول الاوربية تحصل عليه، وهو زرع وفير سواء عن طريق اشتراك سفنها فى عملية النقل أو فتح أسواق فى أراضيها لبيع الرقيق - كما كانت لشبونه وليفربول مثلا - أو استخدام الرقيق فى مزارع ومناجم المستعمرات فيما وراء البحار وخاصة فى العالم الجديد. كما أن مكافحة الرق والاتجار فيه تعنى كذلك الوقوف أمام أصحاب المزارع والمناجم من الأوربيين الذين انتقلوا إلى العالم الجديد، واستقروا فيها واخلدوا يستعينون بالرقيق الأفريقى فى استغلال مزارعهم الواسعة ومناجمهم المنتجة حتى تزايدت ثرواتهم واصبحوا لا يستطيعون الاستغناء عن الرقيق الأفريقى وهم فى نفس الوقت لا يقبلون اعطاء هؤلاء الافارقة حقوقهم فى الناحية الصحية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.

ولكن استفحال عملية الرق والاتجار فيه وما شاب العملية من معاملة غير إنسانية للرقيق كان لابد أن يحرك البعض لوصف هذه الأحوال واستنكارها والمطالبة بتغييرها إلى أحسن وقد كان من دوافع تنبيه الأذهان لحقيقة أحوال الرقيق ان امتلاك الرقيق بعد ان استفحلت تجارته قد تحول إلى عملية صيد بشرى وحشية فلم يقتصر الأمر على بيع الرجل القوى للرجل الضعيف وإنما تحطمت روابط الأسرة وياع الآباء أبناءهم وكأنهم أشياء لا قيمة لها وكانت شحنات الرقيق فى بعض الأحوال تمثل السجناء من الأطراف المعارضة نتيجة حرب بين قبيلتين، وربما كانت الشحنات تتضمن أيضا بعض الرجال الذين يأمرهم قائد قبيلة ما فى فترة انتظار باخرة الشحن، وغالبا ما كانت المستودعات أو المحطات لا تستوعب الاعداد الكبيرة من العبيد، فيقوم التجار بشراهم وتكديسهم فى أماكن أخرى حتى تأتى الباخرة وكانت الأحوال الصحية سيئة بالنسبة لهم حتى قبل أن تبحر بهم السفينة، إذ لم يكن هناك نظام للتفتيش قبل إبحارها بمن فيها من الرقيق. كانت بريطانيا

١ - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 25.

أول الدول الأوروبية تأثرا بدعوة إلغاء الرق ومكافحة تجارة الرقيق . وللحقيقة فإن مناداة بعض الكتاب مثل «جون لوك» عام 1689م بإلغاء الرق وتحرير الرقيق العامل تحت سيطرة الرجل الأبيض كانت مدفوعة بعوامل إنسانية شعر بها هؤلاء المفكرون . وإذا كانت بريطانيا قد أفلحت فى بث دعاية قوية لتظهر للعالم انها هى التى ألغت وحرمت تجارة الرقيق بأن هناك ظلالا كبيرة تترامى على دوافع بريطانيا «الإنسانية» فى هذا المجال ، ذلك ان بريطانيا اصدرت قوانين بتحريم الاتجار بالرقيق بعد قيام حرب التحرير الأمريكية وإعلان استقلال الولايات المتحدة فى عام 1776 فكأنما صدرت القوانين البريطانية لحرمان المستعمرة السابقة الكبيرة من الأيدى العاملة الرخيصة ، والأهم من هذا ان هذه الفكرة الإنسانية الملقاة على عاتق بريطانيا لإلغاء الرق وإبطال النخاسة وتجارة الرقيق فى جميع أرجاء العالم كانت الأساس الذى ارتكزت عليه استراتيجية بريطانيا الامبريالية إزاء القارة الأفريقية إبان عصر الاستعمار الصناعى فقد اتقنت السياسة البريطانيون تلك الفكرة واستخدموها كسلاح ذى حدين لخلق المصاعب والعقبات أمام الدول الأوروبية التى تعتمد على الرقيق كعمال زراعيين فى مستعمراتها من ناحية ولتبرير تدخلهم من ناحية أخرى فى شؤون الدول الأفريقية وإخضاعها للتنفيذ البريطانى توطئة لتأسيس امبراطورية جديدة فى أفريقيا ، تعرض بريطانيا عن الخسائر التى منيت بها امبراطوريتها القديمة فى أمريكا الشمالية أواخر عصر الاستعمار الصناعى والاستراتيجية الامبريالية البريطانية الجديدة - التى اتخذت من مكافحة الرق وتجارة الرقيق باسم الإنسانية الملعوبة ذريعة لبسط الاحتلال البريطانى فى القارة الأفريقية⁽¹⁾.

تألفت فى بريطانيا فى عام 1783 أول جمعية لتحرير الرقيق وجعلت مهما مقاومة تجارة الرقيق وخاصة فى غرب أفريقيا ، وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها فى العالم وكان ذلك سببا فى تحرك طوائف الكويكرز فى المستعمرات

١ - د . جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 28.

البريطانية فى أمريكا فطردت من بينها كل من امثلك رقيقا ورفض تحريره. وقد أيد رئيس الوزراء «بيت» Pitt الفكرة التى تبناها الدكتور سويتمان Sweatman والذى امضى عدة سنوات فى غرب افريقيا فى دراسات علمية - من انشاء مستعمرة فى مكان ما على ساحل افريقيا الغربى يسكنها الرقيق الذين تستطيع الجماعة تحريرهم بوسيلة ما، والاستفادة من هذه المستعمرة لتكون قاعدة فى غرب افريقية لمقاومة تجارة الرقيق ونشر الثقافة المسيحية الأوروبية فى هذا الجزء من القارة، فمنح جمعية سيراليون مرسوما يبيح لها انشاء هذه المستعمرة وإدارتها والتى سميت سيراليون Sieraleone وعاصمتها فريتاون Free Town وسرعان ما نقل إلى هذه الأرض التى استؤجرت من أحد الزعماء الافريقيين اربعمائة من العبيد وكان وصولهم إليها فى 9 مارس 1787م. كانت هذه الخطوة من قبل الحكومة هى التى أعطت الحركة قوة، فأنجبه أعضاؤها يجمعون المعلومات عن القسوة البالغة التى يعامل بها الرقيق فأنجبه Charkson إلى «برستول» و«ليفربول» و«لانكستر» فى عام 1787م يزور سفن نقل الرقيق، كما أخذ يجمع البيانات عن نسبة الوفيات بين الرقيق وبين الملاحين المكلفين بالخدمة على هذه السفن. كما حصل على عينات من آلات التعذيب والأطعمة التى كانت تستعمل، ووصلت هذه المعلومات فى يد عضو البرلمان ولبرفورس Wilberforce الذى ذهب بدوره يقرأ كل ما كتب عن هذه التجارة. كما جعل ينشر الدعوة لهذه القضية بين زملائه النواب بين أروقة المجلس أولا فكان أشهر من عاونه «هنرى نورتون» عضو مجلس النواب الذى فتح قصره لأنصار حركة التحرر يعقدون فيه اجتماعاتهم، وكذلك «جرنفل شارب» الذى حمل لقب والد حركة التحرير وراعيا⁽¹⁾.

اثبتت فى 12 مارس 1789 المسألة لأول مرة فى مجلس العموم. وتكلم «ميد» والحركة دون ان يلقوا اعتراضا جديا، ولكن الحملة انتهت بطلب المجلس

١ - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 29.

لمزيد من البيانات وكان المعنى الواضح لهذه القرارات هو التأجيل أى احتياج مؤدى الحركة إلى مزيد من الجهاد من أجل الحصول على مزيد من التأييد. وظلت اللجنة تعمل من أجل كسب مزيد من الرأى العام وسرعان ما ظهر هذا الاهتمام على شكل عرائض اخذت تنصب على مجلس العموم منذ عام 1792م، ولكن قيام الثورة الفرنسية وما جرى فيها من أحداث اثرت اهتمام الجمهور البريطانى أكثر من أى شىء آخر لاسيما وقد قامت الثورة فى «هايتى» إحدى المستعمرات الفرنسية، وقام الأهالى يطالبون بحق المساواة مع البيض وقاومهم الملكيون الفرنسيون بالسلاح وكان من اثر هذا الصراع ان قتل أكثر من ألف فرسى من راعى القصب ودمر أكثر من ألف مزرعة، فكان من اثر ذلك أن اخذت الحركة تفقد بعض انصارها ثم اتجه الرأى إلى ضرورة التمهّل فى اتخاذ هذه الخطوة وأفضلية العمل على الالغاء التدريجى وتحسين حال الرقيق وتعليم أولادهم. وحتى عام 1804م لم تقم بريطانيا بأى اجراء إيجابى لاجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدانمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوما «ملكيا» فى 16 مارس عام 1792م بابطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام 1802م نهاية هذه التجارة أى انها منحت فرصة عشر سنين للدانماركيين الذين يباشرون هذه التجارة لتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى. وأخيرا نجحت الحركة حين اثارها من جديد اللورد «جرانفل» عام 1806م ونجح فى حمل مجلس العموم على اصدار قرار بانهاء تجارة الرقيق فى جميع الاراضى البريطانية ولكن لم يوافق مجلس اللوردات على هذا القرار إلا فى عام 1807م ونص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التى ترفع العلم البريطانى. وعلى اثر ذلك أنشئ المعهد الإفريقى كى يشرف على حركة مقاومة الاتجار. ولم يكن صدور هذا المرسوم يعنى هذه التجارة بل انتهى ما كان شرعيا منها فقط، فقد ظلت بعد ذلك حية وظل هناك بريطانيون يزاولونها ولكن بطريق التهريب ما دام القانون لم يفرض عقوبة ما على من يمارسها⁽¹⁾.

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 29.

حاولت بريطانيا اقناع البرتغال بالغاء تجارة الرقيق فى مستعمراتها بأفريقيا الشرقية، لكن حكومة لشبونة لم ترفض أن تعلن عدم شرعية هذه التجارة فحسب، بل سمحت لسلطات مستعمرة موزمبيق بأن تعتمد فى إيراداتها على ضريبة تصدير تبلغ سبعة دولارات على كل رأس من الرقيق يصدر من موانئ المستعمرة إلى الخارج. نعرض جهود بريطانيا فى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا وقد ظهر هذا عندما أرسل المندوبون الساميون فى البحرية البريطانية تعليمات إلى القائد البحرى السير كولير (Collier) فى الثالث من نوفمبر 1819 وتضمنت الوثائق البريطانية فى مجال تحرير الرق ومنها قراراتين للبرلمان بالموافقة على المعاهدات التى أبرمت مع البرتغال وأسبانيا من أجل القضاء على الاتجار فى الرق، وبالإضافة إلى الأوامر الأخرى التى تخول قواد السفن البريطانية البحث عن القوارب التى تحمل أعلام الدول الخاصة بالدولتين وكذلك المعاهدة التى وقعت مع ملك هولندا فى 4 مايو 1848 بشأن القبض على الرقيق. وفى مذكرة السير توماس فويل بوكستن T.F. Buxton إلى جمعية التحضر الأفريقية فى أبريل 1839 يقول ان المبدأ هو تخلص أفريقيا عن طريق تنمية مواردها ولكى يتم ذلك يجب القضاء على تجارة الرقيق والاهتمام بالتجارة وتثقيف الأفارقة ولهذا لابد من زيادة وتركيز الحملات التفتيشية وعقد المعاهدات مع رؤساء الساحل والداخل والحصول على اضى للزراعة واحياء الثقافة الأفريقية وهذا يتطلب من الحكومة ارسال البعثات. لمواسية لعقد المعاهدات التى تتضمن ايقاف تجارة الرقيق⁽¹⁾ ومنع الأراضى من استغلالها فى الزراعة وتأسيس الشركات التجارية واحياء المؤسسات الثقافية الأفريقية وهذه كانت أولى الخطوات للإستعمار المسيحى.

أرسل اللورد بلمرستون إلى المندوبين الساميين فى سيراليون وإلى رؤساء

١ - د. إسماعيل أحمد يافى - نفس المرجع ص 184.

السفن البرتغالية فى الثامن من نوفمبر 1839 يفيد بأن الأوامر قد صدرت من جلالة الملكة إلى قواد البحرية البريطانية لمنع السفن التى تعمل فى الرقيق وتحمل أعلام البرتغال وكذلك منع السفن التى تعمل فى هذه التجارة ولا تحمل أية أعلام أو أى أوراق تثبت جنسيتها، كذلك صدرت الأوامر لانشاء محاكم بريطانية من نواب البحرية فى أى مكان داخل مجال النفوذ البريطانى والمستعمرات فى الخارج. كما صدرت الأوامر بأن تجارة السفن البرتغالية التى تم احتجازها سوف ترسل إلى موانئ النفوذ البرتغالى حيث يتم تسليمها إلى السلطات البرتغالية. وصدرت الأوامر ايضا بأن الزوج الموجودين على هذه السفن المحتجزة سوف يستقرون فى أقرب مستعمرة بريطانية أو ميناء بريطانى وسوف يكونون تحت اشراف الحاكم أو غيره من المسئولين فى المستعمرة وصدرت الأوامر أيضا إلى حكام المستعمرات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمساعدة الزوج الذين يطلق سراحهم حسب هذه الأوامر⁽¹⁾. وفى عام 1841 أرسل اللورد راسيل Russell إلى مندوبى الملكة على ساحل نيجيريا فى 30 يناير 1841 يخبرهم باقامة علاقات طيبة مع الرؤساء والاتفاق معهم على الغاء التجارة فى الرق فى مناطقه وإبدال ذلك بالتجارة المشروعة وتبادل السلع التجارية معهم. وفى السابع عشر من فبراير 1844 عقدت بريطانيا معاهدة مع رؤساء «بمبيا» بغرض القيام بعمليات منع تجارة الرقيق كما أنه لا تقام أى منازل أو مخازن بهدف الاتجار فى الرقيق كما تعهدت ملكة بريطانيا بإعطاء سلع لرؤساء «بمبيا» قيمتها حوالى 1200 دولار. وفى 12 يونية 1844 صدرت تعليمات إلى رؤساء البعثات التى تتفاوض مع الزعماء الأفارقة تضمنت ضرورة حصولهم على المعلومات الدقيقة عن تجارة الرقيق ووضعها فى ذلك الوقت

١ - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 189.

والهيئات التي تمارسها والدول التي تخضع لها والطرق التي يتم بها الاتجار في الرق وأساليب استلام ثمن الرقيق والأماكن التي تورد الرق. وطالبت التعليمات بضرورة تزويد قواد البحرية بتقرير سنوى مفصل على وضع التجارة المشروعة ومدى القضاء على الرق^(١).

مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ وتحرير تجارة الرقيق

لم تقم بريطانيا حتى عام ١٨٠٤ بأى اجراء ايجابى لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوما ملكيا فى ١٦ مايو ١٧٩٢ بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت عام ١٨٠٢ نهاية التجارة. وتوجهت هذه الجهود عندما وافق البرلمان البريطانى فى عام ١٨٠٧ على إلغاء تجارة الرقيق وتحولت مدينة فريتون (Freetown) فى سيراليون إلى قاعدة للأسطول البريطانى لمراقبة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى وواصل دعاة محاربة تجارة الرق جهودهم حتى صدر القرار النهائى بإلغاء الرق فى عام ١٨٣٣ فى جميع أنحاء الامبراطورية البريطانية. وأخذت الحكومة البريطانية تسعى جاهدة لتنفيذ هذا القرار عن طريق دوريات سفن الأسطول البريطانى التى أخذت تحجب مياه غرب أفريقيا لمنع تصدير الرقيق أو نقله. وأصبح عدد السفن التى تعمل فى مكافحة تجارة الرقيق حوالى عشرين سفينة حربية تقل أكثر من ألف بحار مهمتهم البحث عن السفن التى تتاجر فى الرقيق. وكانت سيراليون هى القاعدة البريطانية الوحيدة التى تضم قاعدة لسفن دوريات مكافحة الرق، وأنشئت بها محكمة لمحاكمة السفن التى يتم القبض عليها وهى تحمل الرقيق. ونجح الأسطول البريطانى فى القبض على مئات السفن التى تعمل بهذه التجارة كما استطاع أن يحرر عشرات الألوف من العبيد. وبالرغم من هذا فقد استمرت سفن الرقيق تحمل حوالى ١٢٥,٠٠٠ عبد

١ - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع - ص ١٨٩.

حتى عام 1830 ورغم هذا استمرت بريطانيا فى مكافحتها لهذه التجارة وتبعتها دول أخرى حيث حرمت الدنمارك تجارة الرقيق فى 1802 والولايات المتحدة فى عام 1804 وحرمتها فرنسا فى عام 1818 إلا ان اصدار هذه القوانين لا يعنى القضاء على تجارة الرقيق؛ ذلك لان الدول الأوروبية لم تكن جادة فى وضع هذه القوانين موضع التنفيذ⁽¹⁾.

تظاهرت بريطانيا بمحاربة الرق والنخاسة وتجارة الرقيق خارج أراضيها متعللة بدوافع إنسانية. فقد نشط بعض الإنسانيين Humanitarians أمثال جورج فوكس مؤسس الحركة الإنسانية يدعو عام 1671م جماعة الكويكرز Quakers لمعاملة عبيدهم بالحسنى توطئة لعتقهم، حتى قيام سير توماس فوول بوكستون Thomas Fowell Buxton بحملته المعروفة ضد الرق وتجارة الرقيق فى البرلمان البريطانى عام 1823م، باعتبار أن الرق وتجارة الرقيق مخالفان لمبادئ الدستور البريطانى، وما تخلل ذلك من نشاط إنسانى واسع المدى أسهم فيه كل من جرانفيل شارب Granville Sharp ووليم وليبرفورس William Wilberforce وتوماس كلاركسون Thomas Clarkson وغيرهم، مما ترتب عليه اضطراب الحكومة البريطانية إلى إلغاء الرق فى الجزر البريطانية بقوانين صدرت بين عامى 1772م، 1774م، ثم إلغاء تجارة الرقيق فى بريطانيا ومستعمراتها عام 1807م، وأخيرا إلغاء الرق فى المستعمرات البريطانية عام 1834م. وأيا كان الأمر، فقد كان لموقف الإنسانيين من وجود الرق والنخاسة خارج بريطانيا ومستعمراتها أثر على نشاط الرحالة البريطانيين فى أفريقيا من جهة، وعلى تشكيل استراتيجية بريطانيا

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 191.

الامبريالية اراء هذه القارة إبان عصر الاستعمار الصناعي من جهة أخرى، فلم يكتف قادة «الإنسانيين» بالمطالبة بالقضاء على الرق وتجارة الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها فحسب، بل استكروا كذلك اتباع سياسة سلبية ازاء استمرار وجود هذا الداء الويل في أرجاء العالم المختلفة، وخاصة في قارة أفريقيا. ومن ثم فقد نادوا بضرورة اتباع سياسة إيجابية حياله. وانبروا يتحدثون عن الأساسيين الرئيسيين اللذين ينبغي ان تقوم عليهما تلك السياسة، وهما العمل من أجل سحق تجارة الرقيق ووقف الأعمال الوحشية التي ترتكب أثناء عمليات قنص الرقيق في أفريقيا، ثم ادخال الحضارة المسيحية الأوربية إلى ربوع القارة واحلال تجارة مشروعة محل تجارة الرقيق الشائنة. وعلى العموم، فقد تلقف الساسة البريطانيون «فكرة الإنسانيين» التي تتعلق بالواجب الإيجابي الملقى على عاتق بريطانيا لالغاء الرق وابطال النخاسة وتجارة الرقيق في جميع أرجاء العالم، واستخدموها كسلاح ذى حدين لخلق المصاعب والعقبات أمام الدول الأوربية التي تعتمد على الرقيق كعمال زراعيين في مستعمراتها من ناحية، ولتبرير تدخلهم من ناحية أخرى في شئون الدول الأفريقية واخضاعها للنفوذ البريطانى، توطئة لتأسيس امبراطورية جديدة في أفريقيا، تعوض بريطانيا عن الخسائر التي منيت بها امبراطوريتها القديمة في أمريكا الشمالية أواخر عصر الاستعمار التجارى الاحتكارى. وعلى هذا النحو ولدت في مطلع عصر الاستعمار الصناعي الاستراتيجية الإمبريالية البريطانية الجديدة، التي اتخذت من مكافحة الرق وتجارة الرقيق باسم الإنسانية المعذبة ذريعة لبسط النفوذ البريطانى في القارة الأفريقية بشكل خاص ومنطقة الخليج العربى والمحيط الهندى بشكل عام⁽¹⁾.

١ - د. إسماعيل أحمد ياغى - المرجع السابق ص 183.

توالى خطوات بريطانيا فى مكافحة الرق والاتجار فيه بانشاء المعهد الافريقى للاشراف على تجارة الرقيق، وباصدار مرسوم عام 1811م بفرض عقوبات على كل من يتاجر وينقل الرقيق، حيث نصت المادة الاولى من هذا المرسوم على تغريم كل من يخالف احكام هذا القانون مائة جنيه استرلينى عن كل عبد يحاول بيعه أو نقله. كما نصت المادة الثانية على ان كل سفينة تعمل فى نقل الرقيق تصادر لمصلحة التاج، كما نصت مواد أخرى على مصادرة الرقيق موضوع المخالفة. وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى عام 1815 لاعادة تنظيم خريطة أوربا بعد الحروب النابوليونية فرصة طيبة لمحاربة تجارة الرقيق لاسيما وان السفن التابعة لدول المغرب العربى كانت دائمة الاغارة على سفن الدول الأوربية فاتخذ المؤتمر قرارا بضرورة سحق هذه التجارة ومن أجل تنفيذ ذلك عقدت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال الرقيق فى ممتلكاتها على أن تتوقف هذه التجارة نهائيا فى أول يونية عام 1819، وأصدر المؤتمر عدة قرارات من بينها قرار يقضى بمنع تجارة الرقيق وأخذت بريطانيا من المؤتمر قرارا بحقتها فى تزعم هذه الحركة وتفتيش السفن التى تشتبه فى كونها تحمل رقيقا، وقد تسلمت الحكومة الاسبانية مبلغ 400 ألف جنيه استرلينى مقابل التسليم لبريطانيا بهذا الحق، كما تسلمت البرتغال 300 ألف جنيه مقابل التسليم لبريطانيا بهذا الحق ايضا. واتخذت بريطانيا من مبادرتها بالغاء تجارة الرقيق ونقله حجة تستخدمها فى توسيع نفوذها فى أفريقيا بل وفرض سيطرتها على البحار الدولية بإغراق السفن الوطنية بغية تحقيق هدفها الأساسى وهو الاستعمار فى حين أن مكافحة الرق والاتجار فيه لم تكن سوى ادعاء يسمح لبريطانيا باستخدام العنف والإرهاب للتوغل فى أفريقيا الشرقية واخضاعها والقضاء على كل مقاومة يستطيع الاهالى ان يقوموا بها. وليس أدل على ذلك من انشاء قوة بحرية بريطانية فى مياه المحيط الأطلسى والمحيط الهندى، لتفتيش السفن التى تحمل الرقيق، وعقد الاتفاقات بين بريطانيا وبين معظم الدول الأوربية تعطى

لبريطانيا الحق في تفتيش سفن هذه الدول، هذا بالإضافة إلى اتخاذ نفس الحجة كى تحاول بريطانيا فرض حمايتها على سلطنة زنجبار العمانية منذ عام 1824. ولم تلبث الدول الأخرى ان حذت حذو بريطانيا وفرنسا فحرمت البرتغال تجارة الرقيق فى املاكها فى أول يناير 1815م وحددت عام 1823 ميعادا لالغائها نهائيا ولكن هذا الميعاد امتد إلى عام 1850م وكان سبب هذا التأخير مقاومة البواوير فى موزمبيق لحركة تحريم تجارة الرقيق إذ كانت جيوشهم الخاصة تعتمد على هذا الرقيق كما كانت الاملاك البرتغالية فى أمريكا مارالت تعتمد على رقيق موزمبيق بعد أن وقفت تجارتها فى أنجولا والكونغو بل انتعشت تجارة الرقيق فى موزمبيق فكان يخرج منها حوالى خمسة عشر ألفا سنويا فى المدة بين عامى 1780 و 1800 بل وصل فى بعض الأحيان إلى خمسة وعشرين ألفا.

سمحت أسبانيا والبرتغال فى عام 1817 لسفن الأسطول البريطانى بتفتيش السفن التابعة لهما وفى عام 1831 انضمت فرنسا إلى هاتين الدولتين وقد اتخذت بريطانيا من هذه الأعمال ذريعة لفرض سيطرتها البحرية. وكان رئيس الوزراء البريطانى بلمرستون (Palmerstone) قد بذل أقصى جهد يستطيع رجل أن يبذله فى سبيل تشجيع القضاء على هذه التجارة واتخذ خطوة إيجابية فى هذا المجال عندما شكل لجنة فى عام 1871 لبحث نشاط التجار على الشاطئ الأفريقى ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقيات السابقة والبحث عن امكانيات الاستفادة منها فى وضع حد لتجارة الرقيق واتفق الرأى على وجوب زيادة سفن الرقابة فى المحيط الأطلسى، وكان هذا الاجراء خطوة لاستبدال المعاهدات القائمة بمعاهدات أخرى تنص على تحريم الرقيق نهائياً. لكن هذه الجهود البريطانية لم تحقق الآمال المعقودة عليها فى القضاء على تجارة الرقيق لأن عدد العبيد المصدرين سنويا من غرب أفريقيا بلغ حوالى 135000 عبيد فى عام 1840 ويقدر فيليب كرتن (Philip Curtin)

ان عدد الرقيق الذين أخذوا من أفريقيا إلى الأمريكتين قبل عام 1600 كان حوالي 125000 عبد ويمكن أن يضاف إليهم 150000 تم نقلهم إلى أوروبا ليصل المجموع الكلى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالى 275,000 والمتوسط السنوى لهذه الفترة التى بلغت 150 عاما حوالى 1800 عبد وفى القرن السابع عشر قدر فيليب كيرتن عدد الأفارقة الذين رحلوا إلى العالم الجديد حوالى 1,280,000 عبدا ويمكن ان يضاف إليهم 25,000 عبد إلى أوروبا وجزر الأطلسى وبهذا يكون المتوسط السنوى للقرن السابع عشر حوالى 12,000 عبد سنويا كما قدم فيليب كيرتن عرضا سريعا للرقيق المصدرين إلى أوروبا والأمريكتين على النحو التالى⁽¹⁾:

عدد المصدر إلى أوروبا وجزر الأطلسى	عدد المصدر إلى أمريكا	المتوسط السنوى	
33.500	—	670	حتى عام 1500
116.400	125.000	2.400	من عام 1501 _ 1600
25.100	1.280.000	13.000	من عام 1601 _ 1700
—	1.265.000	57.000	من عام 1701 _ 1810
—	1.628.000	27.000	بعد عام 1810
175.000	9.298.000		الإجمالى

توضح هذه الأرقام انه بالرغم من صدور قرارات محاربة الرق وموافقة الدول الأوربية عليها إلا أن تجارة الرقيق استمرت حتى القرن التاسع عشر وهو قرن مكافحة هذه التجارة، خاصة وأن قرارات الحظر قد طبقت على أوروبا ولكنها استمرت إلى الأمريكتين ومع هذا لم تقف جمعيات مناهضة الرق مكتوفة الأيدي

١ - د. عبدالله عبد الرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 192.

أمام استمرار ممارسة الاتجار فى الرقيق وواصل «ولبر فورس» جهوده فى سبيل القضاء عليها نهائيا واختار خليفة له من الشباب يدعى «توماس فاول بكتون» (Thomas Fozel Buxton) الذى تقدم إلى البرلمان بأقتراح تعويض الملاك فى جزر الهند الغربية عن الغاء الرق، ونجحت هذه الجهود فى إصدار قانون الرق فى 27 يوليو 1833 ونص على أن تدفع الحكومة البريطانية عشرين مليوناً من الجنيهات فى سبيل الغاء الرق تعويضاً لأصحاب العبيد فى جزر الهند الغربية وفى 31 يولية 1834 كان قد تم تحرير 800 ألف من الرقيق من جزر الهند الغربية. كل هذا كان تنويهاً لجهود ولبر فورس الذى يكفيه فخراً أنه حمل أمته على رؤية ما فى تجارة الرقيق من خطأ، ثم حملها على الإيمان بعد ذلك بأن الرق نفسه عمل غير مشروع حتى أبدت استعدادها لاصلاح هذا الخطأ مهما كلفها من أموال.

أما فيما يختص بشمال موريشيوس من أجزاء شرق أفريقيا فإن الجهد العظيم الذى بذل لوقف تجارة الرقيق فى المحيط الأطلسى لم يكن ليقاس إلى جانب هذا الذى بذل لوقفها فى المحيط، حيث كان التجار يزاولونها على نطاق واسع، فقد كانت هناك صعوبات هائلة تقف دون هذا المنع، أهمها عدم اعتراف التجارة بالمعاهدات التى عقدت بين الدول لأجل هذا المنع، إضافة إلى انه لا بد من تعويض قناصة العبيد والمهرين والتجار الذين كانوا يمولون هذه التجارة وفى النهاية كان لا بد من تعويض السلطان لا عن ماله الذى يعمل فى هذا التجارة فحسب، بل عن المكوس التى يجنيها عن هذه التجارة إذ كانت هذه المكوس عماد دولته. هذا إلى جانب أن قادة القوافل كانوا يحصلون على بعض الرقيق بلا مقابل سواء بالاعتصاب أو الغزو بأنفسهم، كما ان دخل السلطان - كما فى حالة السلطان بوسعيد - يقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه سنوياً وفقاً لتقديره الشخصى، بينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تقدره بضعف ذلك كما كانت الوزارة تذكر ان هذا المبلغ يبلغ ربع دخل دولته. لقد سيطر العرب على الساحل الشرقى لافريقيا

شمالي مورسبيق منذ أن ضعفت البرتغال، ومع مضي الزمن أخذت سلاطين مسقط يلوحون بالسيادة على شرق أفريقيا أو أهالي شرق أفريقيا وتجارها وراضون عن هذه السيادة طالما أنها تحميهم وتحمي تجارتهم من التدخل المسيحي. وعلى هذه الصورة رأينا السلطان «سعيد» سيدا على زنجبار وأخضع لسلطانه كل مدن شرق أفريقيا فعين الحكام على مدنها وأيدهم بجزء من جيشه مقابل جزية سنوية يدفعونها له وهي جزء مما كانوا يجبونه من رسوم التجارة الصادرة أو الواردة إلى هذه المدن وفي نفس الوقت تعهد السلطان بحماية هؤلاء السلاطين من كل من يحاول الأخذ من سلطاتهم⁽¹⁾.

عمل السلطان سعيد على تنشيط التجارة فعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية لمنحهم حرية التجارة التي يتمتع بها رعاياه كما فعل مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1823م. ومع بريطانيا عام 1839م ومع فرنسا عام 1844م، وتسمح المعاهدات لهذه الدول بإنشاء قنصليات لها في هذه المدن. وكانت تجارة الرقيق أكثر أنواع التجارة رواجاً وأكثرها ربحاً وكانت بريطانيا بحكم وجودها في الهند تعمل جهد طاقتها على المحافظة على طريق مواصلاتها إليها، وكانت ترى في موانئ أفريقيا الطريق الطبيعي إليها ويعنيها أكثر من غيرها أن تجد سفنها في هذه الموانئ كل تسهيلات ممكنة، كل ذلك جعل بريطانيا صاحبة المقام الأول وصاحبة المصلحة الأولى في شرق أفريقيا، ومن ثم أصبح قنصل بريطانيا في زنجبار ذا مقام ملحوظ في بلاط السلطان لاسيما أن قوة زنجبار تقوم على التجارة وكانت الهند أكبر عميل له. ولقد انتهز القنصل البريطاني فرصة ثورة الأهالي على سلطان زنجبار في عام 1824م فأعلن الحماية البريطانية على هذا الجزء ولكن احتجاج السلطان انتهى بسحب هذه الحماية ومنذ هذا اليوم اعتقد السلطان أن بريطانيا تستطيع أن تفعل ببلادها ما تشاء دون أن تجد قوة تقف أمامها.

1 - د. د. جهاد مجيد محيي الدين - المرجع السابق ص 33.

يرتبط الغاء تجارة الرقيق بتسائج الثورة الصناعية فى أوربا، وظاهرة البطالة التى سادت المجتمعات المسيحية الأوربية نتيجة دخول المكتنة، ومن جهة أخرى اتخاذ بريطانيا من حركة مقاومة تجارة الرقيق حجة لانزال الضربات بالقوى البحرية المحلية وبسط سيطرتها على السواحل المؤدية إلى مصالحها فى الهند وجنوب شرق آسيا. لذا قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق وتزعمتها بريطانيا ثم حصلت على حق تفتيش السفن البحرية بحثا عن الرقيق ثم مصادرة هذا الرقيق ومصادرة السفن التى تعمل فى هذه التجارة، اتخذت بريطانيا من موانئ شرق إفريقيا مراكز لاسطولها الحربي الذى يجوب منطقة المحيط الهندى لمراقبة تجارة الرقيق بل عقدت مع السلطان معاهدة مورشى فى عام 1822م، والثى وافق فيها السلطان على منع رعاياه من ارسال الرقيق إلى الخارج وذلك فيما بين موانئه وأى أرض أخرى تقع إلى الجنوب من رأس دجلادو أو إلى الشرق من خط يمر من رأس ديو إلى نقطة تبعد ستين ميلا من شرق سومطر، كما نصت على تعيين موظف أو وكيل بريطانى فى زنجبار والموانئ المجاورة لمراقبة هذه التجارة والتبليغ عن ايه مخالفة لتلك المعاهدة، وقام الأسطول البريطانى عندئذ بأعمال البوليس فى مياه شرق أفريقية، وحاولت بريطانيا اقناع البرتغال بالغاء تجارة الرقيق فى مستعمراتها بأفريقيا الشرقية، ولكن حكومة لشبونه لم ترفض أن تعلن عدم شرعية هذه التجارة فحسب، بل سمحت لسلطان مستعمرة موزمبيق أن تعتمد فى إيراداتها على ضريبة تصدير تبليغ سبع دولارات على كل رأس من الرقيق يصدر من موانئ المستعمرة فى الخارج⁽¹⁾.

نجد أن انرق وتجارته كانت شائعة فى أوربا وأمريكا خلال القرون التى سبقت القرن التاسع عشر، وفى مطلع القرن الثامن عشر ظهر فى أوربا تيار فكرى يدعو للتحرر من الظلم والاستبداد ويرفض الاستعباد وتزعم هذا التيار بعض الفلاسفة والكتاب وكان لذلك التيار تأثير سياسى واقتصادى. ففى الميدان السياسى ظهر بيان

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 36.

حقوق الإنسان الذى اعلنته الثورة الفرنسية التى قامت عام 1789 وإصدارها لقانون الرق فى المستعمرات الفرنسية عام 1791 وفى الميدان الاقتصادى اثر هذا التيار فى دعوة علماء الاقتصاد وينوا دعوتهم لتحرير الرقيق على العلاقة بين الحرية والانتاج وفى عام 1807 اتخذت بريطانيا اجراء يمنع تجارة العبيد فى بريطانيا وعلى سفنها واكدت ذلك فى عام 1811 وعممت إجراءاتها هذا الذى اتخذته صفة قانونية على مستعمراتها فى عام 1833⁽¹⁾. بدأت الدول الأوروبية ابتداء من القرن التاسع عشر تضع مبادئ تحريم الرق موضع التنفيذ ففى عام 1816 تأسست جمعية الاستعمار الأمريكية ومنذ تأسيسها أخذت على عاتقها مسئولية نقل الرقيق المحررين إلى ليبيريا، ولم يكن الدافع إلى ترحيل هؤلاء الرقيق إنسانياً وإنما كان الدافع الحقيقى هو أن كثيراً من الرقيق نالوا حريتهم بسبب موت أسيادهم فى الولايات المتحدة أوائل القرن التاسع عشر وكان ملاك الرقيق يكرهون أن يجدوا فى أراضيهم رقيقاً يتجولون وهم أحرار من كل سلطان فيعرضون بنى جنسهم من الرقيق على التطلع إلى الحرية وهو شئ لا يتفق مع مصالح أصحاب المزارع الواسعة.

قررت الحكومة الأمريكية فى عام 1819 اعطاء البحرية الأمريكية حق تفتيش السفن فى البحار بحثاً عن الرقيق وأن تطلق سراحهم وتعيدهم إلى أفريقيا مرة أخرى. ونسقت جمعية الاستعمار الأمريكية جهودها مع الحكومة، وأرسلت بعثة لاستكشاف مدى صلاحية شواطئ ليبيريا للتعمير. وحصلت الجمعية فى عام 1819 على مرسوم حكومى بإنشاء مستعمرة ليبيريا على مثال سيراليون البريطانية لكن الحرب الأمريكية التى استمرت أربع سنوات من عام 1861 - 1865 هددت تحرير الرقيق بسبب ارتباط الجنوبيين بالرقيق وتجارته. ولكن رغم ذلك فقد استطاع أعضاء البعثة شراء قطعة من الأرض فى ليبيريا وأخذت السفن تجلب الرقيق المحرر إلى هذه المنطقة. وأخذت ليبيريا تستقبل جموع الرقيق المحررين وقامت جمعية

١ - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 217.

الاستعمار بإدارة شئون هذه الدولة الناشئة حتى منتصف القرن التاسع عشر. وفى عام 1847 انسحبت الجمعية من هذه المهمة، وأصبحت ليبيريا جمهورية زنجية مستقلة، وصار «جوزيف جنكر روبرت» أول رئيس لها. وفى عام 1857 انضمت إليها ولاية ماريلاند. وهى أقصى مقاطعات ليبيريا جنوبا وفى عام 1860 اعترفت الولايات المتحدة بها رسميا. أما الرقيق المحررون فى بريطانيا وممتلكاتها فقد أنشئت لهم أول مستوطنة أفريقية فى سيراليون وهى مستوطنة ترتبط ارتباطا وثيقا بقصة الرق فى بريطانيا حيث ترتب على حكم القاضى مانسفيلد فى عام 1772 ان عددا كبيرا من الخدم الزوج تجاوز أربعة عشر ألفا هاموا على وجوههم فى طرقات وشوارع لندن دون عمل، مما ترتب عليه بطالة وجوع ومرض، وبذلك ظهرت مشكلة تحتاج إلى حل، وهنا أحس جرانفل شارب بمسئولية، فسارع بالانضمام إلى لجنة تكونت يعد ذلك من رجال الأعمال فى لندن عام 1786 وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة اغثاء السود The Committee for Relieving the Black Poor ونشرت نداءً فى الصحف لجمع التبرعات لتحسين أحوال السود ولحجم عن هذا النداء جمع مبلغ ثمانمائة جنيه فى شهر قلائل⁽¹⁾.

تقدم دكتور «هنرى سميثان» فى عام 1786 (Henry Smeathman) بمشروع لاقامة مستوطنة فى شبه جزيرة سيراليون لإيواء الزوج فى بريطانيا واقتنعت لجنة السود بهذا الاقتراح وعرضته على وزارة الخزانة البريطانية التى وافقت عليه، وتكفلت بدفع الأموال اللازمة لنقل الرقيق إلى سيراليون. وبالفعل تم جمع كل العبيد المتسولين من الطرقات والشوارع وأمكن شحن سفيتين، وقد وصلت القافلة إلى تاريف (Teneriffe) إحدى جزر كناريا فى العاشر من مايو 1787 وبعد أسبوع قضته هناك واصلت سيرها إلى خليج فرنشمانز (French-man's Bay) عند مصب سيراليون. وفى عام 1790 نجح جرانفل شارب

١ - د. عبدالله عبدالرازق إبراهيم - المرجع السابق ص 203.

ورملاؤه فى تأسيس شركة عرفت باسم رابطة خليج سان جورج (The St. George's Bay Association) بهدف تشجيع وتنشيط التجارة المشروعة مع ساحل غرب أفريقيا، وفى 1791 زاد عدد مؤسسى الجمعية حتى بلغوا مائة عضو وطالبوا البرلمان باصدار قرار تأسيس الشركة وعرض المشروع على مجلس العموم، وصدر القانون بتأسيس شركة سيراليون فى السادس من يونيه 1791 وحلت محل الشركة السابقة وفى 15 يناير 1792 حملت السفن المهاجرين تباعا فى الفترة من 28 فبراير إلى 19 مارس 1792 وبلغت جملة المهاجرين حوالى 1131 فردا ومات أثناء الرحلة 56 رجلا. واستمرت الشركة تباشر عملها ولكن بسبب الخسائر الفادحة بدأت المحاولات فى عام 1803 لاقتناع الحكومة بتولى امور سيراليون وأرسلت لجنة برلمانية للتحقيق فى خسائر الشركة وأوصت هذه اللجنة بنقل إدارة المستوطنة إلى الحكومة ووافق البرلمان بالفعل على صرف المبالغ اللازمة لاقامة المزيد من التحصينات وفى أوائل عام 1807 صدر قانون بتحويل المستوطنة إلى مستعمرة للتاج وحلت شركة سيراليون، وتم بالفعل النقل الرسمى فى أول يناير 1808 وأُنزل علم الشركة ورفع العلم البريطانى، وهكذا صارت سيراليون مستعمرة بريطانية وانتهت قصة الرق داخل بريطانيا بعد صدور قرار الغاء هذه التجارة فى الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وصار امتلاك العبد محرما فى أى جزء من الممتلكات البريطانية فى عام 1833⁽¹⁾.

جاء قرار الرئيس الأمريكى لنكولن فى أول يناير عام 1863 بتحرير العبيد فى الولايات المتحدة الامريكية ليكون نقطة تحول هامة فى تاريخ ظاهرة الرق وتجارته وتتابع المؤتمرات الدولية لبحث مسألة الرق وتجارة الرقيق ففى عام 1878 عقد مؤتمر برلين حيث اتفقت الدول المشاركة فيه على الغاء الرق ومنع تجارته وفى

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 203.

مؤتمر بروكسل عام 1890 تعهدت الدول الأوروبية المتجمعة بتطبيق قوانينها لخطر الرق وتجارة الرقيق. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم وقعت الدول الأعضاء فى عصبة الأمم عام 1926 اتفاقية جنيف التى تقضى بتحريم الرق ومنع تجارة العبيد والغاء الرق بكل صورة. وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية دعا الحلفاء إلى عقد مؤتمر فى مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية وعقد فى ابريل ويونيو 1945 وقعت الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة وتضمن تأكيد الحقوق الأساسية للإنسان وكرامته وفى ديسمبر عام 1948 اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمى لحقوق الإنسان وحرمت المادة الرابعة منه الاسترقاق والاستعباد وحظر تجارة الرقيق وتبع ذلك اتفاقيات فى عامى 1949 و1956. ويتضح من تتبع المؤتمرات الدولية التى عقدت لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيق بانها امتدت لفترة طويلة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وذلك يعنى ان الرق وتجارته لم تنته إلا فى فترة قريبة أى انه استمر حتى بعد الحرب العالمية الثانية فى بعض المناطق⁽¹⁾.

أما مسألة شيوع وانتشار ظاهرة الرق وتجارته فقد سادت واتعمشت فى فترات تاريخية معينة وذلك عندما كانت أوروبا وأمريكا تعتمدان على الزراعة بصورة أساسية فكانت تلك المجتمعات تمارس الرق وتجارته للعمل فى المزارع ولما بدأت تلك المجتمعات تتحول إلى مجتمعات صناعية أخذت تختفى تدريجياً هذه الظاهرة ويستعاض عنها باليد العاملة من المستعمرات وتأهيلها فنيا للعمل فى المصانع لكن ذلك لا يعنى ان الرق وتجارة الرق قد انتهت فى المجتمعات الصناعية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر بل استمرت حتى بداية القرن العشرين، والسؤال المطروح هنا هو: هل كان منع تجارة الرقيق بدوافع صحوة الضمير الإنسانى ام عدم الحاجة إليه

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 218.

لتحول المجتمع من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى؟ ولكن يسئلو ان المسألة الاقتصادية كانت عاملا اساسيا فى وجود هذه الظاهرة واستمرارها عبر العصور وان التطور فى هذا المجال قد انعكس بدون شك على ظاهرة الرق⁽¹⁾.

لماذا أقدمت بريطانيا على إلغاء تجارة الرقيق؟

لعل سر اقدام بريطانيا على محاربة الرقيق لم يكن حيا فى الإنسانية ولا ادعاء بالسعى نحو فعل الخير لبنى البشر، ولكن بريطانيا أقدمت على هذا العمل بناء على أسس تجارية صرفة إذ لم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى عادى بين أوروبا وأفريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق لأنها كانت أسهل وأوفر ربما من التجارة العادية ولذا كان من الضرورى أن تتكاتف الجهود بين كل الدول وعلى رأسها بريطانيا للقضاء على الرق حتى يفسح المجال للتجارة العادية. كما أن بريطانيا اتخذت من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى، وفرض رعايتها على البحار، وتحت شعار محاربة هذه التجارة البشعة استطاع البريطانيون التوغل فى الأنهار الأفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخرى من غرب أفريقيا تحت ستار القضاء على الرقيق. ويكفى للتدليل على ذلك التدخل فى شئون الأقطار الأفريقية بحجة ضمان تنفيذ قوانين إلغاء الرق والنخاسة. وهناك عوامل أخرى ساعدت على ضرورة الحد من هذه التجارة بل والسعى للقضاء عليها ومن هذه العوامل النقص الحظير فى عدد سكان غرب أفريقيا بسبب ما فقدته من اعداد ضخمة أثناء عملية صيد الرقيق، وأثناء شن الغارات على الأهالى وكذلك بسبب عدم الحاجة إلى هؤلاء الرقيق بسبب الاختراعات الحديثة والنهضة الصناعية فى أوروبا واستخدام الآلات التى تحمل محل الأيدى العاملة. وبسبب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وضياح المستعمرات الأوربية هناك، وسعى الدول الأوربية لاستغلال

1 - د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 220.

الموارد الأفريقية داخل أفريقيا نفسها، كذلك كان للأفكار والحركات الإنسانية التي أخذت تنادي بالسَّخاء الرق واتفق هذه المصالح الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق بالسيطرة التامة والاستعمار على المنطقة واستغلالها واتخاذ شعار محاربة الرقيق وسيلة لتحقيق تلك السيطرة، وكانت بريطانيا أول الدول التي استفادت من هذه الأفكار بسبب امتلاكها لأسطول ضخم ساعدها على تبنى وتزعم فكرة حركة مكافحة تجارة الرقيق^(١).

نجد من أكبر سخریات التاريخ الأفريقي ان ذلك الاتصال البحري الذي أنهى عزلة أفريقيا وجعلها على اتصال بأجزاء العالم المختلفة قد أدى في النهاية إلى وضع أهم صادرات أفريقيا هو سكانها. ولقد أدت عمارة العمل في هذه التجارة إلى القضاء على بعض الجماعات البشرية القليلة العدد، كما عانت جماعات أخرى فترة من الزمان وبدأت القلاقل والاضطرابات بين الجماعات الأفريقية لعدة سنين. لقد كانت تجارة الرقيق سيئة على سكان أفريقيا واختلف هذا السوء من مكان لآخر، وإرداد السوء على الضحايا أنفسهم حيث كانوا يوضعون في الأغلال وفي مخازن عديمة التهوية، ويعبرون الأطلسي في رحلة الموت حيث كان يموت واحد من بين كل ستة أنفس من الأسرى. وقد أثرت تجارة الرقيق على الانتاج الأفريقي في مجالين. المجال الأول انها أجبرت غرب أفريقيا على تصدير أغلى مواردها الخام ونعني بذلك الأيدي العاملة البشرية، حيث نقل الملايين من الفلاحين والحرفيين للعمل في المزارع والمناجم الأمريكية. وحققوا بذلك أرباحاً طائلة وثروات ضخمة ليس لوطنهم ولا أنفسهم بل لدول أوروبا وأمريكا. والمجال الثاني هو أن أفريقيا مقابل تصدير أغلى شبابها كانت تحصل على سلع مصنعة في أوروبا، وهذا ما ساعد على تدمير ثروات أفريقيا. وترتب على تجارة الرقيق في أفريقيا آثار خطيرة في المجال السياسي فلقد نجم عن استيراد كميات ضخمة من البنادق

١ - د. عبدالله عبد الرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 206.

والبارود، وكان المقابل لهذه الأسلحة هو الرقيق، وقد ساعد ادخال الأسلحة النارية على احداث ثورة فى مجال القنص والقبض على الرقيق ذلك لأن الأسلحة النارية كانت أكثر فاعلية من السيوف والخرايب. وعلى هذا فإن الطلب على الأسرى من الرقيق كان يسير جنباً إلى جنب مع الطلب على الأسلحة النارية، وقد ساعد هذا الازدواج على انتشار الحروب والصراع بين القبائل الأفريقية فأحدث دماراً فى الانتاج وفتكا بالقوى البشرية وتشتيتاً للسكان، كما أثار الفرع والخوف فى نفس الناس. وعندما بدأ تكالب الاستعمار على غرب أفريقيا كغيره من المناطق الأخرى، كان الانقسام والتشتت هو طابع الجماعات البشرية فى أفريقيا مما سهل على الغزاة الأوروبيين مهمتهم فى السيطرة على أجزاء القارة المختلفة، وكان هذا من أسوأ الآثار التى لحقت عن تجارة الرقيق. وهكذا شهدت أفريقيا بعد الكشف الاستعمارية (الجغرافية) قيام تجارة الرقيق فى أثنى شيء بها ألا وهو سكانها طوال ثلاثة قرون ونصف وبعدها تصدر القوانين لالغاء الرق وبداية الاستعمار الكامل لأجزاء القارة بما فيها سكانها. أى أن الغاء الرق من أفريقيا كان المقدمة الطبيعية لاستعمار أفريقيا والسيطرة على كل مواردها وثرواتها، ولكن هذه التجارة تركت آثارها على المنطقة⁽¹⁾.

أما فى فرنسا فكان اصدار حقوق الإنسان خلال الأيام الأولى من الثورة فى عام 1789 يعنى مساواة جميع البشر، ولكن الجمعية الوطنية لم تلبث ان اصدرت فى عام 1793م قراراً بأن مثل هذه القرارات لا تسرى على المستعمرات الفرنسية، وكان عضو الجمعية Vincent oge الزنجى أول من رفع الصوت ضد المظالم التى ترتكب فى حق أخوانه الزنوج وكان من مواطنى مستعمرة سان دومينجو. فلم يلبث ان وجه إلى حاكم المستعمرة إنذاراً ينص بأنه سوف يمتشق الحسام من أجل الدفاع عن حرية الرقيق وقام فعلاً بأول حركة إيجابية فى المستعمرات الفرنسية ولكنه هزم

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 206.

وأعدم. ولما وصلت أخبار اعدام هذا الرجال فى باريس اثارت شعورا بالسخط فلم تملك الجمعية التشريعية إلا ان تصدر قرارا بمنح الزوج الذين ولدوا بالمستعمرات الفرنسية حق التمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون سواء بسواء، بل اعطاهم حق الجلوس فى المجالس التشريعية سواء فى فرنسا أو المستعمرات. وحين تولى نابليون بونابرت الحكم، وجد ان صادرات المستعمرات الفرنسية قد انخفضت، ولما قيل له إن نمو الصادرات مرتبط باليد العاملة التى يؤمنها الزوج اصدر بتاريخ 19 مارس 1802 قرارا بالعودة إلى استرقاقهم. وقد ثار الزوج فى جزيرتى (سان دومينيك) و (الجنود لوب) حين رأوا أن القيود ستغل اعناقهم من جديد ففضى نابليون على ثورتهم بعد مقاومة دامت ثلاث سنوات واعيدوا إلى الرق. وخلال حكم المائة يوم اصدر نابليون قرارا بتحريم تجارة الرقيق فكان هذا نهاية هذه التجارة فى الاملاك الفرنسية وتأكد هذا الالغاء فى مؤتمر باريس الثانى عام 1815م ورغم ذلك ظل الفرنسيون يمارسون هذه التجارة ايضا وينقلون الرقيق من الاملاك البرتغالية حتى كانت عام 1864م حين اصدر نابليون الثالث مرسوما جديدا بالالغاء، ومع ذلك ظلت تجارة الرق تجرى عن طريق التهريب خمس عشرة سنة اخرى⁽¹⁾.

تابعت الدول الأخرى سيااسة المكافحة فحرمت الولايات المتحدة استيراد الرقيق منذ عام 1794م ثم منح الاتجار على كافة الأوجه فى عام 1807م واجل تفيذه إلى 1808م. ولكن ظلت تجارته عن طريق التهريب قائمة من جزائر الهند الغربية إلى جورجيا وفلوريدا ولوزيانا وكانت وفرة الأرباح أكبر ما يغريهم لاسيما واحتياج الأمريكيين إلى الرقيق ما زال قائما بل كان فى ازدياد مستمر بسبب انتعاش زراعة القطن وصناعته بل اخذ الجنويون ينادون علنا بالغاء قوانين المنع وقد تعامل معهم كثير من البرتغاليين الذين أثروا من هذه التجارة ثراء فاحشا برغم ما كان

١ - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 46.

يفعله القناصل البريطانيون من اذاعة أخبار هذه التجارة، واعتمد ذلك مائة ألف دولار، وكان نقص هذا الاعتماد إلى 50 ألفا ثم إلى خمسة آلاف فى عام 1834م دليلا على ما بذل من الجهد حتى اوفت الحملة غايتها وعلى حين أخذت الحكومة تتعاون مع الحكومة البريطانية من اجل القضاء على هذه التجارة ولكن الحرب الامريكية التى استمرت أربع سنوات (1861 - 1865) هددت حركة التحرير تهديدا مباشرا بسبب ارتباط مصالح الجنوبيين بالرقيق وتجارته واخيرا انتهت الحرب بانتصار الشماليين فكان ذلك المسمار الاخير فى نعث تجارة الرقيق فى النصف الغربى من الكرة الأرضية. ولكن هذه الجهود الفردية لم تكن تعنى إلا محاربة تجارة الرقيق فى داخل حدود الدولة التى تصدر القانون فكان لابد من القيام بعمل دولى تتعهد فيه مجموعة من الدول بمحاربة هذه التجارة وتحريمها وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى عام 1815م لاعادة تنظيم خريطة أوربا بعد الحرب النابليونية فرصة طيبة لهذا العمل لاسيما وان السفن التابعة لدول شمال افريقيا كانت دائمة الاغارة على سفن الدول الاوربية لنهبها واسترقاق ركابها، فاتخذ المؤتمر قرارا بضرورة سحق هذه التجارة، ومن أجل تنفيذ هذا الاتفاق عقدت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقا بالتعاون فى عدم ادخال الرقيق بملكاتها على أن تتوقف هذه التجارة نهائيا فى أول يونيو عام 1819م⁽¹⁾.

حذت البرتغال حذو الدول الأوربية فى مكافحة الرق والاتجار فيه، وعقدت لهذا الغرض اتفاقا مع بريطانيا حدد عام 1850م موعدا لانهاء تجارة الرقيق فى أملاكها الافريقية والأمريكية، وقد كانت مقاومة القناصة والتجار لقرارات تحريم الاتجار فى الرقيق فى المستعمرات البرتغالية وخاصة فى موزمبيق عنيفة مما استدعى الاستعانة ببريطانيا لفرض حصار بحرى وتفتيش السفن المارة فى المياه الافريقية. اما بقية الدول الاوربية فقد اصدرت قرارات تحريم الاتجار فى الرقيق تباعا،

1 - د. جهاد مجيد محبى الدين - نفس المرجع ص 46.

فهولندا اصدرت قرارها فى هذا الشأن عام 1814م والسويد قبل ذلك بعامين، حتى كان عام 1884، 1885 حين انعقد المؤتمر الأوربى: للقضاء على هذه التجارة.

نجد فى الوقت الذى كانت بريطانيا توالى جهودها لمقاومة الرق مع الدول الأوربية قامت بضغط مائل مع الزعماء الأفارقة وعقدت معهم حوالى 150 معاهدة صداقة وسلام تناول الزعماء بمقتضاها عن أجزاء من بلادهم لبريطانيا وتعهدوا فيها بالامتناع عن الاتجار فى الرقيق، وكان هذا فى مقابل بعض الهدايا من الأقمشة والطباق والخمور. وليس معنى عقد هذه المعاهدات ان الزعماء الأفارقة لم يقوموا بعمل ايجابى من وحي أنفسهم ومن واقع المسئولية عليهم للقضاء على هذه التجارة. فهناك بعض الجهود الأفريقية لمقاومة تجارة الرقيق، وبدأت تلك الجهود فى عام 1526 عندما كتب الملك المشهور لدولة ياكاجو (Ba-kongo) التابعة للكونغو (قرب مصب النهر) خطابا يحتج فيه إلى ملك البرتغال أفونسو (Afonso) يشكو إليه بأن تجارة الرقيق قد سببت أضرارا كثيرة لدولته. وفى «داهومى» على ساحل أفريقيا الغربى أرسل الملك أجاجا (Agaja) جيشه للاستيلاء على مدينة إدارة (Ardrah) فى عام 1724 بقصد القضاء على تجارة الرقيق وأرسل خطابا إلى الحكومة البريطانية يخبرها برغبته فى إيقاف تصدير الرجال والنساء من شعبه، وشرح لهم الأضرار التى عادت على دولته من جراء هذه التجارة البشعة. ومثال آخر أورده رحالة سويدي فى عام 1789 عندما رار الامامة فى «فوتاتورو» فى شمال السنغال وقد كتب هذا الرحالة بأن الامامة فى «فوتاتورو» اصدرت قانونا ينص على عدم أخذ أى رقيق من «فوتاتورو» للبيع فى الخارج، ولقد حاولت السفن الفرنسية ارغام الامام على انهاء العمل بهذا القانون، ولكنه رفض هذا بالإضافة إلى عدة محاولات أخرى فى منطقة «بنين» ولكنها باءت بالفشل ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن تجارة الرقيق كانت جزءا أساسيا من النظام التجارى لغرب أفريقيا حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر

وذلك للعمل فى المناطق الاستوائية الأمريكية. وفى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر بدأت حكومة الولايات المتحدة تبذل جهودا جادة للقضاء على هذه التجارة ولم يأت عام 1865 حتى كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسى قد انتهت وشهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر جهودا دولية أخرى للقضاء التام على هذه التجارة فى الجنس البشرى فقامت بريطانيا بعقد بعض المعاهدات مع الدول من أجل القضاء على الرق، ومن أبرز تلك المعاهدات هذه المعاهدة مع سلطان رنجبار فى الخامس من يونيه 1873 ونصت على منع تصدير العبيد فى ممتلكات سلطان رنجبار واغلاق كل الأسواق العالمية التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق⁽¹⁾.

عقدت بريطانيا مع مصر فى الثالث من أغسطس 1877 جاء فى مادتها الخامسة تعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بالمعاهدة ويكون من مقتضاها منع بيع الرقيق بالكلية فى أرض مصر ابتداء من تاريخ تجدد الأمر المشار إليه مع تخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف ذلك. وعلى المستوى الدولى واصلت بريطانيا جهودها مع بقية الدول الأخرى على أن تتضمن كافة اللقائات الدولية ما يفيد إلغاء الرق وتحريم الاتجار فيه، جاء ذلك فى مؤتمر برلين لعام 1884/ 1885 حيث نصت المادة التاسعة من نصوص المؤتمر «نظرا لأن تجارة الرقيق ممنوعة طبقا لمبادئ القانون الدولى الذى تعترف به القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر، ونظرا لأن عمليات نقل الرقيق سرا وبحرا ممنوعة، لذا فإن القوى التى لها حقوق سيادة أى نفوذ فى المناطق التى تكون حوض الكونغو، تعلن ان هذه المناطق لن تستخدم كسوق للرقيق وتلتزم كافة القوى باتخاذ كافة الوسائل لوضع حد لهذه التجارة، ومعاينة كل المشتغلين بها».

عقد مؤتمر فى بروكسل فى الثانى من يولية 1890 لبحث مسألة الرقيق الرقيق. ونلاحظ أن معظم مواد هذا المؤتمر تدور حول القضاء على تجارة الرقيق،

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 198.

وتنظيم عمليات القضاء عليها، وقد أفاض المؤتمر كثيرا فى النقاط والبند التى تتعلق بالقضاء على هذه التجارة. فلقد نصت المادة الثالثة على ان تتعهد القوى التى تمارس السيادة أو الحماية على مناطق فى أفريقيا أن تعمل على القضاء عليها بأية وسيلة فعالة من حق القوى التى تفوض مسئولياتها إلى شركات ذات براءة فى كل المناطق الواقعة تحت سيادتها، وتظل هذه القوى مسئولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه البنود. ويقع ميثاق هذا المؤتمر فى سبعة فصول تضمنت مائة مادة تدور كلها حول تجارة الرقيق والأسلحة النارية وقد اشتمل الفصل الأول على مواد خاصة بالتنظيم الإدارى والقضائى والدينى والعسكرى والعقوبات التى توقع ضد من يتاجر فى الرق كما تضمن هذا الفصل بنودا حول الرقيق المحرر وبناء المعسكرات ومحطات استقبال الرقيق المحرر، ويتضمن الفصل الثانى بنودا خمسة تدور حول مراقبة طرق التجارة فى الرق وكذلك الوسائل الواجب اتخاذها لمنع الاتجار فى الرق وايضا طرق تحرير الأفراد والارقاء. وجاء فى الفصل الثالث الذى تضمن حوالى اثنين وأربعين مادة عاجلت وسائل القضاء على الرقيق بحرا وحق الرقيق فى استعادة حريتهم على ظهر السفن الوطنية وتضمن الفصل الرابع اثنى عشر مادة خاصة بالرقيق المحررين والهاريين والرقيق على متن السفن المحلية. وجاء فى الفصل الخامس فى ست عشرة مادة عاجلت وسائل حماية الرقيق المحررين ومعاينة كل من يمارس العمل فى هذه التجارة. أما الفصل السادس فقد عالج فى ست مواد وسائل منع المشروبات الكحولية والرسوم الخاصة بها. وجاء فى الفصل الأخير النص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوما من ايداع المرسوم فى أرشيف الحكومة البلجيكية. وقد تصدرت المادة الأولى من قرارات هذا المؤتمر اعلان القوى الموقعة على هذا المؤتمر اتخاذ الوسائل الآتية للقضاء على الرقيق⁽¹⁾:

١ - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص ١٩٩.

1 - التنظيم المستمر للخدمات الادارية والقضائية والعسكرية للمناطق الافريقية التى تدخل تحت حماية وسيادة الامم.

2 - أن تقوم القوى المستولة فى كل منطقة بانشاء محطات قوية بشكل تدريجى فى الداخل وتكون مهمتها اتخاذ الاجراءات الفعالة لكبح وحماية عمليات صيد الرقيق فى المناطق التى دمرت بسبب هذه التجارة.

3 - انشاء الطرق وخصوصا السكك الحديدية التى تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والسماح لسهولة الاتصال بالمياه الداخلية وإلى مجارى الأنهار ومنابعها والتى تفصلها الشلالات والجنادل وذلك لاحتلال وسائل نقل سريعة اقتصادية بدلا من وسائل الحمل عن طريق الرجال.

4 - بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات فى الداخل بشرط ان تساندها مراكز محصنة على الشواطئ.

5 - انشاء الخطوط التلغرافية التى تضمن اتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الادارية.

6 - تنظيم الحملات والطواير المتحركة لاستمرار عملية اتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساندة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات.

7 - الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الانحاط الحديثة وكذلك الذخائر فى كل المناطق التى تأثرت بتجارة الرقيق.

كما جاء فى المادة الثالثة أن تتمهد القوى التى تمارس حق السيادة أو الحماية فى افريقيا بالعمل تدريجيا كلما سمحت الظروف لكى تؤكد وتدقق فى قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها أو أى وسيلة أخرى مناسبة تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق داخل منطقتها الخاصة وتحت اشرافها، وعندما تجد ذلك

ممكنا فإنها تمد يد العون إلى القوى التي تعمل في أفريقيا لنفس الغرض ويهدف إنسانى محض. كما نصت المادة الخامسة على أن تتعهد الدول الموقعة على مرسوم المؤتمر بتطبيق القوانين الواردة به وإن تصدر التشريعات الخاصة بوضع عقوبات على الأشخاص الذين يشتركون في القبض على الرقيق بالعنف، ونصت المادة السادسة على أن الرقيق المحرر نتيجة توقف أو مصادرة قوافل الرقيق داخل القارة سوف يعودون من جديد إذا سمحت الظروف من جديد إلى مناطقهم الأصلية. وجاء في المادة السادسة: يتم ارسال الرقيق المحررين طبقا للتوقف أو تشتت السفن في داخل القارة إلى موطنهم الأصلي بقدر ما تسمح على وسائل الرق إذا رغبوا في الإقامة في نفس المناطق. وجاء في المادة السابعة أن أى هارب يطلب من الدول الموقعة على هذا المرسوم حمايته، فعليها أن تلبى طلبه، وأن تستقبله داخل المعسكرات أو المحطات التي أنشئت لهذا الغرض على ظهر السفن الحكومية التي تعمل في الأنهار والبحيرات. ونصت المادة 18 على أن الدول الموقعة على هذا الاتفاق يجب أن تبأشر مسئولياتها نحو حماية الرقيق المحررين، وأن تكفل لهم سبل الحياة الكريمة.

فرضت الاستراتيجية العسكرية في السودان المهديّة منع تصدير الرقيق وتغادى فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق في الجنوب والجنوب الغربى كما فرضت الاشراف المركزى على الاتجار وتوثيق المبيعات، كما حرمت المهديّة خصى الأرقاء ومنعت تفريق شمل العائلة. وخاصة الأم والأطفال. فى فترة الحكم الثنائى (البريطانى المصرى) وتحلل علاقات الرق بسبب الصراع الداخلى فى بريطانيا بين مؤيدى ومحاربى تجارة الرق، والمعاهدة التى وقعتها مصر مع بريطانيا حول منع الرق وتصديره من القطر المصرى. فى عام 1899 اصدر «كشتر» أول حاكم عام على السودان مذكرة سرية يقول فيها. «الرق ليس نظاما معترفا به فى السودان.». ومنع الرقيق الهارب من التجمع فى المدن، وتمت عملية تعدادهم واحصائهم، وترسخت دعائم علاقة منتظمة بين حكومة السودان ومصلحة مناهضة

الرق في القاهرة. إلا ان الأمر لم يخل من متاعب للإدارة المحلية، فقد اصطدمت سياستها بالمصالح المتناقضة بين عتق الأرقاء ومصالح الملاك، الوجه الآخر للمأزق ان إدارة الحكم الثنائي توهمت ان سياستها كفيلة بحل مشكلة اجتماعية اقتصادية عرقية دينية اثنية. ثم واجهت الأسئلة الصعبة. أين يعيش الرقيق بعد عتقه ولم يملك وسيلة كسب عيشه؟ كيف يعيش الملاك وقد افلنت منهم وسيلة انتاج واداة خدمات؟ كيف يتدبر المجتمع شؤون حياته اليومية. فى مسعا لتذليل الصعاب أوعز «ويخت» إلى «الشيخ إبراهيم مدثر» قاضى القضية لتوجيه مذكرة للورد كرومر وعبر دولة الحكم الثنائي دعما لسياسة التدرج جاء فيها: «يجب أن لا يسمح لآى رقيق ليملك سيد قبل اثبات انه يسىء معاملته. ويجب على الحكومة ان تتبع هذا الأسلوب فى التعامل مع قضايا الرقيق لمدة سبع سنوات على الأقل حتى يهين السودانيون انفسهم بالتدرج». لقد كان استئصال كافة أعراض هذه المؤسسة بضرية واحدة خطر التناجح، ولهذا سمحت حكومة السودان ببعض أعراض الاسترقاق⁽¹⁾.

اختطت إدارة الحكم الثنائي خلال السنوات الأولى تلك المهام فى وظائف الدولة الحديثة. ولقد كانت الأرقام والاحصاءات بداية قاصرة بسبب قصور وسائل الاحصاء إلا انها ضبظت فى فترات لاحقة. همدت تجارة الرقيق وكسدت سوقها عدا حالات منفردة حدثت بين 1905 - 1915، وتم تنفيذ حكم الاعدام فى خمسة عشر نخاسا، وكانت الأداة التى توصلت بها الإدارة لمحاربة تجارة الرقيق «مصلحة مناهضة الرقيق» التى انتقلت إلى الخرطوم عام 1903. ثالثة المهام، حصر وتسجيل الرقيق، تعثرت بها خطى التنفيذ حيث تنكرت القبائل البدوية عن احصاء وتسجيل ماشيتها خوفا من «العين» وتقاديا من الضرائب الوثيقة المفردة، بين سائر وثائق الحكم الثنائي كانت وثيقة «ولس» المعدة عام 1926 والتى تعطى عدد الأرقاء فى خمس مديريات وهى: بربر، الجزيرة، حلفاء، الخرطوم، وكردفان. بعد الحرب

1 - محمد إبراهيم نقد - المرجع السابق ص 46.

العالمية الأولى تعرضت إدارة الحكم لضغط من جمعيات مناهضة الرق في بريطانيا، وعصبة الأمم المتحدة وقد وضعتها عام 1922، في جدول أعمال الجمعية العمومية، كل ذلك خلق حالة في المجتمع السوداني، كظمت فئة من الملاك غيظها ودارت حول المعضلة بالاحتيال إعلان الترسى بالإماء والجوارى لابقائهن وأطفالهن في الرق واتهام الرقيق الأبق بالسرقه . . الخ. جاهره فئه أخرى بالاعتراض والاحتجاج، رفع السادة الميرغنى والشريف يوسف الهندى، وعبدالرحمن المهدي مذكرة في 6 مارس 1925 إلى مدير المخابرات تطلبه بأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار ودراسته. أكد أصحاب المذكرة الثلاثة انهم لايتقدون أمرا توجد العالم على محاربته، ولكن الرق فى السودان. كما يقولون. لا يمت بصلة لما هو متعارف عليه فى العالم، الارقاء شركاء الملاك فى الأرض، أهل السودان يعاملونهم معاملة حسنة. اذن ما هى هوية الارقاء؟ شركاء للملاك ولهم امتيازات وحقوق؟ سوء المعاملة بين الشركاء لا يستدعى اصدار ورقة الحرية، بل تعديل الشراكة أو فضاها مع المأزق، أصدر قاضى القضاة عام 1925 منشورا قضائيا «على كل رجل يدعى انه امته زوجة له، أن يبرر الدليل الذى يثبت انها معتقة وأن الزواج تم بعقد شرعى. . » حلقات المأزق تستحكم، فالمحاكم الشرعية مدعوة أن تطبق القانون الخاص بالزواج والوصاية انطلاقا من ان الرق لا وجود له، وعندما يطل الرق برأسه ويصبح بأعلى صوته انه موجود أعلنت الحكومة سياستها بصراحة «إن كل من ولد منذ عام 1898 حر» فى ابريل 1936 صدر عن محكمة السودان العليا احد عشر بندا تضمنت ضرورة الاثبات الشرعى للزواج ومساواة الامة والحرمة فى الاموال الشخصية، وغيرها. فقرتان فى تقرير «ولس» 1926 تكشفان النقاب عن سمتين من سمات التحلل، الفقرة الأولى بدأ بعض الملاك يدرك ان إعاشة الرقيق طوال السنة لم تعد اقتصادية. والفقرة الثانية: أصبح وضع الارقاء اقرب

إلى كونه مسألة اللون والمركز الاجتماعي منه إلى ادعاء أو دعوى يستطيع المالك أن يرفعها. سمات أخرى تناقلتها وثائق إدارة الحكم الثنائي المتراعات بين الملاك والارقاء إصدار أوراق الحرية، تلك بإيجاز كانت السمات الأساسية لتحلل علاقات الرق، صاحبها وتبعها سمات ثانوية عديدة تتجلى في متابعة ظاهرة التحلل في المديرات^(١).

بريطانيا ومنع تجارة الرقيق في شرق الجزيرة العربية

جاءت تجارة الرقيق في شرق الجزيرة العربية ولبدة ظروف اقتصادية واجتماعية، جعلت محاولات القضاء عليها نوعاً من الإصلاح الاجتماعي، وليس أدل على ذلك من التقدير الديني الكبير الذي بشر به القرآن الكريم إذ جعل من تحرير الارقاء كفارة لكثير من الذنوب. والذي يعنينا هنا الدور الذي لعبته بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر في تصديها لمكافحة تجارة الرقيق في شرق الجزيرة العربية، وهل كان ذلك إصلاحاً اجتماعياً ونشراً حضارياً، أم ستاراً لسط النفوذ البريطاني في شرق الجزيرة العربية. والواقع أن تجارة الرقيق لم تكن حكرًا على العرب، بل مارسها الأوروبيون أيضاً، فبينما كان الآخرون يركزون نشاطهم في نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد، كان العرب يعملون على الساحل الشرقي لأفريقيا، وقد حقق العمانيون بصورة خاصة أرباحاً طائلة من وراء هذه التجارة التي اشتهروا بها. وهكذا، كان شرق أفريقيا مصدر الأرقاء المستوردين إلى شرق الجزيرة العربية حيث شكلت تلك المناطق احتياطاً يؤمّه العرب، ولم يستثن من هذه القاعدة سوى الصوماليين الذين كانوا أحراراً لأنهم كانوا يختلفون عن بقية الأفارقة في كونهم عرباً مسلمين. ومن المعروف أن الإسلام لا يسمح باسترقاق الأحرار.

١ - محمد إبراهيم نقد - نفس المرجع ص 58.

على الرغم من صعوبة ظروف نقل الأرقاء، وكذلك ظروف الحصول عليهم وما يحف بها من مشاكل، فلإنهم كانوا حينما يبلغون جهة الوصول النهائية، يغدون فى وضع أفضل بوجه عام مما هو سائد فى وطن ولادتهم وقد يعود ذلك لكون سادتهم ملزمين بموجب الشرع الإسلامى بأن يعاملوا الأرقاء معاملة حسنة، ويطعموهم ويكسوهم ويحافظوا عليهم حتى موتهم. أضف إلى ذلك ما كان يصل إليه الأرقاء من منازل رفيعة من الثقة، وقد حصل بعضهم على حريتهم باعترافهم الإسلام، وأصبحوا بالتالى يتحدون مع السكان الوطنيين على أساس المساواة، وكذلك كان لقوتهم الجسمية وشجاعتهم وشهرتهم بالأمانة ما ضمن لهم التقدير ومزيدا من فرص التقدم ولنا نقول هذا دفاعا عن هذا النوع من تجارة الرقيق، بل إننا نرى أن الرق مرفوض مهما كان شكله، فالحرية لا تقدر بثمن. وإنما قصدنا من ذلك المقارنة فقط من خلال الحقائق المتوفرة لدينا. وكان سكان ساحل عمان الشمالية هم القائمون الرئيسيون على تجارة الرقيق فى الخليج العربى فكانت مراكبهم فى موسم التجارة الذى يأتى مع موسم الحصاد فى البصرة تقوم بنقل الرقيق من البحرين والكويت إلى عمان لتباع فى أعالي الخليج العربى وكذلك من مسقط وصور Sur إلى موانئ السند وكوتش وكاثيوار وبومباى. ولقد جرت محاولات عدة لتقدير حجم هذه التجارة فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، قام بها عدد من الكتاب البريطانيون إلا أنها فشلت نظرا لأن بعض الأرقام التى تكون قائمة عن هذه التجارة لفترة من الزمن، لا تلبث أن تتغير إلى درجة كبيرة. ومهما يكن من أمر، فإن السلطات البريطانية لم تعر أهمية كبيرة لحركة تجارة الرقيق العربية خارج حدود الهند خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، وكان ذلك عام 1805 وبعد ذلك بعامين، أصدرت الحكومة البريطانية قانونا يحرم الاتجار فى الرقيق فى بريطانيا ومستعمراتها كما يحرم على الرعايا البريطانيين

الاشتغال بتجارة الرقيق في أفريقيا أو نقلهم من هذه القارة إلى الخارج وعلى أثر ذلك تولت السفن الحربية البريطانية عملية التصدي لهذه التجارة في ساحل أفريقيا الغربى، وفي المحيط الاطلنطى⁽¹⁾.

بدأت تجارة الرقيق في ساحل أفريقيا الشرقى رعى المحيط الهندى تجذب الأنظار إليها بعد انتهاء الحروب النابليونية. وما يجدر ذكره أن الرق وتجارة الرقيق كانت من النظم المتغلغلة في الشرق منذ قرون مضت إلا أن هذه التجارة اردهرت في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، إذ أوجد التقدم الزراعى في الجزيرتين الفرنسيتين: أيل دى فرانس (موريشيوس) وبوريون طلبا متزايدا للعمال الزراعيين مما جعل الفرنسيين يجلبون العبيد الأفارقة للعمل في مزارعهم بهاتين الجزيرتين من مستعمرة مورمبيق البرتغالية، ثم من كلوه وزنجبار بأفريقيا الشرقية. وكان سلطان عمان قد فرض منذ عام 1722 ضريبة على كل عبد يصدره الفرنسيون من أملاكه الأفريقية، وبذلك فقد كانت تجارة الرقيق في شرق أفريقيا تشكل جزء كبيرا من دخل سعيد، إذ كان يقدر دخله السنوى منها بحوالى 75 ألف دولار. هذا فضلا عن أن عبيد شرق أفريقيا كانوا دعامة لنظامه الاقتصادى، حيث كان يعهد إليهم بفلاحة الأرض، كما كان ملاك الأراضى يشغلون الرقيق في أراضيمهم خمسة أيام في الأسبوع مقابل قطعة صغيرة من الأرض يأخذها العبد لنفسه فيقوم بزراعتها والعمل بها في اليومين الباقيين من الأسبوع. كان لورد كالدون Caledon حاكم مستعمرة الكاب أو الرأس البريطانية قد كتب إلى حكومة لندن يحضها على أنه إذا حدث في نهاية الحرب الدائرة بين فرنسا وبريطانيا «واستعاد الفرنسيون سيادتهم على موريشيوس» فلا مندوحة أن تطلب من شركة الهند الشرقية البريطانية أن

1 - د. فؤاد سعيد العابد - سياسة بريطانيا في الخليج العربى خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ص 91.

تستخدم نفوذها لدى السلطان سعيد لتحريم تجارة الرقيق فى زنجبار. وبناء على ذلك، شرعت الشركة البريطانية تعمل بمتهى الحذر من أجل تحريم تجارة الرقيق خشية إغضب سلطان عمان حليف بريطانيا وهكذا طرقت حكومة بومباى موضوع تجارة الرقيق العربية لأول مرة فى مارس 1812، إذ كتبت إلى السلطان سعيد تطالبه بأن يعلن لرعاياه عن تحريم تجارة الرقيق فى ولاية بومباى، وأنه يترتب على ذلك تعرض من يخالف من رعايا السلطان قانون تحريم تجارة الرقيق للعقوبة. وعلى الرغم من تقدير الكابتن سمي Smee الذى قدمه لحكومة بومباى عن زيارته لزنجبار عام 1811 وبين فيه أن تجارة الرقيق من أفريقيا قد ازدادت اتساعاً، وأكد أن الرقيق سيدخلون الهند على مراكب عربية فإن حاكم بومباى دنكان وخليفته نيين لم يهتما بهذا الموضوع آنذاك⁽¹⁾.

ظلت المسألة على هذا الوضع حتى عام 1815، حيث وصلت بومباى أنباء تقول بأن قبائل رأس الخيمة قد استولوا على سفينة محملة بالرقيق كانت فى طريقها من زنجبار إلى مسقط، وقتلوا من كانوا على ظهرها. فكتب نيين إلى السلطان سعيد يستحثه على تحريم تجارة الرقيق فى أملاكه وإياه بأن ذلك سيقابل بالرضا من جانب الحكومة البريطانية. وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يتجاهل السلطان سعيد هذا الطلب، وبذلك فلم يبحث هذا الموضوع مرة أخرى بين بومباى ومسقط لعدة أعوام تالية. ويدل أن سلطات بومباى لم تكن آنذاك راغبة فى التدخل بتجارة الرقيق العربية، ويدلنا على ذلك ما حدث فى صيف 1816، حين تعرضت السفينة البريطانية «فيفريت» Favourite للسفينة العربية «سليمانى» Sulaimani فى الخليج العربى وأسرتها واقتادتها إلى بومباى لمحاكمتها أمام المحكمة البحرية، لأنها كانت تحمل عددا من الرقيق للبيع فى البصرة، فاحتج

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 92.

باشا بغداد بشدة لدى حكومة بومباى على هذا الحادث، مما حدا بحكومة بومباى إلى أن تعتذر وتتصل من المسؤولية بإلقاء تبعثتها على القبطان الذى ادعت أنه يعمل تحت إمرة سلطة أخرى. غير أن اهتمام حكومة بومباى الفعلى بتجارة الرقيق اتضحت بوادره بعد حملة عام 1819 - 1820 ضد قبائل رأس الخيمة. إذ جاء فى المادة التاسعة من المعاهدة العامة المعقودة مع الشيوخ اعتبار تجارة الرقيق عملا من أعمال القرصنة، كما نصت على⁽¹⁾:

«أن نقل الرقيق من رجال ونساء وأطفال من شواطئ أفريقيا أو أى مكان آخر فى سفن يعتبر قرصنة سوف لايقوم بها الاصدقاء العرب...».

يتضح هنا مدى الظلم فى تطبيق نفس عقوبة القرصنة على المتاجرة بالرقيق على المتعاقدين بموجب هذه المعاهدة، على حين كان مسموحا لسلطان عمان والإيرانيين والعثمانيين والعرب غير المتعاقدين بمواصلة العمل بهذه التجارة، إذ أن منع قبائل رأس الخيمة سيكون لمصلحة هذه الفئات إلى جانب تركيز هذه التجارة فى أيديهم. وهذا ما قد يفسر سبب عدم اعطاء حكومة بومباى أهمية لإخراج هذه المادة المتعلقة بتجارة الرقيق إلى حيز التنفيذ آنذاك. واعتاد عرب عمان وساحل عمان منذ أزمنة قديمة على جلب العبيد من شرق أفريقيا بالسفن إلى منطقة الخليج العربى والجزيرة العربية، ثم يقومون ببيعهم فى تلك المناطق ومناطق أخرى مجاورة. وكان الخليج العربى هو الطريق الذى تسلكه قوافل السفن المحملة بالعبيد حيث يباعون كعمال زراعيين لعرب الجزيرة العربية. وكان شرق أفريقيا المصدر الأساسى لتجارة الرقيق وخاصة منطقة زنجبار قبل وبعد خضوعها للعثمانيين فى نهاية القرن السابع عشر. ولما كانت بريطانيا تريد فرض نفوذها وهيمنتها على الخليج العربى وشرق أفريقيا ومناطق أخرى فى العالم، فقد اتخذت من مكافحة

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 92.

تجارة الرقيق وسيلة للسيطرة على أجزاء متعددة فى الخليج العربى وشرق أفريقيا. ولما كانت عمان تمتد فتشمل أيضا جزءا من ساحل أفريقيا الشرقى المتمثل فى منطقة زنجبار وتنجانيقا، فقد وجدت بريطانيا ضالتها المنشودة فى ايجاد وسيلة تنفذ منها للسيطرة على تلك الامبراطورية الواسعة، تلك الوسيلة هى مكافحة الرق. وجاءت أول بادرة يمكن وصفها بأنها خطوة هامة ضد تجار الرقيق فى الخليج العربى فى عام 1821 من حاكم جزر «موريشيوس» السير «روبرت فاكوهار» وليس من جانب السلطات البريطانية فى الهند، فقبل سقوط الجزر فى أيدي القوات البريطانية كان من عادة سكان هذه الجزر ان يحصلوا على اكرثية الرقيق الذين يحتاجون إليهم للعمل فى المزارع من «مدغشقر» ويانتقال السيادة على الجزر من الفرنسيين إلى البريطانيين فى أواخر الحروب النابليونية أصبح استيراد الرقيق إلى الجزر امرا محظورا.

اتفاقية مورسبي بين بريطانيا و عمان عام 1822 تجارة الرقيق

فى الواقع أن ما يمكن وصفه بأول تحرك بريطانى عملى ضد تجارة الرقيق العربية كان عام 1821 على يد حاكم جزيرة موريشيوس السير روبرت فاركوهر R.Farquhar ، حدث ذلك عندما وضعت الحروب النابليونية أوزارها، فتنازلت فرنسا عن جزيرة موريشيوس لبريطانيا بموجب معاهدة باريس الاولى فى 30 مايو 1814، وأصبحت أمور المحيط الهندى تحظى باهتمام لندن مباشرة، وكان الكابتن سمى قد بين فى تقريره عن زيارته لزنجبار سالفه الذكر، أن كلوة وزنجبار الخاضعتين للسيد سعيد تشكلان مخزينين كبيرين لتوريد الايدى العاملة من العبيد الأفارقة إلى المزارع الفرنسية فى جزيرتى موريشيوس ويوريون، وبمجرد أن آلت موريشيوس إلى بريطانيا، صدرت الأوامر بأن تطبق فيها قانون تحريم تجارة الرقيق الصادر عام 1807. وبذلك أصبح استيراد الرقيق إلى الجزيرة غير شرعى، كما اتخذ إجراء مشابه فى يوريون عام 1817، وذلك تطبيقا للتشريع الفرنسى الذى

يقضى بمنع استيراد الرقيق فى الممتلكات الفرنسية. وفى ابريل من العام التالى تقرر ايضا منع الرعايا الفرنسيين من العمل فى تجارة الرقيق. ولكن التشريع الفرنسى لم يكن يعتبر تجارة الرقيق جريمة، ولذلك فقد رفضت الحكومة الفرنسية ان تمنح الطرادات البريطانية حق تفتيش السفن الفرنسية التى يشتبه فى انها تنقل الرقيق. وعلى أية حال، فقد كان أول هجوم على تجارة الرقيق قد تم من مدغشقر عام 1817 بناء على اتفاق بين السير فاركوهار وحاكم بوربون الفرنسى، وحقق ذلك الهجوم نجاحا فى إيقاف هذا الجانب من التجارة. هذا وقد تحقق فاركوهار فى أوائل عام 1821 من أن مسقط ليس لها حتى ذاك الوقت إلا اتصالات قليلة مع جزيرة موريشيوس، على حين تربطها بحكومة بومباى علاقات سياسية وتجارية متينة. وهذا ما جعله يكتب فى 28 سبتمبر 1821 إلى حاكم الهند العام هيستنجنس مقترحا أن يستخدم نفوذه فى الضغط على السلطان سعيد لوقف تصدير الرقيق من موانئه وملحقاتها على ساحل أفريقيا الشرقى، فأحال هيستنجنس هذه المقترحات إلى الفينستون فى بومباى طالبا منه تولى الأمر ومتابعته⁽¹⁾.

اعتبر افضل وسيلة لوقف هذه التجارة غير المشروعة هى توجيه طلب إلى السلطان سعيد حاكم عمان وشرق أفريقيا بتحريم بيع الرقيق فى موانئه للأوربيين، وهكذا ففى بداية عام 1821 كتب «فاركوهار» إلى الحاكم العام فى الهند الماركوايز هاشتنج» يقترح اجراء اتصال بالسلطان سعيد بهذا الشأن بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين فى تجارة الرقيق فى مناطق سيادته إلى السلطات البريطانية، وفى الواقع لم يكن الطلب سهلا كما لم يكن من السهل ان يوافق عليه السلطان سعيد خاصة وانه قد غضب عندما احتجز له سفيتان فى الخليج العربى من قبل احدى السفن الحربية البريطانية لانها كانت تحمل الرقيق. اما فيما يختص بتجارة الرقيق بوجه

١ - د. فؤاد سعيد العابد - المرجع السابق ص 94.

عام فقد كتب «الفنستون» إلى السلطان سعيد بأنه يسر شركة الهند الشرقية والسلطات البريطانية في الهند انه لو استطاع الغاء تجارة الرقيق نهائيا من جميع ممتلكاته، وإذا لم يكن راغبا في ذلك فعليه ان يطمئن بان الحكومة البريطانية لن تكون في نيتها تطبيق القانون القاضى بتفتيش سفنه في أعالي البحار أو التدخل في استقلاله بأى حال من الأحوال. وهكذا تعرضت تجارة الرقيق العربية في أفريقيا الشرقية لهجوم مشترك من جانب حكومتى موريشيوس وبومباى البريطانيتين، بالإضافة إلى هجوم آخر من جانب «الجمعية الأفريقية» African Institution ببريطانيا، والتي كانت قد وصلتها تقارير من مصادر عديدة عن مدى انتشار تجارة الرقيق في المحيط الهندى. ولكن لم يكن من السهل الحصول على موافقة السلطان سعيد، نظرا للظروف السائدة آنذاك، حيث كان الطراد البريطانى «سايك» Psyche قد احتجز مركبين من مراكب السلطان في الخليج لحملهما الرقيق، واحتج السلطان بشدة لدى الفينستون الذى أعرب عن اعتذاره فقط^(١).

صار معروفا في الهند أن السلطان سعيد يجمع إيرادا ضخما من الضريبة المفروضة على العبيد، وأن السلطات البريطانية بمطالبتها بتحريم تجارة الرقيق فى أملاكه الأفريقية قد تؤدي إلى كراهية رعاياه له. ومن ثم، فقد تقرر مطالبة السلطان سعيد بعدم السماح ببيع الرقيق للأوروبيين، حيث ان الإمام كان قد أبلغ المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى أن الإسلام يقر الرق. وهكذا أصدر السلطان سعيد أوامره إلى ولاته فى زنجبار وغيرها من جهات الساحل الأفرقى بعدم السماح ببيع الرقيق للأوروبيين. لقد تبين لنا كيف ان بريطانيا قد وضعت حدا لنشاط قبائل رأس الخيمة فى الخليج العربى بالقوة، وتوجت ذلك بالمعاهدة العامة عام 1820، التى نصت احدى موادها على اعتبار تجارة الرقيق من أعمال

١ - فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 95.

القرصنة، وقد كانت هذه المادة إشارة للاهتمام البريطاني بهذه التجارة والعمل على محاربتها. ولما كانت تلك المعاهدة قد فرضت فقط على شيوخ القبائل العربية في ساحل عمان، فقد كان ذلك موضع تعليق جون ماكلويد J.Macleod - أحد المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج العربي - حيث ذكر أن المساعي التي تبذلها بريطانيا لالغاء تجارة الرقيق بناء على معاهدة 1820 ستكون عديمة الجدوى، طالما أن بقية القوى في الخليج العربي لم تشترك في هذه المعاهدة. وعلى ذلك تضافرت ملاحظة ماكلويد مع رأى حاكم موريشيوس، الذى كان يطمح فى أكثر من استصدار أوامر السلطان سعيد إلى ولاته فى زنجبار بمنع بيع الرقيق للأوروبيين، لتدفع بالحكومة البريطانية للعمل على إبرام معاهدة مع سقط يتعهد فيها السلطان وخلفاؤه من بعده بتحريم بيع الرقيق لرعايا الدول المسيحية. فعند نهاية عام 1821، أكد السلطان للكابتن بروس - المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر بأن أوامره التى كان قد أصدرها لولاته فى شرق أفريقيا ستحملة خسائر سنوية كبيرة. وكان الفينستون قد اقتنع بهذا القدر من التنازلات التى قدمها السلطان على عكس فاكوهار الذى كان قد اكتشف مؤخرا أن المراكب العربية والأوروبية تقوم بنهرىب العبيد إلى مسكارينز Macarenes، فكتب إلى الفينستون فى يناير 1822 يقترح عليه ان يطلب من السلطان سعيد اقرارا موقعا بأنه سيمنع السفن العربية والأوروبية من نقل الرقيق من أفريقيا إلى مسكارينز أو إلى أى من المستلكات الأوروبية فى الشرق. غير أن الفينستون لم يتفق مع فاركوهار فى فكرة تقييد حركة السفن العربية فى البحار الشرقية، وذلك لاعتقاده بأن السلطان سعيد قد يطلب فى مثل هذه الحالة تعويضا مالياً للخسارة التى سيتعرض لها، بالإضافة إلى أن زيادة الضغط عليه قد يدفع به إلى طلب مساعدة زملائه حكام الجزيرة العربية، الذين هم أيضا لاشك يعارضون مثل هذه القيود على حين كان فاركوهار يعتبر المعاملة

الميزة التي يمكن منحها لبحرية مسقط في ميناء لومس كافية لتعويض السلطان سعيد خسارته المادية⁽¹⁾.

أصر فاركوهار على موقفه، فأدى ذلك إلى موافقة سلطات الهند البريطانية على دعوة السلطان سعيد لقبول صيغة اتفاقية يتم بموجبها منع تصدير الرقيق من ممتلكاته إلى أى من الممتلكات البريطانية أو الأوروبية، وعلى ذلك، تم اختيار الكابتن مورسي F.Moresby للقيام بمهمة المفاوضات مع السلطان سعيد بهذا الشأن، فأبحر إلى مسقط في أغسطس 1822، ووصلها حوالي نهاية الشهر، حيث بدأ مهمته فاطلع السلطان سعيد على مسودة للمعاهدة المقترحة، ولم يبد الاخير أية اعتراضات اساسية عليها، وفي 7 سبتمبر وضع خاتمه على تلك الاتفاقية التي تنص على منع ابحار الرقيق في ممتلكاته إلى المسيحيين أو نقلهم على مراكب عربية إلى الممتلكات الأوروبية، كما نصت على تعيين موظف بريطاني في ممتلكات السلطان سعيد في شرق افريقيا لمراقبة هذه التجارة. وما هو جدير بالملاحظة ان هذه الاتفاقية قد تألفت من عامودين أحدهما اشتمل على الطلبات المقدمة من الكابتن مورسي نيابة عن فاركوهار والآخر اجابات السلطان على كل «مطلب» بخط يده ومختومة بخاتمه. وهكذا لم يعد مسموحاً للمراكب العربية بحمل الرقيق جنوب أو شرق خط يعتمد من رأس لجادو على الساحل الأفريقي ويمر على بعد 60 ميلا شرق جزيرة سوقطرة، ومن ثم إلى رأس «ديو» على ساحل كاثيوار، وبذلك فكل سفينة تحمل رقيقاً في هذه المنطقة سيتم القاء القبض عليها وتعرض لنفس العقوبة التي تخضع لها السفن البريطانية التي تعمل في تجارة الرقيق. وإزاء هذا الوضع فقد رأى مورسي أن حق القبض يؤدي بالضرورة إلى حق التفتيش، وعلى ذلك طلب اضافة ملحق للاتفاقية يوضح ذلك فلقى بعض الصعاب في هذا المضمار،

١ - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 96.

مع أن السلطان سعيد لم يعترض على هذه الاضافة، غير أن طريقة تعبيره عن موافقته لم تكن مرضية تماماً حيث أبدى استعداده لمنح هذا الحق لطرادات «صاحب الجلالة» ملك بريطانيا وليس لطرادات الشركة البريطانية، مما اضطر مورسي المرور على هذه المسألة دون مناقشة مطولة تجنباً لتعثر المفاوضات. ويبدو أن السلطان سعيد كان ما زال حانقاً على شركة الهند الشرقية البريطانية إثر حادثة «بسايك». ومن الملاحظ ان اتفاقية مورسي لم تكن لتتدخل في تجارة الرقيق العادية بين شرق أفريقيا والخليج العربي، إذ يبدو ان وجهة نظر حكومة بومباي كانت تحسب ان أى تدخل فى هذه التجارة فى ذلك الوقت قد يلاقى عدم الترحيب العربى، مما يعرض جميع محاولات القضاء على الرقيق فى الخليج العربى للخطر^(١).

اخبر السلطان سعيد فى نهاية عام 1822 الكابتن «بروس» المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بأنه قد أرسل أوامر إلى ادارته فى شرق أفريقيا وحكام الولايات بأنه لا يسمح ببيع الرقيق لأى سفينة فرنسية أو برتغالية أو أمريكية ولا لأى فرد مسيحي كما أكد «لبروس» ان موافقته على طلبات «الفنستون» تحمله خسارة سنوية كبيرة وعلى الحكومة البريطانية الا تتوقع اية تنازلات أخرى. وقد اقتنع «الفنستون» بهذا القدر من التنازل، وكان «الفنستون» يتوقع بان السلطان سعيد سيطلب تعويضاً مالياً للخسارة التى تسببها له حركة تقييد تجارة الرقيق فى «لنجبار» وان أى ضغط آخر يمكن ان يؤدي بالسلطان إلى طلب مساعدة حكام الجزر الذين يعارضون هذا التقييد، فقاموا باعفاء السفن العمانية فى ميناء «بورت لويس» كتعويض كاف عما لحق السلطان سعيد من خسائر مادية. ولم يتغير موقف السلطان سعيد، وكان ثابتاً عندما ارغمت السلطات البريطانية فى عام 1822 على

١ - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 97.

الموافقة على دعوة السلطان سعيد للانضمام للاتفاقية التي تنظم منع تصدير الرقيق من ممتلكاته إلى أى ميناء بريطاني أو أوروبي ولم يتقدم سلطان عمان باعتراضات اساسية على الاتفاقية المعروضة للبحث لانه كان قد قدم اعتراضا مهما حول منع بيع الرقيق للأوروبيين فى «نمجبارة» الذى يكلفه خسارة كبيرة فى الدخل المالى وقد رجب «الفنستون» بالاتفاقية لانها ستزيل عوامل الاثارة مستقبلا وكان ميالا لاجراء تغيرات طفيفة فى الاتفاقية بعد وصوله نسخة منها.

تطالب المادة الرابعة فى النسخة البريطانية السلطان سعيد بالعمل على اعتقال الرعايا البريطانيين الذين يعملون بتجارة الرقيق فى ممتلكاته وبينما لم يتم ذكر هذه النقطة فى النسخة العربية ولم يستطيع «الفنستون» ان يعمل شيئا ضد هذا التناقض لانشغال حكومة «بومباي» فى الحملة ضد «راس الخيمة» فى ساحل عمان فى حين جرت تعديلات وتفسيرات أخرى للمواد المتعلقة بتجارة الرقيق. وبذلك اتخذت بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق وسيلة لفرض سيطرتها ليس على الخليج العربى وإنما على شرق أفريقيا التى كانت خاضعة لسيطرة عمان والتى وجدت بها ضالتها المنشودة فى ايجاد طريقة تتخذ منها السيطرة على شرق أفريقيا الواسعة وهى مكافحة الرق وضغطت بريطانيا على حاكم عمان سعيد بن السلطان عام 1822 للتوقيع على معاهدة «مورسبى» التى حرمت تجارة الرقيق خارج نطاق املاكه الافريقية والآسيوية وبذلك منعت بيع الرقيق، وقام الاسطول البريطانى منذئذ بأعمال الرقابة فى مياه افريقيا الشرقية. هناك عوامل سياسية كانت تكمن وراء موافقة السلطان سعيد على ابرام اتفاقية «مورسبى» وما يترتب على ذلك من تضحية بجزء كبير من ايراده، ولم تكن تلك الموافقة لدوافع إنسانية، بل كان السلطان حريصا على ضمان مركزه فى ممتلكاته وفى الخليج العربى أيضا، وهو الامر الذى يجعله فى حاجة ماسة إلى دعم بريطانيا وتأييدها. يقول جون بى كيلي

وكانت مسقط في أوائل القرن التاسع عشر أكبر ترانزيت لتجارة الرقيق إلى شرق الجزيرة العربية وفارس والعراق والهند غير أن هذا المركز تقلص في النهاية عندما أخذت تنافسها مدينة صور الواقعة إلى الجنوب من مسقط. وفي أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر درج سكان المناطق الساحلية شرق الجزيرة العربية على الاكتفاء بحصة ما في تجارة تصدير العبيد من موانئ مسقط. ولابد من مناقشة هذا الرأي الذي قاله كيلى فقد ركز هنا على سلطنة عمان ورواج تجارة الرقيق بها في فترة معينة مستندا إلى معلومات من الوثائق البريطانية واعتبرها أكبر مركز لتجارة الرقيق مع دول عديدة تمتد من العراق وإيران إلى الهند مروراً بمنطقة الخليج العربي في أوائل القرن التاسع عشر⁽¹⁾. - أولاً أن سعى بريطانيا ليكون لها نفوذ في منطقة الخليج العربي وفي مسقط على وجه التحديد قد بدا في تلك الفترة التي ركز فيها كيلى على نشاط التجارة فيها ويتضح الغرض السياسى الذى يخفى وراء الرأي الذى ذكره هنا وقد وقعت بريطانيا بالفعل معاهدة مع سلطان عمان بدءاً بمسقط واعطاء هذا التدخل مساحة إنسانية وهى محاربة تجارة الرقيق. ثانياً: - هناك مراكز أخرى قد نشطت فى هذه التجارة فى تلك الفترة وكانت اسواقاً لها فلماذا التركيز على مسقط فى تلك الفترة. ثالثاً: - يوضح قول كيلى بأن سكان الدول الساحلية للخليج العربي قد درجوا على الاكتفاء بحصة ما فى تجارة تصدير العبيد من موانئ مسقط فى أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر ليثبت بأن السلطات البريطانية استطاعت أن تحمى من الاستيراد الخارجى للعبيد وأن هذه التجارة أصبحت داخلية فى المنطقة بخاصة بعد اجراءات حظر تجارة الرقيق البريطانية 1807 و 1811 والمعاهدة البريطانية مع سلطان عمان 1820. وإذا كنا نريد توضيح الغرض السياسى البريطانى الذى اختفى وراء محاربة تجارة الرقيق فى الخليج العربى فإن

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 222.

ذلك لا يعنى عدم اقرارنا بوجود تلك التجارة والنشاط فى تلك الفترة. من المهم ان تعرف أن التجار الأوربيين قد اشتركوا فعليا فى ممارسة هذه التجار قبل الحظر البريطانى عليها وبعده ذلك ان الاجراء البريطانى لمنع هذه التجارة لا يشمل الأوربيين من غير البريطانيين⁽¹⁾.

مهما يكن من أمر، فإن وضعا مختلفا إلى حد ما قد حل بمجىء المقيم السياسى البريطانى الجديد فى الخليج العربى جون ماكلويد G.Macleod عام 1823، حيث استعمل شيئا من القوة لمجابهة هذا الموضوع، وذلك إثر جولته الاستطلاعية فى الساحل العربى، إذ كان لاحظ أن قبائل رأس الخيمة ما زالوا يعملون بتجارة الرقيق رغم اتفاقية عام 1820. لدى تفحصه لنسخ المعاهدة الموجودة فى المقيمة، استنتج ان ترجمة المادة التاسعة بصورتها حيث لا يمكن أن تؤدى إلى نتيجة إيجابية فالنسخة العربية تمنع قيام المراكب العربية من سرقة ونقل الرقيق فى البحر وعليه لا يمكن اعتبارها مانعة لشراء الرقيق عبر الطرق العادية، أو نقلهم بعد البيع.

كتب ماكلويد لالفينستون ينصحه بأن يفض الطرف عن هذه المادة، أو على الأقل عدم اعتمادها على أساس النسخة العربية وما لبث الفينستون أن قبل هذه النصيحة فأعلنت حكومة بومباى فى مارس 1823 أن المادة المتعلقة بتجارة الرقيق لا تحمل بالفعل المضمون الذى تهدف إليه، وبهذا فإن عمليات بيع ونقل الرقيق تعتبر عملا من أعمال القرصنة. وعلى هذا بدأ الكابتن أوين W. Owen بمسح سواحل شرق أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية. وفى رحلته إلى رنجبار وقف على أدلة أساسية على استمرار تجارة الرقيق بين ممتلكات السلطان سعيد الافريقية ومستعمرة موريشيوس البرتغالية، على حين كان ذلك محرما بموجب معاهدة مورسبى. وعندما عاد أوين إلى بومباى فى نوفمبر 1823 اقترح على الفينستون تعديل معاهدة

1 - د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 223.

«مورسبي» بحيث يحق لسلطات بومباي بموجب هذا التعديل إلقاء القبض على أى مركب أوروبى يحمل رقيقاً ضمن مسافة (15) ميلاً من ساحل ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية، وإلقاء القبض على أية سفينة غير أوروبية تحمل رقيقاً إلى الجنوب من رأس دلجادو وأن يطلب من السلطان سعيد بأن يخول جميع السفن من مختلف الجنسيات القبض على مثل هذه السفن واقتيادها إلى أحد موانئه، غير أن الفينستون رفض هذه المقترحات، لأنه كان يرى أن السلطان سعيد لا يملك حق تخويل سفن الدول الأخرى صلاحية التفتيش والقبض على السفن العاملة فى تجارة الرقيق، وبالتالي فإن اتفاقية «مورسبي» كانت ملائمة للأهداف التى وضعت من أجلها. ولكن هذا الرفض لم يغير من موقف أوين مطلقاً، ففى طريق عودته إلى أفريقيا فى ديسمبر 1823 عرج على مسقط وقابل السلطان سعيد وحذره من مغبة التورط فى عمليات تجارة الرقيق، حيث أكد له بأنه قد عقد العزم على القضاء على هذه التجارة تماماً، إن عاجلاً أو آجلاً. ومن ثم تابع أوين طريقه حتى وصل ميناء ممبسه فى فبراير 1824، حيث وجد سكانها من المزارع وهى قبيلة حضرمية استوطنت شرق أفريقيا وكانوا ثائرين على السلطان سعيد، وبذلك وجدوا فيه فرصتهم للخلاص من حكم السلطان سعيد، وما لبثوا أن عرضوا عليه السلطة فى البلاد، فكان هذا العرض فرصة له للقضاء على تجارة الرقيق، مما جعله يوافق عليه. فاحتج السلطان سعيد بشدة لدى الفينستون على عملية أوين، إلا أن الفينستون لم يتنصل من هذه العملية آنذاك، رغم عدم ارتياحه لها. فعلى حين كان قد رفض عرضاً من المزارع بهذا المعنى فى السنة السابقة مقابل مساعدته لهم ضد السلطان سعيد، لأنه لم يجد فى ذلك أية فائدة عملية، فإنه لم يتخذ نفس الموقف هذه المرة، وعلى ذلك فلم يشجب العملية لاعتقاده بأن من الممكن أن تكون للسلطات البريطانية وجهة نظر مختلفة عما قبل إزاء هذه المسألة. وهكذا

رفع الأمر إلى مجلس مديري الشركة لاتخاذ ما يرويه مناسباً بهذا الشأن⁽¹⁾.

طلب الفينستون في الوقت نفسه من وكيل السلطان سعيد في بومباي أن يقدم تقديراً بالتعويض المناسب الذي قد يرضى السلطان سعيد فأحال الوكيل بدوره هذا الطلب إلى سيده الذي أجاب عليه في بداية عام 1826، مبيناً مدى ما عاناه من جراء التنازلات التي ترتبت على اتفاقية مورسي (1822)، وبالتالي فإن مركزه سيكون محفوفاً بمخاطر جمة إذا ما فرضت عليه قيود جديدة بشأن تجارة الرقيق، وخلص إلى القول إنه على استعداد للقبض على هذه التجارة إذا ما وافقت الحكومة البريطانية أن تدافع عنه برا وبحرا ضد أعدائه في الجزيرة العربية أو أن تمنحه موزمبيق البرتغالية، وقد ذهب بعيداً ليعرب عن استعداده للانسحاب من عمان كلية والاستقرار في زنجبار مقابل مبلغ مناسب من المال. على أن الفينستون رأى في هذه المقترحات ما يتعارض والسياسة البريطانية آنذاك فرفضها، واقترح في المقابل تعويض السلطان سعيد وإيقاف تجارة الرقيق بفرض رقابة بريطانية على ساحل أفريقيا الشرقي، وقد أبدى في ذلك مجلس مديري الشركة البريطانية لما كان يراه هذا المجلس من ضرورة مراعاة ظروف السلطان سعيد وعدم تعريض حكمه للخطر نتيجة لتقص دخله غير أن انسحاب أوين من ممبسة في يوليو 1826 بناء على طلب المزارع أنفسهم، وضع نهاية لهذه المسألة، وبالتالي فقد أقفل المجلس باب النقاش حول تجارة الرقيق في أكتوبر 1827 لعقد من الزمن⁽²⁾.

اتفاقية منع الرقيق بين بريطانيا وعمان وساحل عمان عام 1839

بدأت بريطانيا إجراءات توقيع معاهدين مع السلطان سعيد سلطان عمان في عام 1820، 1822 ووقعت معه اتفاقية ثالثة 1838/ 1839 لمنع السفن العمانية من المتاجرة برقيق أفريقيا وبيعهم في منطقة الخليج العربي، وقد واكبت هذه الاتفاقية

1 - د. فؤاد سعيد العابد - المرجع السابق ص 99.

2 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 100.

اتفاقيات أخرى مع شيوخ القبائل ساحل عمان كما تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع سلطان عمان في عام 1845 وجانباً من الموضوع، يخص الحكام أنفسهم بعضهم كانوا متورطين في تجارة الرقيق⁽¹⁾. وهذا على الرغم من النشاط الذي كانت تقوم به سفن أهل البحرين والكويت من وقت إلى آخر في مضمار تجارة الرقيق بين الموانئ العمانية والمناطق العليا للخليج العربي كما كان يتم نقل العبيد من ميناء مسقط وصور إلى موانئ السند مثل كتش وكاتياوار وإلى إقليم بومباي على ظهر السفن العمانية وسفن ساحل عمان والبحرين والكويت والسفن الهندية نفسها⁽²⁾.

كما ان موسم تجارة الرقيق في الخليج العربي يتوافق عادة مع ذروة الموسم التجاري والذي يعتمد بدوره في الدرجة الأولى على موسم حصاد البلح في البصرة واعتباراً من شهر يوليو فصاعداً تبدأ السفن التابعة للمنطقة السفلى من الخليج العربي وعمان رحلاتها السنوية إلى شط العرب بمناسبة موسم الحصاد وهناك وأثناء رحلتها تتوقف هذه السفن في بعض الموانئ الواقعة على طريقها لإفراغ شحناتها من الرقيق إلى تلك الموانئ ويتم انزال العبيد المصدرين إلى المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية وانزالهم في ميناء القطيف. وخلال الفترة الأولى من القرن التاسع عشر، كان من النادر ان يجلب العبيد من البحر الأحمر عبر الجزيرة العربية وذلك لبيعهم في منطقة الخليج العربي وكان العدد الأكبر من العبيد الذي يجلب إلى الخليج العربي يتم بيعهم في البصرة والمحمرة ومنها إلى داخل إيران وان المبالغ التي تتجمع من هذه الصفقات تنفق بوجه عام على شراء البلح من البصرة والمحمرة لاستهلاك منطقة ساحل عمان أو لبيعها في عمان⁽³⁾.

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 228.

2 - جى بى. كيلي - المرجع السابق ص 9.

3 - جى بى. كيلي - نفس المرجع ص 10.

رفع الوزير الاول الجديد فى بومباى ويلوبى J.P. Willoughby مذكرة إلى حاكم بومباى سير «روبرت جرات» R.Granat ضمنها معلومات عن تجارة الرقيق فى «كوتش» و«كاثيوار» المجاورتين لبومباى، حيث كان قد جمع هذه المعلومات خلال عمله كوكيل سياسى فى «كاثيوار». وقد جاء فى هذه المذكرة أن تجارة الرقيق العربية تنتشر بشكل واسع فى تلك الجهات واقترح ان تقوم بحرية الهند بمراقبة سواحل «كوتش» و«كاثيوار»، مع مطالبة سلطاتهما بمنع تجارة الرقيق فى موانئهم، وإذا رفضت هذه السلطات الانصياع، فمن الضروري اتخاذ الإجراءات المناسبة لبسط الحماية البريطانية على تلك الجهات، حتى يمكن اصدار اعلان بمنع تجارة الرقيق هناك، ومن ثم يتم تعميم نسخ من هذا الاعلان على جميع الموانئ العربية. وقد أحيلت هذه المقترحات إلى مدعى عام بومباى Bombay Advocate - Gen- eral، الذى لم يوافق عليها، لأنه رأى فيها مخالفة قانونية. ولما كان جرات متنفذا مع «ويلوبى» على ضرورة وضع حد لتجارة الرقيق فى تلك الجهات، فقد كتب إلى حكومة الهند فى أغسطس 1836 مبديا مقترحات من شأنها إيجاد حل للمسألة القانونية التى أثارها المدعى العام، إذ قال إنه لما كان خط «مورسبى» يترك «كوتش» و«كاثيوار» و«السند» مفتوحة لتجارة الرقيق لأنها خارج هذا الخط، فلا بد من تعديل اتفاقية «مورسبى» وذلك بتوسيع الخط غربا ليشمل أجزاء على ساحل «مكران»، وبذلك فستقع منطقة غرب الهند ضمن المنطقة المحرمة فيها هذه التجارة، وعندئذ يمكن اقناع رؤساء هذه المناطق بوضعها تحت المراقبة البحرية البريطانية، على اعتبار أن تجارة الرقيق غير قانونية. وما يستلقت النظر، «أن جرات» قد نسى أو تناسى أن اتفاقية مورسبى قد فرضت فقط على سلطان مسقط وروعاياه، وبالتالي فهى غير ملزمة لرعايا ومراكب الدول الأخرى. وهذا ما يفسر لنا موقف الحاكم العام «أوكلاند» Auckland الذى وعى هذه النقطة، فكان موقفه

متعارضا مع «جرات» بهذا الشأن، إذ يبين «الجرانت» أن معالجة هذه المسألة لا يمكن ان تتم إلا بالتفاهم مع رؤساء تلك الجهات حتى يمكن التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف المعنية دون اللجوء إلى القوة⁽¹⁾.

غير أن هذه الخلافات فى رأى لم تطل، إذ تشاء الظروف أن تخدم «جرات» وتضع حدا للجدل الدائر حول هذه المسألة. ففي حوالى نهاية عام 1836، وافق رؤساء «كوتش» و«كاثيوار» على منع تجارة الرقيق فى ممتلكاتهم، وعندئذ أدرك «جرات» أن تعديل خط «مورسبى» لن يكون فعلا ذا جدوى فى تقليص تجارة الرقيق غربى الهند ما لم يتم اقناع الدول الأخرى غير عمان بالانضمام إلى اتفاقية منع هذه التجارة. فكتب فى أكتوبر 1837 إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى الكابتن هنيل Hennell، مطالبا إياه بأن يتصل بالسلطان سعيد ويخبره بأن خط «مورسبى» قد تم تعديله، بحيث يستثنى سواحل السند و«كوتشى» و«كاثيوار» من مجال عمليات تجارة الرقيق، وأن يحاول كذلك اقناع شيوخ القبائل فى ساحل عمان كى يحترموا هذا الخط المعدل. غير أن تقاعد «جرات» فى نهاية عام 1837 جعل القائم بأعمال الحاكم جيمس فارش J. Farish يصدر إلى «هنيل» فى فبراير 1838 تعليمات تلغى تعليمات سلفه، وتطلب من «هنيل» أن يقوم فقط بالبحث والتقرير عن أية أعمال فظيعة قد يلاحظ حدوثها فى الخليج العربى. وعلى أية حال، فإن تلك التعليمات ما لبث «فارش» أن بدلها بتعليمات ثانية أصدرها إلى «هنيل» فى صيف ذلك العام، حيث طلب منه رسم خطة لوضع حد لتجارة الرقيق غربى الهند.

يتضح لنا مدى التخطب الذى كانت تسير فيه السياسة البريطانية إزاء محاربة تجارة الرقيق، إذ لم تكن هنالك سياسة واضحة بل كانت تتغير تبعا لأمزجة الأشخاص البريطانيين القائمين على شؤون الخليج العربى. وما تجدر الإشارة إليه، أن نائب القنصل الفرنسى فى البصرة «فونتانييه» V. Fontanier قد وجه نقدا

1 - د. فؤاد سعيد العابد - المرجع السابق ص 102.

الحكومة بومباي متهما إياها بالتقاعس فى القضاء على تجارة الرقيق كما لاحظ هو بنفسه أثناء زيارة قام بها إلى بومباي، وهذا ما قد يكون سبب تغير موقف فارش الأخير تجاه هذه التجارة. كما ان هناك أحداثا أخرى مهدت الطريق أمام اتخاذ قرار بوضع حد لتجارة الرقيق فى الخليج العربى، ففى يوليو 1837 جاء شخص اسمه عبدالله بن عوض مدعى بأنه أحد أعيان الشاطىء الأفريقى إلى المقيم السياسى البريطانى، وأبلغه عن عمليات مثيرة قام بها شيوخ القبائل فى رأس الخيمة، فزعم أنهم قاموا بنقل (233) فتاة صومالية صغيرة تحت ستار أنهم زوجاتهم، على حين تصرفوا بهن كزقيق لدى وصولهم إلى الخليج العربى. وهذا ما جعل المقيم السياسى البريطانى يستدعى ممثل رأس الخيمة فى بوشهر ويطلعه على ما لديه من معلومات عن نشاط رأس الخيمة فى مجال تجارة الرقيق، وحذره من مغبة التورط فى هذه الأعمال، مذكرا إياه بالمادة التاسعة من اتفاقية عام 1820. ورغم رفض الممثل لرأس الخيمة لهذا الادعاء، ورغم أن تحقيقات فورية أجريت آنذاك، ولم تثبت التهمة على رأس الخيمة، فإن هذه المسألة قد تركت أثرا أدى إلى فتح مجال واسع للتحقيق والاستقصاء حول طبيعة ومجالات تجارة الرقيق لرأس الخيمة. وفى أواخر 1838 أوعز «فارش» إلى «هينيل» بإجراء مفاوضات مع مشايخ قبائل ساحل عمان وسلطان عمان لإيقاف تجارة الرقيق. فقام «هينيل» بدوره بهذه المهمة، واستطاع أن يحقق نجاحا، فجعل مشايخ قبائل ساحل عمان يستجيبون لرغبة حكومة بومباي البريطانية ويضعون أختامهم وتوقيعاتهم على اتفاقية جديدة فى يوليو 1839 تنص على السماح لسفن الحرية البريطانية بالتفتيش وحجز ومصادرة السفن العاملة فى تجارة الرقيق فيما وراء خط مرسوم من «رأس دلدادو» مارا على بعد درجتين فى اتجاه البحر من جزيرة سوقطرة إلى «بوسيم» Pussem على شاطئ مكران، وجعل بيع الصومالين عملا من أعمال القرصنة، وأما السلطان سعيد، فكان قد بعث بوفد إلى لندن فى صيف عام 1838 لإجراء مفاوضات مع الحكومة

البريطانية لابرام معاهدة صداقة وتجارة، وقد تم إبرام هذه المعاهدة عام 1839. وما يهنا هنا أن الحكومة البريطانية قد أولت تجارة الرقيق اهتمامها أثناء المفاوضات تلك. وبذلك استطاعت اقتناع السلطان سعيد في 17 ديسمبر 1839 بإضافة ثلاث مواد إلى المعاهدة التجارية المذكورة للقضاء على تجارة الرقيق وتعديل اتفاقية «مورسبي» وكانت هذه المواد الثلاثة تنص على ما يلي⁽¹⁾:

مادة أولى: يسمح لطرادات الحكومة البريطانية بايقاف وتفتيش السفن التابعة لرعايا السلطان، والتي يشك في أمرها بأنها تمارس تجارة الرقيق، إذا وجدت وراء خط مرسوم من «رأس دلجادو» مارا على بعد درجتين تجاه البحر من جزيرة سوقطرة ومنتها في «بوسيم».

مادة ثانية: إذا ثبت بعد التفتيش أن أى مركب يملكه رعايا السلطان تنقل الرقيق من رجال أو نساء أو أطفال للبيع فيما وراء الخط المذكور في المادة الأولى، فإن طرادات الحكومة البريطانية ستلقى القبض عليه وتصادره مع حمولته.

مادة ثالثة: بما أن بيع الرجال أو النساء - كبارا أو صغارا - إذا كانوا أحرارا مناقض للديانة المحمدية (الإسلام) وبما أن الصوماليين يعتبرون من العرب أحرارا فإن السلطان سعيد يوافق على أن بيع الرقيق الصومالي سيعتبر نوعاً من القرصنة، وأنه بعد أربعة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية سيعاقب كل من يقبض عليه من رعايا السلطان متلبسا بتلك التجارة كقرصان.

معاهدة عام 1845 لمنع تجارة الرقيق

عاودت بريطانيا ضغطها على حاكم عمان سعيد بن سلطان فأوصلت خطابا عام 1842 تطلب فيه الغاء تجارة الرقيق نهائيا في املاكه وتم التوقيع على المعاهدة بذلك في أكتوبر عام 1845. وتحت الضغط البريطاني وافقت إيران أيضا على توقيع اتفاقية تمنح للسفن البريطانية حق ايقاف وتفتيش اية سفينة إيرانية يشتبه بانها

تحمل العبيد عام 1850، ويمكن القول بأن فعالية الاتفاقيات مع إيران بشأن تجارة الرقيق من الناحية العملية كانت أكبر من تلك المعاهدات التي عقدت مع قبائل في ساحل عمان خاصة بعد أن تعاون المفوض الإيراني ورجاله مع السلطات البريطانية التي قررت لهم مكافأة سنوية تتناسب مع عدد العبيد المصادرين. صارت بريطانيا تسعى لتعديل معاهدة مورسبي، بحيث يتم إلغاء تجارة الرقيق نهائياً في أملاك السلطان سعيد، ويتمتع الأسطول البريطاني تبعاً لذلك بسلطات أكبر في مراقبة الساحل الأفريقي وتفتيش المراكب العربية. غير أن سعيداً لم يوافق عام 1839م إلا على إبرام «اتفاق إضافي» لمعاهدة مورسبي، نصت المادة الأولى منه على تضييق مساحة المنطقة التي تمارس فيها تجارة الرقيق «الداخلية». وكان الخط المرسوم عام 1822م الذي سمح للسفن البريطانية بتفتيش المراكب العمانية إلى الشرق منه، يمتد من رأس دجلادو إلى رأس ديو على حافة كمبي، فتزحزحت من نهاية هذا الخط الشمالي إلى الغرب حوالي خمسمائة ميل، أي غربى بوسم Pussem على ساحل مكران. وخولت المادة الثانية للسفن البريطانية حق البحث والتفتيش ومصادرة المراكب العمانية التي يشتبه في أنها تحمل عبيداً خارج المنطقة الضيقة المحدودة في المادة الأولى والتي سمح بممارسة تجارة الرقيق فيها.

جاءت اتفاقية عام 1839 لتزيد من خسارة سلطان عمان نظراً لتناقص دخله الذي كان يعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة الرقيق، وعلى هذا فلم يكن من السهل توقف السلطان تماماً عن هذه التجارة، على حين كان في الوقت نفسه يعمل بكل جهد للابقاء على العلاقات الودية مع السلطات البريطانية لتدعيم مركزه المخلخل في الداخل والخارج، وهذا ما جعله يلجأ إلى طرق سرية في ممارسة تجارة الرقيق. غير أن السلطات البريطانية لم تكن غافلة عن هذا الوضع، فبدأ رجالها المعتمدون في الخليج العربي أواخر عام 1840 في إرسال تقارير تفيد بأن مراكب سلطان عمان تقوم بنقل الرقيق الزنوج للبيع في بومباي، والعودة بالإناث الهنديات لنفس

الغرض فى زنجبار. فأمرت حكومة بومباى فى فبراير 1841 بإجراء تحقيق عاجل ودقيق فى الأمر. وجاء تقرير من الكابتن «هينيل» يؤكد ذلك، مع وصف للطريقة التى كان ينقل بها العبيد إلى الهند وذلك يجعل الرجال على ظهر السفن وكأنهم بحارة، بينما تعامل النساء على أنهن زوجاتهم، وبما كان يزيد فى صعوبة تمييز العبيد من البحارة أن معظم بحارة السفن المحلية كانوا من الزنوج، وأضاف هينيل أن الرقيق أنفسهم كانوا يشاركون فى عملية التموه هذه. وقرر أيضا أن عددا من النساء الأفريقيات والحبيبات كان يتم نقلهن سنويا إلى بومباى بتكرهن فى ملابس الرجال، واختتم تقريره مؤكدا صعوبة تمييز واكتشاف الرقيق ما لم يتقدموا هم أنفسهم ويطلبوا الحرية. وقد أدرك السلطان صعوبة موقفه، فأتصل بالقنصل البريطانى وممثل الشركة البريطانية فى ممتلكاته «هامرتون» Hamerton وشرح له مدى ما تعرض له من نقص كبير فى دخله من جراء المعاهدات المانعة لتجارة الرقيق، وأعرب عن أمله فى أن الحكومة البريطانية ستدرك أن استمرارها فى مقاومة تلك التجارة وإجباره على مسايرتها سوف يؤدى إلى نقص خطير فى دخله. ثم أتبع ذلك بأن أرسل مبعوثا من طرفه وهو على بن ناصر إلى لندن فى يناير 1842، حيث أكد لوزير الخارجية البريطانية بلمرستون Palmerston وللملكة فيكتوريا بأن هؤلاء على وشك الإفلاس. ويبدو أن السلطان سعيد قد قام بهذه الاتصالات عندما لما لعلمه قرار الحكومة البريطانية بإنهاء تجارة الرقيق هو القرار الذى أخبره به هامرتون⁽¹⁾.

حصلت الحكومة البريطانية من شيوخ القبائل فى ساحل عمان على تعهدات بالقضاء على تجارة الرقيق مع أفريقيا عام 1820 ولكن الكابتن «ماكلويد» قد لاحظ أن قبائل الشارقة فى عام 1823 يعملون بتجارة الرقيق على الرغم من الحظر

1 - د. فؤاد سعيد العابد - المرجع السابق ص 104.

المفروض على هذه التجارة بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية وذلك لان النسخة العربية لا تمنع نقل الرقيق ولا بيعهم من العرب انفسهم. ويرى «ماكلويد» ان الجهود المبذولة للقضاء على تجارة الرقيق بين الأطراف المذكورة فى المعاهدة لن تكون ذات فعالية مادامت هناك طرق وقوى تمارس هذه التجارة لذلك لابد من موافقة شيوخ القبائل فى ساحل عمان على الاتفاقية لكى يكون للجهود المبذولة مردود إلا ان التقارير الواردة من الخليج العربى فى النصف الثانى من عام 1840 تشير إلى ازدهار واستمرار هذه التجارة كما كانت عليه فى السابق لدرجة ان تجارة الرقيق ارتبطت بالتجارة العادية إذ كان العبيد فى طريقهم إلى البصرة يشترى من ارباح الغوص وارباح تجارة الهند وأفريقيا ومن ثم الرقيق الذين يتم بيعهم فى البصرة يشتري به تمر البصرة والذي يباع بالتالى فى ساحل عمان (دولة الامارات العربية المتحدة) والهند، وقد أشار «ماكلويد» وهو الممثل البريطانى فى المنطقة إلى امكانية تهريب الرقيق للهند مع التمر وأنواع التجارة الأخرى.

غير أن بلمرستون كان قد عقد العزم على وضع حد نهائى لتجارة الرقيق، فاقترح استدعاء السلطان وشيوخ القبائل فى الساحل العمانى للتوقيع على اتفاقية تمنع تجارة الرقيق فى البحر، وأبدى استعداداه لتعويض مسقط عن خسارتها الناجمة عن الغناء هذه التجارة، وذلك بأن يدفع لها مبلغاً من المال لمدة ثلاث سنوات يستطيع بعدها سلطان عمان أن يغطى النقص الناجم عن منع تجارة الرقيق بالتوسع فى التجارة المشروعة. وقد لاقت اقتراحات بلمرستون هذه التحفظ لدى «هينيل» و«هامرتون» و«أوكلاند» وغيرهم ممن عاصروا المشكلة منذ زمن بعيد، إلا أن تحول الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية قد حسم الموقف بأن أعلنت أن أمر اتخاذ القرارات الضرورية بهذا الشأن بات محصوراً فى الحكومة البريطانية.

جاء رد الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها الجديد أبردين -Aberdeen لمبعوث السلطان، مخيباً لآماله، إذ بين له أن الحكومة البريطانية قد عازمت على إنهاء تجارة الرقيق من أفريقيا والجزيرة العربية وعلى السلطان سعيد أن يذلل كل ما لديه من جهد للقضاء على أى تمرد قد يحدث نتيجة لذلك، وأبدى استعداد الحكومة البريطانية لتعويض سعيد عن خسائره المترتبة فى البداية عن إيقاف هذه التجارة. وهذا ما دفع حاكم الهند إلى تغيير الاتفاقيات السابقة لوقف تجارة الرقيق فى الأماكن الواقعة إلى الغرب من الهند وقد شاركه فى رأى «المrstون» والذي كان يرى ان شيوخ القبائل فى ساحل عمان إذا تركوا وشأنهم فقد يعرقلون أو يحبطون الحملة ضد تجارة الرقيق وباختصار عزم «المrstون» على وضع حد نهائى لتجارة الرقيق فاقترح استدعاء السلطان سعيد وشيوخ القبائل فى ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة) للتوقيع على اتفاقية منع تجارة الرقيق فى البحر والسماح للسفن البحرية البريطانية بتفتيش وحجز ومصادرة سفنهم إذا ما وجدت انها تحمل الرقيق أينما كانت تلك السفن. كما انه أبدى استعداده لتعويض السلطان سعيد عن خسارته الناجمة عن إلغاء هذه التجارة وذلك بدفع مبلغ من المال لمدة ثلاث سنوات ليغطي النقص الناتج عن منع هذه التجارة أما بالنسبة لشيوخ ساحل عمان فلم يكن هناك تعويض مماثل.

لم يحسم الأمر إلا عندما أصبح زمام المبادرة بيد وزارة الخارجية التى أعلنت ان تجارة الرقيق أصبحت من صميم السياسة الأساسية لحكومة الهند البريطانية وأصبح اتخاذ القرارات ضرورية فى الحكومة البريطانية وهنا بات من المتوقع ان تقدم بريطانيا على ضرب تجارة الرقيق بالقوة بغض النظر عن المضاعفات التى ستنتج عن ذلك وبالفعل وضعت بريطانيا نصب عينها محاربة تلك التجارة، وكان موقف السلطان سعيد واضحاً وهو الرفض للفكرة باستمرار لانها ستكون

على حساب موارده إلا ان بريطانيا لعزمها على انتهاء تجارة الرقيق أخذت تجرى المفاوضات تلوا الأخرى مع المعنيين والقائمين عليها مثل سلطان عمان وشيوخ ساحل عمان .

ركزت بريطانيا على سلطان عمان باعتباره حجر الزاوية حيث كانت تحاول اقناعه بالعدول عن تجارة الرقيق مقابل تعويض مالى أو ضمانات أخرى . وكانت تأتى هذه العروض عن طريق المفاوضات والاتفاقيات التى كان يشرف عليها رجال الإدارة البريطانية فى الخليج العربى ، فقد قدم للسلطان سعيد عرض عن تجارة الرقيق مقابل ضم البحرين التى كان يطمع فى ضمها منذ زمن بعيد ولكن السلطان سعيد لم يتحمس لهذه الفكرة المقترحة لأنه كان هم السلطان سعيد هو التمتع بحماية بريطانيا ضد جميع القوى المجاورة وقد أعادت بريطانيا هذه الفكرة للسلطان سعيد وخصوصا بعد ان تنازل حاكم البحرين عن سيادته لمحمد على وخضع لحكمه مما أغضب ذلك الحكومة البريطانية . على أن بريطانيا لم تلبث أن عادت ضغطها على السلطان سعيد ، فأرسلت حكومتها إليه عام 1842م خطابا تطلب فيه الغاء تجارة الرقيق نهائيا فى أملاكه . واتزعج السلطان لهذا الطلب انزعاجا شديدا ، عبر عنه بقوله إلى القنصل البريطانى «هامرتون» : لقد انتهى كل شيء الآن . ان هذا الخطاب وأوامر «عزرائيل» ، ملك الموت شيء واحد بالنسبة للعرب ، لا يجدى معه إلا الاستسلام . إن هذا الخطاب كاف للقضاء على ، وسوف أضعب نفسى وكل ما أملك تحت تصرف بريطانيا . وحاول سعيد بشتى الطرق اقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن طلبها الذى يأتى لو نفذ على سلطته تماما . ولما وجد أن حكومة لندن متمسكة بطلبها ، اقترح السلطان حلا وسطا هو السماح باستمرار تدفق تجارة الرقيق بين موانئ أملاكه الأفريقية فقط . ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراحه بناء على توصيات «هامرتون» ، الذى أبلغها بأن القضاء على تجارة الرقيق نهائيا فى سلطنة عمان يشقها الأفريقى والآسيوى

سيؤدي لا محالة إلى خرابها لارتباط هذه التجارة بحياتها الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

تردد سعيد كثيرا في الرد على هذا الموقف البريطاني لما فيه من تقليص كبير لدخله، وما يترتب على ذلك من استهوان لهيئته ونفوذه، ويدلنا على هذا أن هذه المسألة لم تطرح للبحث حتى إبريل 1844، عندما قام الكاتب «كوجان» Gogen بزيارة إلى سعيد في رنجبار بعد أن تقاعد من العمل في البحرية الهندية. ففي ذلك الحين ناقش سعيد معه مقترحات «أبردين» التي قدمها عام 1842، وبعد ذلك رجاء أن يبذل جهوده الشخصية لدى الحكومة البريطانية حتى توافق على مطالبه مقابل استعداده إنهاء تجارة الرقيق، وقد كانت تلك المطالب تلخص في ضم البحرين لممتلكاته وأن لا يكون هناك تدخل في حركة نقل الرقيق بين الأراضي الأفريقية ورنجبار، ضمن منطقة محدودة «بلامو» شمالا و«كلوة» جنوبا بما في ذلك جزر رنجبار و«بمبه» و«مافيا» Mafia، بالإضافة إلى أنه لا يتحمل مسؤولية القائمين على هذه التجارة دون علمه، كما طالب بضمان بريطاني لخلافته، بحيث يخلفه اثنان من أبنائه على ممتلكاته العربية والأفريقية.

تبين هكذا «لأبردين» من هذه المطالب التي وصلته أن سعيد مستعد لايقاف تجارة الرقيق، إلا أنه وقف حائرا أمام هذه المطالب، وخاصة موضوع البحرين وموضوع خلافة سعيد، فقد رأى أن من الصعب ضم البحرين لممتلكات سعيد لما يترتب على ذلك من من مسئوليات جمة تلقى على عاتق الحكومة البريطانية في الوقت الذي لم تكن فيه الحكومة مستعدة لتحمل مسؤوليات جديدة، وكذلك موضوع الخلافة الذي رأى «أبردين» فيه أن تدخل بريطانيا ليس إلا حماقة سياسية لما ينجم عن ذلك من خلافات على الحكم بين شتى المدعين، وهذا ما يضع

١ - د. إسماعيل أحمد ياغي - المرجع السابق ص 185.

بريطانيا فى دومة لانتهى. وفى الوقت نفسه وافق على المطالبين الآخرين، وبالتالي فقد توصل بالتشاور مع مجلس الهند Indian Board فى ديسمبر 1844 إلى رد على سعيد، ومسودة اتفاقية تم تكليف «هامرتون» بعرضها على السلطان. وقد جاء فى هذا الرد أن زيادة حجم التجارة المشروعة سيغضى معظم خسائر سعيد، فضلا عن استعداد بريطانيا تعويضه كما سبق واقترح «أبردين» عام 1824، وقد ضمت مسودة الاتفاقية مقدمة وثلاث مواد يتعهد فيها السلطان بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية ويصدر أوامره إلى ولايته لتنفيذ ذلك بالقوة، ويتعهد أيضا بمنع استيراد الرقيق من أى جزء من أفريقيا إلى ممتلكاته الآسيوية، وأن يستعمل نفوذه للتأثير على زملائه من الحكام العرب فى الجزيرة العربية كي يحذوا حذوه فى هذا المضمار. وكذلك يمنح سفن الأسطول الملكى البريطانى وشركة الهند الشرقية البريطانية الحق فى إلقاء القبض ومصادرة أية سفينة من سفنه وسفن رعاياه التى تعمل فى نقل الرقيق خارج حدود ممتلكاته الأفريقية⁽¹⁾.

عقدت بريطانيا اتفاقية ومعاهدة فضلا عن قيامها بالتعويض الذى سبق ان قدمت اقتراحه عام 1842 وكانت مسودة المعاهدة تضم مقدمة وثلاثة بنود:-

مادة أولى:- يتعهد السلطان بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية وعليه ان ينفذ ذلك بالقوة. مادة ثانية:- يتعهد بمنع استيراد الرقيق من أى جزء من أفريقيا إلى مستعمراته فى آسيا وعليه أيضا ان يستعمل نفوذه ويؤثر على زملائه الحكام الآخرين فى الخليج العربى بأن يحذوا حذوه. مادة ثالثة:- يمنح السلطان سعيد سفن الاسطول البريطانى وسفن شركة الهند الشرقية الحق فى إلقاء القبض ومصادرة اية سفينة من سفن رعيته التى تضبط متلبسة بنقل الرقيق خارج حدود ممتلكاته الأفريقية. ودرس السلطان سعيد هذه الاتفاقية ثم وقعها فى 2 أكتوبر عام

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 106.

1856 حيث تحدد بموجبها انتهاء التجارة الخارجية للرقيق في ممتلكاته الأفريقية، وقد طلب السلطان سعيد إضافة المواد التالية للمعاهدة:- المادة الأولى:- أن لا تتدخل سفن الأسطول البريطاني أو تتعقب السفن التي تحمل الرقيق ضمن ممتلكات السلطان سعيد في أفريقيا الشرقية. المادة الثانية:- إعفاء السلطان سعيد من مسؤولية أية مخالفة لتجارة الرقيق تتم دون علمه. المادة الثالثة:- ضمان عدم تفتيش السفن القادمة إلى «رنجبار» من البحر الأحمر والجزيرة العربية.

وصلت رسالة «أبردين» مع مسودة الاتفاقية إلى رنجبار في أغسطس 1845، حيث قام هامرتون بعرضها على سعيد، الذي أبدى استعدادة لمناقشتها، وتداول الاثنان مناقشتها بالفعل في عدة اجتماعات عقدت لهذا الغرض خلال شهر سبتمبر، وكان سعيد يركز في كل اجتماع على ضرورة تعويضه عن خسائره، وبالتالي لم يعترض على رفض «أبردين» طلبه بضم البحرين، بل وضع شرطاً أن يتم تعويضه عن ذلك ببديل مادي، وأضاف أنه لا بد أن يتم التمتع تدريجياً إذ لا يمكن أن يتم ذلك في الحال، لما يقتضيه ذلك من عمل الترتيبات اللازمة بهذا الشأن والتي لا بد لها من وقت كاف، وكذلك أبدى اعتراضه على موضوع استعمال نفوذه لدى الحكام العرب الآخرين ليحلوا حذوه في منع تجارة الرقيق، إذ أكد أنه لا يملك مثل هذا النفوذ. وأخيراً أعرب هامرتون عن تفهمه لآراء سعيد، إلا أنه في الوقت نفسه ذكر أنه لا يملك صلاحية تعديل هذه المسودة، وبالتالي فقد طلب من سعيد أن يضع خاتمه وتوقيعه عليها، وأعدا إياه بإحالة ما طرحه من اقتراحات إلى «أبردين». وعلى ذلك وافق سعيد ووقع الاتفاقية في 2 أكتوبر 1845 مع «هامرتون» ليتبدئ تنفيذها في الأول من يناير 1847. وعما هو جدير بالذكر أن سعيد كان قد بعث برسالة إلى أبردين في أواخر سبتمبر عندما اضطُر للموافقة على الاتفاقية، وقد ضمن تلك الرسالة مقترحاته بإضافة ثلاث مواد إلى هذه الاتفاقية، تنص على أن لا تتدخل الطرادات البريطانية في تجارة الرقيق ضمن

ممتلكاته الافريقية، واعفاءه من مسؤولية تصدير الرقيق الذى يتم دون علمه، ثم ضمان عدم تفتيش السفن القادمة إلى زنجبار من البحر الاحمر والجزيرة العربية⁽¹⁾.

غير أن «أبردين» لم يجب على رسالة سعيد، وربما يعود ذلك لعدم اهتمام الاول بهذه المقترحات واعتبارها ثانوية لا تستحق أن تكون ضمن الاتفاقية. وعلى أية حال، فقد بقيت هذه المقترحات دون اهتمام من الحكومة البريطانية حتى ترك أبردين وزارة الخارجية وعاد إليها «بلمرستون» حيث أعادتها تجارة الرقيق إلى دائرة الضوء، فبعثت بذاكرة إلى «بلمرستون» فى أغسطس 1846 تطلب رأيه فى مقترحات سعيد وتذكره بعرضه الذى كان قد قدمه للسُلطان سعيد فى يونيو 1841 لتعويضه عن خسائره لمدة ثلاث سنوات، ولكن ذلك لم يجد نفعاً، إذ أن «بلمرستون» قد أكد على ضرورة وضع حد لتجارة الرقيق الأفريقية، وأن على العرب أن يتحولوا لزراعة أرضهم وللتجارة المشروعة لما فى ذلك من تعويض لهم عن خسائره الناجمة عن وقف تجارة الرقيق التى باتت تمقتها «الأمم الأوروبية». ولقد ترك هذا الموقف البريطانى أثراً سيئاً على سعيد الذى وجد نفسه فى وضع صعب نتيجة للنقص الذى لحق بدخله دون تعويض من الحكومة البريطانية ومع هذا فإنه لم يفقد الأمل فى المساعدة البريطانية، فأعاد الاتصال «بهامرتون» فى بداية عام 1848 وذكر له أنه لا يعتقد أن وزير الخارجية البريطانية قد نسيه، ورجاه أن يذكر «بلمرستون» بأنه ما زال ينتظر جوابه، وعلى ذلك جاء الجواب فى سبتمبر بأن «بلمرستون» لا يرى حاجة لإضافة مواد إلى الاتفاقية مما جعل سعيد يرضخ للأمر الواقع، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا الرضوخ لرغبات الحكومة البريطانية، رغم ما سيؤدى إليه ذلك من ضعف نفوذه وسلطته على القبائل العمانية التى لن ترضخ بدورها لهذا الأمر، وبالتالي ما

١ - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص ١٥٧.

يجعلها تناصبه العداء، وكذلك تداعى نفوذه على مشايخ قبائل ساحل عمان. وقد حدث بالفعل أن تمرد حمود بن عزان زعيم فرع بوسعيد في صحار على سلطات سعيد وأعلن نفسه إماما في صحار. وكذلك الأمر بالنسبة لمشايخ قبائل ساحل عمان الذين رفضوا الانصياع لمحاولاته في إيقافهم تجارة الرقيق. ويبدو أن من أهم تلك الأسباب، هي خوف سعيد من عودة قائمقام نجد العثماني للمنطقة، وكذلك اعتماده على الحكومة البريطانية وثقته بها، تلك الثقة التي جعلته يتصور بأن بريطانيا لن تتخلى عنه وأن الدعم البريطاني سيقف أمام كل الصعاب التي يجابهها لتثبيت نفوذه وضمان تولى ولديه من بعده حكم أملاكه العربية والأفريقية⁽¹⁾.

بذلك لم تستجب الحكومة البريطانية لإضافة مواد جديدة على الاتفاقية، وفي الواقع كان قبول السلطان سعيد بالمعاهدة يعود إلى خوفه من هجمات وغارات القبائل العربية في قائممقامية نجد العثماني، وبعد ذلك ضعف نفوذ السلطان سعيد وأصبح متزعزعا مركزه في عمان بعد ثورة القبائل العمانية عليه لقبوله المطالب البريطانية وهذه المعاهدة المذكورة، لأنه قطع عليهم امدادهم بالرقيق واتضح ذلك بالموقف العدائي الذي اتخذه حمود بن عزان رئيس فرع قبيلة البوسعيد حين اخذ يعمل على سلب السلطة من السلطان سعيد ورشح نفسه إماما وتغير الحكم من السلطنة إلى الإمامة أي الحكم الديني الذي كان سائدا قبل ذلك في عهد دولة «اليعاربة».

ساعد حمود بن عزان على ذلك عدة عوامل منها الضعف الذي بدأ على السلطان سعيد بعد عام 1841 ولم يكن لديه استعداد لتحمل الأعباء السياسية والسلطة وعدم سماع أوامره من قبل جميع القبائل العمانية ولم يجد السلطان سعيد في النهاية مفرًا من الأذعان لمطالب الحكومة البريطانية مما أدى إلى عقد

١ - د إسماعيل أحمد ياغي - المرجع السابق ص 185.

حكام عمان متابعين عدة اتفاقيات مع الحكومة البريطانية تتعلق بتجارة الرقيق فى ممتلكاتهم خلال الفترة الممتدة بين عامى 1822 - 1873. وفى العام الاخير منع سلطان عمان تجارة الرقيق فى عاصمته بل وفى كل انحاء السلطنة كما منح الحكومة البريطانية الحق فى البحث والقبض على السفن العمانية التى تشتبك فى مثل هذه التجارة. وقع سعيد وهامرتون فى زنجبار معاهدة فى 2 أكتوبر عام 1845 حيث اتفقا على أن توضع موضع التنفيذ ابتداء من أول يناير عام 1847م تقضى بالسماح بنقل الرقيق بحرا من ميناء إلى آخر من موانئ السيد سعيد الافريقية الواقعة بين «لامو» وملحقاتها شمالا وبين «كلوة» وملحقاتها جنوبا، ولكنها تحرم تجريمها تماما تصدير العبيد من أى جزء من أملاك السلطان الافريقية إلى أملاكه الآسيوية. وأجازت المعاهدة للسفن البريطانية سواء كانت تابعة للأسطول البريطانى أو لشركة الهند الشرقية البريطانية بمصادرة المراكب التى تخل بهذا الشرط. وتعهد السلطان بأن يستخدم نفوذه لدى الشيوخ فى الجزيرة العربية لحملهم على منع جلب الرقيق من أفريقيا. وبناء على هذه المعاهدة نشطت السفن البريطانية فى تعقب المراكب العربية وفتيشها حتى فى زنجبار نفسها⁽¹⁾.

تحمل سعيد التدخل البريطانى فى مسألة الرقيق على أمل أن تساعد بريطانيا على تحقيق أطماعه السياسية فى بناء امبراطورية كبيرة فى شرق أفريقيا، وقد اضطر ذلك الحكومة البريطانية إلى أن ترصد لذلك عددا كبيرا من سفنها لمراقبة هذه الموانئ ثم لتعقب السفن التى يظن انها تحمل رقيقا، وقد بلغت هذه السفن ثمانمائة طراد تنتشر على طول الساحل الأفريقى، وفيما بين المياه العميقة التى تقف فيها هذه الطرادات والشاطئ كانت تقف قوارب خفيفة تساعد على قطع الطريق أمام السفن وكان كل قارب يحمل بين عشرين وثلاثين رجلا. وكان المقبوض عليهم

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 108.

يحاكمون أمام أقرب محكمة بريطانية وكانت فى عدن أو مدينة الرأس⁽¹⁾. وكانت الحكومة البريطانية تدفع مكافآت مجزية للملاحى وضباط السفن التى تقوم بضبط التهريب، فإن قبول سعيد بالمعاهدة يعود إلى خوفه من عودة النجديين الذين كانوا تحت الحكم العثمانى فى قائمقام نجد العثمانى للمنطقة، الأمر الذى أثار القبائل ضده فى عمان مما أضعف نفوذه، وجرت محاولات للاستيلاء على السلطة بدلا منه، فطلب سعيد من بريطانيا دعمه ضد القبائل المتمردة عليه بسبب قبوله بالمعاهدة، فأخذت بريطانيا على عاتقها اقناع السلطات الإيرانية والعثمانية بمنع تجارة الرقيق ومنع مرور السفن الحاملة للرقيق فى مياهاها والرسو فى موانئها. غير أن هذه الاجراءات لم تكن فعالة لأن المراقبة البحرية لم تكن كافية فى تلك الموانئ. ويعزى ذلك إلى رفض الحكومتين العثمانية والإيرانية التدخل البريطانى فى الخليج العربى عن طريق منح الأسطول البريطانى حق التفتيش لسفن تلك الدولتين، وذلك لأن الدولة العثمانية وسلطانها فى العراق لم تكن لديها الوسائل الكافية للسماح بمراقبة فعلية فى شط العرب، فى حين أن السلطات الإيرانية فى الخليج العربى كانت تخشى من توطيد النفوذ البريطانى والسيطرة على القبائل البحرية على شاطئ الخليج الشرقى، كما فرضت بريطانيا نفوذها على القبائل فى الساحل الغربى من الخليج العربى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الإيرانية تخشى من أن أى امتياز يمنح لبريطانيا سيقابل بطلب عاجل من روسيا بمنحها امتيازاً آخر فى بحر قزوين⁽²⁾.

ركز البريطانيون على سلطنة مسقط لأسباب سياسية منها: أن ادعاء بريطانيا بتنظيم هذه التجارة فى مسقط للتدخل فى شؤون منطقة الخليج العربى بدءاً من

1 - د. إسماعيل أحمد يافى - المرجع السابق ص 186.

2 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 36.

مسطق واعطاء التدخل مسحة إنسانية هي القضاء على الرقيق. كان هناك أسواق كثيرة نشطة غير مسقط فالتركيز على مسقط كان هدفا سياسيا. ان هذه التجارة فى مسقط داخلية وخاصة بعد الحظر البريطانى عليها. إذا فالغرض من الادعاء البريطانى كان سياسيا يمت هدفه للاستيلاء على مسقط والخليج العربى وكانت محاربة تجارة العبيد اخنى وراءها غرض سياسى بريطانى. ولقد لعبت هذه التجارة دورا كبيرا فى اقتصاديات منطقة الخليج العربى وذلك فى المردود عند الاتجار بهم حيث تم شراؤهم بثمان معين وبيعهم بثمان أكبر. كما أن البريطانيين رغم نشاطهم فى منع هذه التجارة إلا أنهم لم يتعاملوا مع تجار مسقط بالحزم والقوة، وذلك لأن بريطانيا كانت تسعى للسيطرة على منطقة الخليج العربى.

بريطانيا ومنع تجارة الرقيق فى ساحل عمان 1847

حاولت بريطانيا وضع حد لتجارة الرقيق التى كانت تقوم بها قبائل ساحل عمان الشمالى، وذلك بدفع سعيد لاستعمال نفوذه فى جعل مشايخ فى ساحل عمان يحذون حذوه فى إيقاف هذه التجارة، غير ان تداعى نفوذ سلطان مسقط جعله غير قادر على عمل شئ إزاء هذا الأمر. كما أسلفنا، وهذا ما جعل «هامرتون» يؤكد لحكومته فى أواسط عام 1846 بأن عبء القضاء على هذه التجارة فى ساحل عمان بات على عاتق الحكومة البريطانية، وبالتالي فلا بد من عقد اتفاقية مع شيوخ القبائل فى هذا الساحل. وكذلك قام «هينيل» بكتابة تقرير للسلطات الهندية فى مايو بهذا الشأن أوضح فيه ضرورة عقد اتفاقية مع شيوخ القبائل فى ساحل عمان، وفى الوقت نفسه بين الشغرات التى قد تكتنف هذه الاتفاقية والتى تمثل فى تحويل الشيوخ لهذه التجارة إلى الموانئ الإيرانية والعثمانية على الخليج العربى، وذلك بنقل ملكية مراكبهم إلى أسماء أتباعهم فى الساحل الإيرانى، وخلص فى تقريره إلى معالجة لهذا الوضع بضرورة مطالبة السلطات

الإيرانية والعثمانية بأن تعاون مع السلطات البريطانية في هذا المضمار، أي بمنع تجارة الرقيق في موائلهم واعطاء الحكومة البريطانية صلاحية تنفيذ ذلك بالقوة. وقد أحيل هذا التقرير إلى وزارة الخارجية البريطانية في أغسطس فقام «بلمرستون» بالكتابة إلى سفيرى بريطانيا في استانبول وطهران طالبا منهما فتح باب المفاوضات مع الحكومتين الإيرانية والعثمانية لضمان اغلاق موائلهم في الخليج العربى في وجه تجارة الرقيق، وفي الوقت نفسه طلب من مجلس الهند اصدار تعليمات لهليل كى يتولى مهمة مفاوضة مشايخ ساحل عمان في أقرب فرصة بهذا الشأن. ولجميع السفير البريطانى في الأستانة في مهمته، فلم يواجه صعوبات تذكر في مفاوضاته مع الباب العالى، الذى أصدر «فرمانا» في يناير 1847، منع بموجبه المراكب والراعايا العثمانيين من ممارسة تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، تحت تهديد العقاب، ومنح السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض، على أن يتم تسليم أى مركب عثمانى يضبط متلبسا إلى السلطات العثمانية في البصرة لمتولى معاقبته⁽¹⁾.

كما يجدر ذكره في هذا المجال، أن ذلك «الفرمان» لم يكن ليمنع السفن العربية والإيرانية من نقل الرقيق إلى البصرة، وعلى ذلك فقد رأت الحكومة البريطانية أن لا مندوحة من أن تطلب من الباب العالى منع السفن العربية والإيرانية من القيام بهذا العمل، فتولى «هنرى رولنسون» H. Rawlinson الوكيل السياسى البريطانى في الممتلكات العثمانية العربية والقنصل العام في بغداد، طرح هذا الموضوع مع نجيب باشا والى بغداد في مارس 1847، وقد تم حل هذه المسألة في أبريل عندما أصدر الباب العالى تعليماته إلى نجيب باشا بمنع أية سفينة تحمل رقيقا من الرسو في الممتلكات العثمانية. غير أن ذلك الحل لم يكن مجديا تماما، نظرا لعدم قدرة السلطات العثمانية في العراق تنفيذ المنع بالقوة بسبب ضعف

١ - د. فؤاد سعيد العابد - المرجع السابق ص ١١٠.

الأسطول العثماني هناك، ومن ثم، فلم يكن لذلك «الفرمان» أى أثر عملى، غير أنه مهد الطريق أمام «هينيل» حتى يصل إلى عقد اتفاقية مع شيوخ القبائل فى ساحل عمان، إذ ما إن علم هينيل بتعليمات الباب العالى سائلة الذكر حتى قرر البدء فى مهمته ووصل إلى الشارقة فى 30 أبريل، ويادر بوضع «فرمان الباب العالى» أمام سلطان بن صقر، وبين له أن ذلك «الفرمان» أشبه ما يكون بالاتفاقية المعقودة مع سعيد عام 1845، ولذا فلا مناص من التوقيع على اتفاقية على غرار ما فعل سعيد. وقد استجاب سلطان بن صقر لهذا الطلب دون تردد، ووقع فى نفس اليوم على اتفاقية، تعهد بموجبها بمنع نقل الرقيق من شواطئ أفريقيا وأماكن أخرى على سفنه وسفن رعاياه، ومنع الطرادات البريطانية حق حجز وتفشيش سفنه وسفن رعاياه التى يشبه فى ممارستها تجارة الرقيق، وإذا ثبت أن سفينة تعمل فى هذه التجارة، فإن لسفن «صاحبة الجلالة» الحق فى مصادرتها، وعلى أن تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من أول محرم 1264هـ. الموافق 10 ديسمبر 1847. وتبعه شيوخ القبائل فى دى وعجمان وأم القيوين وأبو ظبى فى التوقيع على اتفاقيات مشابهة تماماً. ثم بعد ذلك قام شيخ البحرين الشيخ محمد بن خليفة بالتوقيع على اتفاقية بنفس النص فى 8 مايو⁽¹⁾.

يبدو أن شيوخ القبائل فى ساحل عمان قد وافقوا على عقد تلك الاتفاقيات مع بريطانيا كنتيجة لما لمسوه من إصرار الحكومة البريطانية على وضع حد لهذه التجارة ولو بالقوة، بالإضافة إلى اعتبارهم أن تلك الاتفاقيات تعزز استقلالهم، وكذلك الأمر بالنسبة لشيخ البحرين، الذى وجد فى اتفاقه مع بريطانيا ما يدعم مركزه أمام الاطماع العثمانية فى حكم بلاده. وعلى أية حال، فقد حذر «هينيل» حكومته من أى نهائى فى تنفيذ الاتفاقيات المعقودة، وأكد على ضرورة دعم

١ - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع - ص ١١١.

أسطول المراقبة البريطانى فى الخليج العربى لتشديد الرقابة على رنجبار وساحل شرق أفريقيا بصورة خاصة، وكذلك على «بربرة» و«زليع» على البحر الأحمر خلال موسم الرياح الموسمية الشمالية الشرقية. غير أن آراء هينيل هذه لم تلق قبولا لدى حاكم الهند العام الذى أعرب عن عدم استعداده للقيام بهذه المهمة، مبررا ذلك بأنه لا يستطيع أن يستغنى عن أية قطعة بحرية، خاصة وأن الجهة المقابلة لرنجبار ليست ضمن اختصاص الأسطول الهندى. هذا وقد جابهت سلطات بومباى امتحانا صعبا فى سبتمبر 1847 فى وضع معاهدتى 1845، 1847 موضع التنفيذ، وذلك عندما تم إلقاء القبض على إحدى عشرة سفينة عمانية تحمل قيعا من الأحباش لبيعهم فى البصرة، ولم تتمكن المحكمة العليا فى بومباى من محاكمة هذه السفن، نظرا لعدم وجود تشريع يعطيها مثل هذه الصلاحية، مما دفع حكومة بومباى إلى إطلاق سراح السفن المذكورة. وقد دل هذا الحادث على مدى الضعف والتدخل فى معالجة المواقف التى تواجهها سلطات بومباى بعد تجريدها من صلاحية شؤون الخليج العربى. وعلى ذلك، توقفت بومباى عن اتخاذ أية إجراءات لمقاومة تجارة الرقيق حتى صدر مرسوم ملكى بريطانى فى أغسطس 1849 منع المحاكم البريطانية - بما فيها محاكم الهند - صلاحية محاكمة السفن التى تخالف الاتفاقيات سائلة الذكر⁽¹⁾.

بريطانيا ومنع تجارة الرقيق فى إيران.

أولت الحكومة البريطانية ممثلة فى وزير خارجيتها بلمرستون موضوع تجارة الرقيق فى الموانئ الإيرانية اهتماما على غرار اهتمامها فى الموانئ الأخرى على الخليج العربى، وعلى ذلك، أصدر بلمرستون تعليماته فى صيف عام 1841 إلى ماك نيل Mc Neill الذى كان مكلفا بإقامة علاقات دبلوماسية مع البلاط

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 110.

الإيراني، ليقوم بطرح موضوع استيراد الرقيق إلى إيران في أقرب فرصة ممكنة مع الحكومة الإيرانية، إلا أن الظروف لم تسمح آنذاك «لهنيل» حتى يتولى طرح الموضوع ومن ثم لم يطرق باب هذه المسألة حتى جاء «بلمرستون» مرة أخرى إلى وزارة الخارجية، حيث أصدر تعليماته في 31 أغسطس 1846 إلى السفير البريطاني في طهران، الكولونيل «شيل» Sheil - كما أشرنا من قبل - بأن يقوم بفتح باب المفاوضات مع الحكومة الإيرانية لإغلاق موانئها في وجه تجارة الرقيق، ولكنه لم يحقق أى نجاح فى هذا المضمار رغم مفاوضاته المطولة مع رئيس الحكومة الإيرانية ومع الشاه، حيث كان الأخير يتذرع بحجتين رئيسيتين هما: أن الرق مسموح فى الإسلام، بالإضافة إلى أنه لو قام بعقد اتفاقية مع بريطانيا فإنه سيكون معرضا للضغط الروسى لعقد اتفاقات مشابهة معها. وهكذا، فبعد أن تم لبريطانيا فرض اتفاقيات على سلطان عمان وشيخ القبائل فى ساحل عمان، واستطاعت اقناع الباب العالي بإصدار «فرمان» لتحريم تجارة الرقيق، لم يبق أمامها إلا أن تعمل على إغلاق الباب الأخير، الذى ما زال مفتوحا أمام تجارة الرقيق فى الخليج العربى، والذى استحصى عليها من قبل، ذلك هو باب الموانئ الإيرانية. وعلى ذلك، أخذت الحكومة البريطانية ترنو بنظرها وتوجه اهتمامها مرة أخرى شطر موانئ إيران. فأصدر «بلمرستون» تعليماته فى يوليو 1847 إلى «شيل»، ليقوم بتحذير الشاه بأنه سيفقد صداقة الحكومة البريطانية إذا لم يستجب لرغباتها فى هذا المجال، وأنه فى ظل الاتفاقات المعقودة مع الدولة العثمانية وعمان وساحل عمان والبحرين سيتم القبض على أية سفينة إيرانية تعمل فى تجارة الرقيق. وقد وصلت هذه التعليمات لشيل فى سبتمبر، حيث قام بعرضها على رئيس الحكومة الإيرانية حاجى ميرزا الذى اعترض عليها، متذعرا بأن هذا الوضع مناقض لجميع الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، وبذلك ترك انطبعا لدى شيل بأن ذلك العمل سيكون فعلا

غير محسوب. ومن هنا، أخذ شيل فى البحث عن طريقة قانونية تجعل الشاه يصدر أمرا دون أن يمس معتقده الدينية، غير أنه لم يفلح أيضا فى هذا الاتجاه، مما أثار حفيظة «بلمرستون» وجعله يبعث بتعليمات شديدة اللهجة فى نهاية مارس 1848 إلى الممثل البريطانى فى طهران الكولونيل فرانت T. Farrant يطلب منه أن يبين للحكومة الإيرانية مغبة التأخر فى إصدار مرسوم لمنع تجارة الرقيق فى الموانئ الإيرانية، وما يترتب على ذلك من اضطراب الحكومة البريطانية لتولى مهام تفتيش جميع السفن بما فيها الإيرانية، وكذلك بأن يقوم فرانت بإصدار تعليمات إلى هينيل ليتولى الاتصال بشيوخ ساحل عمان ويعلمهم بأن الطرادات البريطانية ستقوم بإلقاء القبض على أية سفينة تعمل فى تجارة الرقيق بما فى ذلك السفن الإيرانية⁽¹⁾.

حاولت السلطات الإيرانية - متذعة بحجة التدخل الروسى - أثناء بريطانيا عن عزمها فى فرض المراقبة البحرية فى الخليج العربى على السفن الإيرانية بقصد منع تجارة الرقيق، وبررت الحكومة الإيرانية موقفها من أن أفضل الطرق لمواجهة تقدم روسيا فى الشمال هى معارضة تقدم بريطانيا فى الجنوب لأن أى امتياز يمنح بريطانيا سيتبعه طلب من روسيا⁽²⁾.

باشر فرانت المفاوضات مع الشاه فى نهاية مايو، واستطاع فى 12 يونيو التوصل إلى موافقة الشاه على منع استيراد الرقيق بحرا إلى إيران، وقد عمم الشاه ذلك فى مرسوم إلى حكام أقاليم إيران. إلا أن بلمرستون لم يقبل بهذا المرسوم، حيث إنه لم يعط السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض على السفن الإيرانية العاملة فى هذه التجارة، مما دفعه إلى الاعتقاد بأن لا جدوى من مثل هذا المرسوم بشكله الحالى. وما زاد الطين بلة ما حدث فى أكتوبر 1849، إذ وصلت

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 113.

2 - د. إسماعيل أحمد ياغى - المرجع السابق ص 185.

سفينة إيرانية إلى بوشهر تحمل رقيقا لبيعه في مسقط، وبعث «هينيل» بتقرير عن الحادث إلى سكرتير البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران «وليم تومسون» W.Thomson الذي قام بدوره بإطلاع رئيس الحكومة الإيرانية الجديد الأمير نظام على ما حدث، راجيا إياه مصادرة السفينة ومعاقبة ملاحيتها، فجاء رد الأمير مخيبا لآمال «تومسون»، إذ رد عليه بأن قرار المعاقبة وما إلى ذلك من اختصاص الحكومة الإيرانية. وهكذا لم تحقق بريطانيا أى تقدم في هذا المجال، وبقي الأمر كذلك حتى عاد الكولونيل «شيل» لتولى مهام البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران في يناير 1850، حيث اقترح على الأمير نظام أن تمنح الحكومة الإيرانية الأسطول البريطاني في الخليج العربي صلاحية مراقبة السفن لمدة سنتين، على أن تقوم بالقبض على المتلبسة منها في أعمال الرقيق، ومن ثم تسلمها لحكام الموانئ الإيرانية⁽¹⁾.

غير أن هذه المقترحات أيضا لم تجد قبولا لدى الأمير نظام، الذي علل رفضه لها، بأن الوقت لم يحن بعد حتى تستطيع الحكومة المركزية فرض سيطرتها على جميع أنحاء إيران، وأنه عندما يتم ذلك فسيكون من السهولة بمكان السيطرة على تجارة الرقيق تماما. غير أن شيل رفض قبول هذا الرد كشيء نهائي، ومن ثم أجرى اتصالا مع الشاه نفسه الذي لم يعط هو الآخر جوابا محددا، بل بين لشيل بأنه بحاجة إلى وقت للتفكير في الموضوع. وعلى ذلك، اقترح شيل على الحكومة البريطانية أن تأمر بالقبض على سفينتين أو ثلاث من السفن الإيرانية العاملة في تجارة الرقيق وتحرير رقيقها مما يجعل من هذا العمل تهديدا لتجارة الرقيق من جهة، وإشارة صريحة للحكومة الإيرانية بمدى اهتمام بريطانيا بوضع حد لهذه التجارة من جهة أخرى، غير أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق لتنفيذ ذلك، فأعاد شيل المحادثات

1 - فؤاد سعيد العابد - المرجع السابق ص 113.

مع رئيس الحكومة الإيرانية فى يونيو 1850، ولكن الأخير أبدى تخوفه من أن أى اتفاق تعقده إيران مع بريطانيا سيدفع بروسيا إلى محاولة عقد اتفاق مشابه، فعمل «شيل» على تبديد مخاوف الأمير نظام مؤكدا له ما سيكون لصداقة حكومتيهما من أثر فى درء كل الأخطار الخارجية. ولكن المحادثات توقفت حتى سبتمبر، حيث أوضح الأمير نظام «لشيل» آنذاك الوضع الصعب الذى تعاني منه إيران والمتمثل فى مطالب روسيا فى الشمال⁽¹⁾.

وعلى ذلك، أيقن شيل أن لا أمل فى التوصل إلى حل نهائى لهذه المسألة إلا بالضغط البريطانى على إيران، فاقترح على «بلمرستون» ضرورة إفهام حكومة إيران بأن بريطانيا ستكون فى حل من تقديم أى عون لإيران فى مجابهة مشاكلها، فوافق «بلمرستون» على ذلك وطلب من شيل الاتصال بالحكومة الإيرانية والقيام بهذه المهمة. وقام «شيل» بمقابلة الشاه فى 13 مارس 1851 ورئيس حكومته بعد ذلك ببضعة أيام، وشرح أمامهما الموقف البريطانى، ولكن الشاه أصر على رفضه منح السفن الحربية البريطانية حق التفتيش والقبض ولو أنه ترك انطبعا لدى شيل بأنه لن يذهب بعيدا فى موقفه هذا. وبالفعل قام الأمير نظام بإبلاغ تومسون فى مايو - أثناء غياب شيل عن طهران - بموافقة الحكومة الإيرانية على تعيين ضابط إيرانى يرافق طرادا بريطانيا فى جولة فى الخليج العربى خلال الصيف القادم للقبض على أية سفينة إيرانية تعمل فى تجارة الرقيق وتسليمها إلى السلطات المحلية فى بوشهر، على أن يكون هذا الاتفاق سريا. ولدى معرفة شيل بهذا الأمر، رفضه واقترح فى المقابل أن تمنح الطرادات البريطانية صلاحية القبض على سفن الرقيق الإيرانية دون تحديد وتحرير الرقيق وإرسالهم إلى الممتلكات البريطانية، إلا أن الأمير نظام رفض هذه المقترحات وبذلك وصلت المداوولات إلى طريق مسدود.

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 114.

ولقد بقى الأمر كذلك حتى شهر أغسطس، حيث قابل «شيل» آنذاك الأمير نظام فى أصفهان، وقدم له رسالة من «بلمرستون»، جاء فيها أن كل البلدان المتحضرة تقريبا قد منحت بريطانيا حق التفتيش فيما عدا إيران، وبالتالي فمن غير المنطقي أن تبقى إيران خارج هذا الإطار⁽¹⁾.

لم يعلق الأمير نظام على تلك الرسالة بشيء حتى اليوم التالي حيث جاء ليخبر «شيل» أن الشاه قد وافق على عقد اتفاقية بعد أن أجرت اجتماعات بين الجانبين انتهت - تحت الضغط - إلى موافقة الحكومة الإيرانية على توقيع اتفاقية لمدة إحدى عشرة سنة تمنح السفن البريطانية حتى إيقاف وتفتيش أية سفينة إيرانية يشبه بأنها تحمل العبيد، وأن تأخذ الرقيق الموجودين على متنها باستثناء السفن التابعة للحكومة الإيرانية، ويرافق الضباط الإيرانيون السفن البريطانية فى دورياتها الخاصة بتجارة الرقيق، وأن إيقاف وتفتيش السفن يجب أن يتم تحت إشرافهم. أما السفن التى تضبط مخالفة للقوانين فسترسل إلى الموانئ الإيرانية لمعاقبة قبطانها. ويبرر بعض المؤرخين تساهل الحكومة الإيرانية فى عقد هذه المعاهدة لعدة أمور منها: ضعف مركز رئيس الوزراء بسبب معارضة خصومة من أجل بناء إيران المتطورة والمتحضرة. ورغبته فى مساعدة بريطانيا فى تطوير بلاده. والعامل الأخير والأهم هو التهديد الروسى الذى أجبره على بدء المحادثات مع بريطانيا، وتوقيع المعاهدة عام 1850م. ويبدو أن الاتفاقية لم تعط ثمرتها المرجوة، فقد تدخلت عدة عوامل حالت دون نجاحها ومنها: قلة السفن البريطانية عن فرض سيطرتها ونفوذها على القضاة الإيرانية البحرية، واستبدال اللورد «بالمرستون» Palmerstone وزير الخارجية البريطانى باللورد «جرانفيل» Granville فى ديسمبر عام 1851م ويمكن القول بأن فعالية الاتفاقيات مع إيران بشأن تجارة الرقيق من الناحية العملية كانت

1 - د. فؤاد سعيد العابد - نفس المرجع ص 114.

أكثر من تلك المعاهدات التي عقدت مع شيوخ القبائل في ساحل عمان، خاصة بعد أن تعاون المفوض الإيراني ورجاله مع السلطات البريطانية التي قررت لهم مكافأة سنوية تتناسب مع عدد العبيد المصادرين. وقد توقفت مراقبة الموانئ الإيرانية في عامي 1856م، 1857م وبقيت المعاهدة قائمة إلى عام 1882م حتى استبدلت بمعاهدة يسرى مفعولها إلى الأبد مستثنية ضرورة وجود مسئول إيراني على ظهر السفن الحربية البريطانية⁽¹⁾. وهكذا تم لبريطانيا تحقيق رغباتها في إبرام معاهدة مع إيران لوضع حد لتجارة الرقيق بعد طول عناء. ويبدو أن الحكومة الإيرانية قد اضطرت أخيراً للموافقة على عقد هذه الاتفاقية كنتيجة للظروف الداخلية والخارجية الصعبة التي كانت تجابهها. ففي الداخل، كان الأمير نظام يجابه تزايداً في أعدائه المناهضين لسياسته الصارمة. وفي الخارج، كان الضغط الروسى على الحكومة الإيرانية، لعدم فترة الحكومة المركزية في طهران السيطرة على القراصنة التركمان، الذين قاموا بالسطو على سفينة روسية. وإزاء هذه الظروف يمكننا أن نعلم لماذا مدت إيران يدها ترحيباً ببريطانيا لكي تحوّل على ثقتهما ودعمها اللذين من خلالهما تستطيع إيران مجابهة أزماتها.

الدولة العثمانية وتجارة الرقيق

شعرت بريطانيا أن اتفاقاتها مع شيوخ القبائل في شرق الجزيرة العربية غير كافية إذا لم تصدر الدولة العثمانية قرارات بحظر هذه التجارة وقد تمكنت من اقناع الدولة العثمانية فأصدرت عام 1857 فرماناً يحظر اشتراك رعايا في تجارة الرقيق وكان مردوده ضعيفاً لأن ذلك لا يعنى حظراً كاملاً على الرق وتجارته في أنحاء الامبراطورية ومن ثم نقلتها إيران بعد ذلك. لقد استمرت تجارة الرقيق في المنطقة وكانت تأتي من رنجبار والمناطق الأخرى في شرق أفريقيا وشبه القارة الهندية مروراً

١ - د. إسماعيل أحمد ياغى - نفس المرجع ص 186.

عوانى الخليج العربى فى إيران إلى ميناء البصرة العثمانى وكان من بين هؤلاء بعض الرقيق المخطوفين واشترطت السلطات البريطانية تسليم هؤلاء للوكيل البريطانى فى البصرة ومنع تجارة الرقيق فى السفن التى تحمل العلم العثمانى . جاء ذلك فى الاتفاق البريطانى العثمانى عام 1880 ويشمل ذلك منع تجارة الرقيق فى الأراضى العثمانية، ورغم كل تلك الإجراءات البريطانية إلا ان هذه التجارة قد استمرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولم تكن تجارة الرقيق تقتصر على الاستيراد من الخارج وبيعهم فى المنطقة ولكن ايضا هناك تجارة داخلية للرقيق فى شرق الجزيرة العربية. وجزير بالذکر ان اتفاقيات حظر تجارة الرقيق لم تشر إلى التجارة الداخلية وقد يرجع ذلك إلى عدم امكانية بريطانيا السيطرة على المناطق الداخلية أو عدم تورطها فى تلك المناطق أو الحفاظ على سلامة الطرق البحرية التجارية ولم تعط الجهات التى اصدرتها أو اتفقت بشأنها أى تفسير لذلك وربما اعتبرت قضية داخلية من شأن حكومة كل بلد أن تتعامل معها بالطريقة التى تلاءم وظروفها⁽¹⁾.

تجارة الرقيق فى شرق الجزيرة العربية فى الفترة ما بين 1869، 1873

صدر فى سبتمبر 1848م قانون برلمانى بخصوص تنظيم المكافآت المالية التى يستحقها البحارة البريطانيون فى حالة تبعيةهم لسفن تجارة الرقيق، ذلك ان مثل هذه المكافآت من شأنها ان تغرى قادة السفن البريطانية باتهام السفن العربية دون حق، كأن يكون عمال هذه السفينة من الزوج الذين لا تفرض التجارة فيهم. ولكن تجارة الرقيق ظلت مع ذلك متعشة فى ساحل افريقية، فضلا عن أن السفن الفرنسية والاسبانية والبرتغالية والأمريكية أخذت تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من الحجاز وغيرها من موانئ وجزر ساحل شرق أفريقيا. ودون أدنى شك كانت

١ - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 229.

السلطات البريطانية تعلم ذلك، ولكنها تجاهلت الأمر عمداً بما يقطع بأن الدافع الإنسانى فى محاربة الرق لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها وبسط نفوذها. كان على السياسة البريطانية إذا ارادت حقاً أن توقف تجارة الرقيق أن تظهر حسن النية، أى إنه كان على هذه السياسة أن تقدم للسultan ماجد عرضاً يفره بالموافقة. ومن أجل ذلك اقترحت حكومة الهند تعويضها عن طريق إرسال بعثة برئاسة السير «وليم كوجلان» إلى كل من مسقط وزنجبار لترتيب مفاوضات بينهما من أجل إعادة النظر فى الاتفاق القائم - التحكيم - على أسس جديدة⁽¹⁾.

بالرغم من محاولات بريطانيا المستمرة لمنع تجارة الرقيق فى موانئ الخليج العربى وساحل شرق أفريقيا، فإن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل. وقد رأى بعض العسكريين البريطانيين ضرورة ضرب تجارة الرقيق قرب مصدرها وإن الاجراءات المتخذة لمنع تجارة الرقيق فى الخليج العربى وسواحل أفريقيا يجب أن توجه إلى شواطئ أفريقيا. ومع اقرار بريطانيا بوجهات النظر الجديدة إلا أنها لم تحرز أى تقدم فى هذا الشأن. ويحزى ذلك إلى القلق الذى كان يساور البحارة العاملين فى سفن الحراسة، فقد كان الخروج إلى الساحل العربى فى مايو ويونيو فى انتظار السفن الشراعية المارة تجرية فاسبة بالنسبة إلى البحارة الأوربيين، علاوة على المطاردة البائسة أو لقتال العنيف مع بحارة سفن الرقيق والتي كانت تؤدى لموت البعض، إلى جانب أن المكافأة المالية لم تكن مشجعة، وكذلك المخاوف الادبية لمنع تجار الرقيق لم تشجع أى ضابط بريطانى بالاضطلاع بهذا الواجب المرهق. وهذا يؤكد أن الدوافع لمنع تجارة الرقيق لم تكن دوافع إنسانية لدى الذين يقومون بهذا الواجب، بدليل أنهم لم يكونوا مقتنعين تماماً «بالواجب الإنسانى» الذى نادى به حكومة بريطانيا. وهذا أمر مهم جداً، فإن نجاح أى مشروع،

١ - د. د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 37.

مقضى بإيمان أى فرد أو مجموعة بالفكرة التى يرغبون فى تحقيقها. وعلى العموم، فإن تجارة الرقيق ظلت متعشة فى ساحل أفريقيا الغربى، فضلا عن أن السفن الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والأمريكية راحت تحمل شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من موانئ وجزر ساحل أفريقيا الشرقى. وما لاشك فيه أن السلطات البريطانية كانت تعلم بذلك تمام العلم، ولكنها تجاهلت الأمر عمدا، مما يقطع بأن الدافع الإنسانى فى محاربة الرق والنخاسة لم يكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على سلطنة عمان برئاسة السلطان سعيد وسط نفوذها وإحلاله محل النفوذ العربى فى شرق أفريقيا وفضلا عن ذلك، فقد مارس الفرنسيون تجارة الرقيق بنشاط كبير فى ساحل شرق أفريقيا، وبلغ بهم الأمر أنهم عينوا «وكلاء لهم على طول الساحل وفى زنجبار أيضا» وبينما كانت الطرادات البريطانية تقوم بدوريات الحراسة فى مياه أفريقيا الشرقية لمنع المراكب العربية من نقل الرقيق إلى موانئ آسيا الجنوبية، كانت السفن الحربية الفرنسية ترسو على الساحل «لتحمى تجار الرقيق الفرنسيين من التعرض للمضايقات». ولما كان الفرنسيون لا يدفعون أية ضرائب على الأرقاء الذين يصدر عنهم سرا من الموانئ والجزر التابعة لسلطنة زنجبار إلى جزيرة «ريونيون» و«مايوتا»، فقد حاول السلطان ماجد وقف هذه العملية، واحتج بهذا الصدد لدى القنصل الفرنسى فى زنجبار، ولكن الأخير رفض الاحتجاج وهدد بتدخل حكومته إذا لزم الأمر⁽¹⁾.

لم يحاول البريطانيون مساندة السلطان ماجد وشد أزره فى موقفه مع القنصل الفرنسى، بل لم يلبثوا أن راحوا يلوحون بأن تجارة الرقيق قد ازدهرت فى الخليج العربى، وحملوا السلطان مسئولية ذلك، بزعم أنه لم يتخذ اجراءات صارمة لمنع تجار الرقيق العمانيين من تصدير العبيد من الساحل الأفريقى الخاضع لنفوذه. وحاولت وزارة الخارجية البريطانية الضغط عليه لابرام معاهدة جديدة تحل

١ - د. د. إسماعيل أحمد ياغى - المرجع السابق ص ١٨٩.

محل معاهدة عام 1845م، وتقضى بتحريم تجارة الرقيق تحريماً تاماً. ولكن السلطان رفض أن يعقد مثل هذه المعاهدة حتى لا يعرض سلطته للخراب، وقبل بدلا منها في يناير عام 1864م قيوداً جديدة على تجار الرقيق، حرم بمقتضاها نقل الرقيق بين موانئ وجزر سلطته خلال فترة معينة، هي فصل هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، حيث تبحر المراكب العربية من ساحل شرق أفريقيا إلى الخليج العربي كما قبل السلطان أيضاً منع أهالي شرق أفريقيا من بيع الرقيق إلى عرب عمان، وفرض العقوبات على من يخالف ذلك منهم. وقد نفذ السلطان ماجد تلك القيود بشدة وصرامة، ولم يكتف بفرض الغرامات على المخلين بها من رعاياه فحسب، بل أغمض عينه كذلك عما كان يقوم به الأسطول البريطاني من مصادرة المراكب العربية المقلّة للعبيد، واتلافها في عرض البحر والعودة بملاحيقها إلى زنجبار لتقديمهم إلى المحاكمة التي كانت تتولاها السلطات البريطانية، بالإضافة إلى إرسال العبيد المحررين للعمل في مزارع المستعمرات البريطانية وهم أحرار⁽¹⁾.

وصلت في عام 1872 بعثة بريطانية إلى سلطان زنجبار يرأسها «راسل جوربي» تطلب منه وقف نقل الرقيق بين الموانئ المختلفة في دولته ثم اعتبار عملية شحن الرقيق الذي يؤتى به من الداخل ثأناً قرصته، وأخيراً قفل أسواق الرقيق أن الغرض من هذه المطالبة هو وقف هذه التجارة كلية. إلا أن السلطان أوضح - وبعد أن عرض الأمر على المشايخ - أن الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية، معناه أن ثورة لا بد أن تحدث في زنجبار وأن الزراعة ستدمر تماماً من جراء انعدام الأيدي العاملة فيها فلم يسع البعثة إلا الالحاح والتهديد باستعمال القوة. ولكن بريطانيا كانت تعرف في الوقت نفسه أن مثل هذه التهديد قد ينتهي بأن يرغم السلطان في أحضان فرنسا التواقة إلى وقف النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا

١ - د. إسماعيل أحمد ياغي - نفس المرجع ص ١٩٠.

ولكن استعمال هذا التهديد جعل السلطان يلجأ إلى المشايخ أكثر من مرة فيعقد معهم اجتماعات متوالية كادت تنتهى فى العادة برفض المشايخ للطلبات البريطانية وعودة السلطان إلى أن يلتبس من الحكومة البريطانية استمرار هذه التجارة لمدة معينة رغبة فى تأجيل الدمار الذى سيبصّب مرافقهم المختلفة. فإذا كانت تهينة رأى العام لقبول الالغاء قد اقتضت فى غرب أوربا رهاء خمسين عاماً أو أكثر، فلا بد انه يقتضى أضعاف ذلك فى شرق أفريقيا، ولكن بريطانيا كانت تدرك ان مثل هذا التهاون لن تكون له اية نتيجة الا عودة هذه التجارة إلى سابق انتعاشها الأمر الذى سوف يؤدى إلى تعذر إلغائها مرة أخرى مهما تهيأت الأذهان، بعد ذلك. هذا إلى أن الحكومة البريطانية ارادت أن تتهمز فرصة الاستفادة من شخصية قنصلها العام «جون كيرك» الذى كان قد اشترك فى حملة الرحالة «الفنجستون» وشاهد مآسى تجارة الرقيق هناك⁽¹⁾.

على الرغم من ذلك كله، لم يقنع البريطانيون بهذه السلطات الواسعة وتطلّعوا للحصول على المزيد منها، متذرعين بأن سياسة الحد أو التضييق من «تجارة الرقيق» لم تسمح بتصدير الرقيق من ساحل شرق أفريقيا فحسب، بل اعترفت كذلك بشرعية نظام الرق والسخرة. ورأت حكومة «وليم إيوارث جلامستون» William Ewart Gladstone 1868 - 1874م أن خير وسيلة للتغلب على هذه المشكلة، هى إبرام معاهدة جديدة مع سلطان زنجبار، بحيث تقتضى إما بالإلغاء الشامل لتجارة الرقيق أو بإجارتها فى أضيق نطاق ممكن. وانتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة مرض السلطان ماجد، فضغطت عليه للتوقيع على المعاهدة المطلوبة، غير أن المنية وافته فى 7 أكتوبر عام 1870م وخلفه برغش سلطاناً جديداً لزنجبار. فواصلت بريطانيا ضغطها على السلطان الجديد برغش فرفض فى بادئ الأمر التوقيع على المعاهدة الجديدة، وهدد بتجاهل

١ - د. جهاد مجيد محبى الدين - المرجع السابق ص 39.

التزامات أسلافه ازاء تجارة الرقيق فى المعاهدات التى أبرمها مع بريطانيا. عقدت عدة اتفاقيات وحدثت تطورات حساسة تتعلق بمسألة تجارة الرقيق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبخاصة الحكومة البريطانية التى بدأت تظهر اهتماما كبيرا بهذه المسألة ولكن لم تحسم الموقف بشأنها. وقد مرت تجارة الرقيق بمرحلة حساسة فى الفترة ما بين 1869 - 1873 وتعرضت لضربة خاصة عام 1873 حين وقع سلطان عمان معاهدة اكدت على النص الخاص بحظر تجارة الرقيق الواردة فى معاهدة 1845 كما ألزمت السلطان بإغلاق أسواق الرقيق فى جميع أراضيه ومنح الحماية للذين يتم تحريرهم ووقع شيوخ القبائل فى شرق الجزيرة العربية اتفاقيات مماثلة كما اضطر سلطان زنجبار إلى توقيع معاهدة مماثلة عام 1875 لمنع تصدير الرقيق من داخل بلاده وتغلق أسواق الرقيق فى زنجبار وضعفت تجارة الرقيق مع نهاية القرن التاسع عشر ولكنها لم تتوقف ونشطت فى بعض المناطق مثل صور فى عمان وكان لفرنسا موقف من هذه التجارة لأنها هى - الأخرى كانت تسعى إلى نفوذ فى المنطقة فقد كانت بعض السفن التى تنقل الرقيق من شرق أفريقيا تحمل العلم الفرنسى وكان ذلك الموقف الفرنسى بسبب المنافسة البريطانية الفرنسية على النفوذ فى منطقة الخليج العربى⁽¹⁾.

شكلت حكومة بريطانيا «لجنة برلمانية مختارة» فى 6 يوليو عام 1871 لبحث، استقصاء مسألة تجارة الرقيق برمتها فى ساحل شرق أفريقيا، وإزدياد حجمها، وخصائص المعاهدات والاتفاقيات القائمة مع سلطان زنجبار بهذا الشأن، وإمكانية القضاء نهائيا على تجارة الرقيق التى تنقل بحرا. وأجرت اللجنة اتصالات مكثفة مع المعنيين من موظفى حكومة بريطانيا فى الهند وشرق أفريقيا ورجال البحرية، واستمعت إلى آراء الكثيرين منهم، وانتهت اللجنة أخيرا إلى اتباع

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 229.

السياسة القديمة الخاصة بعقد المعاهدات والعمل البحرى ولكن فى شكل جديد. وأوصت اللجنة بإبلاغ السلطان برغش بن سعيد بأنه إذا لم تتوقف تجارة الرقيق الخارجية أو عبر البحار، فإن بريطانيا ستتخذ الاجراءات الضرورية لانهاء كل تجارة الرقيق سواء كانت خارجية أو على الساحل، وثانيا بدعوة السلطان إلى عقد معاهدة جديدة يكون هدفها إلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً. وعلاوة على ذلك، فقد أوصت اللجنة الحكومة بزيادة عدد قطعها البحرية فى تلك المياه، وبتزويدها بقوارب بخارية سريعة وتعيين تراجمة يمكن الوثوق فيهم. وتنفيذاً لتوصيات اللجنة، أرسلت حكومة «جلادستون» الأولى بعثة خاصة برئاسة سيربارتل فريز إلى السلطان برغش تحمل مسودة المعاهدة المقترحة. غادرت البعثة لندن ومرت بباريس وروما ووصلت الإسكندرية ثم زارت القاهرة وأجرى رئيس البعثة محادثات مع المسئولين فى تلك البلاد شارحاً لهم أهداف بعثته، ووصلت البعثة إلى رنجبار فى 12 يناير عام 1873م وجررت محادثات بين البعثة والسلطان برغش بن سعيد، انتهت فى بادئ الأمر برفض السلطان بتوقيع المعاهدات المقترحة التى تبدو له بمثابة انتحار، ذلك لأن رنجبار قد تعرضت لإعصار شديد هدم منازلها وخرب مزارع القرنفل فيها، بالإضافة إلى انتشار وباء الكوليرا الذى قضى على عدد كبير من أهلها، ومع ذلك، استمرت البعثة فى اجراء محادثات مع السلطان برغش بغية الحصول على التوقيع على المعاهدة. ولما أصر برغش على موقفه لجأت بريطانيا إلى أسلوب التهديد والوعيد. ورفض برغش التوقيع على المعاهدة لأنه كان يتعرض لضغط شديد من كبار شيوخ العرب فى نفس الوقت. ونتيجة لذلك فشلت بعثة فريز وعاد إلى لندن دون أن يحقق هدف بعثته. واستمرت بريطانيا فى ضغطها على سلطان رنجبار، وكان يرفض ذلك بقوة لأنه يعتمد على مساعدة أجنبية وخاصة فرنسية، إذ كان يجرى اتصالات مع فرنسا لبسط حمايتها على رنجبار، غير أن محاولاته باءت بالفشل، كما أن اتصالات السلطان برغش مع ألمانيا

وامريكا قد خيبت آماله. ولما شعر بأن لا حيلة له أمام تهديد بريطانيا باستخدام القوة ضد بلاده، اضطر السلطان برغش إلى التوقيع على المعاهدة فى 5 يونيو عام 1874م⁽¹⁾.

أما هذه المعاهدة فكانت تنص على الشروط التالية: منع تصدير الرقيق منعا باتاً، من هذه التاريخ فصاعداً من ساحل شرق أفريقيا، سواء كان المقصود بهذا التصدير نقلهم من جهة إلى أخرى من أملاك السلطان، أو حملهم إلى أية أراضى أجنبية. إغلاق كل الأسواق العامة التى تقوم فى مملكته بالتعامل فى الرقيق وعمل الترتيبات اللازمة فى جميع أنحاء مملكته للقيام بهذا العمل. القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط البحريين أو غيرهم من الوكلاء لبريطانيين. حماية السلطان للرقيق المحررين وعقاب كل من يحاول اخضاعهم للرق من جديد. تعهد الحكومة البريطانية بمنع جميع رعاياها الهنود المقيمين فى شرق أفريقيا من اقتناء الرقيق أو شراء رء - جديد.

نفذ السلطان برغش شروط المعاهدة باخلاص. وقام الأسطول البريطانى بغرض حصار تام على ساحل شرق أفريقيا. وزار برغش بريطانيا واستقبل بحفاوة بالغة، وزار بعد ذلك باريس وعاد إلى بلاده. وكان بسبب إبرام هذه المعاهدة وتنفيذ السلطان برغش لشروطها أن تحول طريق تجارة الرقيق من البحر إلى داخل القارة. فقد كان الجلالة يجمعون أعدادا كبيرة من الرقيق فى الإقليم الساحلى، ويرغمونهم على السير إلى الأقاليم الداخلية، حيث كانوا يباعون بالجملة فى القرى الواقعة على طول الطرق البرية. وفى بعض الأحيان كان الجلالة يرغمون الرقيق على السير ليلا وسط الغابات والاحراش الممتدة على طول الساحل لغابة باجامويو، وهناك تنتظرهم المراكب لكى تنقلهم بحرا إلى الخليج العربى بعيدا عن

1 - د. إسماعيل أحمد ياغى - المرجع السابق ص 192.

رقابة الطرادات البريطانية. ولما ضيقت هذه الخناق على شحن الرقيق من باجامويو صار الجلابة يرغبون أرقاءهم على السير صوب الشمال إلى لآمو وموانئ الصومال الجنوبي، وهي مسافة تبلغ حوالي سبعمائة ميل، حيث تتم عملية شحنهم من هناك، وعلى اثر ذلك، فقد استحث «كيرك» السلطان برغش على اصدار منشورين في 18 ابريل 1867م، حرم أولهما نقل العبيد برا من أى مكان لآخر داخل أملاك زنجبار فى شرق أفريقيا، وهدد المخالفين بأقصى العقوبة ومصادرة الرقيق وتحريرهم وأما المنشور الثانى، فقد حرم على قوافل الرقيق المجيء من الاقاليم الداخلية إلى الساحل، وهدد القائمين عليها أو المشتركين فيها بعقوبات مشابهة⁽¹⁾. أصبحت تجارة الرقيق محرمة فى زنجبار وأملاكها الافريقية، ولكن نظام الرق نفسه ظل مشروعاً، ولم يحرم نهائياً فى زنجبار إلا فى أبريل عام 1897م، أى بعد سبعة أعوام من إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، وجاء تحريره بعد مفاوضات شاقة.

اتخذت الحكومة البريطانية من مسألة تحرير الرقيق حجة لها من أجل زيادة نفوذها، بل من أجل جعل سلطنة زنجبار محمية بريطانية وان لم يكن ذلك رسمياً. كما جعلت من نفسها شريكاً للسلطان فى محاكمة رعاياه الذين يخالفون القانون وفى اصدار الأوامر إلى الهنود القاطنين بشرق أفريقيا لمنع اقتناء الرقيق أو التعامل فيه وبذلك جعلت من قنصلها ورجال البحرية البريطانية حكومة أخرى داخل حكومة السلطان، بل أعلى نفوذاً منها. ولم يكن معنى ذلك ان تجارة الرقيق قد توقفت تماماً فإنها ظلت تهرى عن طريق التهريب، الأمر الذى أدى إلى كثرة وفيات الرقيق التى بلغت إلى أكثر من 70٪ بل إلى ارتفاع اسعاره ارتفاعاً جنونياً وصل إلى أربعة أضعاف ثمنه الأول، أو من طريق آخر هو استمراره شرعياً من

١ - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 41.

البلاد التى لم تكن سلطة بريطانيا أو غيرها من الدول الأخرى تمتد إليها مثل السودان، فقد كانت تجارة الرقيق مستمرة خلال الحكم الوطنى الذى استمر من عام 1885 إلى عام 1897 كذلك كانت هناك تجارة للرقيق متعشة فى منطقة البحيرات الأفريقية، وعرفت الحكومة ان خير وسيلة للقضاء عليها هى القضاء على الأسواق التى تطلب الرقيق وكانت هذه الأسواق هى الهند فكان ان أصدرت حكومة الهند جملة من القرارات التى انتهت إلى القضاء على الأمراء الذين كانوا يلحون فى طلب الرقيق. أما فى منطقة الكونغو فقد اقترنت الجهود التى بذلت لكشف هذه الجهات بجهد آخر بذلته الجمعية الدولية الأفريقية من أجل سحق هذه التجارة، حتى إذا عقد مؤتمر بروكسل من أجل تنظيم عمل الكشف وهو عمل استخبارى لبدية الاستعمار المسيحى، نصت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة العمل على سحق تجارة الرقيق. وعقد بعد ذلك مؤتمر برلين فى عام 1884 - 1885 ولو انه كان عملاً سياسياً واقتصادياً بحثاً من أجل تنظيم التجارة فى حوض الكونغو والنيجر، إلا أن مادتين من مواده الثماني والثلاثين حثتا على ضرورة تعاون الدول الأفريقية على القضاء على هذه التجارة وعملت حكومة الكونغو الحرة على سحقها. ولكن القضاء على تجارة الرقيق فى كل من شرق أفريقيا والكونغو جعل التجار يتجمعون فى الداخل حيث اسمى محمد بن حميد المرجى المعروف باسم تيبوتيب مملكة Nkonde فى الاقليم الشرقى من إقليم جمهورية الكونغو الحالية وياشر هناك تجارته فى حرية. واعترفت به حكومة الكونغو الحرة وأجرت عليه راتباً شهرياً مما يدل على عدم رغبة الدول الأوروبية رغبة جلية فى سحق تجارة الرقيق بقدر ما كانت ترغب فى القضاء على منافسيها الذين يقفون فى وجه أطماعها التوسعية. ولم يلبث الخلاف أن ظهر بين هذه الحكومة وابنه سيفور، وقامت الحرب بينهما وانتهت إلى القضاء على تجارة الرقيق فى هذه الانحاء. والذي يجب ذكره أنه فى الوقت

الذى اخضعت بريطانيا سلطنة رنجار لنفوذها متذرة بمحاربة تجارة الرقيق باسم الإنسانية المعذبة، كانت رحلات الاستكشاف الجغرافي تهيم الطريق لفتح افريقيا الشرقية للتجارة الأوروبية وللتبشير بالمسيحية والإرهاب الاستعماري المسيحي الأوروبي، وهى رحلات قام بها المبشرون والرحالون الأوروبيون بصفة عامة البريطانيون والاسكتلنديون بصفة خاصة بهدف السيطرة على افريقيا واستعمارها⁽¹⁾.

عمليات خطف المسلمين

لم يكن ساحل شرق أفريقيا المصدر الوحيد لتجارة الرقيق مع شرق الجزيرة العربية ولكن مناطق أخرى مثل باكستان كانت مصادر هذه التجارة أيضا وتورد الوثائق البريطانية بعض حالات اختطاف الرقيق من تلك المناطق. فقد بعث الملحق الهندي البريطاني في الملحقية الهندية في بومبي برسالة بتاريخ 6 ديسمبر 1926 إلى الحكومة الهندية البريطانية يقول فيها: «إن بعض المسلمين في كراتشي يعملون في تجارة العبيد ونبه إلى خطورة ذلك.» وروى أحد المسؤولين البريطانيين نصه بعض المخطوفين الذين أصحوا رقيقاً في تقرير إلى حكومة الهند البريطانية بتاريخ 20 ديسمبر 1926 بعثه إلى بومبي تحدث فيه عن رحلة الاختطاف من كراتشي إلى ساحل الجنوبي لإيران ومن ثم إلى دبي عبر مياه الخليج العربي في ساحل عمان ذكرت تلك القصة لإثبات ظاهرة الاختطاف بهدف بيع الرقيق ولم تخرج تلك عن كونها حالات فردية رغم ما يتطوّر على ذلك العمل من ظلم وتعامل غير إنساني مع البشر وصحيح أن اختطاف بعض الأشخاص خلق جوّاً من عدم الأمن، لكن ملاحقة الخاطفين أيضاً خلق جوّاً من الطمأنينة. لقد تمكنت السلطات البريطانية من معرفة أسماء بعض المتعاملين بعملية الاختطاف مثل⁽²⁾: محمد

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - نفس المرجع ص 43.

2 - عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 239.

خان، ومحمد دوار، وإسماعيل كروا، ونورخان، وميزادور، وديار محمد وجميع هؤلاء من مكران في بلوشستان.

يدخل المختطفون المزاد العلني وفي الغالب يساعون بالمقايضة والمبادلة بالسلاح، ولكن ليس هناك ما يثبت ان اجراءات صارمة قد أخذت بحق هؤلاء أو غيرهم. وفيما يلي بعض ما تقوله الوثائق البريطانية عن هذه المسألة^١ - فقد بعث المقيم السياسي البريطاني العام في الخليج العربي برسالة إلى الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي بتاريخ 22 نوفمبر 1926 رقم 168 يذكر فيها. «ان احدى قريبات صلاح الدين البلوشي قد أخذت طفلة وبيعت في مدن الساحل العماني التي تقع تحت سيطرتك كما اعرف ان هناك امرأة أخرى من قريبات صلاح الدين البلوشي قد بيعت ايضا في دبي لشخص اسمه خلفان حميدان في منطقتك بواسطة ميرزادور. ساكون ممثنا إذا قمنا بعمل سريع لتسليم المرأة البلوشية إلى مركز المقيمة في الشارقة حتى نسهم في وقف تجارة الرقيق، ومن المهم ملاحقة العاملين في هذه التجارة واعتقال أولئك الذين قاموا باختطاف البلوشي وباعوهم في منطقة الخليج العربي». ورد الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي على الرسالة بتاريخ 10/11/1926 مؤكدا وجود المرأة في دبي وانه مستعد لتسليمها ويؤيد فكرة معاقبة العاملين في تجارة اختطاف الرقيق في الخليج العربي^(١).

يقول عادل العبد الغني عن عملية اختطاف أحد أبناء الكويت حيث يذكر:-

عاد المواطن الكويتي إلى أرض الوطن سالما ومعافى بعد فترة غياب استمرت ثلاث سنوات، كان اعتقاد الجميع بأن مكروها قد حدث له اثناء ابتعاده عن زملائه عندما رست السفينة في إحدى موانئ الخليج العربي، ربما يكون قد اكله حيوان مفترس أو قتله أحد قطاع الطرق لسرقه ما لديه من مال، اما ان يعود سالما فلا بد

١ - عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 240.

ان يكون هناك سبب قسرى غيبه. الجميع كان يتربص تفاصيل الحدث المشير، لاسيما زوجته وأولاده الذين عانوا الأمرين لفراقه. بعد ان التقط انفاسه بدأ يسرد اسباب الأحداث المثيرة لاختفائه مستهلا بالصلاة على الرسول الكريم وهي كعادة أهل الكويت، ويقول: بعد ان جئنا سفيتنا إلى البر لاصلاحها رسونا في إحدى «البنادر» في منطقة الخليج العربى ونزلت عن ظهر السفينة وسرت على شاطئ البحر مبتعدا عن زملائي (لقضاء الحاجة) فانقض على فجأة أربعة من الرجال الأشداء فشلوا حركتي وحاولت ان اقاوم لكن دون جدوى، ثم ربطوا يدي من الخلف، حاولت التفاهم معهم بالتي هي أحسن وأشرح لهم بأنى مواطن كويتي وأعمال بحارا عند «النوخذة» الفلاني وان جماعتي في انتظارى على ظهر المركب، ولكن دون جدوى، ولم يكن لديهم وقت للاستماع إلى توسلاتي، حاولت ان استنجد، اصرخ فلم استطع لقد تم اقتيادي بطريقة وحشية على عجل، بعد ان شلوا مقاومتي، ثم بعد ذلك اركبوني على ظهر أحد الجمال ورحلوا إلى منطقة صحراوية تبعد كثيرا عن موقع زملائي ثم خيموا في المساء، حاولت ان اعرفهم بنفسى واشرح لهم وضعى فلم يعيرونى أى اهتمام. وكنت اعتند ان المسألة مجرد اشتباه، وفى الصباح سيتم التحقيق معى ثم الافراج، هكذا كان اعتقادى رغم البهذلة والمعاملة غير الإنسانية⁽¹⁾.

عند بزوغ الخيوط الأولى للفجر رحلوا وطبعا انا معهم، لم اذق النوم ليلتنا علاوة على الاجهاد النفسى والفكرى، لقد رحلوا إلى قرية بعيدة وانزلونى وانا مكبل اليدين، ثم انذرونى ان حاولت الهرب فسوف يكون مصيرى القتل، صبرت واسلمت امرى لله ولا أعلم ماذا سيكون مصيرى، اقتادونى إلى سوق بيع الرقيق رغم انى مواطن كويتي «حر» ولدى زوجة وأولاد وأعمل «بحار» على ظهر سفينة

1 - عادل العبد الفنى - جريدة القبس الكويتية البت 8/12/1993، 7366 ص 23.

تجارية كويتية . ان مشكلتي تكمن في نود بشرتي الأسود، نعم لقد تم بيعي بالفعل لتاجر في المنطقة، حاولت ان ابيع للمشرى باني انسان حر ولدي وطن وانتماء، لدى اهل وأولاد، لدى جماعة وعلى رأسهم «النوخذة» الذي يترقب عودتي بفارغ الصبر، فلم يرد على احد سوى بالركل والضرب «بالخيزانة»، حاولت ان اصرخ، وأن أبكي، استنجد ولكن بدون نتيجة، تميت أن تبتلعني الأرض ولا أكون في هذا الموقف اللاإنساني، المهم - يضيف بطل القصة - اخذني هذا التاجر وساقني أمامه كالبهيمة وكان معي في اشد القساوة، نعم لقد أصبحت عبدا وخادما بعد ان كتب حرا وطيحا اكسب قوتي من عملي ومكدتي لقد أصبحت عبدا عند هذا السيد المبجل . . ثم تدريجيا بدأت معاملته تتحسن معي . . حاولت ان اشرح له وضعي وكل شيء ولم اصل إلى حل وبصيص أمل، وكان كل ما يردده «باني قد اشترى بك ثمن مرتفع . . فهل تدفع لي تكلفة شرائك؟» فكيف ادفع وأنا اعمل بدون اجر ليلا ونهارا؟ . . حاولت الهرب مرات عديدة فلم يكن لي سبيل حيث كل الأبواب كانت موصدة . صيرت وفوضت امري للخالق . نعم سأصبر وأن الصبر مفتاح الفرج صبرت ويأتي الفرج من أحد تجار الكويت، شاهدته في «ديوان» ذلك الرجل الذي اشتراني، وما ان وقعت عيناه على حتى عرفني حق المعرفة واستفسر عن سبب وجودي . حينئذ لم أتمالك نفسي وانهمرت الدموع من عيني وخفقتني العبرات الى كبته لمدة ثلاث سنوات وقصصت عليه ما جناه الزمن على من ظلم وقهر وعبودية ولم يهن على التاجر الكويتي الشهم وضعي وأبى العودة إلى الكويت إلا وأنا معه، لقد اشترى حريتي ووهبها لي على الفور ما أعظم ثمن الحرية . . والان أنا بينكم⁽¹⁾

بعث المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي برسالة إلى حاكم ابوظبي

1 - عادل العبد الفنى - نفس المرجع ص 23

صقر بن زايد بتاريخ 22 نوفمبر 1926 وقال فيها: «ان هناك ستة أشخاص من ساحل عمان والبلوش يعملون في تجارة الرقيق في أبوظبى لقد أقدموا على اختطاف ثلاثة أشخاص من عائلة واحدة امرأة وابنتها وولدها وهم من البلوشستان في إيران وجلبوا إلى أبوظبى وبيعوا هناك. ارجو تسليمهم إلى المقيمة واعتقال الذين قاموا بعملية الخطف والبيع لمساعدتنا في محاربة هذه التجارة. وبعث كذلك برسالة مماثلة إلى حاكم أم القوين للمساعدة في إرجاع الشاين البلوشيين الذين اختطفوا وبيعا في أم القوين وهما جمال وأشرف، ويرجو المساعدة في إعادتهما ومعاقبة الذين باعوهما وهما: إسماعيل كاروانى وميراردور قد يرجع ذلك إلى منع تجارة الرقيق من شرق أفريقيا ونحاييل على البريطانيين وانها جريمة أشد من جريمة تجارة الرقيق حيث يتم خطفهم وبيعهم. نجد معظم المتورطين في اختطاف الأفراد وبيعهم كرقيق من الباكستانيين والبلوش الإيرانيين.

كما ذكر المبعوث البريطانى فى المحكمة الإيرانية فى رسالته إلى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر بتاريخ 18 يوليو 1928 ان خمسة وعشرين شخصاً قد اختطفوا من بلوشستان فى إيران وبيعوا فى منطقة الخليج العربى وذكر أسماء عشرة أشخاص منهم فى رسالته يطلب البحث عنهم وإعادتهم إلى ذويهم وموطنهم. وفيما يلى أسماء الذين تم اختطافهم للمتاجرة بهم كرقيق فى الخليج العربى 1925 - 1927 وحرروا واعيدوا إلى بلادهم⁽¹⁾.

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 242.

الاسم	مكان الاختطاف	العمر	ملاحظات
صقر ولد محمد	الشارقة	-	فى نوفمبر 1925
مبارك ولد رمضان	الشارقة	20	فى نوفمبر 1926
على عباس	الشارقة	-	19 ابريل 1926
موسى حيدر	كرانشى	14	مارس 1926
جوتى بن جاراو	كرانشى	17	نوفمبر 1926
شكار شمرا	كرانشى	13	نوفمبر 1926
نور	كرانشى	14	نوفمبر 1926
بتهو	السند	12	2 مارس 1927
رايس محمد حسن	شهور	30	فبراير 1927
احمد دابى	شهور	-	-

من قراءة الجدول السابق نستطيع استنتاج ما يلى: أولا:- ان الاسماء التى ذكرت لا تمثل جميع الرقيق الذين تم اختطافهم، فهى مقصورة على أولئك الذين توفرت المعلومات عنهم من قبل السلطات البريطانية، ذلك يعنى ان هناك آخرين ربما تم اختطافهم دون علم تلك السلطات. ثانيا:- ان مكان الولادة ومكان الاختطاف يوضح مصادر هذه التجارة وهى مناطق تمتد من ساحل جنوب باكستان إلى مكران فى بلوشستان إيران. ثالثا:- ان سن الرقيق المتاجر بهم فى الغالب هى فى سن الشباب وهذا يوضح الغرض من هذه التجارة للعمل فى المنازل والمزارع كما سبقت الاشارة، لقد ركزت السلطات البريطانية على ابرار مسألة اختطاف الرقيق لتصورها على انها ظاهرة خطيرة لتقرر بانها كانت تهدف حفظ حقوق الإنسان وكرامته واظهار الجانب الإنسانى والحضارة لبريطانيا إلا ان ذلك لا يشفع

لها باستمرار استعمارها وإرهابها واستغلالها خيرات الشعوب فى نفس الوقت الذى كانت تحارب فيه تجارة الرقيق⁽¹⁾.

نتائج الدراسة

شهدت منطقة غرب أفريقيا استقرارا سكانيا بعد حدوث اختلاط بين قبائل المغرب العربى من عرب البربر ومنطقة غرب أفريقيا، وتوفر لدى شعوب المنطقة كل مقومات التطور والنمو السكانى داخل وحدات قبلية أو سياسية وكان نظام الرق بها اقتصاديا حيث استخدام الرقيق لاستغلال موارد المنطقة وثرواتها فى المجال الزراعى والتجارى. ولكن مع قدوم المسيحيين الأوربيين حدثت عملية تدمير سكانية حيث تم القضاء على قبائل بأكملها فى نطاق الممالك والامبراطوريات فى إقليم الغابات. ومع قدوم الأوربيين المسيحيين إلى غرب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر حدثت تطورات هامة فى غرب أفريقيا حيث كانت تجارة الرقيق وروحها بمثابة عامل جديد برز ليؤثر على شكل الحياة فى المنطقة وليمثل عامل هدم سكاني فيها فى الوقت الذى كان يشهد فيه السكان تطورا فى نواحى حياتهم المختلفة. فلقد ترتب على تجارة الرقيق ورواجها نقص خطير فى عدد السكان أدى إلى تدمير الهيكل السكانى بعد نقل عدد كبير من الجنسين إلى العالم الجديد، وكانت الآثار الديمغرافية أخطر مما يمكن تصوره بسبب النقص الخطير فى عدد سكان المنطقة من ناحية ويسبب الاساليب التى اتبعت فى جلب الرقيق نفسه، وحرقت القرى وتدمير مساحات واسعة فى أنحاء المنطقة من جهة أخرى يضاف إلى ذلك الأمراض التى انتشرت بين السكان نتيجة لذلك أو لما نقله الأوربيون أنفسهم من أمراض لم تكن تعرفها المنطقة قبل وصولهم إليها⁽²⁾.

ولعل من أهم الآثار التى أحدثتها تجارة الرقيق هى تلك الفوضى والحروب

1 - د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 242.

2 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 208.

بين السكان أنفسهم بسبب الأسلحة النارية التي استخدمت في عمليات القنص وتعقب الرقيق، وما أعقب ذلك من خلافات بين الزعماء الوطنيين وشن الحروب ضد بعضهم البعض وحرق القرى لأتفه الأسباب، ومحاربة بعضهم بعضاً للقبض على أكبر عدد من الرقيق لإرسالهم إلى العالم الجديد، وقد أدى هذا إلى تدمير السكان من الداخل والقضاء على مجتعمهم القبلي وبالطبع ترتب على كل هذا وجود حالة من القلق والفوضى وعدم الاطمئنان بين سكان هذه المجتمعات. وعلى العموم فقد ارتبط بالتواجد الأوربي في غرب أفريقيا تغيير في توزيع السكان بعد تغيير اتجاه التجارة إلى الواجهة البحرية للمنطقة حيث استلزم إنشاء النقاط التجارية على السواحل عملية تكثيف جديد للسكان في مناطق جديدة مثل «سانت لويس» و«داكار» و«كابو». كما أدى مجيء الأوربيين إلى المنطقة إلى ظهور مدن أخرى كثيرة نتيجة النظم السياسية الجديدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن مدينة «كادونا» و«ابديجان» قد ظهرت بفضل نظام للإدارة القائم على المراكز والأقسام. ويتضح من هذا العرض أن تجارة الرقيق في غرب أفريقيا قد تركت آثارها على كل منحنى من مناحي الحياة، ولمعرفة هذه الآثار بشيء من التفصيل فإن الأمر يتطلب دراسة لكل أثر على حده^١.

النتائج الاجتماعية

تعتبر منطقة شرق أفريقيا المصدر الأساسي لتجارة الرقيق إلى منطقة الخليج العربي وبخاصة من زنجبار التي استمرت في بداية القرن العشرين مع تواضع اعداد الرقيق المتاجر بهم والتي توضحها بعض الوثائق البريطانية. والرسالة التالية مثال على ذلك: بعث الوكيل السياسي البريطاني في مسقط «بريسى كوكس» برسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بتاريخ 10/2/1902 تتعلق

١ - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 208.

إرجاع بعض الرقيق إلى زنجبار أوضح فيها عدد الرقيق الذين أرسلوا بحرا من عمان إلى زنجبار مع تمكين أسمائهم وجنسهم وأعمارهم فى الفترة ما بين 1900 - 1902 - فيما يلى الاسم والجنس والعمر أ- (1) استامبلو - انثى - 51 (2) أمينة - انثى - 32 (3) فراخ - ذكر - 12 (4) فيروز - ذكر - 30 (5) راميا - ذكر - 15 (6) فرحان - ذكر - 32 (7) مبروك - ذكر - 32 (8) فرج - ذكر - 20 (9) صقور - ذكر - 17 (10) نصيب - ذكر 7. ومن ذلك يمكن ملاحظة ما يلى⁽¹⁾:

أولا: - أن نسبة الرقيق المتاجر بهم والذين أعيدوا إلى زنجبار من مسقط هم من الذكور وعدد قليل من النساء من بينهم ثلاثة أطفال. ثانيا: أن جميع أسماء هؤلاء عربية وربما كان ذلك ناتج عن تأثير الإسلام والتجارة والعلاقات التاريخية بين الجزيرة العربية وشرق افريقيا أو أن بعضهم قد منحوا أسماء جديدة بعد استرقاقهم من قبل أسيادهم فى المنطقة. ثالثا: إن أعمارهم فى أغلبهم فى سن الشباب وذلك يدل على أن القائمين على تجارة الرقيق يركزون على الشباب للعمل فى المنازل والحقول والغوص وغير ذلك من مجالات العمل فى المنطقة. أما الجدول التالى فيوضح لنا (عددا آخر من الرقيق المحررين) الذين أعيدوا من مسقط إلى بلادهم زنجبار بحرا:

العدد	تاريخ تحريرها	تكلفة نقلهم	ملاحظات
11	فبراير 1900	175 روبية	تم نقلهم على سفينة
7	فبراير 1901	105 روبية	البريد القادمة من
2	مارس 1901	14 روبية	بومباى وأرسلوا منها
15	فبراير 1902	650 روبية	إلى زنجبار
5	مايو 1902	35 روبية	

1 - د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 234

إن أهم ما يلاحظ على هؤلاء الرقيق المعتقين المحررين هو قلة عددهم قياساً على ما تذكره المصادر البريطانية حول ضخامة وخطورة تجارة الرقيق في المنطقة، حيث يلاحظ أن كتابات المؤلفين البريطانيين عن تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي قد بلغت عند ذكرها خطر هذه التجارة علماً بأن الإحصائيات التي أوردتها لا تذكر إلا العشرات الذين تمت المتاجرة بهم، وذلك في الوثائق والكتابات. ففي خلال ثلاثة أعوام تم عتق أربعين عبداً فقط مما يطرح أمامنا الاحتمالات التالية⁽¹⁾:

أولاً: إن السلطات البريطانية لم تكن جادة في محاربة هذه التجارة أو أن هناك معوقات ذات طابع اجتماعي اقتصادي وسياسي حالت دون اتخاذ إجراءات صارمة في مواجهة هذه التجارة. ثانياً: إن هناك مبالغة فيما تقوله السلطات البريطانية عن الرقيق وتجارته في المنطقة لتبرر تدخلها فيها. ثالثاً: إن السلطات البريطانية ليس لديها إحصاء بعدد الرقيق الذين كانت تتم المتاجرة فيهم ولا تعرف الحجم الحقيقي لتلك التجارة. رابعاً: إن السلطات البريطانية كانت تعتقد بأن محاولاتها بين الحين والآخر جمع هؤلاء الرقيق وتحريرهم وإعادتهم إلى بلادهم يحد من ممارسة هذه التجارة. والجدول التالي يلقي مزيداً من الضوء على عملية عتق الرقيق:

١ - د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 235.

أسمائهم	مكان الولادة	العمر	ملاحظات
مريم بنت فرج	سيريك	29	أخذت لاجئة بالقنصلية البريطانية في
سعد الله	افريقيا	40	بندر عباس في ابريل 1926
مبارك فرحان	سواحيلي	-	
عبد سالم	المدينة	23	أخذ لاجئا في القنصلية البريطانية في
سعد باررت	زنجبار	70	لجنة ابريل 1926
جميلة مبارك	زنجبار	35	أخذ لاجئا في بوسعيد في نوفمبر
شريفة وكايو	اثيوبيا	25	1926
مدينة وكايو	اثيوبيا	20	اعتقلت في 15 سبتمبر وأرسلت إلى
امينة اسجانيكى	اثيوبيا	30	البحرين
ملوم جمعة	مكران	25	أخذت في بوشهر وحررت في 19 فبراير
الماس فرحان	سواحيلي	35	1926
لرزل محبوب	سواحيلي	30	أخذ للقنصلية البريطانية في بندر عباس
زينب مبارك	سواحيلي	40	في ابريل 1926
ربانيت فيروز	الشارقة	20	أخذت لاجئة هي وأطفالها الأربعة إلى
كاموس فيروز	الشارقة	17	المقيمة البريطانية في الشارقة في أكتوبر
جمعة فيروز	الشارقة	15	1926
مطرة فيروز	الشارقة	11	

اسماء العبيد الذين جلبوا إلى الخليج العربى وتم تحريرهم عن طريق بريطانيا 1926 - 1927 شريفة ومدينة بنات وكايو وريم بنت عمر وامينة بتا سجانكى . إن هذه الاسماء التى ذكرت لا تمثل جميع الرقيق الذين تمت المتاجرة بهم فى تلك السنة، فهذه الاسماء تقتصر على مجموعة تم تحريرها فقط . لابد لنا أن نعود للإجابة على السؤال الذى طرح نفسه منذ البداية وهو، هل قامت بريطانيا بدور فعال فى تصديها لمكافحة الرقيق فى الخليج العربى كإصلاح اجتماعى ونشر

حضارى أم أن ذلك كان ستارا لبسط النفوذ البريطانى فى الخليج العربى؟ فى الواقع نستطيع الإجابة على هذا السؤال من خلال ما اتضح من أن بريطانيا التى كانت تدعى ان قيامها بمحاربة تجارة الرقيق لم يكن إلا لدوافع إنسانية فى محاولة لتضليل الرأى العام ولإخفاء حقيقة نواياها، على حين كشف لنا الواقع ريف هذه الادعاءات إذ إنها كانت بذلك تعمل على تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج العربى من خلال الاتفاقيات التى فرضتها على حكامه والتى جعلت منها أداة لتدخلها فى شؤونهم الداخلية. وعلى ذلك، فقد كان هذا الدور الذى لعبته يخدم أغراضها الاقتصادية والسياسية، مما ينفى الدور الحضارى لهذا الاتجاه.

نجد أن نسبة الرقيق المتاجر بهم أكثرهم من الذكور وقليل من النساء. وجدت بعض الأسماء عربية وذلك لتأثير الإسلام فيهم أو منح اسم جديد من قبل سيده. أكثرهم كانوا فى سن الشباب وذلك من أجل العمل فى المنازل والحقول والغوص. اعتقاد بريطانيا ان محاولاتها فى جمع هؤلاء وإعادتهم إلى بلادهم تحد من هذه التجارة. لقد تعرضت القارة الأفريقية لعملية استنزاف بشرى لم يسبق له مثيل، فلقد ترتب على عمليات البيع للرقيق نقص شديد فى عدد سكان القرى حتى إن بعضها قد أزيل تماما. وفى أوج صادرات الرقيق الأطلنطية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بلغت فى عام أو عامين حوالى مائة ألف نسمة حتى أصبحت المستعمرات المسيحية الأوربية فى العالم الجديد تضم حوالى أربعين مليونا من الرقيق، ولعل النقص الشديد فى عدد السكان الذى ظهر بعد رواج هذه التجارة إنما يعود إلى طريقة معاملة السكان فى فترة الرق وإلى نقل عدد كبير منهم إلى العالم الجديد بالقوة الغاشمة والإرهاب وبدون رحمة أو هوادة. وكانت الرحلة التى يقطعها الرقيق من داخل القارة إلى محطات الشحن تمر بمراحل شاقة حيث كان الرقيق يلقون ألوانا من العذاب والإرهاب يتمثل فى قيدهم من أعناقهم

بالاغلال وإذا فكر أحدهم فى المقاومة أو الاحتجاج شدوا أعناقهم على عود ثقيل من الخشب وبعد ذلك يلقون فى السفن بطريقة لا إنسانية⁽¹⁾.

خسرت أفريقيا الكثير من سكانها بسبب نقص الخدمات الطبية وارتفاع نسبة الوفيات بسبب انتشار الأمراض التى لم تكن تعرفها المنطقة من قبل وبسبب نقل عدد كبير من القوى البشرية إلى الخارج حيث كان متوسط ما ينقل من العبيد إلى أمريكا سنويا أكثر من مائة ألف عبد. ويقدر عدد السكان الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا ما بين 18 و 40 مليونا، وعلى الرغم من اختلاف الأرقام حول ما خسرتة القارة الأفريقية من ثروتها البشرية إلا أنه من المؤكد أن أفريقيا خسرت أكثر من مائة مليون شخص معظمهم من الشباب، ولم يبق بالقارة سوى العجزة والشيوخ غير القادرين على العمل والانتاج، ولقد كان لهذا أثره فى أحداث خلل فى السكان، كما عانت منطقة غرب أفريقيا من فراغ سكانى عما سهل من استعمارها واحتلالها من المسيحيين الأوروبيين. وترتب على الحروب التى قامت بين الجماعات القبلية أكبر فائدة للأوروبيين الذين استفادوا منها لصالحهم، حيث نتج عن الأسلحة النارية والخمور فوضى وحروب بين الأفارقة الذين استغلوا وجود تلك الأسلحة بين أيديهم لتصفية الخلافات والمنازعات القبلية، ولم يتوقف دور الأوروبيين عند هذا الحد بل تدخلوا فى هذه الخلافات وشجعوا فريقا ضد الآخر لتوسيع هوة الخلاف وشن الحروب وحرق القرى، وكان الهدف من كل هذا هو القبض على أكبر عدد ممكن من الوطنيين واسترقاقهم. وعلى هذا فإنه بسبب تجارة الرقيق تجردت المجتمعات الأفريقية من بعض الصفات الإنسانية وتركت هذه التجارة أثرها فى سلوك الأفارقة الذين ظهرت عليهم علامات الشك والريبة والحذر والعداء للأوروبيين المسيحيين اعتقادا منهم ان هذه التجارة كانت السبب

١ - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 216.

المباشر فى ذلك التأخر الشديد الذى اتحدلر إليه قومهم بعد أن كانت لهم ممالك وحضارات مزدهرة قبل قدوم المسيحيين الاوربيين⁽¹⁾.

تحتاج الوثيقة التالية إلى التأمل فى الهدف البريطانى من تجارة الرقيق فى المنطقة فقد بعث المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى الكولونيل «ميد» Col. M.Mead برسالة إلى سكرتير وزارة الخارجية فى حكومة الهند البريطانية بتاريخ 1898/4/26 حول بعض الارقاء الهاريين من أسيادهم فى مسقط قال فيها: «إن الرقيق الذين حرروا من قبل سلطان عمان هم حالات فردية لا تخضع للاتفاقية المعقودة بين بريطانيا والسلطان وإن العبيد يستوردون إلى الساحل العربى حتى تاريخ عقد الاتفاقية لخدمة عدد من شيوخ المنطقة وقد أخذ بعضهم لاجئين لدى الوكالات البريطانية وإن العبد الذى ولد رقيقا أو الذى استثنى حسب نص الاتفاقيات يبقى رقيقا لدى الشيوخ ويعاد إلى سيده. وإن الرقيق الذين أخذوا لاجئين على سفننا قد حرروا بموجب نصوص قرارات مؤتمر بروكسل، أما أولئك الذين أخذوا لاجئين لدى المقيمة البريطانية فى بوشهر على الساحل الشرقى للخليج العربى أو فى أية قنصلية أو وكالة بريطانية فى الاراضى الإيرانية فقد منحوا شهادات عتق الرقيق بموجب نصوص المعاهدة بين بريطانيا وإيران لعام 1882. نلاحظ من هذه الوثيقة ما يلى: أولا:- أن السلطات البريطانية لم تمنع الرق بصورة شاملة وقاطعة لكنها فى بعض الأحيان وفى بعض المناطق قد تساهلت واشترطت المعاملة الحسنة للرقيق وقد كان ذلك واضحا فى منطقة الخليج العربى. ثانيا:- لقد سادت المنطقة اعتبارات سياسية فى تلك الفترة جعلت السلطات البريطانية تكيف اجراءاتها بما يخدم استراتيجيتها فهى تعلق محاربتها له ولكنها

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 216.

تضع فى حساباتها ان تجارة الرقيق فى المنطقة جزء من وضعها الاجتماعى اضافة الى البعد السياسى للمسألة⁽¹⁾.

لنقرأ الرسالة التالية:- بعث مساعد وزير خارجية حكومة الهند البريطانية برسالة الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى حول موضوع تجارة الرقيق فى المنطقة ردا على رسالته بتاريخ 9 يونيو 1898 أوضح فيها موقف السلطات البريطانية فى الهند من القضية والذي يتلخص فى متابعة هذا النشاط وضرورة منعه فى منطقة الخليج العربى. وحول الموضوع نفسه بعث جورج هاملتون من وزارة الخارجية البريطانية الى الحاكم البريطانى العام فى الهند برسالة أخرى بتاريخ 7/7/1899 ردا على رسالته المؤرخة 11/5/1899 تضمنت المداولة حول مسألة تجارة الرقيق فى مسقط بالاضافة الى موضوعات أخرى حول عدن. أوضح فى الرسالة أنه من الضرورى تطبيق قرار الحكومة البريطانية بخصوص منع تجارة الرقيق وتطبيق اتفاقها مع سلطان عمان ويعتقد ان سلطان عمان كان موافقا على عتق العبد الجليلد أما العبد القديم فيتم عتقه عندما ترى القنصلية البريطانية انه يعامل معاملة قاسية وغير إنسانية. يتضح من الرسالة السابقة ان السلطات البريطانية اعترفت ضمنا بأن تجارة العبيد كانت قائمة فى مسقط ولكنها لا تريد اثارة مشكلات مع سلطان عمان فى ذلك الوقت كما تشير الى ذلك رسالة وكيل وزارة الخارجية فى حكومة الهند الى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ 16/8/1899 تعقياً على رسالة هاملتون ان السلطات البريطانية كانت حريصة على منع هذه التجارة فى عمان أما مسألة عتق العبيد فى هذه المنطقة فتركت للتفاهم بين السلطات البريطانية والسلطان وليس هناك ما يلزم السلطات البريطانية أو سلطان عمان حول التجارة الداخلية أو عتق العبيد فى الاتفاقية الخاصة بهذا الموضوع أو الاتفاقيات الأخرى بخصوص هذه التجارة⁽²⁾.

1- د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 231.

2- د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 233.

لمعرفة آثار الرق على النواحي الاقتصادية يجدر بنا أن نلقى نظرة على الأحوال الزراعية والصناعية قبل قدوم المسيحيين الأوروبيين حتى يظهر الأثر الذي أحدثه هذا التواجد المسيحي الأوربي ومن المعروف أن شعوب منطقة غرب أفريقيا قد عرفت الزراعة منذ أمد بعيد، وانتشرت الزراعة عبر السافانا وقامت زراعات الدخن والذرة والكسافا والموز واليام وساعد اشتغال السكان بالزراعة على توفر عامل الاستقرار السكاني في المنطقة وإدخال عدد من المحاصيل التجارية بعد اعتناق السكان للدين الإسلامي في نطاق السفانا في شمال نيجيريا ومالي والسنگال وكانت الزراعة بدائية يمارسها السكان من اللولوف والماتدينجو والسنگاي والهوسا وشعوب «الايو» و«البوروا» و«الاشانتي» وكان الرق يستخدم في الزراعة من أجل استغلال ثروات المنطقة لصالح سكانها. أما في المجال الصناعي والحرف التعدين فنجد أن المنطقة قد شهدت صناعات يدوية متمثلة في صناعة النسيج والفخار والأدوات النحاسية والبرونزية وقامت حضارات قديمة في «إفني» و«بنين» في الأطراف الشمالية من الغابة، كما قامت حرف تعدين وصياغة الذهب في ممالك غانا ومالي وصنغى، وقامت صناعة القصدير. ويحدثنا بارت عندما زار «كانوا» عام 1851 أنه وجد رواج المنتجات الوطنية كالأقمشة القطنية المنسوجة كما وجد أن المنتجات الجلدية تحتل مكانة بارزة بين الصناعات الوطنية. وباختصار فإن تجارة الرقيق ان كانت قد وجدت في غرب أفريقيا قبل وصول المسيحيين الأوروبيين إليها لم تكن ذات أثر على الثروة البشرية هناك ولكن مع قدوم المسيحيين الأوروبيين بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السيئة حيث أدت هذه التجارة إلى تدمير وهدم القوى البشرية في المنطقة وهي أهم عامل في القوى الانتاجية يضاف إلى ذلك عمليات التدمير والهدم بسبب تجارة الرقيق وما أعقبها من نقص خطير في عدد السكان؛ والقوى العاملة في المنطقة هذا فضلا عما لحق بالأرض الزراعية من تدمير لمساحات واسعة وحرق وتدمير القرى بسبب غارات الرقيق، وقد ترتب على هذه العمليات

الهدمية العجز الكامل عن مزاولة أى نشاط اقتصادى إيجنى سواء من الناحية
الاجعية أم الصناعية أو التجارية⁽¹⁾.

حطمت خاربه الرقيق القرى والمراعى وهجر الناس مناطق استقرارهم إلى
مناطق أخرى أكثر أمنا وطمأنينة وقد أدى هذا التشتت الذى لحق بالشعوب
الأفريقية إلى نقص فى القدرة الانتاجية بسبب اصطداد عدد كبير من الرقيق أو
بسبب تدمير المناطق الشاسعة الصالحة للزراعة أو الرعى، وترتب على هذا الدمار
اتجاه النشاط الاقتصادى إلى انتاج الحد الأدنى للطعام والذى لا يغطى الاستهلاك
المحلى أو المشاركة فى الحروب ضد القبائل الأخرى لصيد أكبر عدد من الرقيق.
وفى المجال الصناعى نجد أن الاضطراب الذى صحب عمليات قنص الرقيق قد
أدى إلى عدم وجود دوافع لدى الأفراد للعمل فى المجال الصناعى لأن الأسواق
فقدت المستهلكين وتحول عدد كبير منهم إلى العمل بالرق والبحث عن وسائل
لشن الحروب والاغارة على القبائل الأخرى، وقد أثر هذا على الصناعات المحلية
كالنسيج والأقمشة -الأحذية والصناعات الفخارية، كما انصرف الناس إلى شراء
المصنوعات الأوروبية البديلة على كل هذا انحسار النشاط الصناعى فى بعض المناطق
الشمالية من غرب أفريقيا والمثال الواضح لذلك هو مدينة «كانوا» فى شمال نيجيريا
التي زارها «بارث» عام 1851 ووجد بها نشاطا صناعيا وتجاريا هاما. ولقد كان
لرواج تجارة الرقيق على أيدي المسيحيين الأوروبيين أثره فى نهب ثروات المنطقة
الاقتصادية والقضاء على أى مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادى فيها، ولم يتوقف
الأمر عند حد استمرار ضياع القوة العاملة أو الطاقة التى كان من الممكن الاستفادة
بها فى العملية الانتاجية أو حد استمرار تدمير الثروة الطبيعية نفسها من أراض
ومحاصيل ومراع ومراكز تجارية بل امتد الأثر إلى أحداث حالة خطيرة من الفوضى

1 - د. عبدالله عبدالرازق إبراهيم - المرجع السابق ص 210.

والقلق وعدم الاطمئنان يصعب معها انتاج أدنى حد من الطعام سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير⁽¹⁾.

أدت تجارة الرقيق ورواجها من منطقة غرب أفريقيا عبر الأطلنطي إلى عملية استغلال منظم لثروات المنطقة لصالح القوى المسيحية الأوروبية والتي تمثلت فى استغلال الثروة البشرية كرقيق ثم نقلها إلى العالم الجديد، وتبع ذلك عمليات استغلال مستمرة ومنظمة للثروات والمواد الخام الأخرى بالمنطقة بعد إرهابها واستعمارها وإعادة تشكيل أوضاعها الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف والأوضاع الجديدة وذلك من أجل نهب أكبر قدر من هذه الثروات بأدنى التكاليف. ولقد كان لهذا الاستغلال أثره بعد استقلال دول غرب أفريقيا التي لارالت تعاني من اقتصاد متخلف حيث يعتمد اقتصادها أساسا على تصدير المواد الخام إلى الدول الأوروبية الغربية، وبقاء المنطقة فى عداد الدول المستهلكة للمنتجات والصناعات المسيحية الأوروبية وبالتالي اعتبارها سوقا لها، وهذا الوضع لا يساعد بأى حال من الأحوال على قيام صناعات حديثة بسبب المنافسة العالمية أو عدم وجود رأس المال اللازم وبسبب عدم وجود الخبرة الفنية، وبالتالي صارت تجارة الرقيق من العوامل التي أثرت فى اقتصاديات دول غرب أفريقيا حتى بعد القضاء عليها. وكانت آثار تجارة الرقيق سيئة على المجتمعات الأفريقية حيث إن انحطاط الزنوج فى داخل القارة إنما يرجع إلى تعامل المسيحيين الأوروبيين فى هذه التجارة البشعة وكان لتعاملهم فيها الأثر الأكبر فى انتشار القوضى والحراب وتحطيم القبائل وتشريد مجتمعات بشرية بأكملها، ولم يهلك الرقيق فقط من سوء المعاملة البدنية بل من اليأس والأسى والانتحار. كما كان لفقد أفريقيا للأيدى العاملة النشطة التي كان من الممكن استغلالها فى عمل انتاجى مشعر، أثره فى إيجاد حالة من الشك والريبة بين

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 211.

السكان الذين لم يشعروا فى ظل هذه التجارة بالأمان والاطمئنان وبذلك صار السكان يعيشون ليومهم ولا يفكرون فى غدهم أو فى مستقبلهم ، وهذا الشعور يجعل من الصعب البحث عن وسائل لتحسين الانتاج بل ترتب على هذه الحالة من القوضى وعدم الاستقرار هروب عدد كبير من السكان من أوطانهم إلى أماكن تتوفر فيها الحماية وكانت هذه العمليات تتم بشكل جماعى وصار هم السكان هو البحث عن وسائل للدفاع عن أنفسهم وليس البحث عن الاستقرار أو تشييد المدن⁽¹⁾.

إذا كانت إجراءات منع هذه التجارة قد حققت بعض النجاح حتى نهاية القرن التاسع عشر فإن التجارة الداخلية قد استمرت فى منطقة الجزيرة العربية فترة من الزمن لعدة أسباب:- أولها ان اتفاقية حظر تجارة الرقيق لم تنطبق على التجارة الداخلية وشأنها. وثانيها:- ان التهريب كان جزءاً من تجارة المنطقة بصورة عامة وبخاصة بعد تطبيق القوانين البريطانية المعمول بها فى الهند على المناطق التى تقع تحت الحماية البريطانية وسيطرتها وأن تهريب الرقيق كان جزءاً من النشاط التجارى بصورة عامة. وثالثها:- ان السلطان البريطانية لاعتبارات سياسية فى المنطقة لم تكن حازمة فى مواجهة هذه التجارة رغم ان اجراءاتها قد ساعدت على الحد منها بصورة فعالة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فكان هناك نوعان من الأسواق: النوع الأول أسواق مصدرة للرقيق والنوع الثانى مستوردة ووسيلة فى نقلهم من سوق لأخرى، كما كانت مقايضة الرقيق بالبضائع والسلاح أمراً عادياً فى المنطقة⁽²⁾.

نصل إلى النتائج التالية:- كانت تجارة الرقيق نشطة فى المنطقة حتى نهاية

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 216.

2 - د. عبدالملك خلف - المرجع السابق ص 244.

القرن التاسع عشر وبعد ذلك ضعفت واستمر تهريب الرقيق بصورة محددة وأدت إجراءات حظر تجارة الرقيق إلى الحد منها في المنطقة وليس القضاء التام عليها ولقد صاحب إجراءات بريطانيا لمحاربة تجارة الرقيق في المنطقة محاولات تضخيم وبيان خطورتها بهدف تبرير التدخل في شؤون المنطقة، وكانت مصادر تصدير الرقيق إلى منطقة الخليج العربي بصورة أساسية هي المناطق الساحلية في شرق أفريقيا وأن أهم مقومات القضاء على هذه التجارة هي أنها كانت مورداً أساسياً في اقتصاديات بعض المناطق مثل زنجبار وعمان وبخاصة لعدد من التجار ورؤساء القبائل والحكام. وقد أوضح تقرير اللجنة التي شكلها «كارندون» وزير الخارجية البريطانية ذلك والذي قدمته إلى الحكومة البريطانية عام 1870 حيث ذكر فيه إلغاء الرق بشكل تدريجي حتى لا تعرض اقتصاديات زنجبار لأية اهتزازات. وباعتراف المسؤولين البريطانيين فإن معاملة الرق من قبل سيده في شرق الجزيرة العربية كانت تختلف عن معاملة الرق في أوروبا وأمريكا في القرون السادس والسابع والثامن عشر. فالرق في شرق الجزيرة العربية كان جزءاً من المعاملة للقبائل العرب ويعامل بصورة عامة معاملة حسنة. لقد تحدثنا عن الرق وتجارة الرقيق بمفهومه المحدد الضيق ولكن مفهوم الرق الواسع - شمل الاستعباد والامتلاك والتسلط والإرهاب والتحكم في النواحي السياسية والاقتصادية على مقدرات شعوب العام الثالث عن طريق الاستعمار المسيحي التقليدي والاستعمار الجديد وكذلك شركات متعددة الجنسيات الرأسمالية التابعة للغرب المسيحي وهذا هو استرقاق الشعوب وهي هذه تجارة الرقيق في المنطقة وهي جزء من تاريخها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي⁽¹⁾.

نجد أن اقتصاد المجتمع العربي في شرق الجزيرة العربية كان في حد الكفاف

1 - د. عبدالمالك خلف - نفس المرجع ص 245.

حيث يعمل معظمهم فى الغوص لمدة ستة أشهر ويحصلون لقاء ذلك على أجر زهيد لا يكفى لسته أشهر فى الشتاء مما يضطرهم إلى أخذ القروض من صاحب الغوص أو النواخذة أما سكان البادية فى الصحراء فإنهم يعتمدون على المراعى البسيطة فى فصل الشتاء والأعمال الخفيفة فى بعض المزارع فى الصيف لجنى التمر فكيف يمكن لهذا المجتمع ان يشتري الرقيق أو يعتمد عليهم. أما النواخذة فإن احتياجاتهم للغوص موسمية فى فصل الصيف وإذا ما اشترى الرقيق ليعلمه فى الصيف فكيف يمكنه ان يطعمه بقية أيام السنة فإنه مكلف من الناحية المادية ولهذا فإن استخدام الرقيق فى مجتمع شرق الجزيرة العربية كان قليلا جدا لا يتجاوز افراد أصابع اليد الواحدة فى المدن الساحلية الرئيسية ولكن لماذا افتعلت بريطانيا هذه الضجة الكبيرة حول منع تجارة الرقيق والسبب فى ذلك هو تفتيش السفن العربية التى تحمل الأسلحة تحت ستار مكافحة الرقيق أى ان الهدف الرئيسى هو منع تجارة الأسلحة وليس الرقيق إضافة إلى فرض قيود جديدة تستطيع التحكم فى الشؤون الداخلية لقبائل ساحل عمان بعد ما تحكمت فى الشؤون الخارجية كما لا ننسى ان أمريكا وأوروبا استكفت من تجارة الرقيق ووصلت إلى حد التشبع مما لا تستطيع ان تستوعب أعدادا جديدة إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التى ظهرت فى مجتمعاتها مما أدى إلى منع تجارة الرقيق فى بدايات القرن التاسع عشر. لهذا السبب اتخذت شعارا إنسانيا رافعا لمنعها بعدما استكفت ووصلت إلى حد التشبع، كما أن هناك أسبابا دينية فإن الرقيق التى كانت تاجر بهم من غرب أفريقيا كان معظمهم مسلمون ويتم تحويلهم إلى المسيحية بالقوة فى أوربا وأمريكا فى حين كان الرقيق من شرق أفريقيا يتحولون طوعا إلى الإسلام فى المجتمع العربى؛ ولهذا فإن الغرب المسيحي حاول منعهم حتى لا يتحولوا إلى مسلمين أى أن البعد الدينى كان من أحد الأسباب وليست تجارة رقيق. ولكن لا ننسى انه كانت هناك تجارة للرقيق ولكن

ليست رابحة في شرق الجزيرة العربية وإنما كان مردودها المالى والاقتصادى فى زنجبار أكبر وكما كان اعتماد العرب فى مزارعهم على الرقيق قليلا .

النتائج السياسية

استمر الرقيق فى أوروبا يعملون فى زراعة الأرض بعد زوال الحكم الرومانى ونشوء نظام الاقطاع، ومنذ بدايات القرن العاشر اشتركت عدة عوامل لتساعد على زوال الرق واستمرت هذه العوامل قرابة خمسة قرون حتى أدت إلى زوال الرق نهائيا . ويرى بعض المؤرخون ان هذه العوامل هى⁽¹⁾.

رغبة الملوك فى إضعاف قوة الاقطاعيين، فأخذوا يدعون إلى تحرير الرقيق ويدهوا بأنفسهم حيث حرروا أرقاء ممتلكاتهم . الحروب التى كانت تستدعى تجنيد مقاتلين أحرار فكانت سببا فى تحرير الرقيق على نطاق واسع وتجنيد فى الحروب ولاسيما فى القرن الثانى عشر . المجاعات والأوبئة التى احتاجت أوربا بين القرنين العاشر والثانى عشر هذه المجاعات أنقصت من عدد الأرقاء . ظهر عرف دولى ينص على استغناء الأسرى بدلا من استرقاقهم . غير أن هناك عاملا أساسيا بالإضافة إلى العوامل السابقة أدى إلى زوال الرق هو ظهور نظام جديد بنحول النظام القديم للرق عرف باسم رق فقد أدت قلة عدد الرقيق بسبب العوامل التى ذكرناها إلى احتفاظ الأسر الاقطاعية بما تبقى لديهم من رقيق والعمل على تكاثرهم، من أجل أن يعملوا وقد منحهم قطعة صغيرة من الأرض يزرعونها فيأخذون محصولها ولا يحق للسيد أن يتزع منهم هذه القطعة من الأرض . فكان ذلك دافعا لنشاطهم وجددهم كما سمح للرقيق ببناء بيت لهم فى الأرض التى يعملون بها، وكذلك منح لهم حق الزواج، فأصبح له أرض يعمل بها وبيت يأوى إليه وروجة وأولاد ينتسبون إليه فاكسب بذلك شخصية قانونية وكذلك حصل على

١ - د . عبدالسلام الترماتنى - المرجع السابق ص ١٤٩.

اكتساب شخصية إنسانية فلم يعد سيده يمارس عليه حق الحياة أو الموت ولم يعد له حق التصرف به بعد أن أصبح ملتزما بالأرض، وإنما كان يباع هو وأسرته مع الأرض وأصبح بذلك جزءاً من الأرض لا يتفصل عنها.

مع كل هذه الاكتسابات القانونية والإنسانية إلا أنه بقي ملتزماً بالخضوع لسيده في كل ما يأمره به لا يزرع أرضه إلا بإذنه ولا يتزوج إلا بعد موافقة سيده، ولا يستطيع أن يهجر الأرض أو يغادر الإقطاع، كما للسيد الحق في أن يرث أولاد العبد من بعده فهم جميعاً يولدون في الأرض ويموتون فيها، وكذلك ملتزمون بدفع ما يطلبه السيد من مال، وعليهم أن يعتنوا بأرض سيدهم من غرس وقطع وسقاية وتنظيف وحفر ووزع. ورق الأرض كان يتألف من أولاد الأرقاء ومن الأحرار المستضعفين الفقراء الذين كانوا يلجئون إلى سيد إقطاعي قوى يحميهم أو من مدنيين عجوزاً عن وفاء دينهم فانقلبوا إلى أرقاء. ورق الأرض كان خطوة أولى في طريق التمرد الكامل للرقيق الذي أخذ يتدرج بالزوال، حين بدأ كبار الإقطاعيين وكبار الملاك يعهدون أراضيهم إلى الرقيق يستثمرونها مقابل مبلغ سنوي وبذلك قلت عليهم المراقبة، ولم يلتزموا في البقاء أوقات طويلة في إقطاعياتهم، وبذلك تخفف الأرقاء من سلطة الأسياد وزاد نشاطهم في العمل لأن الفائدة ترجع لهم كلما كبرت واستطاعوا أن يشتروا حرياتهم بأموالهم. وكذلك تحريض الملوك لرقيق الأرض على الخروج عن طاعة السادة الملاك للقضاء على نفوذهم، هذا ما حدث في بريطانيا حين عصى الأرقاء أسيادهم، وكذلك في ألمانيا حيث صوب الأرقاء سلاحهم إلى أسيادهم وانتهى الأمر بتحريرهم. وفي القرن السادس عشر زال الرق الأبيض في أوروبا واتجه الأوروبيون إلى البحث عن بديل فاتجهت أنظارهم إلى أفريقيا، حيث الرق الأسود إذ أن الأرض أصبحت بحاجة إلى من يعمل بها وكذلك استصلاح الأرض البور يحتاج إلى يد عاملة، فكانت أفريقيا مصدراً خصباً

للحصول على العمالة وأقيمت لهم مراكز تجارية. وهذا الرق مع تقدم الزمن لقي محاربة أدت إلى زواله وهناك عدة عوامل أو مراحل أدى إلى زوال الرق⁽¹⁾:

الثورة الفرنسية. ومن الثورة الفرنسية إلى حرب الانفصال الأمريكية. ومن حرب الانفصال الأمريكية إلى قيام عصبة الأمم.

من أبرز الآثار السياسية التي ترتبت على تجارة الرقيق استغلال الدول الأوروبية لعملية القضاء على هذه التجارة بمحاولة جديدة هدفها السيطرة ووسط النفوذ على القارة الأفريقية واستعمارها لأجل الاستغلال الاقتصادي المباشر للمنطقة وشعوبها. ولتحقيق هذا الهدف اتخذت الدول المسيحية الأوروبية من محاربة الرق شكلا ومظهرا إنسانيا يرر سيطرة هذه الدول على أجزاء من القارة الأفريقية، وصحيح أن محاربة الرق قد اتخذ شكلا إنسانيا هدفه النهوض بشعوب المنطقة والاخلد بيدهم إلى سلم الحضارة والتقدم وأخذت الجماعات الإنسانية تبذل قصارى جهدها من أجل القضاء على هذه التجارة غير المشروعة وتزعمت بريطانيا هذا الدور البطولي حتى صدر قانون إلغاء الرق عام 1807 والغى الرقيق في بريطانيا ومستعمراتها في عام 1833. ولم يكن هدف بريطانيا إنسانيا في حد ذاته ولكنه ارتبط أساسا بما يحققه لبريطانيا من سيادة على البحار وامتلاك وتكوين قواعد جديدة على السواحل الأفريقية تضمن لها الاحتكار التجارى والوصول إلى مستعمراتها في آسيا وقد ساعدها على ذلك احتكارها للصناعة وعدم وجود منافسين لها في هذا المجال. لقد اتخذت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا من عملية القضاء على الرقيق وسيلة لبسط السيطرة والنفوذ على مناطق غرب أفريقيا. ومن الملاحظ أن بريطانيا تمكنت من تكوين أربع مستعمرات لها في غرب أفريقيا وناقتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وأخذت كل دولة تدفع بالمغامرين

1 - د. عبدالسلام الترماني - نفس المرجع ص 150.

والتجار لاثبات ملكية بلادهم فى المناطق التى يستطيعون الوصول إليها بحجة محاربة تجارة الرقيق، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التنافس الدولى وتقسيم غرب أفريقيا بين هذه الدول المسيحية الأوروبية. ومع اشتداد المنافسة بين القوى الأوروبية كان لابد لهذه القوى أن تتفق فيما بينها على أسلوب لتقسيم هذه الممتلكات والشعوب أى التحول من رقيق الإنسان إلى رقيق الدول أى من استبعاد الأفراد إلى استبعاد الشعوب وكان هذا سببا فى عقد مؤتمر برلين لعام 1884/ 1885 الذى وافق على ادعاءات الدول المسيحية الأوروبية وأضفى صفة شرعية وقانونية على ما تم الاستيلاء عليه من أجزاء القارة الأفريقية بالقوة والإرهاب والاستعمار⁽¹⁾.

بعد استتباب الأمر للاستعمار والسيطرة الإمبريالية المسيحية الأوروبية على منطقة غرب أفريقيا وتقسيمها فيما بينها بدأت عمليات الاستغلال المنظم لمواردها الاقتصادية. يمكننا أن نقرر أنه فى حين كانت التجارة الأوروبية فى الرقيق من منطقة غرب أفريقيا والوسائل التى اتبعوها سواء فى استرقاق الأهالى أنفسهم أو التجارة فيهم، بمثابة هدم وتدمير لكل مظهر من مظاهر الحياة البشرية للمجتمعات الأفريقية فقد كانت بالنسبة للأوروبيين دعامة هامة من دعائم بناء الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية مما جعلها تصل إلى مرتبة الانطلاق الاقتصادى الهائل، ولولا الرقيق الأفريقى والثروات الهائلة التى حققها الأوروبيون من جراء هذه التجارة فى الإنسان الأفريقى لما قامت لأوروبا أو لأمريكا مثل هذه القوة الهائلة فى تلك الفترة الوجيزة نسبياً، ومن الممكن أن نقول ان الرقيق الأفريقى كان بمثابة الهشيم الذى احترق ليولد الطاقة اللازمة لتحريك ودفع محركات المجتمعات المسيحية الأوروبية والأمريكية لبناء اقتصادياتها وتقديمها الحاضر⁽²⁾.

1 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - المرجع السابق ص 213.

2 - د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم - نفس المرجع ص 213.

رغم صدور قرارات رسمية من الدول بمكافحة تجارة الرقيق وفرض العقوبات، فقد استمرت هذه التجارة بوسائل غير رسمية وفردية، نجد دولا أوروبية تعاهدت مع بعض الزعماء الأفارقة الذين يباشرون هذه التجارة بنشاط واسع كما حدث بين بلجيكا المسيطرة على دولة الكونغو الحرة وبين «نيوتيب» أو محمد بن حميد المجبى الذى أسس دولة فى شرق الكونغو من صلات مشبوهة يضاف إلى هذا أن الربح التجارى واستخدام الرقيق فى الانتاج الزراعى والصناعى كان يقلل من فعالية الجهود المبذولة فى عملية المكافحة والتي اتخذت من البداية وسيلة لفرض النفوذ، والدليل على ذلك أنه بعد انتهاء تجارة الرقيق بقيت الدول الأوروبية فى الأراضى الأفريقية بحجة أخرى وهى رفع مستوى الأفارقة وادخال المدنية والمسيحية إلى حياتهم. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأليف عصبة الأمم، وقعت الدول الأعضاء بتاريخ 25 سبتمبر 1926 (اتفاقية جنيف) وهى تقضى بقمع تجارة الرقيق وملاحقة إلغاء الرق بجميع صوره ومظاهره وخاصة فى الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصاية. وعلى أساس هذه الاتفاقية قررت الدول الاعضاء اعتبار الاسترقاق والاتجار به جرما جنائيا، وتعهدت بوضع عقوبات لهذا الجرم فى قوانينها الجزائية. لقد ظلت الشعوب الأفريقية تعاني من ظلم وإرهاب الرجل المسيحي الأوربي استرقاقا منذ قرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، واستعمارا وإرهابا من ذلك التاريخ حتى أحدث تنحدر على التوالي فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، نشير هنا إلى أن التمييز العنصرى الذى يعتبر من أحد النتائج الرئيسية لتجارة الرقيق، وكرد فعل لسياسة الاضطهاد والإرهاب التى مارسها المسيحيون الأوربيون ضد الأفارقة ظهرت أفكار الجامعة الأفريقية - Pan Af- ricansim مما شجع ذلك على ظهور بوادر الوعي فى سبيل التحرر السياسى بهذه القارة، فقد رأت الدول الاستعمارية الإمبريالية أن نفقات الاستعمار والإرهاب

أخذت تزيد على موارده ووجدت أن من الأفضل أن تستجيب ليقظة الشعوب التي بدأت تنفتح بعد انتهاء الحرب، وأن تستبدل الاستعمار والإرهاب بالهيمنة السياسية والاقتصادية⁽¹⁾.

عقب الحرب العالمية الثانية، دعا الحلفاء الدول التي خاضت الحرب معهم من قرب أو من بعد، إلى عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة، وانعقد المؤتمر بين الخامس والعشرين من إبريل و 26 يونيو عام 1945، وفيه وقعت الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن هذا الميثاق تأكيد الأمم إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. ويتأريخ 10 ديسمبر عام 1948 أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد نصت المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز استرقاق أو استعباد أى شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها. وقد تبع هذه الإعلان اتفاقيتان دوليتان بشأن إلغاء الرق وقمع تجارته، الأولى فى عام 1949 والثانية فى عام 1956، كذلك اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة عام 1963 قرارات حرم فيها الرق فى جميع صوره وأشكاله. وفى 16 سبتمبر عام 1966 أى بعد إعلان حقوق الإنسان بشمانية عشر عامًا، وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على ميثاقين مبنيين على إعلان حقوق الإنسان وهما الميثاق الدولى لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية وقد أكدت المادة الثامنة من الميثاق الثانى على المادة الرابعة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تحرم الاسترقاق وتجارته بكافة أشكالها. وقد بلغ عدد الاتفاقيات التى أبرمت منذ عام 1832 حتى الآن نحو من ثلاثمائة اتفاقية ومع ذلك فإن الرق مازال مستمرا، ومازالت تجارته نشيطة، وهو يمارس فى صوره المتعددة فى كثير

1 - د. جهاد مجيد محيى الدين - المرجع السابق ص 48.

من أنحاء العالم، فإن الاتجار بالملحقات البشرية مازال مستمرا وأنه يمارس كما جاء فى تقرير رابطة مكافحة الرق بلندن على خمس صور: الشراء والدين والقنانة الأرض Sarvage والزواج الجبرى والتبنى الصورى⁽¹⁾.

اما وسائل مكافحة الرق وقمع تجارته، فكل ما صنعه المجتمع الدولى فى الاتفاقيات المنوه بها إنه اعتبر الرق وتجارته جرما، وان الدول الموقعة على الاتفاقيات تعهدت بتقرير عقوبات فى قوانينها، ولم ينجح هذا التدبير فى شيء، لأن العقوبات لم تكن على درجة واحدة فى القوانين، فمنها من اشتد فيها ومنها من تراخى وقد اتسع نطاق الرق ونشطت تجارته باعتراف القسم الاجتماعى والاقتصادى لهيئة الأمم المتحدة فقد جاء فى دراسة لاتفاقية 1956، بأن وسائل النقل وتحديثها قد قرب بين البلاد فيسر بذلك تجارة الرقيق وزاد فى نشاطها. فالرقيق كان ينقل فيما مضى فى سفن ويحشر فى عنابر عفنة أما الآن فإنه ينقل فى طائرات فيها كل أنواع الرفاه، والرقيق من قبل كان يقيد بسلاسل من حديد تدل عليه، أما الآن فإنه يقيد بقيود لا تنم عنه ولا تدل عليه، كالإغراء أو الخنز، والإكراه المعنوى. من ذلك يتبين أن وسائل مكافحة الرق اقتصرت فى النطاق الدولى على دراسات ومناقشات وتوصيات، واقتصرت فى النطاق الوطنى على إقرار عقوبات واتخاذ تدابير محلية. وإذا كانت الحروب لم تعد مصدرا للرق فإن القوى المسيحية الإرهابية الاستعمارية قد استبدلت الاسترقاق بالتبعية الاقتصادية والسياسية وكلاهما الوجه الثانى لاسترقاق الشعوب⁽²⁾ واستعبادها وإرهاها.

رغم نشاط بريطانيا فى منع هذه التجارة إلا أنها لم تعامل المتاجرين بها معاملة حارمة وقاسية فى المنطقة ويرجع تفسير ذلك إلى أنها كانت تسعى للسيطرة

1 - د. جهاد مجيد محبى الدين - نفس المرجع ص 48.

2 - د. جهاد مجيد محبى الدين - نفس المرجع ص 49.

على منطقة الخليج العربى وقد خططت لعقد اتفاقيات مع شيوخها ونظراً لأن هذه التجارة كان يستفيد منها بعض حكامها فإن الضغط لتجارة الرقيق وحتى عمليات الخطف التى كانت تتم تجارة الرقيق فى عمان وساحل عمان عام 1837، كانت بمعرفة بريطانيا. لقد كانت السلطات البريطانية تسمح بتجارة الرقيق خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر واشترك فيها بريطانيون، بل كان الرقيق ينقلون على سفن تحمل العلم البريطانى، القضية إذن ليست الاعتبارات الانسانية فحسب هى التى جعلت بريطانيا تقف ضد تجارة الرقيق فى الخليج العربى وإنما المصالح الاقتصادية والسياسية وهذا لا يعنى التقليل من الاعتبارات الأخرى لتوضيح ذلك⁽¹⁾. إن بريطانيا لم تعد بحاجة إلى الرقيق للعمل فى بريطانيا أو مستعمراتها ذلك أنها أصبحت دولة صناعية وأن العبيد كانوا يجلبون للعمل فى الزراعة. وإن بريطانيا قد وضعت خططها للسيطرة على الطرق التجارية فى الشرق خاصة الطريق إلى الهند، ربما أن الخليج العربى يعتبر ممراً استراتيجياً هاماً على هذا الطريق وأحد منافذ المحيط الهندى فإن تواجد بريطانيا وسيطرتها عليه أمر كان يشغل السياسة البريطانية منذ بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وإن بريطانيا كانت دولة استعمارية إرهابية وفى الوقت الذى كانت فيه تعمل على منع تجارة الرقيق تمارس سياسة استعمارية إرهابية وتعامل شعوبها معاملة العبيد فى الاستعباد بكل صوره. أما حول تبرير موقف السلطات البريطانية غير الحازم من تجارة الرقيق فى المنطقة فيقول «ارنولد ويلسون» إن حياة العبد فى المنطقة لم تكن قاسية أكثر من حياة العرب العادية ففى التخلف يتساوى الاثنان. صحيح أن حياة العبد فى منطقة الخليج العربى لم تكن قاسية ولكن ذلك لا يبرر استرقاقه ثم إن مقارنته لحياة العبد بحياة العربى العادى فى المنطقة الأكثر سوءاً ويمكن القول: هل

١- د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 224.

تغير حال هذا الإنسان العربى خلال فترة السيطرة المسيحية الاستعمارية البريطانية الطويلة؟ أم أن تلك السلطات رأت المساواة فى التخلف بين العبد والمواطن مبررا لعدم التمييز بينهما؟ وهل ذلك التخلف الذى يعنيه «ويلسون» هنا هو قبل الوجود البريطانى فى المنطقة فقط؟ إن دراسة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى منطقة الخليج العربى فى فترة السيطرة البريطانية لا تضيف إلى معلوماتنا جديدا من الانجازات التى ساهمت فى رفع مستوى الإنسان فى المنطقة كما تبرر بريطانيا استعمارها للمنطقة كما أنها لم تنه تجارة الرقيق فى فترة وجيزة تلك التى اعتبرت أن رسالتها الانسانية والحضارية تحتم القضاء على هذه التجارة ومن خلال ذلك وغير ذلك تمكنت من التغلغل فى المنطقة وفرض إرهابها وسيطرتها عليها ووقفت متساهلة مع التجار الذين مارسوا هذه التجارة حتى لا تخلق جوا يقلق وضعها ويعرقل سياستها الإمبريالية الاستعمارية⁽¹⁾.

نجد أن إجراءات بريطانيا لم تصل إلى غاياتها ولئن تحدث أى تغيير فى مجتمع شبه الجزيرة العربية، ولو أنها ساعدت المجتمع العربى فى الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة لكان ذلك أجدى وأنفع فى القضاء على نظام الرق، كما فعلت الإدارة المصرية فى السودان. لكن بريطانيا اتخذت من مكافحة الرق وسيلة للتدخل فى منطقة شرق الجزيرة العربية بصفة عامة وسلطنة عمان بصفة خاصة من أجل السيطرة عليها. وقد نجحت بريطانيا بتقسيم سلطنة عمان إلى سلطتين عمان وزنجبار ووضعت زنجبار تحت حمايتها ووطدت نفوذها فى عمان. ولم تقم بريطانيا بأى محاولة من جانبها لنشر الحضارة الأوروبية فى بلاد العرب بل لبل ان الرق استمر شائعا فى الجزيرة العربية مدة طويلة. وهذا يتعارض وينافى ما زعمته بريطانيا من قيامها بمحاربة تجارة الرقيق بدوافع إنسانية. والحقيقة ان بريطانيا اتخذت من محاربة تجارة الرقيق وسيلة لسيطرتها فى منطقة الخليج العربى وشرق أفريقيا

١ - د. عبدالملك خلف - نفس المرجع ص 225.

من جهة، وللضغط على الدول الأوروبية والأمريكية التي تستخدم العبيد عمالا زراعيين فى أراضيها ومستعمراتها من جهة أخرى لتحول دون تطويرها، ولو كان دافع بريطانيا إنسانيا كما زعمت لألفت نظام الرق نفسه وعملت على نشر الأساليب الحضارية فى شرق الجزيرة العربية والأفريقية الشرقية. ومن جهة أخرى فقد كان للثقل الصناعى الذى ظهر فى أوروبا أثر كبير فى الاستغناء عن الرقيق فى أوروبا وأمريكا وإرسالهم برفقة المستكشفين الأوروبيين إلى مجاهل القارة الأفريقية السوداء لاستكشافها والسيطرة عليها ووضعها تحت حكم الإرهاب والاستعمار الأوروبى. وبالرغم من أن الدول المشتركة فى مؤتمر بروكسل قد تعهدت بتنفيذ معاهدة منع تجارة الرقيق، إلا أن الشر مارال قائما ولم يستأصل بعد بأكمله. فقد أصبح سكان قارة أفريقيا عبيداً للسادة البيض من المسيحيين الأوروبيين. ومهما يكن الأمر، فإنه إذا كانت بريطانيا ودول أوروبا قد نادت بمنع تجارة الرقيق، وقد أعادت العمال الأفريقيين الذين تم الاستغناء عنهم من أعمالهم فى أوروبا وأمريكا إلى القارة الأفريقية، فقد عادوا إلى قارتهم السوداء لا يعيشوا أحرارا كغيرهم من المواطنين الشرفاء فى بلادهم، بل يعيشوا عبيدا للمستعمر الأجنبى الذى سيطر على القارة الأفريقية السوداء فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالى. فأصبح البيض هم السادة والسود هم العبيد كما كان فى حكومة جنوب أفريقيا العنصرية. وهذا مؤشر آخر على أن للحضارة المسيحية الأوروبية دوافع وأهداف كثيرة وخاصة فى هذا الشأن⁽¹⁾.

يمكننا القول بأن عصر الأمن البريطانى قد بدأ بعد نهاية المقاومة العربية وتوقيع اتفاقية الهدنة البحرية الدائمة 1853 مع «ساحل عمان» ومن ثم اتفاقيات منع تجارة الرقيق مع كل من عمان وإيران والبحرين وبذلك نجحت بريطانيا فى

١ - د. إسماعيل أحمد ياغى - المرجع السابق ص 195.

إضعاف القدرات التجارية لأبناء الخليج العربى تحت شعار إنسانى مزيف جديد هو القضاء على تجارة الرقيق، وبموجب تلك الاتفاقيات التى تعطى للسفن الحربية البريطانية حق توقيف وتفتيش السفن التجارية المحلية الوطنية فى عرض البحر، فإن بريطانيا قامت بالاغراق المنظم لهذه السفن التجارية لمجرد الاشتباه فيها بدلا من قطرها إلى أقرب ميناء كما تقضى الاتفاقيات بذلك ويذكر «ارنولد ويلسون» ان بريطانيا اغرقت أو دمرت ثلاثة عشرة سفينة تجارية لعرب شرق الجزيرة العربية فى أقل من شهر واحد عام 1807 - وكان من نتائجها القضاء على زراعة «القرنفل» فى «رنجبار» والذي كان إنتاجه يمثل أكثر من 80٪ من «القرنفل» المباع فى المنطقة، فقد كان الرقيق عماد الزراعة فى تلك الجزيرة والغاء الرقيق أدى إلى اخلاء المزارع من العاملين فيها فكانت نهاية للاردهار الاقتصادى فى «رنجبار» وبداية تفكك السلطنة العمانية وتفوذها فى شرق أفريقيا وهذا لا يعنى دفاع عن الرق فى أى شكل من الأشكال وإنما مجرد تذكير وتوضيح للنتائج الواقعية للسياسة الاستعمارية البريطانية⁽¹⁾.

بالرغم من محاولات بريطانيا المستمرة لمنع تجارة الرقيق فى موانئ الخليج العربى وشرق أفريقيا فإن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل. وقد رأى بعض العسكريين البريطانيين ضرورة ضرب تجارة الرقيق قرب مصادرها وإن الاجراءات المتخذة لمنع تجارة الرقيق فى الخليج العربى يجب ان توجه إلى شواطئ أفريقيا، ومع اقرار بريطانيا بوجهات النظر هذه إلا أنها لم تحرر أى تقدم فى هذا الشأن، ويعزى ذلك إلى القلق الذى كان يساور البحارة فى الأسطول البريطانى فقد كان الخروج إلى السواحل العربية فى شهر مايو ويونيو فى الصيف الحار وشديد الرطوبة لانتظار السفن الشراعية العربية تحجرة قاسية بالنسبة إلى البحارة البريطانيين

1 - د. خلدون النقيب - المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ص 72.

اضافة إلى المطاردة البائسة أو القتال العنيف مع بحارة سفن الرقيق والتي كانت تؤدي لموت البعض إلى جانب ان المكافأة المالية لم تكن مشجعة وكذلك الحوافز الأدبية لمنع تجارة الرقيق لم تشجع أى ضابط بريطاني بالاضطلاع بهذا الواجب المرهق وهذا يؤكد ان الدافع لمنع تجارة الرقيق لم تكن دوافع إنسانية لدى الذين يقومون بهذا الواجب بدليل انهم لم يكونوا مقتنعين تماما بالواجب الإنساني الذي نادى به حكومتهم وهذا أمر مهم فإن نجاح أى مشروع مقضى بإيمان أى فرد أو مجموعة بالفكرة التي يرغبون في تحقيقها.

أى ان بريطانيا التي كانت تدعى ان قيامها بمجارية تجارة الرقيق للدوافع الإنسانية، كانت تحاول تضليل الرأى العام ولإخفاء حقيقة نواياها، ولقد كشف لنا الواقع ريف هذه الادعاءات إذ إنها كانت بذلك تعمل على تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج العربى من خلال الاتفاقيات التي فرضتها على الحكام العرب فيها وجعلت من تلك الاتفاقيات أداة لتدخلها فى شؤونهم الداخلية وعلى ذلك فقد كان هذا الدور الذى لعبته يخدم أغراضها الاستعمارية الإرهائية وينفى الدور الإنسانى الزائف. ويمكن أن ترجع بعض العوامل التي دفعت بريطانيا لمنع تجارة الرقيق إلى الآتى⁽¹⁾:-

كانت السياسة الاستعمارية البريطانية فى تلك الفترة تتطلب ضمانات داخلية وخارجية لمواجهة الانتقادات الداخلية، وكان على السلطات البريطانية ان تثبت بان سياستها الإرهائية الاستعمارية لصالح بريطانيا والمناطق المستعمرة التي لا يمكن ان تسمح بروج تجارة الرقيق فيها. ولم تكن بريطانيا تستفيد من تجارة الرقيق الافريقية بسبب تحول الخط الاقتصادى الزراعى فيها إلى الصناعى اضافة إلى خسارتها للمستعمرات الأمريكية التي كانت المجال الاساسى لاستيراد «الرقيق» كما انها

1- د. عبدالمالك خلف - المرجع السابق ص 226.

كانت تسعى إلى تطبيق فوائدها على مستعمراتها وهي لا تستفيد اقتصاديا من هذه التجارة وإنما لا تحتاج إلى «الرقيق» في هذه الفترة. كانت بريطانيا تعتقد بأن ممارسة تجارة الرقيق بهذا الحجم وهذا المردود المادي في المنطقة تشكل عائقا أمام استثمارها في الشرق ومن الناحية القانونية أصدرت إجراء حظر هذه التجارة ومن الناحية الاقتصادية فإن المستفيدين منها سيعملون بكل الوسائل لاستمرارها وهذا بدوره يؤثر على خطط بريطانيا في فرض سيطرتها على مناطق ذات أهمية استراتيجية كم منطقة الخليج العربي، وإن فشل منع تجارة الرقيق سيؤدي إلى عرقلة الجهود لبسط نفوذها في المنطقة. كان ضغط الرأي العام البريطاني باتجاه حقوق الإنسان وحرته في أوروبا ضمن العوامل التي دفعت بريطانيا إلى اتباع تلك السياسة تجاه تجارة الرقيق. دور الارشالات التبشيرية التي نشطت في المستعمرات البريطانية في أمريكا أو تلك التي كانت تخطط لاستعمارها ووقفت تلك الارشالات التبشيرية ضد الرق وتجارته لادخالهم في الديانة المسيحية. وهل كانت الاتفاقيات البريطانية مع «عمان» و «ساحل عمان» و«البحرين» بشأن حظر تجارة الرقيق الاساسي للاتفاقيات السياسية معهم وإلا تعتبر تلك الاتفاقيات تدخلا في شؤونهم الداخلية في الوقت الذي كانت بريطانيا في سياستها تجاه تجارة الرقيق كانت تتم بالتنسيق مع حكام المنطقة خوفا من منافسة فرنسا التي تسعى إلى النفوذ فيها وكانت تسمح للسفن العربية التي ترفع علمها بنقل الرقيق وتجارته وخاصة سكان المنطقة الشرقية من عمان «صور» وكان ذلك الموقف الفرنسي بسبب منافستها مع بريطانيا على السيطرة في الخليج العربي. وإذا ما حققت الاجراءات البريطانية لمنع «تجارة الرقيق» بعض النجاح فإن التجارة الداخلية استمرت لفترة من الزمن باعتبار ان الاتفاقية لم تتطرق إلى المناطق الداخلية وإن التهريب كان جزءا من تجارة المنطقة وإن السياسة البريطانية لم تكن حازمة في مواجهة هذه التجارة، وبذلك يمكن

القول بأن تجارة الرقيق كانت نشيطة حتى نهاية القرن التاسع عشر وبعد ذلك ضعفت وأخذت تتلاشى فى ببطء واستمر تهريب الرقيق بصورة محدودة .

لم تحدث قرارات المنع من قبل بريطانيا أية ارتباكات فى أوساط سكان شرق الجزيرة العربية الذين قبلوها ليس عن طيب خاطر وإنما بالقوة والتهديد البريطانى .

وبرغم ان بريطانيا ارادت من منع تجارة الرقيق تحقيق أهدافها الاستعمارية بالسيطرة على المنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية فى تلك الفترة إلا ان ذلك كان من مصلحة سكان شرق الجزيرة العربية على المنظور البعيد فلو استمرت تجارة الرقيق لكان اليوم هنا أغلبية زنجية سوداء مما يعنى خلق مشكلة جديدة فى التركيبة السكانية وخاصة وجود عنصر غير عربى مما يعنى مشاركة هذه الأقلية فى الحقوق السياسية والاقتصادية الكاملة مع العنصر العربى فى الوقت الذى تعانى فيه أقطار شرق الجزيرة العربية من الأقلية الإيرانية التى تتمتع بجميع الامتيازات السياسية والاقتصادية وتحتل المراتب القيادية فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وكذلك العسكرية فى الوقت الذى توجد هناك تهديدات كبيرة من جانب إيران فى الخليج العربى ابتداء من منطقة عربستان التى ضمتها واحتلتها عام 1925 إلى مشاكل الحدود فى شط العرب مع العراق ومشاكل المياه الإقليمية مع الكويت والسعودية وكذلك ادعاءاتها فى البحرين واحتلالها للجزر العربية فى الإمارات العربية المتحدة، فماذا لو كانت هناك أقلية أفريقية والتى قد تحالف مع الأقلية الإيرانية وتهدد العروبة وتشكل خطراً كبيراً على الجناح الشرقى من الوطن العربى فى حين لا نتكلم عن العمالة الآسيوية باعتبارها لا تتمتع بالجنسية والمواطنة فى دول شرق الجزيرة العربية برغم خطورتها أيضاً على الهوية والثقافة العربية فى شرق الجزيرة العربية .

على أية حال فإن كان من للحال ان تستطيع تحديد تأثير الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية والتى تلخص فى مكافحة تجارة الرقيق لعدم وجود احصائيات دقيقة ولما كانت أسعار بيع الرقيق فى شرق الجزيرة العربية خلال

السبعينيات من القرن التاسع عشر لم تنخفض عما كانت عليه قبل أربعين عاماً فإن هذه التجارة لم تسجل أى انخفاض فى الحجم فيما بين أفريقيا وشرق الجزيرة العربية .

وبالرغم من الوسائل التى اتبعت فإنها لم تكن تخرج عن الدوافع الإنسانية التى أرغمت الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر على القيام بالقضاء على تجارة الرقيق فى الخليج العربى . والتى فى حقيقة الامر كانت الحكومة البريطانية استهدفت من منع تجارة الرقيق لتبرير تدخلها فى الشؤون الداخلية من المنطقة وان تجارة الرقيق كانت مورداً سياسياً فى اقتصاديات بعض المناطق مثل «انجبار» و«عمان» ولبعض التجار وشيوخ القبائل والحكام وباعتراف المسؤولين البريطانيين أنفسهم فإن معاملة العبد من قبل سيده فى الخليج العربى كانت تختلف عن معاملة الرقيق فى أوروبا وأمريكا، فالرقيق فى الخليج العربى كان جزءاً من العائلة ويعامل بصورة عامة معاملة حسنة .

نشطت بريطانيا فى منع هذه التجارة فى الخليج العربى وكلنا يعرف ان هدفها من وراء هذه الحركة سياسى وليس إنسانياً، وتريد منه السيطرة على الخليج العربى، وملاحظتهم لتجار الرقيق أو لحاطفيهم فكانت تتوقف بمجرد الاحتكار. ولكن بريطانيا قد وضعت خطة للسيطرة على الطرق التجارية فى الشرق وخاصة طريق الهند، فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تمنع الرقيق فكانت تستعبد أبناء مستعمراتها وتعاملهم معاملة العبيد، كما كانت سياسة بريطانيا تتطلب ضمانات داخلية وخارجية، كما أن بريطانيا لم تستغف من تجارة الرقيق الأفريقية بسبب تحول النمط الاقتصادى من زراعى إلى صناعى، وكذلك ضغط رأى العام البريطانى باتجاه حقوق الإنسان وحرسته فى أوروبا ضمن العوامل التى دفعت السلطات البريطانية إلى اتباع تلك السياسة تجاه الرقيق وتجارته. وكذلك لا ننسى دور الإرساليات التبشيرية التى نشطت فى المناطق التى كانت تسيطر عليها بريطانيا حيث وقفت تلك الإرساليات ضد الرق وتجارته حتى تظهر للأفارقة بدور المنقذ، علماً

بأن رجال الدين المسيحي هم أول من ساهم في تجارة الرق، ولما انتهى دور الرق بدأت تخرج دموع التماسيح. ولقد استمرت تجارة الرقيق في المنطقة وكانت تنقل إلى البصرة واشترطت السلطات البريطانية بتسليم هؤلاء للوكيل البريطاني في البصرة ومنع تجارة الرقيق في السفن التي تحمل العلم العثماني. وباختلاف هذه العوامل واجتماعها أدت إلى زوال الرقيق تدريجيا في الخليج العربي إلى عصرنا هذا.

بما سبق نستنتج أن الرق انتهى كمؤسسة قانونية ولكنه بقى ومازال مؤسسة واقعية، فهو مازال متواجدا بوجوه عدة فهو متخف تحت اسم الاستعمار في النطاق الدولي والتميز العنصري والتفريق العنصري. ان تجارة الرقيق بين الخليج العربي وشرق أفريقيا كانت موجودة ولكنها لم تكن بحجم كبير كما صورتها بريطانيا ولم تكن منظمة ولم تقم بها جماعات أو شركات مدعومة من جهات رسمية كما كان الحال بالنسبة لتجارة الرقيق في غرب أفريقيا. كما أن تجار العرب الذين تاجروا بالرقيق لم يلجأوا إلى تلك التجارة غير المشروعة إلا بعد أن ضيقت عليهم بريطانيا الحناق وسدت عليهم أبواب الرق وحالت دون ممارستهم للتجارة المشروعة في المحيط الهندي ويجب ان نعلم ان الممول الرئيسي لتجارة الرقيق لم يكن من العرب بل هم من الهنود «البنيان الهندوسي» من طبقة عبّاد البقر والذين كانوا تحت الدعم البريطاني. إن الرق في الإسلام يختلف مظهرها وجوها عن الرق في أوروبا وأمريكا المسيحية وأن العرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بالروح الهمجية الإرهابية التي مارسها بها الغرب. حتى هذه التجارة لم يكتب لها البقاء حيث ان بريطانيا سعت إلى تحريم هذه التجارة حتى أصبح ما يعرف بالمحرمات البريطانية الثلاثة في الخليج العربي من (1778 - 1914م) وهي تجارة الرقيق والسلاح والقرصنة. وكذلك نجده متخفياً تحت ستار البقاء وتجارته المعروفة باسم الرق الجنسي، وتدل جميع التقارير أن الرق مازال موجودا وهو يمارس في صور متعددة في كثير من أنحاء العالم.

الفصل الثاني



السوق في شرق الجزيرة
العربية قبل النفط

مقدمة

ساد العرب الحضارات. وكانوا مشعل النور في عصر الظلمات. قصدها الغرب والعجم لينالوا من ثقافتها وتجاريتها. وحسبنا أسواق العرب التي كانت للثقافة مرتعاً. وللحيران ملجأ. وأتمت أسواق العرب بأماكنها الساحرة الخلابة، فهذه سوق صنعاء باليمن جنة العرب فيها من الاعتدال الطيبي للمناخ ما يشد الانتباه صيفاً وشتاء. طيبة الهواء. عذبة الماء. وذاك سوق حضرموت ذات الاتساع في البلاد والقرى والمياه والجبال والأودية. وإذا انتقلنا إلى سوق عمان فيكفيها ما قاله فيها سيد الأنبياء في قوله «إني لأعلم أرضاً من أرض العرب يقال لها عمان على شاطئ البحر الحجة إليها أو منها أفضل من حجتين من غيرها». وتلك سوق المربد بالبصرة، والبصرة غنية عن التعريف من حيث تنوع ميزاتنا. وسوف نلقى بعضاً من الضوء على هذه الأسواق.

الأسواق مصدر حصول الإنسان على حاجته سواء كانت الضرورية أو الكمالية ومن خلالها يستطيع الإنسان أن يحصل على ما يريد بسهولة ويسر ولذا انتشرت الأسواق التجارية انتشاراً كبيراً. ومنذ فجر التاريخ والإنسان يبادل السلع إما سلعة بسلعة أو مقابل أى شيء. مادة بأخرى أو سلعة بثمن يتعارف عليه. في كل عصر من العصور. وقد تطورت الأسواق تطوراً كبيراً وأصبح لكل سوق مميزاته التي تميزه عن غيره، الآن الأسواق واحدة تقريباً لا تختلف إلا باختلاف بسيط. والأسواق كانت في أماكن مخصوصة ينتقل إليها الإنسان من مكان إلى مكان أو من بلد إلى بلد وتستغرق الرحلة شهوراً أو أياماً طويلة.

هذه محاولة لدراسة تاريخ السوق في شرق الجزيرة العربية قبل النفط، لكي يعرف القارئ ما مدى التغير الذي طرأ اليوم على هذه السوق بعد اكتشاف النفط

وتدفق الأموال، وليس هناك مجال للمقارنة بين الأمس واليوم. ولكن دراسة السوق في المرحلة الماضية يعطى الفكرة عن واقع مجتمع شرق الجزيرة العربية من الناحية التجارية. وتناولت الدراسة خصائص السوق والمواد التي استخدمت في بنائه وتطوره، ثم الصناعات اليدوية والأسواق المحلية في الكويت، ثم الموازين والمقاييس والعملات التي استخدمت في السوق وحركته التجارية في كل من سوق الكويت والاحساء والمنامة وساحل عمان وعمان.

السوق

نجد أن للعرب قبل الإسلام أسواقا يقيمونها ويستقلون من سوق لآخر ويحضرها سائر قبائل العرب، ومنها ما كان يقتصر على ما يجاوره من القرى كسوق هجر في البحرين وموعدها في شهر ربيع الآخر. وكذا سوق حجر اليمامة والشحر في حضرموت وغيرها من الأسواق، ومنها ما كان عامًا فقد إليه الناس من أطراف الجزيرة العربية كلها كعكاظ، ويعقد في الأشهر الحرم ولكل مدينة أسواق، وإنما المقصود الأسواق الموسمية منها التي لها أيام معينة تقوم فيها ويؤمها الناس فإذا كان لإحدى هذه الأسواق موقع جغرافي ذو بال كأن تكون على ساحل البحر مثل شحر وعدن، كان شأنها ممتازًا عن بقية الأسواق التي في قلب الجزيرة كحجر وتريم في حضرموت وذلك لشيوع التجار فيها مع غيرهم من هنود وأحباش وفرس في الأولى واقتصار الثانية على القبائل المتاخمة لها. وتتميز الأسواق التي على البحار بوجود نزلائها الأجانب وتأثر أصحابها بهؤلاء وما يستتبع ذلك من تغير في العادات، فليس من المعقول أن تكون سوق صنعاء مشابهة لسوق هجر أو لسوق وادي القرى أو لسوق فرح الذي هلك فيه قوم عاد وكانت العرب إذا أرادت الحج أقامت بسوق عكاظ شهر شوال ثم تنتقل إلى سوق مجنة فتقيم فيه عشرين يومًا من ذي القعدة ثم تنتقل إلى سوق ذي المجاز فتقيم فيه الحج. أما عروض التجارة التي كانت تعرض في هذه الأسواق فإنها لا تتعدى

التمر والزبيب والزيت والسمن والأدم والبرود وبعض ضروب الحيوان كالواشي والأنعام والحليل، وكانت هجر أشهر البلدان بتمرها، ويحمل إلى عمان الورش ويعالج فيها وكانت لطائم النعمان تسير إلى عكاظ ولطائم كسرى إلى المشقر تأتي كل عام فتباع ويشترى بأثمانها الأدم والتمر وكان يحميها عرب الحيرة ما دامت في نطاق نفوذهم، ثم تحميها القبائل العربية ذات الجانب العزيز. والواقع أن الأسواق هي أقدم أشكال النظم التجارية، وكما كان يقصدها طالب البيع والشراء كان يقصدها طالب الأمن والغذاء، وأرى إليها من طلب أن يستجير ويأمن، وكمن رجل حمل معه فداء أسيره ففكه من أسرته، وكمن سادة تحملوا ديات ودماء فأقاموا الصلح بين قبيلتين، كما تجدد فيها من يتادى من له حاجة فتقضى، إلى غير ذلك من الأغراض. وإذا كانت هذه الأسواق حوية لها أيام معلومة فمن المعقول أن تكون ميداناً لغير البيع والشراء فكانت تنشد فيها الأشعار وكان فيها تفاخر وتنافر ومقارعة فيفوز قوم ويخسر آخرون كما كان لهم خطباء فيها⁽¹⁾.

من أشهر أسواق الجاهلية عكاظ والمريد في الإسلام، إذ هما أعظم سوقين قامتا للعرب، وهذه الأسواق هي مرآة العرب في الجاهلية ترى فيها حياتهم الاجتماعية من جميع نواحيها وهي منطقة حرة. وعكاظ سوق تقع قرب المدينة لها مزارع ونخيل ومياه. وكانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً وكان يقصدها العرب وتزورها قبائلهم. على أننا لا نعلم لسوق عكاظ بداية محددة إلا أنه يرجح أنه قد بدأ في القرن السادس الميلادي على أنه انتهى مع إشراق ظهور الإسلام. ومهما يكن من أمر فإن التجار يسعون إلى الأسواق حيث أقيمت حاملين بضائعهم وإن طال بهم السفر وهي أسواق قد تختص بنوع واحد من التجارة ونخص بذلك سوق الطائف فهي مدينة قديمة «بلد الدباغ يدبغ بها الألب الطائفية المعروفة ولاهلها زراعة وتجارة وغنى وربما قاربوا قريشاً في شأنها التجارى. وكان للعرب

١ - سعيد الأفغانى - أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ص 260.

أسواق في العراق يرحلون إليها كل عام وخصوصًا سوق الحيرة وفيها تعلموا الكتابة ومنها انتشرت في العرب وكانت بشبه الجزيرة العربية عدد من الأسواق الهامة التي كان لها شأن كبير في الجاهلية والإسلام وهي:

سوق عدن، سوق صنعاء، سوق رابية حضرموت، سوق الشحر، سوق ذو المجاز، سوق دومة الجندل، سوق صحار، سوق المشقر، سوق عكاظ، سوق نطاة خيبر، سوق حجر اليمامة.

عنى العلماء بالأسواق الكبرى العامة وأهملوا عداها من الأسواق الضئيلة أو الكبرى لأنه لا يرحل إليها إلا القليل من هو صاحب حاجة أو غرض. فنجدهم مثلاً أغفلوا ذكر «دارين» وهي فرضة بالبحرين بها سوق يحمل المسك من الهند إليها، واشتهرت هذه شهرة فائقة بتجارة العطر حتى صارت معنى الدارى - نسبة إلى دارين - حتى جاء في الحديث (مثل الجليس الصالح مثل الدارى إن لم يحذك (يعطيك) من عطره علقك من ريحه). وكذلك المسجد الحرام به سوق تقام في الموسم عند باب بنى شية وهي سوق عظيمة يباع فيها الرقيق إلى العقيق ومن البر إلى الدر إلى غير ذلك من السلع، فكان يبع الرقيق بدار الندوة إلى جهة باب بنى شيبه ومعظمه البلاد الآخذ من الغرب إلى الشمال وفي البلاط الآخذ من الشمال إلى الشرق. وقامت أسواق في جدة أولها سوق (النَّدَارُ) سمي بذلك لندرة ما يرد فيه، وسوق (نظرت) وهو سوق مستطيل في غاية اللطافة وبه أماكن للتجار وغيرهم وتزخر به الأطعمة والأقمشة، وهناك سوق الجامع وسمى بذلك نسبة إلى الجامع المعروف بمسجد الشافعى ويدخل إليه القادم من باب مكة إلى اليمين، وبجدة أيضًا سوق النبط وهو سوق ظريف يحضره صيادو السمك وفيه يباع السمك الطرى والتمر الصفرى اللطيف وبعض أنواع من السبع والنقل وغير ذلك. وبجوار هذا السوق خان صغير له سقف يتزله التجار ويوصل لسوق آخر يسمى

سوق الحراج وهذا السوق يقام فى أيام موسم الحج ولذلك يكون شديد الازدحام لكثرة المحجاج . ويوجد بها أيضاً سوق يقال له (سوق برة) يقع خارج المدينة ويبعد عن باب مكة يحتوى على أبنية ودكاكين . وكانت أسواق جدة يؤمها التجار من البلاد المجاورة لها فيحمل تجار سواكن الجمال الكثيرة تبغاً ليبيعه فى أسواق جدة واليمن ، وحين يصيب القحط جزيرة العرب يصدرون القمح والذرة إلى سوق جدة بطريق سواكن . ويشترى تجار سواكن من جدة كل ما تحتاجه الأسواق الأفريقية من بضائع . أما اليمن فكان يقام لها سوق يوم الجمعة تجلب فيه الأجلاب ويخرج أرباب الصنائع والبضائع ببضائعهم فيباع فيه ويشترى كل ما يحتاجه الناس ومن احتاج إلى شىء فى وسط الأسبوع لا يكاد يجده إلا الماكل . أما فى عدد فيقام فيها سوق يومى مناظرة مشوقة ترجع بالرأى إلى الماضى البعيد فضلاً عن شئون الحياة المختلفة فتشاهد به مناظر متباينة لأجناس مختلفة من العرب واليهود والهنود والصوماليين وأجناس أخرى من الأفريقيين فتسمع فيه لغات متعددة ويبيع فيه الجمال والعربات الخشبية والعنبر والمسك وغير ذلك . وأقيمت به الخوانيت الصغيرة المتعددة وترى الجالسین يتناقشون عن سلعهم^(١).

سوق شحر:

يطلق اسم الشحر على الساحل الجنوبي لجزيرة العرب وهو الميناء الرئيسى لحضرموت بين عدن وعمان والشحر مأخوذ من مشحر الأرض ومسخ الأرض ومنابت الحموض وتشتمل على بلاد واودية والمراد هنا مهرة وهى قصبتها وليس فيها زرع وتخيل وإنما أمواله الإبل . ونظراً لوقوعها فى أقصى جنوب الجزيرة فى حضرموت على بحر الهند ضربوا بها المثل فى البعد فيقولون لست بمجفر لنا ولو بلفت الشحر واختلاط أهلها بالنارله من الحبشة والهند وفارس وغيرهم من التجار مع ما فى لسانهم العجمة ومع ما فى لسانهم من الفروع بينه وبين لغة الحجاز

١ - سعيد الأفغانى - نفس المرجع ص 270.

جعل أهلها غير مضيء حتى قال الاصطخري «الستهم مستعجمة جدا لا يكاد يوقف عليها وأرضهم في الحملة مقفرة وعيش أهلها من الأنعام والتجارة والصيد اشتهرت منذ القديم بغيرها الذي لا نظير له فكل عنبر جيد إليها ينسب قال الثعالبي عنبر الشحر يضرب به بمثل قال الشاء ولو كنت عطرًا كنت عنبر الشحر . يقوم هذه السوق في النصف من شعبان بعد انقضاء السوق . ويقصدها من تجار البر والبحر والبضاعة الرائجة فيها الأدم والكندر والمر والعنبر . لا يسير قاصدها إلا بخفارة لبعدها وانقطاعها فلاغنى التجار العرب عن خفارة لبعدها وكان يقوم أحيانًا بأعمال الخفار هم مهرة أنفسهم .

سوق صنعاء:

صنعاء أطيب بلاد اليمن بل جنة جزيرة العرب كلها، وهى مضرب الأمثال فى طيب الهواء واعتداله وحسن العيش يقال:

صنعاء قصبة اليمن وأحسن بلادها نسبت بدمشق لكثرة فواكهها وتدفق مياهها وليس بجميع أهل اليمن أكبر ولا أكثر مرافق وأهلا من صنعاء، وهى من الاعتدال فى الهواء بحيث لا يتحول الإنسان من مكانه طول عمره صيفًا ولا شتاء وتتقارب بنا ساعات الشتاء والصيف وغاية ساعات النهار بها اثنتا عشرة ساعة وإحدى وخمسون دقيقة. طيبة الهواء كثيرة الماء، قدم يزيد بن الصعق مدينة صنعاء وأتى أهلها وما فيها، فلما اُتُعرف قيل له:

«كيف رأيت صنعاء؟ قال:

ومن يرد صنعاء الجنود وأهلها وجنود حمير قاطنين وحميرا
يعلم بأن العيش قسم بينهم جلبوا الصفاء فأنهلوا ما كدرا
ويرى مقامات عليها بهجة يا أرض هنديا ومسكا أذفرا

وليس من الغريب أن نسمع يمتيا كالهمداني يشيد بذكرها فيقول:

هي حد جنان الأرض عند قافة الناس « فقد حيرت بحسنها وكثرة أشجارها
ومياهاها وموجها وأنهارها وطيب أوديتها غيره فدهش أول ما رآها وملكه
الاعجاب. قال أحمد بن موسى وهو من الشعراء المتأخرين حين دفع إلى صنعاء
وصار إلى غفيل السود على مقربة منها:

إذا طلعتنا نقيل السود لاح لنا من أفق صنعاء مصطاق ومرنع

ياحبذا أنت يا صنعاء من بلد وجندا واديك الظهر والضلع

بقيت صنعاء دار سلطنة وإمارة حتى يومنا هذا وقد كان بها مقر ملوك اليمن
قديمًا وفيها مقر غمدان وهو بناء شاهق على تل عظيم اتخذته أقبال اليمن وليس
في اليمن جميعه بناء أرفع منه. وسوق صنعاء في واد بها قيل هو وادي عليب
وقيل هو أصل جبل نقم مما يلي قبله وقيل غدير الحقل. فإن العرب إذا ارتحلوا
من الشجر وعدن أقاموا سوق صنعاء فاستمرت من نصف شهر رمضان حتى آخره
يأتونها «بالقطن والزعفران والأصبغ وأشباهاها مما ينفق فيها ويشترون فيها ما
يريدون من البذور والحريز. وكان رواج تجارتها الأدم والبرود وكان هذان الصنفان
يجلبان إليها أيضًا من معافر إحدى قرى اليمن فتباع فيها وتصدر إلى الأقطار
وكذلك يجلب منها من الخرز شيء كثير وكان يعشر الناس فيها الأبناء بعد أن كان
يعشرهم أمراؤهم من حمير⁽¹⁾.

سوق حضرموت:

يشمل إقليم حضرموت إقليم على بلاد وقرى ومياه وجبال وأودية باليمن
يكون إلى جنوبه الشحر وإلى شرقه عمان وإلى غربه صنعاء. قريب من البحر

وفيه رمال واسعة كثيرة تعرف بالاحقاف، وهذا الصقع كثير الجبال والأودية وهو في جملته قاحل والبلد نفسها صغيرة ضئيلة الشأن وراسل أهلها رسول الله ﷺ فدخلوا في طاعته صلحاً، وقدم عليه الأشعث بن قيس في بضعة عشر راكباً مسلماً في وفد فأكرمه الرسول. وأغلب قوت أهلها التمر لأن بها نخلاً كثيراً وقد كشفت الحفريات الآن في هذا القطر عن مدن خربه عليها كتابات بالخط المسند مما يدل أن لسكانه في القديم شأنًا يذكر. تقوم السوق في رابية بحضرموت فتعرف أيضاً بسوق الرابية من منتصف ذى القعدة حتى آخره وربما قامت هي وعكاظ في يوم واحد. وهذه السوق خاصة بمن حولها ولكن كثيراً ما يأتيها الناس من بعيد ولقريش قوافل إلى هذه السوق ترسلها في تجارتها. وكثير من العرب يجوزها إلى غيرها ولا يحضرها، ونظراً لانقطاعها عما حولها لم يستغن قاصدها عن دليل وخفير قال المرزوقي⁽¹⁾:

«أما الرابية فلم يكن يصل إليها أحد إلا بخفارة، لأنها لم تكن أرض مملكة وكان من عز منها بز صاحبه فكانت قريش تتخفر بنى أمل المرار من كنده وسائر الناس (يتخفرون) بالأسرورق بن وائل الحضرمي فكانت مكرمة لأهل البيتين وفضل أحدهما على الآخر كفضل قريش على سائر الناس». فيستفيد هذان الحيان من الخفارة والدلالة معاً ربحاً مادياً إذا كسبهم من أولئك التحار الذين يمشون بين أيديهم بسلاحهم يحرسون بضائعهم ويحمون حياتهم ويدلونهم على الطريق.

سوق عمان:

يعتبر عمان كورة عربية في جنوب الخليج العربي تمتد على سواحل بحر العرب وتشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع وهي شديدة الحر تضرب بها العرب المثل في بعدها لأنها في أقصى الجزيرة تقصد العرب هذه السوق إذا

١ - سعيد الأفغاني - نفس المرجع ص 273.

انتهت من سوق هجر فترحل إلى عمان وتقيم سوقها حتى آخر جمادى الأولى وهي لتوسطها بين فارس والهند والحشة تجتمع فيها بضائع هذه الممالك الثلاث وكانت جمالها تحمل - الورس - من اليمن إلى عمان حيث تعالج الأشياء التي يراد صبغها بالصفرة. وذكر الالكوسى أن بأرضها معادن جيدة وذخائر متنوعة وقد كان يستخرج منها عنبر مشهور. احتفظت عمان بشهرتها به حتى أيام الرشيد. وبنى هذه السوق يجرى التبادل بين البضائع التي من فارس والهند والحشة واليمن والحجاز والشام يصب فيها كل تاجر قطر ما حمل من قطرة. ويرجع إلى بلده بما يأخذه من عروض ليست فيه. ولهذا كان فيها جاليات من كل أمة ومن دس قبيلة. وجاء في الحديث. من تعذر عليه الرزق فعليه بعمان، لتجاريتها الكثيرة. وعيشتها الوافرة.

المراكز التجارية في الخليج العربي

البصرة: غدت البصرة في العصر العباسي ميناءً تجاريًا هامًا ومركزًا لمروء السفن التجارية الشرقية وسماها المؤرخون بأنها بغداد الكبيرة. وما يجدر ذكره أن البصرة لم تفقد أهميتها التجارية والاقتصادية بحكم موقعها عند الطرف الشمالي للخليج العربي فهي بحكم ذلك الموقع تمثل نقطة التقاء طرق التجارة العالمية وكذلك ظلت مدينة البصرة ميناء ومركزًا اقتصاديًا هامًا خلال العصور الوسطى. ويتفق المؤرخون على أن مدينة البصرة شهدت تطورًا اقتصاديًا وسياسيًا عظيمين خلال العصر العباسي وخاصة بعد تأسيس العاصمة العباسية الجديدة بغداد. كذلك ازدادت أهمية البصرة الاقتصادية لازدياد اهتمام الخلفاء العباسيين بالناحية الاقتصادية وتركيزهم على الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للدولة الإسلامية بصفة عامة والسوق بصفة خاصة، ومن منطلق حرص العباسيين على تقوية دعائم الحكم

العباسي الجديد أكلوا على ضرورة التركيز على تقوية الدعامة الاقتصادية للدولة الإسلامية⁽¹⁾.

هرمز: ومن المراكز الهامة الواقعة على الخليج العربي على الشاطئ الشرقي ميناء هرمز. وقد امتد اهتمام العباسيين ليشمل منطقة كرمان إضافة إلى اهتمامهم السابق بمنطقة فارس. وقد ذكر المسعودي في كتابه مروج الذهب اشتها هذه المناطق بالثياب فقال والها تضاف الثياب الحسانية وتشتهر ببلاد سيرا ثم بلاد ابن عماره ثم ساحل كرمان وهي بلاد هرمز مقابلة لمدينة سنجان من بلاد عمان.

صحار: تمتعت صحار بشهرة كبيرة حيث غدت في العصر العباسي مركز التقاء السفن التجارية والقوافل البحرية إلى الشرق الأقصى وإلى شرق إفريقيا. كذلك كانت صحار ملتقى القوافل التجارية العابرة لشبه جزيرة العرب.

تعريف السوق: وتتعرف في هذه الدراسة على السوق. من أشهر تعاريف السوق تعريفان قديمان، أحدهما للاقتصادي الفرنسي «كورنو» والآخر للاقتصادي البريطاني «جيفونز» وقد أوردهما مارشال في مستهل كلامه على الأسواق. ف«كورنو» يقول عن السوق ما يأتي «لا يقصد الاقتصاديون باصطلاح السوق مكاناً معيناً تباع وتشترى فيه الأشياء بل كل الإقليم الذي يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال حر يؤدي إلى مساواة أثمان السلع التي من نوع واحد بسهولة وسرعة. وأما «جيفونز» فيقول «استعمل لفظ السوق في الأصل ليدل على مكان عام ذي مدينة يعرض فيه للبيع مواد المعيشة وغيرها من السلع ثم اتسع معنى هذا اللفظ فأصبح يراد به أية جماعة من الناس تربطهم علاقات أعمال وثيقة ويقومون بأعمال تجارية واسعة النطاق في سلعة من السلع فالمدينة الكبيرة قد تستهل على عدد من

1- د. فتحية النبراوي - د. محمد نصر مهنا - دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية ص 30.

الأسواق بقدر ما يوجد من فروع التجارة المهمة وهذه الأسواق قد تكون متوطنة أو غير متوطنة والنقطة المركزية في السوق هي البورصة أو الوكالات أو قاعات البيع بالمزاد التي يتقابل التجار فيها ويتعاملون فوق الماشية وسوق القمح وسوق الفحم وسوق السكر وكثير غيرها لكنها أسواق متوطنة وكذلك الحال في مانتستر لسوق القطن والسعودية وأمريكا بالنسبة لسوق البترول ومستخرجاته. ولكن هذا التوطن ليس ضروريًا فالتجار قد يكونون مستبدتين في أنحاء المدينة الواحدة أو في أنحاء الأقليم الواحد ومع ذلك يؤلفون سوقًا إذا كانوا بواسطة الأسواق الدورية أو الاجتماعات أو قوائم الأسعار أو البريد أو غير ذلك يتصلون ببعضهم اتصالًا وثيقًا. ومن هذا يتبين أن أهم ما يميز السوق بالمعنى الاقتصادي هو وحدة الثمن للسلع التي من نوع واحد في الوقت الواحد في سائر جهاته وهذا يكون أسهل تحققًا كلما كانت السوق أقرب إلى الكمال أي كلما كان البائعون والمشترون فيه أكثر اتصالًا ببعضهم البعض وكانت حرية المنافسة سائدة بينهم غير أنه إذا كان متعًا فإنه يجب ملاحظة النفقات اللازمة لنقل السلع إلى أماكن المشترين وبذلك يكون ما يدفعه كل مشتر هو عبارة عن ثمن السوق مضافًا إليه تلك النفقات⁽¹⁾.

درجة اتساع السوق

تختلف درجة اتساع السوق باختلاف أنواع السلع، فهو قد يكون محليًا كم هو الحال بالنسبة للسلع السريعة العطب مثل الخضضر والفاكهة أو التي لا تحتمل النقل إلى مسافات بعيدة مثل الطوب وقد يكون أهليًا مثل سوق القمح وعالميًا مثل سوق الذهب والبترول. والسلع ذات السوق الواسع هي التي تتوافر فيها الشروط الآتية:

أن تطلب طلبًا وثيرًا في بلاد كثيرة وذلك مثل القمح والقطن والسكر والبترول والحديد. أن تكون سهلة النقل إلى مسافات بعيدة مثل الذهب والماس.

١ - د. فتحة النبراوي - نفس المرجع ص 31.

وأن لا تكون عظيمة التحمل مثل الحديد. وطلب السوق السلعة ما: هو عبارة عن مجموع ما يطلبه الأفراد من تلك السلعة بثمن معين ويتوقف طلب كل فرد على ثلاثة عوامل⁽¹⁾:

درجة الحاجة إلى السلعة أو بعبارة أخرى درجة منفعتها: فكلما قويت حاجة الإنسان إلى السلعة زاد طلبه لها والعكس بالعكس. ومن شأن كل حاجة أن تضعف كلما أمعن الإنسان في سدها حتى تصل إلى درجة التشبع أو الامتلاء كما أنه حاجة معينة قد تحملها سلعة محل الأخرى في سد حاجة واحدة ولهذا كان طلب الإنسان لسلعة ما لا يتوقف على مبلغ حاجته إليها فحسب بل يتوقف أيضاً على سهولة أو صعوبة سد هذه الحاجة بطريقة أخرى.

قوة الشراء: فالشخص الذي يبلغ دخله السنوي 5,000 جنيه يساوي كل جنيه عنده أقل مما يساوي عند الشخص الذي يبلغ دخله السنوي 500 جنيه ولهذا كانت قوة شراء الأول أكبر من قوة شراء الثاني وكلما زادت قوة شراء الإنسان زاد طلبه للسلعة والعكس بالعكس.

الثمن: الثمن الذي يتعين دفعه للحصول على السلعة: فمن الناس الذي يشتري السلعة إذا كان ثمنها 25 قرشاً ولكنه يرفض شراءها إذا بلغ ثمنها 50 قرشاً كما أنه من الناس من لا يشتري السلعة إذا كان ثمنها 25 قرشاً ولكنه يقبل على شرائها إذا كان ثمنها 15 قرشاً أما الشخص الذي يشتري السلعة بأى ثمن فإنه يشتري منها مقداراً أكثر كلما هبط الثمن ومقداراً أقل كلما ارتفع الثمن وتحقق معرفة طلب الإنسان للسلعة بمعرفة المقادير التي يرغب في شرائها بالأثمان التي يحتمل بيعها بها فمثلاً هو يشتري من الموز ثلاثة كيلو جرامات إذا كان الثمن 25

١ - د. محمد عبد المنعم الجمال - موسوعة الاقتصاد الإسلامي ص 22.

قرشًا ويشتري 2 كيلو جرام إذا كان الثمن 30 قرشًا. ومن ثم يتضح أن لكل ثمن طلبًا خاصًا به ولذلك كان لا يمكن تقيد الطلب من غير ذكر الثمن كما أن الطلب يتغير بتغير الثمن ولكن في اتجاه مضاد له أي أن الطلب يزداد تبعًا لهبوط الثمن ويقل تبعًا لارتفاع الثمن مع ملاحظة أن تغير الثمن وتغير الطلب لا يحدثان بنسبة واحدة إلا فيما ندر.

خصائص السوق في شرق الجزيرة العربية

يختلف السوق في شرق الجزيرة عن معظم الأسواق في العالم الإسلامي، لاختلاف البيئة والمعيشة، فقد عاشت المنطقة في شبه عزلة في مختلف العصور الإسلامية ابتداءً من الدولة الأموية والعباسية وحتى مجيء الاستعمار المسيحي الأوروبي للمنطقة. ويمكن أن نجمل بعض الأسباب التي أدت إلى عدم ظهور سوق مزدهرة بالمعنى الحضاري في شرق الجزيرة العربية كما يلي:

أولاً: أسواق منافسة: تنافس المراكز التجارية في كل من جزيرة «هرمز» و«بغداد»، حيث اشتهرت أسواق الأخيرة في العالم الإسلامي، وكانت ملتقى الطرق التجارية البرية، إضافة إلى كونها عاصمة الدولة العباسية، في حين استمرت أسواق هرمز كمركز وملتقى الطرق التجارية البحرية والملاحة، حتى تدميرها وطرد القوات البرتغالية منها من قبل التحالف الإيراني - البريطاني. وبعد سقوط «هرمز»، ظهرت أسواق على الخط الإسلامي، في كل من «بندر عباس» و«بوشهر» و«البصرة»، وساعدها في الازدهار، العمق الداخلي من ناحية البر والانفتاح الخارجي من ناحية البحر.

ثانياً: قلة السكان: عدم وجود كثافة سكانية، وخاصة القوة الشرائية التي تساعد على ازدهار السوق وتطوره مع الزمن، لكي يصبح له طابع تراثي ومعماري وحضاري ذو صبغة معروفة.

ثالثا: قلة الموارد الاقتصادية: ضعف الموارد الطبيعية ذات جدوى اقتصادية، وقلة الزراعة التي لا تنفي بالاحتياجات المحلية وهي محصورة في واحة الاحساء وعبمان، وندره المعادن التي قد تؤدي إلى ظهور صناعات محلية وتساعد على ازدهار السوق، أو عدم وجود مواقع استراتيجية لمرور القوافل التجارية مثل حلب وبغداد ودمشق وطهران واصفهان وتريم سيون وشحر في حضرموت وصنعاء وعدن.

رابعا: بعدها عن الأسواق الرئيسية: بعد شرق الجزيرة العربية عن الأسواق الإسلامية الرئيسية كان له تأثير في عدم قيام سوق رائجة في المنطقة، فأقرنها سوق «بغداد» وهي بعيدة عن المنطقة وأقرب نقطة لها، سوق «الكويت»، ولذلك كان التعامل معها أكثر من غيرها من أسواق شرق الجزيرة العربية، واعتمدت عليها أسواق المنطقة عن طريق سوق الكويت، إضافة إلى سوق البصرة والمحيرة التي كانت على علاقة مباشرة.

خامسا: تجارة إعادة التصدير: اعتماد السوق في شرق الجزيرة العربية على تجارة إعادة التصدير «الترنيزت»، مثل الكويت والبحرين ودبي فيما بعد، حيث كان يعاد تصدير معظم البضائع، وبرغم أن معظم الصفقات التجارية للبضائع تتم في داخل السوق، إلا أن البضاعة تكون خارجها، وغالبا في «الميناء»، مما يحد من تداول حركة البضائع داخل السوق.

سادسا: قلة البضائع المتداولة: قلة البضائع المعروفة في السوق، لعدم وجود السيولة الكافية لدى السكان المحليين حيث كانت الاحتياجات الضرورية هي الأهم، وخاصة «القوت اليومي»، في حين كانت الكماليات تأتي في المرتبة الأخيرة أو نادرة، أي أن صعوبة تصريف بضاعة متنوعة وبشكل كبير أدى إلى

محدودية أنواعها، مما أثر على ضعف نشاط السوق وبالتالي من تطورها. إضافة إلى ذلك، فإن المنطقة من الناحية الطبيعية أيضاً كانت فقيرة مثل الرخام أو الأحجار الكبيرة وغيرها، وبالتالي لم تسعف أسواقها من ناحية البناء المعماري، ولهذا كانت الخيامات ومواد البناء المستخدمة بسيطة، ويصعب الحصول عليها أحياناً، ولهذا جاءت مبانيها متواضعة في تركيبها أو محتوياتها وخلوها من أية زينة أو نقوش. ونظراً للأسباب التي ذكرناها سابقاً، كان لها تأثير أيضاً على مختلف جوانب الحياة العامة، مما يبرر عدم وجود طابع فكري أو حضاري بارز مثلما كان في بعض الأسواق في العالم الإسلامي كسوق «طهران» و«شحر» و«عدن» و«صنعاء» و«القاهرة»، من روايا فكرية وأدبية ونشاط سياسي، وتجمع مهني لمختلف فئات الحرفيين، كما يسمى حالياً «النفقات». أو التبادل الفكري والادبي من خلال البيع أو الشراء أو الالتقاء مما يعطى بصمات تقليدية خاصة للسوق بعينه دون غيره.

بناء السوق:

بما أن الإنسان في شرق الجزيرة العربية كان في صراع مع الطبيعة لأجل البقاء، مثل الغوص على اللؤلؤ لبيعه في السوق، بعدما يعمل على استخراجها لمدة نصف عام تقريباً في فصل الصيف، ثم في الشتاء يعمل في الملاحة أو التجارة أو بعض الزراعة البسيطة أو الرعي، مما يعني عدم وجود وقت كافٍ في حياة هذا الإنسان، حتى يمكن استغلال بعض وقته في الحياة الفكرية. وانشغل هذا الإنسان معظم وقته لسد الضروريات، فكيف يمكنه أن يحصر وقته في بناء السوق وزخرفته ذات المعمار الهندي الجميل المعروف لدى معظم الأسواق في العالم الإسلامي. وتري من ذلك كيف كان يتم بناء السوق وطريقته، والمواد المستخدمة لم تكن تخرج عن نطاق البيئة المحلية، ومن الملاحظ أيضاً عدم الاهتمام من قبل

حكام المنطقة فى بناء الأسواق أو المساجد عبر تلك القرون، ليكون شاهدا على أعمالهم، كما كان يحدث فى معظم أسواق العالم الإسلامى عندما يهتم الحاكم ببناء القصور والمساجد والأسواق وبذلك يخلف أثرا بارزا بعد حياته، وقد يرجع للأسباب التى ذكرناها سابقا وخاصة لعدم وجود المال اللازم لجلب المواد أو العمال المهرة من الخارج، كما كان يحدث فى المدن الإسلامية الأخرى.

أولا: مواد بناء السوق:

تشابه مواد البناء فى المنطقة يرجع إلى تجانس البيئة فى شرق الجزيرة العربية وتقارب التركيبة الجغرافية، وإذا استثنينا بعض الأجزاء الشرقية من ساحل عمان وعمان، لامتداد جبال «الحجر» من «رأس سندم» حتى «الجبل الأخضر» فهى كلها من الكويت مروراً بالأحساء والبحرين وقطر، تشترك فى سدة واحدة وهى صحراوية يغلب فى معظمها رمال ناعمة، ماعدا بعض المناطق فيها صخرية «كلسية»

الحشوى: تجمع قطع من الصخور الصغيرة المنتشرة على سواحل البحر وتسمى «الحشوى» وتنقل على ظهور الحمير، ويستعمل بفرشها على البناء أو الأرض المراد تغطيتها «بالصاروج» أو «الأسمنت» فيما بعد، وذلك ضمنا لتلك التغطية يطول البقاء.

الصخور: يستخرج من البحر وعادة تكون صخور «مرجانية» أو «رخوية»، أصحاب المهنة «باهياهم» مفرد «هيب» وهو قطعة من حديد طوله متر ونصف أو أحيانا متر مدببة وحادة من جهة ويستخدم فى حفر الأرض، ثم ينقل «الصخور» من البحر إلى السواحل القريبة بواسطة سفن اختصت لهذا العمل تسمى «نشالة»، حيث ينقل بعدها على ظهور الحمير. بواسطة النقل لاستخدامها فى البناء، وهو أقوى مواد البناء وأشهرها وأغلاها تكلفة ويستعمل هذا فى كل من الكويت وساحل عمان فى حين يستعمل الحجارة فى المدن الأخرى نظرا لتوفرها بكثرة.

الصاردي: ويطلق هذا الاسم على الاسمنت ويجلب من الخارج، وكان غالى الثمن لا يستعمل إلا قلة من موسى الحال، ولما شاع استعماله شيئا فشيئا، أخذ يستعمل فى عمل إزار ثم هدم البناء الطينى وإعادة بنائه بالأسمنت ثم بدئ استخدامه فى عمل الطابق بطريقة بدائية فيما بعد أو مؤخرا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا المواد المستخدمة فى بناء السقف

«الجنديل»: عبارة عن نوع من الأخشاب الصلبة والتسوية تستقطع من جذوع بعض الأشجار التى تنمو فى الهند وسواحل شرق أفريقيا، وتجلب منها وتستخدم فى عملية تسقيف «الدكاكين» أو «الحوانيت». ويبلغ متوسط قطر «الجنديلة» الواحدة 10سم تقريبا، يصف فى أعالي جدران «الحوانيت» بمسافات متقاربة تبلغ 10سم أيضا، وكلما قربت مسافته كلما كان البناء قويا والسطح آمينا.

جذوع النخل: قبل جلب أخشاب «الجنديل»، كانت جذوع النخل هى السائدة والمعروفة فى عمل السقوف، إلا أن «الجنديل» أكثر منها صلابة ويحافظ على بقاءه مدة أطول.

«الباسجيل» أو «الباسجيل»: ويستخرج من نوع معين من الأغصان الغليظة الفارغة وتسمى «بحيو» تقطع طوليا مكونة شرائح تسمى الواحدة «باسجيل» والذى يصف فوق «الجنديل» بأشكال متقاطعة ومسافات ضيقة متقاربة وذلك بعد تنظيف وإزالة عقله وشوائبه ثم يثق مع «الجنديل» «بالمسامير». وكلما ضاقت مسافته كلما كان مرغوبا أكثر ويشاع صيتها بين الجيران، وتسمى المسافات الضيقة هذه «عين الحمام».

الحمام: القمامات والمخلفات التى ينقلها «الحمارة»، أصحاب الحمير من الأهالى يوميا وتسمى «حمام» بمعنى «خمامة» وهى تعنى «الزبالة» والذى يحمله

يسمى «زبال». ويحرق «الحمام» فتتطاير منه أعمدة الدخان وتظل على هذه الحالة يومين تقريبا، وبعد أن تنتهى عملية الحرق، يزال الرماد من الحفرة وتنظف جوانبها وأرضيتها منه ثم يبدأ الحفارون أصحاب المهنة بحفر الأرض المحروقة، فتظهر لهم طبقة من التراب الأبيض وهو «الجنص» ويكال بنوع خاص من المكاييل تدعى «الكارة» و«الكيلة»، وبعدها ينقل على ظهور الحمير، ويستعمل فى صبغ جدران الغرف وتبييضها به. وتعاد عملية الحرق فى نفس الحفر للغرض نفسه، وتعتبر هذه العملية من الصناعات البدائية.

طين المودة: قبل أن يعرف الناس الأصباغ والألوان التى تصبغ بها جدران الحوانيت من الداخل كما هو الحال فى الوقت الحاضر، فقد اكتشفوا نوعا من الطين الأبيض، وكانوا «يتقعون» أى يضعونه فى الماء حتى تذوب جزئياته ثم يدهنون به الحوانيت فتبدو بيضاء ناصعة.

المصطلحات المستخدمة فى البناء:

استخدم البنّاءون مصطلحات فى أعمالهم البنائية مثل: قبلة، طنجة، لقمة، حشو فيما يلى نوجزها⁽¹⁾:

حشو: هى قطع صغيرة من الأحجار والبخور الناجمة من عمليات التكسير فى ثغرات الحائط المراد ترميمه.

طنجة: يسمى طنجة عندما يعجن «الجنص» بالماء على قطعة من «الخيش» وهى عبارة عن أكياس الرز الفارغة، وفعل الأمر الدارج منها «اطبخ» بفتح الباء.

لقمة: بعدما يتم عجن «الجنص» أو «الطين» يقوم العامل «بغرفة» فى يده لمناولة رئيسه، وتسمى الغرفة الواحدة «لقمة».

قبلة: تطلق على الطين وهو ممتزج بالماء، وهو خليط من الأسمنت والجنص.

1 - أيوب حسين الأيوب - مع ذكرياتنا الكويتية ص 24.

طريقة بناء السوق:

تبنى «الحوانيت» بعد وضع «الأساس»، ثم يستأ أعمال بناء الجدران، ثم تغطى بالأسقف التى تستخدم فيها خشب «الجنجل» والى نصف موازية لعرض «الحانوت» بحيث يبعد كل «جنجل» عن الآخر بمقدار شبر أو يزيد قليلا ثم توضع «الباسجيل» التى تجلب من شرق أفريقيا بطريقة هندسية وذلك بعد طلاؤها «بالطاري». ويغطى الجدران بمادة «الجص» حتى تصبح مستوية بيضاء، ثم تغطى أرضيتها أحيانا «بالجص» أيضا ومن ثم تفرش «المداد» أى الحصير وهى مصنوعة من عيدان سعف النخيل، وأبواب «الحوانيت» أشكالها متقاربة وتظهر على معظمها رؤوس المسامير الضخمة التى دقت عليها لتزداد بها قوة وتكسبها منظرا وجمالا.

طريقة بناء الأسواق فى ساحل عمان:

مرت طريقة بناء الأسواق فى ساحل عمان بثلاث مراحل هى كما يلى⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: عبارة عن مأوى من «خيمة» أو «عريشة» مصنوعة من سعف النخيل وتحاط بسور من الجريد «سعف الخيل» وتسمى «الجريد»، وتفرش بالحصير «المدة» أو فرش من القماش، كما تكون جوانبها «مجة» ومغطاة بالسميم المصنوع من الخوص «سعف النخيل» أيضا.

المرحلة الثانية: تطورت هذه «الحوانيت» لتصبح مصنوعة من الطين «الطلانة» وهى نوع من الأحجار قليلة السمك وعريضة أو طويلة ويوضع الطين بين هذه الأحجار ليمسكها جيدا.

المرحلة الثالثة: تطورت هذه أيضا لتصبح من الصخور البحرية «الصخور المرجانية»، وهذه الصخور يتم تقطيعها واتصالها من أعماق البحر، ويقوم بهذه المهمة رجال متخصصون للغوص فى البحر وتقطع هذه الصخور ومن ثم

١ - عبدالله عبدالرحمن - نبض الأصالة فى روح المسيرة ص 520.

إحضارها وتجهيزها وتقطيعها على الساحل ثم بيعها على شكل كتل مترصت يخلط معها الطين. وتكون تلك الصخور البحرية أقوى من الشرائح الصخرية «الصلافة»، نظرا لتمامسها الشديد مع الطين المحروق «اليص» أو «الخص». ويسقف الحوانيت «بالجندل» ثم يوضع على «الجندل» غطاء من «الجريد» و«المنقور» و«الخص» والسميم» ثم يوضع الطين في أعلى السقف حتى لا يتسرب المطر للداخل، وتصنع فتحات لخروج مياه الأمطار تسمى «مزاريب».

الإضاءة في السوق

لم يكن يوجد إضاءة في السوق وإنما وجدت في «الحوانيت» التي لم تطيل في المساء أكثر من صلاة المغرب ويقفل أبوابها بعد ذلك. واعتمدت على «القناديل» أو «الفوانيس» وتسمى أيضا «الفتنر»، وشكل آخر صغير بسيط التركيب يسمى «المصري»، والأول عبارة عن فانوس يستخدم فيه «الكيروسين» و«الجاز» للإضاءة. بينما «المصري» وهذه التسمية شائعة في «ساحل عمان» حجمه صغير لسهولة نقله من مكان لآخر، ويستخدم فيه شريط من القطن المبروم ويثبت الشريط من أعلى بقطعة من التمر ويظهر طرف الشريط للاشتعال، وقد يكون الشريط وسط رجاجة مملوءة «بالكيروسين» أو صفيحة صغيرة. وفي المرحلة المتأخرة كان هناك «التريك» وهو أشد إضاءة وأجمل منظرا ويعتمد على الفتيل المصنوع من خيوط تعطى وهجا قويا عند احتراقها⁽¹⁾.

تطور السوق: وبدأ السوق ببضعة «حوانيت» ثم يزيد عددها قليلا قليلا حسب النشاط من خلال عمليات البيع والشراء، وعادة يكون على شكل متوازي المستطيلات، ويحتل باب «الحانوت» إحدى جهاته، وتفتح منافذ فوق أعلى الباب، بشكل مواز لعرض الباب بغرض التهوية، ويستخدم في بنائه مادة «الخص». إضافة إلى «الحوانيت الطينية» كانت معظم الحوانيت الصغيرة مبنية من

1 - أيوب حسين الأيوب - المرجع السابق ص 221.

سقف النخيل وذات سقف هرمى وفى جوائبه يوضع باب خشبى للدخول والخروج، وقد تكون «الحوانيت» صغيرة للدرجة أن البائع نفسه قد يتخذ مقعده خارج «الحانوت»^(١). وتكون «الحوانيت» مرتفعة عن «الممر» بحوالى نصف متر أو أقل حسب ظروف صاحب «الحانوت» المادية وحسب السوق نفسه، وذلك خوفاً من دخول مياه الأمطار إلى «الحانوت» من الشارع. أو الممرات والتي تكون أيضاً مسقوفة، ولكن ليس بالضرورة سقوف قوية أو جيدة وإنما فقط من بعض الأخشاب وأحياناً من «الجنبدل» مع بعض الأعمدة و«الحصرة» حتى تقى الزبائن من أشعة وحرارة الشمس، ويقال لها «العيش»، وهو سقف بدائى يستظل بظله من حرارة الصيف اللافحة وهو عبارة عن «حوارى» مرفوعة على أخشاب «الجنبدل» والباسجيل أو أخشاب «المردى» المربوطة ببعضها بالحبال.

تكون الحوانيت متلاصقة فى مجموعات وأمامها ممرات ضيقة تسمح بمرور ثلاثة اشخاص معاً فى أضيق الحالات، وعشرة اشخاص معاً فى أقصى اتساع وذلك عند المداخل أو الفتحات الرئيسية، أما الجانبية المتفرعة فتكون ضيقة، وقد يتخللها مقاهى ذات طابع هندى يقدم الشاي الأحمر فى «فناجين» أى «كأس الشاي الصغيرة» مع سكر «القند» القوالب، وهذا ما يكثر استعماله فى إيران ويسمى شاي «سنجين» أو «الشاي السليمانى»، فى حين يجلب ورق الشاي والسكر من الهند. ويقدم تلك المقاهى ما يعرف «القدو» وهو أشبه «بالأرجيلة» أو «الجورة» فى مصر ولكنه مأخوذ من إيران ويستعمل فى «الغوص» عند الاستراحة، ويوضع التبغ ومن فوقه الفحم المشتعل، وفى القاع يوجد ماء ثم يسحب ويخرج كدخان السجائر. عندما يكبر ويتسع السوق ولا يوجد أماكن لتوسع، يضطر بعض أصحاب المنازل المجاورة للسوق أمام المغريات المادية تحويل الغرف أو «الحوش» فناء الدار المطل على الشارع أو «السكة» الممر إلى «بناء الحوانيت»

١ - فيصل إبراهيم الزباني - مجتمع البحرين من ١٨٧.

ويستفيد من إجارها. تتداخل فروع السوق مع المتارل، وبذلك يصعب فصلها، ويتم تحويل أو نقل بعض أنواع البضائع من السوق نتيجة لضيقه. وبذلك يصبح عدة أسواق في مناطق متفرقة من المدينة، وبعدها يصبح التخصص من سمات السوق، فكل سوق يختار بنوع معين من البضائع، مثل سوق السلاح وسوق الغنم والبقر، في حين يبقى سوق «القماش» و«الصاغة» و«الزل» و«البشوت» و«البهارات» في مكانها الرئيسي لقربها من السكان وخاصة «حواتيت» بيع المنسوجات التي تعتمد على زبائنهم من النساء فتتخذ مركز السوق مقرا لتجارته. وبذلك تكون البضائع المتقاربة ذات النوع الواحد أو متشابهة في مكان واحد، مثل أسواق «السك» و«اللحم» و«الخضار» في أماكن متقاربة إن لم تكن في سوق واحدة، ولهذا سوف نشير إلى هذه الأسواق.

الأسواق المحلية للصناعات اليدوية

تمارس الصناعات اليدوية منذ فترة طويلة، وهي صناعات تسد حاجة السوق المحلية وأبرز تلك الصناعات هي صناعة السفن والقوارب وشباك الصيد وصناعة الخناجر والسيوف التي برع فيها سكان عمان وساحل عمان منذ القدم وبأحجام وأشكال مختلفة، وكذلك تخشين البنادق والبارود⁽¹⁾، وصناعة الفخاريات بمختلف أشكالها وأحجامها وألوانها من الأدوات والمستلزمات المنزلية في كل من الإحصاء والبحرين وساحل عمان وعمان. ويرزت المشغولات النحاسية، فقد صنع منها «دلال القهوة» بزخارف ونقوش غاية في الدقة والروعة، كما صنعت أيضا «الأواني» و«القدور» وما يلزم المطبخ، وضعت الأحذية من جلد البقر للرجال والصبيان وصنعت الجوارب من صوف الأغنام، كما صنعت المسامير وأدوات السفن المختلفة وأدوات الزراعة «المحراث» و«الهيبي» وفيما يلي أهم تلك الصناعات⁽²⁾:

١ - عبدالله عبدالرحمن - المرجع السابق ص 212.

2 - أيوب حسين الأيوب - المرجع السابق ص ١67.

القفاص: اشتهرت بعض الأسواق فى شرق الجزيرة العربية بالمختصين بصناعة «القفاص»، ليس فقط اقفاص الطيور والحيوانات، بل اقفاص يستعملها الاهالى كآسرة للنام، واهتموا أيضا بصناعة أسرة للصغار يعرف الواحد منها باسم «متز». وتصنع جميع ذلك من جريد النخل الذى يشبك مع بعضه بنقبة وادخال اطرافه بهذه الثقوب حسب المقاسات المطلوبة، فتتج عن ذلك الأسرة، فمنها «القفصى» للكيار و«المتز» للصغار.

«القلاف» أو النجار: يسمى بعض الاهالى فى شرق الجزيرة العربية النجار «القلاف»، ويختص هذا بأعمال النجارة، كعمل «الأبواب» و«النوافذ» و«التخوت» أى الأسرة، وحواجز «الباسجيل» وبعض ألعاب الأطفال مثل «النباطة» - «الدوامة» - «البلبول» - «الموتر». وبعض اللوآرم الضرورية مثل «القبقاب» - «الشداخة» لصيد بعض الحيوانات والطيور - و«التخته» و«السحارة» أى الصندوق و«كرسى البرمة» - و«المرزام» - و«أبواب فتحات البرك» - وكرسى القرآن الكريم - . . إلخ.

الحداد: اقتصر أعمال الحدادة على بعض الأدوات التى يستعملها السكان بكثرة مثل: «المسامير» - «الصخين» - «الجنوم» - «الهيپ» - «المنقاش» - «السكين» - «المدور» لربط الأغنام، السلاسل - «الهاون» - . . إلخ.

الصغار: يلعب المصنوعات والأدوات النحاسية وخاصة القدور النحاسية الكبيرة المسماة «صفرية» وجميع الاوانى النحاسية ودلال القهوة.

التناك: يعمل «التناك» على صنع الحاجيات المنزلية البدائية لسد حاجة السكان من «تنك» الصفيح وتنحصر أهم أعماله فيما يلى: «محفان» - «طرفه كار» - صنع اللعب ووضع أغطية منها - محافظ لوثائق التملك - «مخازن» - دلال - «سطول» - «طشوت» - «أباريق» . . . إلخ.

الخواص: يعمل على صف «الخوص» وهو ورق النخيل يقطع من اطرافه،

ومعظم العاملين فيها من العجزة والمحتاجين فيستجرون ويستفيدون من مصنوعاتهم ومنها: «الزميل» - «اليلة» - «المنحمة» - «المشبه» - «الحصير» - «السفرة» - «المهفة» - إلخ.

دامج الحبال: اهتم بهذه المهنة فئة من البحارة واتخذها البعض مصدر رزق لهم، فبعد شرائهم للآليات يعملون على «دمجها» وتكييفها، بحيث تكون حبالا صالحة لربط السفن والحيوانات ونشر الملابس «والعفش» أى البضائع - وغيرها من الأغراض الأخرى كل بحسب طوله ومقامه.

النكاس: يعمل على تخديش طبقة الرص «بمطرقته» و«منقاره» لتصبح لها القدرة على جرش الحبوب.

المجنى: يصلح «المجنى» - «القوارى» أو «الأباريق» - و«القوارير» الخزفية، فيعمل على ربط أجزائها المكسرة ببعضها بواسطة أسلاك وشرائط حديدية مستعملا بعض المساحيق والسوائل اللاصقة فيصبح «القوارى» صالحا للاستعمال بعدما كان قد فقد الأمل منه.

مصلح «الجول»: يطلق اسم «الجولة» على موقد «الكاز» الذى يستغل لأعمال الطبخ بدلا من التنور وقد عرف السكان ذلك منذ فترة قريبة، بعدما كانوا يوقدون الأخشاب فى طهى طعامهم وقضاء حاجتهم وبعد استخدام وتداول «الجولة» أصبح السكان فى حاجة إلى من يقوم باصلاحها فى حالة العطل وعمل البعض بهذه المهنة حتى تلاشت بعد ظهور «الغاز» والكهرباء.

الصاغة: استعمل السكان فى شرق الجزيرة العربية منذ زمن طويل لبس الذهب وجعله زيتا وذخرا للدرجة أنه قلما يخلو منزل من الحلوى والاساور الذهبية فى المنطقة مما شجع الكثير على العمل بمهنة الصياغة كما جاء صاغة من «الهند» حتى أصبح لها مركز مرموق فى عالم الصياغة وصنعوا جميع أنواع الحلوى التى يتزين بها نساء المنطقة.

النداف: يصنع «النداف» «الفرش» والتي تسمى محليا «الدواشق» و«الوسائد» و«المساند» التي يتخذها السكان لاستعمالهم اليومي ولراحتهم، وعند حاجة السكان يأتون له بالأقمشة التي يختارونها لتغليف «قطنهم» الذي يتعاونونه منه أو من أى مكان آخر. وغالبا ما يؤتى له بقطنهم القديم المأخوذ من فرش بالية فيعمل على تجديده «بتجديده» فى آلة «الندف» وتسمى «طنكة» التي ينبعث منها صوت هادئ رنان لا تحل سماعه الأذان، وناتج من ضرب السوتر الغليظ المشدود على الآلة بالمضرب الخشبي الخاص.

المطاحن: يطحن الأهالى حبوبهم بالرص اليدوية لفترة طويلة من الزمن حتى ظهر فى الفترة المؤخرة آلات الطحين، فتوجه إليها السكان بحبوب قمحهم لتطحينه لهم مقابل أجور بسيطة لتحويله إلى دقيق لعمل الخبز وطهى المأكولات الشعبية مثل - «المرقون» - «القيوط» «العصيدا» وغيرها. وكانت آلات الطحين لها أصوات تدوى الأسواق والأحياء السكنية وتسمع ليلا ونهارا.

الحباز: لم يعرف سكان شرق الجزيرة العربية «الحباز» إلا فى الفترة المتأخرة، لأن سكان المنطقة كانوا يعملون على توفير الخبز بالوسائل القديمة بواسطة «التنور» أو بواسطة «التاوه» أى المقل. وبعد فترة عرف الأهالى خبز «التنور» الذى يتم بلصق أقراص العجينة المرقوقة على جوانب التنور من الداخل لتعرض لوهج النار الحامية، ووجدت الاقبال وراجته هذه الصنعة واستمرت إلى يومنا هذا.

«الكاركة» وصناعة «الهردة»: «الكاركة» وهى مكان لصناعة «الهردة» وتسمى أيضاً «المدار» و«الهردة» هى عصارة السمسم، وتسمى فى مناطق أخرى «طحينيه» ولصناعة الهردة طريقة بدائية عرفت بعد زمن من انشائها، وهو عبارة عن رحي كبيرة يديرها بغل أو حمار، توضع فيها حبوب السمسم فتطحنه حتى تسيل عصارتها «الهردة» التى تصب فى حوض كبير يحتضن الرحي فتجمع بعد ذلك فى أوعية ثم تباع. ويؤكل «الهردة» مع التمر، والبعض يضيف عليها «الدبس».

وتستخدم «الهردة» فى صناعة «الرهرش» الذى يحتوى على نسبة كبيرة منها بالإضافة إلى «السكر».

الأسواق المحلية فى الكويت:

منذ نشأت الكويت اعتمدت على تجارة النقل واستيراد البضائع على اختلاف أنواعها سواء عن طريق البر أو البحر، ومن هنا جاءت عملية التسويق والتعامل بها مع الآخرين وذلك عن طريق إيجاد مقر تعرض فيها البضائع فينال كل واحد ما يلزمه. ولذا فتحت «الحوانيت» بطريقة بدائية بسيطة وتكاثرت شيئا فشيئا إلى أن أصبح يسمى السوق، ثم ضاق نتيجة للتوسع وبرزت أسواق كثيرة ومتفرقة ومتعددة اختص كل منها ببيع نوع معين من البضائع اشتهر به وسمى باسمه، فمنها ما ذهب اثره ولم يبق ومنها ما قد جدد واستعير عنده بمكان آخر، ومنها ما هو قائم إلى يومنا هذا راخرا ببضائعه محافظا على نوعياتها. وتلك الأسواق لا يعينها حسن المظهر ولا الواجهات واللافتات وإنما كان يهمها بالدرجة الأولى العمل وصراحة القول والثقة المتبادلة وفيما يلي بعض هذه الأسواق كل بحسب بضاعته:

اسم السوق	ما يباع فيه
1 سوق الحمام	يفتح يوم الجمعة لبيع الحمام فقط
2 سوق اليهود	ليبيع الأقمشة وسمى «قيصريه ابن رشدان»
3 سوق الداخلى	وهو سوق التجار ويوجد قسم منه فى الوقت الحاضر
4 سوق السمك	ليبيع الأسماك وقد طور عما كان عليه فى الماضى
5 سوق اللحوم	ليبيع اللحوم - نقل مقره القديم إلى آخر حديث
6 سوق الصفاير	تصنع وتنظف فيه الأواني النحاسية - «الصفير»
7 سوق الحدادة	تصنع فيه مسامير السفن ومواد الحفر وغيرها وقد ازيل من مكانه

اسم السوق	ما يباع فيه
8 سوق التناكة	وتصنع فيه أدوات التنك وقد نقل من مكانه وتبعثوا أصحابه
9 سوق الجت	ويباع فيه البرسيم «الجت» و«القهيل» وقد استبدل سوق التناكة
10 سوق القمح	ويباع فيه القمح فقط
11 سوق الطراييج	وهو السوق الذي يباع فيه الخضروات والفواكه
12 سوق الشعير	وهو السوق الذي يباع فيه الشعير وبعض الحبوب
13 سوق السلاح	تباع وتصلح فيه البنادق بجميع أنواعها
14 سوق الهنود	يبيع فيه «البوالطو» أي «الجاكيت» الجاهزة قبل انتشار الحياطين
15 سوق الخبائيز	وبه عدد من الخبازين لبيع الخبز وقد انتهى عمله
16 سوق الحلوى	ويباع فيه الحلوى والرهش وهو محاذ لسوق الخبائيز
17 سوق الطحين	وتباع فيه الغلات كالطحين والحنطة وبعض الحبوب
18 سوق الصناديق	ليبع الصناديق الحديدية
19 سوق الفرش	ويقوم ببيع الفرش والهواشيق بعد صنعها
20 سوق الدهن	ليبع دهن السمن أو «العلقى» وهو من أجود أنواع السمن ونداويل وتبعثر باسم
21 سوق البشختات	وتباع فيه الاسطوانات والكرفونات وقد هدم
22 سوق التمر	يبيع فيه «قلل» التمر وقد هدم دخل ضيفا على سوق الخضرة
23 سوق الماء	وتباع فيه المياه المحمولة على ظهور الخمير وقد انتهى أمره
24 سوق الغنم	ليبع الأغنام ويقع غربى قصر نايف ازيل وحل محله آخر حديث
25 سوق البقر	ليبع البقر ويقع قرب سوق الغنم، ازيل
26 سوق المخكرة	وموقعه في الصفاة وحل محله حاليا مبنى البلدية
27 سوق الببيان	ليبع الأبواب الجاهزة
28 سوق الصاغة	اشتهر بهذا الاسم لكثرة محال صياغة الذهب
29 سوق التدايب	ويقع داخل الختان في السوق الداخلي
30 سكة الصوف	ليبع جلود وأصواف الأغنام
31 سوق ابن دعيج	وهو عمر طويل ضيق تباع على جانبيه المواد الغذائية والحلويات

سوق واجف: هو سوق «الحراج» أو سوق «المقاصيص» لبيع السلع بالمراد وأصحابه من «الدلالة»، أما سوق الحريم فلأن أصحابها من «الدلالات» البائعات للأهالي سلعهن مقابل ثمن يتفق عليه. ويرجع تاريخ هذا السوق إلى أكثر من مائة وخمسين عاما، وسمى باسم «واجف» أى «واقف» لأن الأهالي كانوا يبيعون ويشترون فيه وهم وقوف، أما اليوم فلقد جلس البائعون ومعظمهن من النساء على بسطات وقد فرشوا بضاعتهم على الأرض حيث يبيعون الأثواب المطرزة بالقصب والأساور المذهبة والألبسة الداخلية للمرأة ومساحيق الزينة القديمة «كالخاء» - «السدر» - «الرشوش» - «والديرم»⁽¹⁾. كان يقع بالقرب من سوق (الغربلى) الحالى ثم دنا نحو القبلة حتى أصبح فى موقعه الحالى المهدد بالزوال والهدم فى أى لحظة، وكان هذا السوق يسمى أيضًا «سوق المقاصيص» نظرا لأن الشخص (ينقص) أى يصبح فى ضائقة مالية فيبيع ما عنده فى هذا السوق، فكانت تباع فى هذا السوق الأدوات والأشياء المستعملة التى تستخدم فى البيوت، ومنذ الأربعينيات وبداية الخمسينيات بدأت النساء بمشاركة الرجال فى البيع، حيث اتخذن لهن دككا (درجات) من الأسمنت فى منتصف السوق لبيع الحاجيات البسيطة مثل (المشوط) جمع (مشط) الذى كان يصنع من الخشب لتسريح الشعر و(المساويج) جمع (مواج) الذى يعرف باللغة العربية بالمسواك و(الديرم) وهو عبارة عن ألياف خشبية تستخدمها النساء لدعكها على شفاطاتها كى تضيف إليها الصبغة الحمراء الداكنة وذلك للزينة، كما أيضًا يباع فى هذا السوق (القحافى) التى يلبسها الرجال فوق الرأس والتى يقوم بصنعها النساء، وأيضا (علج البان) وهو العلك العربى، وكذلك (الحلثيت) و (العصير) و(المره) و(الخروج) و(السنامكى) وهى عبارة عن أدوية شعبية بالإضافة إلى مستلزمات النساء فى الخياطة من الإبر والخيوط وغير ذلك. وحيث أن النساء يجلسن بالوسط فى هذا السوق ففى الأربعينيات كذلك قدم قوم من بلاد

1 - عز الدين صلاح جرادة - يالونك عن الكويت ص 182.

المهره فى حضرموت يكون (بالمهارة) واتخذوا محلات بالجهتين المقابلتين للنساء وذلك لبيع الملابس الزهيدة الثمن. نود الإشارة أن سوق (واجف) سى بذلك نظراً لكثرة توقف المارة.

سوق التناكة: كان مكان هذا السوق قديماً بنفس المكان الذى تحول إلى سوق (للجبت) المتفرع عن (سوق الغريللى) الحالى، وكان يصنع ويباع فى هذا السوق صفيح الحديد الذى يسمى (بالتنك) ويقوم (التناكة) بصنع العديد من الصناعات التى يستفاد منها فى البيوت الكويتية القديمة فمن هذه الصناعات التى يتم تصنيعها وبيعها فى هذا السوق ما يلى:

القواطى: وهى عبارة عن علب تصنع من الصفيح، يستخدمها الكنادره لوضع الماء بداخلها لبيعه فيقوم (الكندري) بوضع صفيحتين مربوطين بأطرافهما الحبال ومعلقتين بأداة خشبية تعرف (بالكنلر) وتحمل فوق الكتف لعملية التوازن، كما يستفاد من هذه (القواطى) أيضاً بوضع داخلها (الكار) الذى هو عبارة عن الكيروسين.

قواطى الحلوى: وهى علب دائرية صغيرة لها أغطية، يوضع بداخلها الحلوى لحفظها من التسربات الدهنية التى تتساقط من الحلوى، وكان يتم قديماً صنع (قواطى) حلوى كثيراً قبيل رحلات السفر التجارية التى يقوم بها الكويتيون إلى الهند وشرق أفريقيا فى الشتاء.

المحقان: وهى أداة مخروطية الشكل تنتهى بقمع، حيث يستفاد من (المحقان) فى عملية سكب (الكار) من (القواطى) إلى (الجلولة) وهناك عدة أحجام من (المحقان) جمع (محقان) كل منها لقياس معين.

الاطرمبة: وهى أداة طولها مايقارب من 40 سم وقطرها بحدود 5 سم مجوفة من الداخل بها فتحة من الأسفل وفتحة على شكل الحنفية (الزل) من الأعلى وبداخلها من الأعلى أداة تحرك فى الداخل من الأسفل إلى الأعلى لظلوع (الكار) من (القوطى) إلى الخارج حسب الكمية المطلوبة.

المقاش: وهو عبارة عن ذراعين رقيقين متصلين مع بعض على شكل منفرج يتم مسكهما وتطبيقهما مع البعض لالتقاط الفحم المتوهج من (الدوه) المخصصة للفحم.

الأبريق: وهو عبارة عن إبريق من الصفيح يستخدم لوضع الماء بداخله لغسل اليدين وللوضوء.

الدوات: (الدواة) جمع (دوه) وهى الموقد الذى يوضع به الفحم المتوهج لغرض صنع الشاى والقهوة وتتخذ (الدوه) أشكالاً مختلفة فمنها المستطيل ومنها الدائرى ومنها العالى والمنخفض، ويلاحظ أن هذا النوع رخيص الثمن إلا أن هناك أنواعاً فاخرة من بلاد إيران وتصنع من النحاس وتتخذ أشكالاً زخرفية جميلة.

الصميل: وهو عبارة عن وعاء مستطيل على الشكل البيضاوى به فتحة من الأعلى يتم فتحها وإغلاقها بإحكام ويربط طرفا (الصميل) بحبل معلق من ثلاث أخشاب رفيعة تعرف باسم (المرياحه) ويستفاد من (الصميل) لغرض صنع اللبن واستخراج الزبد.

دلال القهوة: هى الابريق الخاصة لوضع القهوة (المره) بداخلها وتصنع من النحاس الأصفر كما أن لدلال القهوة أحجام مختلفة⁽¹⁾.

سوق الدهن: يقع هذا السوق خلف (سوق الصراريف) حيث يباع فى هذا

1 - عادل محمد العبد الفنى - التراث الشعبى الكويتى ص 177.

السوق فقط السمن البلدى الذى يعرف (بالدهن العدائى) وهو يستخلص من الحيوان ويجلبه البدو من البادية بكميات مناسبة لبيعه فى هذا السوق، لقد كان (الدهن العدائى) يشكل عنصراً أساسياً فى الوجبات الكويتية القديمة لأن له نكهة وطعمًا مميزًا ولتحذيرات الأطباء فى الوقت الحاضر لما يسببه (الدهن العدائى) فى زيادة الكوليسترول فى الدم حيث حد من استخدام هذا النوع من الدهن.

سوق المائى: كان يقع هذا السوق بالقرب من (سوق بن دعيح) حيث خصص لبيع الماء لأن الكويت كانت تعاني من قلة الموارد المائية المتاحة، وكان أهم ما اعتمدت عليه الكويت فى حصولها على الماء من (البرك) نتيجة الأمطار وجلب الماء من الخببارى فى موسم الأمطار ومن (الجلبان) التى كانت تنتشر فى أرجاء مختلفة خارج السور وكذلك من شط العرب. ضمن تلك الطرق كان يجلب الماء بالقرب بواسطة الحمير ومن يعملون بهذه المهنة كانوا (بالحمارة) حيث يملأون (قربهم) المصنوعة من الجلد ويضعونها فوق ظهور حُميرهم لبيعها فى (سوق المائى)، فيذهب المشترون إلى هذا السوق للشراء وكانوا يتنوقون مقداراً قليلاً من الماء المحمول على ظهور الحمير للتأكد من حلاوته وعلوته لأن المياه فى تعدد مصادرها تختلف بطعمها ولونها وعذويتها. لقد كان بعض الناس لديهم (عميل) من (الحمارة) متعود لتزويدهم بالماء دون الحاجة للذهاب إلى السوق للشراء، ولقد أزيل هذا السوق فى أواخر الثلاثينيات حيث كان من أقدم الأسواق التى عرفتھا الكويت فى هذا المجال.

سوق الصناديق: متفرع من (سوق الغربلى) من الناحية القبلية ويختص هذا السوق فى بيع الصناديق الحديدية التى تجلب من الهند ويكون لهذه الصناديق أحجام وأشكال وألوان مختلفة تميزها عن بعضها، ويلاحظ على تلك المتاجر قديماً اكتظاظها بالصناديق لدرجة أنها توضع عند مدخل المتجر بكميات كبيرة لترغيب

المشتري، ولقد اشتمل هذا السوق بالإضافة إلى (الصناديق) على بيع أنواع من السجاد الرخيص فهناك نوع يصنع من الحبال يسمى (جودرى) ويجلب من الهند وهناك أيضا نوع يصنع من أعواد رفيعة متراصة تسمى (إمداد نسل) تجلب من القطيف.

سوق الجت: يقع خلف سوق السمك القديم ويبيع فى هذا السوق البرسيم الذى يعرف (بالجت) حيث يباع على شكل حزم (مداور) التى تجلب من المزارع فى قرى الجهراء والنفطاس والفنيطيس وأبو حليفة حيث كان يزرع بكثرة فى تلك المناطق قديما كما كان يجلب البرسيم (الجت) فى بعض المواسم من البصرة. أما بالنسبة (للجولان) فلم يكن يباع فى (سوق الجت) بل كان على أرض الفرضة القديمة وهو عبارة عن أعواد خضراء رفيعة وطويلة وهذا النوع بالذات غذاء جيد للأبقار تحبه كثيرا. من الطريف فى هذا الموضوع لكون (الجولان) يشبه نوعا من الخضروات الذى يسمى (بالكرات) والمعروف لدينا باسم (البقل) فعندما ذهب الكويتيون لأول مرة بسفنهم الخشبية إلى البصرة شاهدوا (الجولان) الذى يتشر هناك بكثرة فظنوا انه هو (البقل) فقالوا (ما بيع حلو وبقلج على السيف). لقد كان سوق (الجت) مهم جدا لكون البيوت قديما لا تخلو من الماشية والأغنام والأبقار لذا (فالجت) يعتبر غذاء أساسيا، إن من المضحك حقا فى الطفرة التى حدثت فى سوق الاسهم الكويتية فى أواخر السبعينيات قد أصبح هذا السوق لغرض تداول وبيع الأسهم على (الماشى)!!

سوق الحمام: قديما كان هذا السوق يقع بالقرب من (المسيل) والمسيل عبارة عن حفرة كبيرة بها سيل المطر وموقع السوق بالتحديد خلف (ساحة الصفاة) وسوق الحمام ليس سوقا عاديا، بل كان يقام كل يوم جمعة فقط من الصباح الباكر وحتى قبيل صلاة الظهر ويبيع فى سوق الحمام كافة أنواع الحمام التى منها

(الدشى) و(القلابى) و(المجنزع) و (الواق واق) و (الشمسى) و (الياكريم) وغيرها من الأنواع الأخرى، كما يتواجد فى هذا السوق بكثرة (المطيرجية) وهم هواة تربية الحمام وذلك للبيع والشراء والتسليم. وقد تحدث مشاجرات بين (المطيرجية) نتيجة اكتشاف أحدهم حمامته التى فقدتها تباع فى السوق. كما لا يخلو هذا السوق من طيور الربيع التى كانت تصطاد وتباع للأكل بكميات كبيرة وخاصة فى فصل الربيع حيث توضع فى أقفاص كبيرة ولكثرة هذه الطيور فلم تكن تباع بالعدد بل بالوزن. أما من ناحية طيور الزيتة لم تكن معروفة عدا البلبول (البلبول) الذى كان يجلب من البصرة وأحيانا يجد المرء فى هذا السوق عددا محدودا من البغبغاوات (الببى متوه) التى يتم جلبها من الهند. ونظرا لأن هذا السوق لا يقام إلا لفترة قصيرة من كل أسبوع فيلاحظ أنه يكون مكتظا بالبائعين والمشتريين والمتفرجين، وعندما يحين وقت صلاة الجمعة ينفض السوق من الجميع وتصبح الأرض المقام عليها السوق فضاء.

سوق الدجاج: هذا السوق يختلف عن سوق الحمام فى شيئين هما: أن هذا السوق يقام كل يوم لغرض بيع الدجاج والبيض. وأن النساء هن اللاتى يبعن فى هذا السوق. ويقع سوق الدجاج على طرف (سوق واجف) كما أن هذا السوق ليس مثل أى سوق لأنه لا توجد محلات أو سواها إنما البيع يتم على الأرض حيث تجلس (النساء) وأمامهن أقفاص بداخلها الدجاج أو أن الدجاج أمام البائعات مربوط من أرجله كما أن أمام هؤلاء النساء أوعية متنوعة منها (الطوس) جمع (طاسة) أو (الملال) جمع (ملة) بداخلها البيض. والدجاج الذى يساع فى هذا السوق طيب جدا لكونه من النوع الذى يرى فى البيوت.

سوق الصراريق: الصراريق هم الأشخاص الذين يقومون ببيع وشراء

وتبديل ورق النقد، فكان لهؤلاء سوق يقع أمام (سوق الخضرة) بالقرب من (الكشك) وكان عدد هذه المحلات قليلا جدا بمقابل محل يوسف العبد الهادي الميلم وعندما سأل أحد المسنين عن عدد محلات هؤلاء (الصرايف) أجاب بأنها (سطره) ويعنى بذلك أنها بالقرب من بعض وقيلة العدد، لا تزيد عن عشر محلات أما من حيث أنواع العملة التي يتداولها هؤلاء فى البيع والشراء فمحدودة للغاية إلا أن الروبية الهندية كانت تشكل نصيب الاسد بين هذه العملات لشيوع استخدامها فى الكويت والخليج العربى. كما لا يخلو هذا السوق من الريال السعودى والدينار العراقى والعملة الايرانية ولىرات الذهب العثمانية.

سوق الأطواشة: الطواشة أو الطواشون هم تجار بيع وشراء اللؤلؤ قديما - فكان لهم سوق يقع بالقرب من قيصرية البلر وبالتحديد بالقرب من مسجد السوق الكبير فيجتمع هؤلاء التجار بعد (القفال) أى بعد انتهاء موسم صيد اللؤلؤ (الغوص) والشهور التي تليه لبيع وشراء اللؤلؤ. وينقسم هؤلاء الطواشون إلى فئتين هما: (أ) فئة كبار الطواشين: وهم الذين يشترون اللؤلؤ من صغار الطواشين من السوق نفسه أو من مغاصات اللؤلؤ لغرض تصديره بأنفسهم إلى أسواق اللؤلؤ العالمية فى البحرين والهند بكميات كبيرة. (ب) فئة صغار الطواشين وهم الذين يذهبون بأنفسهم إلى مغاصات اللؤلؤ (الهيئات) لشراء اللؤلؤ من (نواخذة الغوص) ومن ثم يبعه إلى فئة كبار الطواشين. ويختلف اللؤلؤ بثمنه نظرا لكمال استدارته وكبر حجمه وصفاء لونه ونقاوته.

سوق التمر: كان يقع هذا السوق قديما خلف سوق الصرايف ويختص ببيع التمر فكانت هذه السلعة راجحة لكون التمر قوئا يوميا يدخل فى كافة الواجبات الغذائية كما يعتبر التمر ذا أهمية كبيرة فى رحلات الغوص حيث إن البحارة يتناولونه باستمرار فى اثناء فترات الراحة من عملية الغوص للحصول على

اللؤلؤ من أعماق البحر، ويجلب التمر غالباً من البصرة في أوعية من الخوص تسمى (قلة)، أما بالنسبة للتمر الذي يجلب من الأحساء فكان يوضع في (قرب) من الجلد. وللتمر أنواع كثيرة متعددة، أما أفضل الأنواع فهو ما يسمى (بالاخلاص)، كما يكون التمر جيداً إن كان لم يمض عليه سنة منذ قطفه أما من تجاور قطفه سنة فيكون لونه متغيراً نحو الأسود فيسمى بذلك (بالحويل) أى مضى عليه حول كامل وأكثر الزبائن هم من البدو الذين يشترونه بكميات كبيرة.

سوق الساعات: يقع هذا السوق بالقرب من مسجد الفارس (بالديرة) وهذا السوق عبارة عن مجموعة قليلة من الدكاكين يقوم أصحابها بتصليح وبيع الساعات وكانت ماركات وتشكيلات الساعات محدودة للغاية - وأقدم الساعات اليدوية التي عرفت بالكويت من نوع (ومت اند) وهي دائرية الشكل وصغيرة الحجم وتسمى ساعة (أم صنقل) لكونها تلبس وتشد بالمعصم عن طريق سير من الحديد يشبه (الصنقل)، كما أن هذه الساعة تعبأ بالطريقة اليدوية وتسمى (أم كوك) وعند تعيشتها تسمى هذه الطريقة (تعشيه الساعة) أما عن ساعات الحائط فقليلة وتوجد في بعض المساجد إذ قام أحد الميسورين بتقديمها هدية للمسجد. إن الشائع استخدامه قديماً كان ساعات الجيب التي تعلق عن طريق سلسلة تشبك في أحد أزره السترة (السديري) وتوضع في الجيب، وأقدم هذه الأنواع ما تعرف باسم (راسكوب).

سوق المناخ: يقع هذا السوق قديماً بنفس مكان سوق الاسهم الحالي بالقرب من محلة العدساني - ففي البدايات الأولى للكويت، استخدم هذا المكان مناخاً للابل حيث إن الأبل التي تأتي من البادية تتخذ لها هذا الموقع مناخاً ومن ثم تبدل هذا السوق وأصبح سوقاً تجارياً للبيع والشراء وأهم ما اشتهر به هذا السوق قديماً بيع السكر والشاي والشعير والارز (العيش) وكافة المواد الغذائية التموينية.

سوق الزل: فى السابق كان هذا السوق يقع فى (قيصرية البدر) ثم انتقل إلى موقعه الحالى فى عام 1940 وهو مهدد بين الاونة والأخرى بالزوال والهدم. لقد كان هذا السوق مخصصا لبيع السجاد (الزل) والعباءات الرجالية (البشوت) ولكن الغالب عليه هو السجاد (الزل) حيث سعى السوق بهذا الاسم، ولقد تخصص هذا السوق بهذين النشاطين حيث قد كانت تجلب أنواع عديدة من السجاد تتراوح فى جودتها وحسن اتقانها بالإضافة إلى أثمانها، وغالبية المشتغلين فى البيع بهذا السوق من أصول إيرانية لكون السجاد كان يجلب من إيران لذا فهم أكثر خبرة من غيرهم فى هذا المجال. وبالإضافة إلى السجاد (الزل) كانت تصنع وتباع العباءات الرجالية (البشوت) التى كانت سائدة للاستعمال فيما مضى بشكل منقطع النظر فى كل الاوقات والمناسبات وحتى بدون المناسبات لكون ذلك الزى يعتبر الزى المكمل للرجل وهناك أنواع عديدة لتلك العباءات الرجالية (البشوت) فمنها الشتوى السميك ومنها الآخر الصيفى الخفيف ومنها رخيص الثمن ومنها المتوسط، وهناك أنواع باهظة الثمن وتتراوح أسعار (البشوت) وفقا لأنواع أصوافها، فالأنواع الخفيفة والمتقنة تكون باهظة الثمن ومن أنواع البشوت الدارجة أو الشائعة الاستعمال فى الكويت فلها التسميات الآتية وفقا للنوع والشكل فمن تلك (البدرى) وهى صفة للون الأبيض (البشت) و (بشت المزوية) وهو من الوبر ثم (المارينى) ويصنع من الوبر الخفيف بالإضافة إلى (النجفى) حيث يعتبر أطيب الأنواع الخفيفة باعتباره (بشت) صيفى ويتم صناعة (البشت النجفى) من صوف الأغنام. ويشكل (بالزرى) وهو عبارة عن خيوط من الذهب على جانبي (البشت) من الناحية الامامية، للواجهة الاساسية للبشت. وهناك بشوت يرتديها كبار السن ورجال الدين لا يدخل بها (الزرى) على الاطلاق فيسمى هذا النوع (بشت مكسر ابريسم). فى الوقت الحاضر قل الاقبال على لبس (البشت) نسبيا لدى المسنين وأصبح ارتداؤه بالغالب فى حفلات الزواج والأعياد والمناسبات.

سوق السلاح: يعتبر من أقدم الاسواق التى عرفتها الكويت، وقد كان فى السابق عبارة عن سوق صغير متخصص فى تصليح وبيع البنادق عموما، وحيث إن المجتمع قديما بحاجة مستمرة إلى السلاح وذلك لاستخدامه فى الذود عن الوطن أو استخدام بعض الأنواع الأخرى للصيد، فكان هناك أشخاص مهرة يتقنون تصليح السلاح كما يصنعون بعض قطع الغيار البديلة التى لم تكن تتوفر ومن تلك الأجزاء مثل (كعب) البندقية بالإضافة إلى بيع وتصليح البنادق وكانت هناك أيضا المسدسات حيث يتم تصليحها وبيعها فى هذا السوق. ومن أهم المسدسات الدارجة بذلك الوقت (مسدس بكرة) لكون بيت الرصاص لهذا المسدس على شكل البكرة. كما كان يباع فى هذا السوق بنادق الصيد المختلفة التى تسمى (تفافة) جمع (تفق) ومن أهم هذه الأنواع (الخرازة)، و(الشوارن) لها أنواع مختلفة منها (شورن أم خمس) أى يتسع لخمس طلقات وايضا (شورن أم بطن) وهو لطلقة واحدة كما كان هناك (شورن أم بطين) أى ذو طلقتين و(شورن أم نصف) أى حجم الطلقة وسط و(شورن أم ربع) أى طلقة صغيرة وعموم الطلقات أو الذخيرة التى توضع فى (الشوارن) تسمى (فشغ) جمع (أفشغ)، أن غالبية الشوارن تستخدم للصيد فقط حيث كانت البيئة الكويتية القديمة تزخر بأنواع عديدة من الحيوانات والطيور المتعددة الأحجام والأشكال.

بالإضافة إلى الأسلحة فقد كان يباع فى (سوق السلاح) أيضا الأغصدة (بيت السلاح) وهى التى يوضع بداخلها السلاح كما يباع فى هذا السوق كافة الأدوات والمستلزمات التى يستفيد منها هواة الصيد (القناصة) ومن تلك الأدوات (البرقع) الذى يستخدمه (القناصة) لوضعه على عيني الصقر وأيضا (الوكر) الذى يقف عليه الصقر بعد غرسه على الأرض كما أن سوق السلاح قد يضم نشاطات أخرى موازية لهذا التخصص منها بيع (بيوت الشعر) وهى عبارة عن خيمة كبيرة مستطيلة

وسوداء اللون، تصنع من شعر الماعز ويأخذ (بيت الشعر) أسماء متعددة تبعاً لحجمه وتعدد الأعمدة بداخله فمن كان بداخله ثلاثة أعمدة يسمى (امثلث) ومن كان ذا أربع أعمدة يسمى (امربع) وهكذا. أما بالنسبة للخيام فمنها الصغيرة والآخرى الكبيرة فمن كانت صغيرة تسمى (خيمة) وإن كانت على شكل مستطيل وتفتح من الأمام بشكل مباشر ومن القماش الخفيف تسمى (شراع) وإن كانت كبيرة جداً ومبطنة بطبقتي من القماش وعاليه ولونها اخضر تسمى (جيشية) وكانت معظم الخيام قديماً تجلب من الهند والبعض يقوم بجلب قماشها فقط ويتم تصنيعها داخل الكويت. في أوائل الخمسينيات دخلت اختصاصات مغايرة لسوق السلاح بسبب أن الأسلحة لم تعد لها أهمية مثلما كان بالسابق واستحدث سوق آخر بظهر (سوق السلاح) قد اتخذ نفس تسمية السوق الأصلية لبيع مواد البناء لكافة أنواعها المختلفة وحالياً قد ازيل غالبية هذا السوق بالهدم أما (سوق السلاح الأصلي) فدخلت عليه نشاطات أخرى ولم يبق بالوقت الحاضر سوى محل أو محلين فقط لبيع أسلحة الصيد.

سوق بن دعيج: سمي هذا السوق بتلك التسمية نسبة لأسرة آل دعيج، حيث إن بيتهم يقع عند مدخل السوق، (سوق بن دعيج) عبارة عن سكة ضيقة تمتد إلى بوابة (دروازة) العبد الرزاق - حالياً قد ازيل هذا السوق بالكامل وحل محله المباني الكبيرة ولم يبق للسوق أى أثر، لقد كان هذا السوق بالسابق يعج بالحركة والازدحام وأكثر رواد هذا السوق من النساء حيث يجدن احتياجاتهن ولوازمهن المتعددة.

سوق الصفاير: لقد انقرض هذا السوق في الوقت الحاضر ولا يوجد له أى معالم، قديماً كان يقع ابتداء من (سوق واجف) امتداداً نحو (ساحة الصفاة) - وكلمة (صفاير) تعني النحاسين، فكان هذا السوق يختص في تلميع القدور

النحاسية (الصففر) لكونها كثيرة الصدى بالإضافة إلى (الصوانى) التى تصنع من النحاس كما أن العاملين فى هذا السوق يقومون بصنع أباريق القهوة (الدلال) بالإضافة إلى تصليحها من أى عطب. قديما كان النحاس يدخل فى صناعة الأوانى التى تستخدم فى البيوت الكويتية القديمة وأن معظم الأوانى كانت تصنع من النحاس - فوجد السوق لهذا الغرض.

سوق اللحم القديم: إن موقع سوق اللحم القديم كان يقع تماما بموقف ساحة وقوف السيارات التى بالقرب من (سوق المباركية) من جهة (سوق الخضرة) ففى تلك الفترة كان هذا الموقع هو سوق اللحم حيث كانت البهائم تذبح فى هذه السوق ثم تباع لحومها فى نفس المكان، لقد كان الجزارون (القصابين) من يقومون بالذبح وبيع اللحوم من الكويتيين، أما فى الوقت الحاضر فلا نجد كويتيا واحدا يقوم بذلك حيث أصبحوا فقط ملاكا لهذه المحلات. فى السابق كانت كل اللحوم من الأغنام العربية ذات اللحم الجيد والتى ترعى على العشب والكأ فى الصحراء (البر) كما لا يوجد فى الماضى أزمة لحوم على الإطلاق⁽¹⁾.

سوق الصاغة: الصاغة هم من يعملون ويشغلون فى بيع وشراء وتصنيع الذهب، لقد كان الذهب يشكل عنصرا أساسيا للمرأة ففى تلك الفترة لم تكن المجوهرات الثمينة والاماس والأحجار النادرة معروفة سوى الذهب وتشكيلاته المختلفة. لقد كان الذهب ذا أهمية للزينة ولادخاره لوقت الحاجة للاستفادة بثمنه عند الضرورة. لقد كانت صناعة الذهب فيما مضى تأخذ الطابع الهندى فى التصنيع فتسمى (دكات) فهى المرغوبة والمطلوبة. ولم يكف عمل هذا السوق عند هذا الحد فقط بل ساهم فى تجارة الذهب إلى الهند فمتذ القدم وحتى نهاية

١ - عادل محمد العبد الغنى - نفس المرجع ص 177.

الأربعينيات كان كثير من التجار الكويتيين يقومون بتهريب الذهب إلى الهند لكن الهند كانت تمنع دخوله إليها للمحافظة على اقتصادها الوطنى، ولكونه رخيص الثمن فى الكويت فقد كان يباع فى الهند بأسعار مضاعفة وخيالية. لقد نشطت تلك التجارة واستفاد منها كثير من التجار الكويتيين. ولكون الهند تمنع دخوله إليها فكان يوضع بوسائل وطرق سرية لإخفائه من أعين رجال الجمارك الهندية ومن أبرز هذه الطرق التى يخفى بها، إذ كان يوضع بداخل الأسرة الخشبية المجوفة من الداخل حيث كان يصب بطرق محكمة بداخل أرجل السراير الخشبية ثم يحكم إغلاق أرجل السراير بنفس مادة الخشب، كما كان يوضع بداخل الصناديق الحديدية التى تتكون من طبقتين فيوضع بين طبقتى الصندوق، بالإضافة إلى أنه كان أيضا يصب على شكل خيوط رفيعة تحاك بين أنسجة الملابس بطرق فنية، لقد تعددت أشكال وطرق إخفاء الذهب المهرب إلى الهند.

إن المأرق الكبير الذى يتفاجأ به التاجر الكويتى هو عندما تكتشفه سلطات الجمارك الهندية. ففى السابق وفى المراحل الأولى من التهريب كان يكتفى فقط بمصادرة الذهب ولكن عند تكرار عملية التهريب، اتخذت سلطات الجمارك الهندية وسيلة لمعاكبة التجار الكويتيين بحبسهم لمدة تتراوح من 2 - 7 سنوات، وفعلًا قد وقع كثير من التجار الكويتيين فى أيدي السلطات الهندية نتيجة لذلك ولكن من كتب له المرور غفلة من أيدي رجال الجمارك يكون قد حقق أموالا طائلة مضاعفة. هناك قصص كثيرة تروى فيها شىء من الطرافة عن تهريب الذهب وما حدث مع التجار الكويتيين من مشاكل فى تلك السنوات، من هذه القصص الآتى: (لقد كان معه عدة كيلوجرامات من الذهب مخفية بطرق من الصعب اكتشافها ومن هذه الطرق وضعه بداخل صندوق حديدى من طبقتين أى أن هذا الصندوق مبطن بصندوق آخر بداخله فيعتقد المرء أن هذا صندوق واحد وليس

صندوقين وطريقة أخرى بأن يوضع الذهب بداخل ارجل سرير خشبي معجوف من الداخل، عموما كانت لديه قطعة صغيرة بحجم حبة (التخى) متبقية من الذهب المخبأ ويقدر بعدة كيلو جرامات، وقد وضع هذه القطعة الصغيرة بداخل محفظته - وعند مروره أمام الجمارك كان كل شيء طبيعيا ولم يلاحظ رجال الجمارك أى شيء يشير الريبة أو الشك ولكن عند آخر نقطة من المرور لدى الجمارك طلب منه رجال الجمارك الاطلاع على المحفظة فسقطت القطعة الصغيرة على الطاولة أمام أمين رجال الجمارك مما أثار الشك الكبير لديهم فآلوه ما هذه؟ فأجاب نعم إنه قطعة من الذهب، فقالوا له إذن لماذا أتيت بها إلى الهند؟ فقال لغرض عمل خاتم لزوجتى لأننى أعلم تماما أن هنا فى الهند من يجيدون اتقاء هذه الصناعة حتى اتقان وليكون من المناسب أن أقدم هذه القطعة الصغيرة بعد إعادة صناعتها هدية لزوجتى، فابتسم رجال السلطات لهذا الرد المقتنع وخضوا النظر عن إعادة تفتيشه مرة أخرى وسمحوا له بالدخول إلى الهند).

قصة أخرى فيها شيء من الطرافة بما أحدثنا عن تهريب الذهب إلى الهند فقد كان لهذا الرجل سفره (طرشه) وهذه المرة كان محملا بعدد كبير من الليرات العثمانية قد وضعها مبطنة بداخل السترة (السديرى) فأصبحت السترة ثقيلة جدا لدرجة أنه لا يستطيع الانحناء ولو شيء بسيط، فعند مروره أمام رجال سلطات الجمارك تم تفتيش الحاجيات (الأغراض) وعلى الرغم من أنه كان يلبس سترة (سديرى) مبطنة بالكامل بالليرات الذهبية فلم يكتشف، أتعلمون كيف حدث ذلك؟

الإجابة هو أن كان يضع على كتفه تعويذه (يامعه) ولم يكن يعتقد على الإطلاق بتلك المعتقدات حيث قد لبسها لكى يوهم رجال سلطات الجمارك بها لسبب انه عندما بدأ رجال الجمارك تفتيشه والتحسس على جسده وجدوا شيئا بارزا

على الكتف فقالوا له ما هذه ؟ فأجابهم بكل بساطة باللهجة الهندية انها (عوذة) بمعنى تعويذه (يامعة) فارتبك رجل الجمارك لأنه حسب اعتقادهم يحرم عليهم لمس (اليامعة) فابتعدوا عنه وتسنى له المرور بهدوء إلى الخارج. وعندما وصل إلى السمسار (الدلال) الذي عن طريقه يتم البيع اعطاه اشارة بأن الوقت الحالى غير مناسب فذهب إلى أقرب مقهى للاستراحة وانتظار الفرصة المناسبة لتسليم الذهب، فشرب خلال انتظاره الشاي فى المقهى وقد كان قلقا جدا بهذا الحمل الثقيل ويود بداخل نفسه التخلص منه بأقرب فرصة ممكنة وتنفس صعداء رغم الحمل الثقيل عندما شاهد السمسار (الدلال) يؤشر له بطرف اصبعه للمعنى إليه، فقام على عجل وعندما اراد دفع ثمن الشاي الذى احتساه بالمقهى سقطت منه (روبية) واحدة رنينا واضحا ولكن لا يستطيع الانحناء بأى حال من الأحوال وتظاهر بأنه لم ير (الروبية) التى سقطت على الأرض مع العلم بأن أعين الجالسين بالمقهى تتربق أقرب ذصة ممكنة للانقضاض على (الروبية) ومن ثم لم يلتفت للمال الذى سقط على الأرض رغم أهمية هذه (الروبية) بذلك الوقت لأن الذى بداخل سترته (السديري) يعادل عشرات الالاف من الذى سقط على الأرض، ولقد تسنى له بسلام من تسليم الذهب للسمسار (الدلال) على الوجه الاكمل.

سوق التجار: لقد كان مكان سوق التجار بالسابق عبارة عن قيصرية تقع خلف (سوق المناخ) وكان هذا المكان بمثابة المكان الذى يضم فعاليات السوق بذلك الوقت، وحيث إن التجار كانوا يشكلون دورا مهما قديما، فكان هذا السوق بمثابة المكان المناسب الذى يلتقون به للتشاور وعقد الصفقات التجارية والشراء والبيع وتبادل الأحاديث التى تهيمهم فى هذا المجال - ومن ثم نما هذا السوق وتطور من (قيصرية) إلى مجموعة من المتاجر أو المكاتب التجارية.

سوق الحرير: هو عبارة عن شارع صغير (سكة) بالقرب من (ساحة الصفاء) وسمى بهذا الاسم لكون المرتادين على هذا السوق هم فقط من النساء، وفى هذا

السوق كل ما يهم النساء من حاجيات ولوازم تدخل في اختصاص المرأة، قد يكون هناك خلط أو التباس ما بين (سوق الحرير) و (سوق واجف) لكن الأخير كذلك يزاول به العمل النساء ولكن (سوق الحرير) يختلف بالتخصص والموقع. وقد ازيل هذا السوق منذ مدة طويلة ولا يوجد له في الوقت الحاضر أى أثر على الإطلاق. تقول بعض البائعات فى سوق الحرير عن تجربتهم ومنها أم محمد فقد تحدثت عن التطورات التى شهدتها سوق الحرير على مدى السنوات الماضية فقالت: «فى البداية لم تكن النساء التاجرات يعن سوى الأغراض الخاصة بالسيدات وخاصة أدوات التجميل والزينة، أما الآن فقد شملت البضاعة التى نجلبها ونبيعها اشياء أخرى منها بعض الملابس الرجالية وملابس الاحرام بالإضافة لبعض أنواع البهارات وأدوات النظافة، الصابون، وهناك أيضا المسابح والدهانات والمطبات والبخور وغيرها. وتقول أم عبداللطيف: أن حركة البيع والشراء بسوق الحرير لم تعد كما كانت فى السابق، ولكن هناك بعض المواسم التى تحسن فيها الأحوال فيزيد إقبال الناس عليها خاصة فى فترة الصيف قبل سفر الوافدين إلى بلادهم لقضاء الإجازة، وأيضاً قبل العيدين الفطر والأضحى. وتختتم أم مشعل الحديث قائلة: رباتنا ليسوا من شريحة معينة، فكثيرا ما يزورنا المشاهير من الفنانين وغيرهم وهذا يعود إلى أننا كبائعات نسعى لعرض أفضل المنتجات خاصة التى تترين بها المرأة، ومهما ظهرت مستحضرات حديثة فى التجميل إلا أن المرأة الكويتية الأصيلة لا بد أن تقتنى الحناء والديرم والرشوش والكحلة والملافح من عندنا لأثنا الأصل، والأصل هو الذى يدوم. وهكذا فإن المدنية التى اعتادت أن تحتاح فى طريقها كل القديم لتحوله إلى مجرد ذكرى، لم تستطع أن تقترب من هذا البناء التراثى الحريق المسمى بـ «سوق الحرير»⁽¹⁾.

سوق الخباييز: يقع قريبا من (سوق الخضرة) الحالي وهو عبارة عن شارع صغيرة (سكة) بها عدد محلات صنع وبيع الخبز الذي سمي بالعامية عنلنا بخبز (الخمير) ويتم عمل الخبز في (التنور) الذي يصنع من الطين ومازال هذا النوع من الخبز يستخدم حتى وقتنا الحاضر - ويصنع أنواعا مختلفة من الخبز فالواحدة تسمى (قرص) وإن كانت الخبزة كبيرة أى ضعف الخبزة العادية فتسمى (دبل) أما إن كانت صغيرة ومضافا إليها السمسم فتسمى (كليجه) ويتخصص الأفغانيون قديما وحتى وقتنا الحاضر بصنع هذا النوع من الخبز الذي يعتبر افضل أنواع الخبز .

سوق البوالطو: هو عبارة عن سكة طويلة متفرعة من (سوق الغربلى) ويجد المرء عند هذه المحلات بهذا السوق المعاطف الصوفية السمكة التى تسمى (بالبوالطو) وغالبا ما تكون تلك المعاطف غالبا عليها اللون الخالكي المائل إلى الاخضرار أو اللون الكحلى وكانت أشكال وأنواع هذه (البوالطو) محدودة للغاية . فى الماضى كان هناك طلب على هذا النوع وخاصة فى المراحل الأولى من تأسيس الدوائر الحكومية حيث أصبحت هذه المؤسسات تطلب هذه النوعية لحاجة بعض المهن إليها مثل المهن التى تتطلب الحراسة والتفتيش والمراقبة والحراسة الليلية . إن غالبية (البوالطو) التى كانت تباع فى هذا السوق مستعملة .

سوق الشعير: كان يقع هذا السوق قديما بالقرب من (سوق الجت) ثم انتقل فى الأربعينيات إلى خلف (سوق السلاح) وهذا السوق من اسمه اشتهر فى بيع الشعير بالإضافة إلى المواد التسمينية الأخرى المتقاربة من هذا المجال مثل الفول (الباجلا) والأرز (العيش) والقمح (الحب) والشعير يعتبر فيما مضى مهما لكون أى بيت من بيوت الكويت القديمة لا يخلو من الماشية والأغنام والذي يعتبر الشعير غذاء رئيسيا لها .

سوق الحدادة: كان يقع هذا السوق قديما بالقرب من السوق الداخلى عند مسجد السوق الكبير حاليا وأكثر ما اشتهر فيه هذا السوق صنع (المسامير) الصغيرة

والكبيرة والأحجام التي تدخل فى صناعة الأبواب والشبابيك بالإضافة إلى السفن الخشبية المختلفة الأنواع والأحجام. كما يصنع فى هذا السوق بعض أدوات البناء القديمة مثل (الهيبة) و (رأس الصخين) و (رأس الجردوم) والهنون الحديدى (الهاون) و(الملمص) الذى يستخدم فى استخراج أى شئ سقط فى البئر (الجليب) بالإضافة إلى (المحالة) وهى أداة دائرية يلتف الحبل حولها لسهولة استخراج الماء من (الجليب).

سوق الخرايز: كان يقع بالقرب من (ساحة الصفاة) واختص هذا السوق فى صناعة النعال الجلدية وخاصة النوع الذى يسمى (النعال النجدية) التى كانت تستخدم قديما بشكل منقطع النظير، كما يصنع أيضا فى هذا السوق الأحزمة (الحزم) وتكون عريضة وبها جيوب لوضع النقود بداخلها، ويشغل بهذه الحرفة أقوام قادمون من نجد والزيير.

سوق التداديف: يقع فى القيصرية التى تسمى (بالخان) ويشغل فى هذا السوق أناس قادمون من بلاد إيران قد تخصصوا فى صنع وتجيد مراتب النوم (الفرش) التى كانت تحشى بالقطن كما يتم تصنيع (المطارج) جمع مطرح التى تستخدم فى الجلوس عليها ويكون شكلها مستطيلا وطويلا بالإضافة إلى (المساند) جمع (مسند) والتى توضع فوق (المطارج) للاستناد عليها وتكون كذلك محشوة بالقطن كما يتم بهذا السوق تصنيع (للخاد) جمع (مخدة) التى توضع فوق الفراش لتوسدها عند النوم.

سوق البيبان: البيبان هى الأبواب الخشبية وكان يقع هذا السوق بالقرب من سوق الشعير والمحلات التى بهذا السوق ليست كثيرة وقد تخصصت فى بيع الأبواب الخارجية لليوت - واختلفت أشكال الأبواب فكان هناك باب يسمى (بوسفاقتين) أى أن هذا الباب له فتحتان تفتح فتحة واحدة منه فقط للدخول

والخروج كذلك يوجد باب يسمى (أبو خوخة) وهو عبارة عن باب كبير بداخله باب صغير، يكون الذى يستخدم بالاستمرار الباب الصغير، فعند دخول شىء كبير يعيق الدخول يتم فتح الباب الكبير الذى يضم الباب الصغير بداخله. لقد تعددت أشكال الأبواب الخشبية قديما وتفتنت أيادى التجارين بإدخال الزخارف الهندسية الجميلة عليها، كما كانت هذه الأبواب بغالبيتها مرصعة بمسامير دائرية سوداء وقد رصت بأشكال هندسية - كما أن هذا السوق لا يخلو كذلك من الأبواب الصغيرة (بيبان الدور) وهى الخاصة للحجر حيث تكون أصغر حجما وأخف صنعا من الأبواب الخارجية.

سوق الغنم وسوق البقر: منذ القدم كان سوق الغنم والبقر يقعان فى (ساحة الصفاة) إلا أن هذين السوقين نقلتا عند (قصر نايف) وهما متخصصان ببيع وشراء الغنم والبقر. وكان السماسرة (الدلالون) هم المكلفون فى عملية المزاد (الحراى) لبيع هذه الحيوانات.

سوق الفحم: يقع بالقرب من (سوق واجف) واختص هذا السوق ببيع الفحم الذى كان يجلب من إيران أو من شرق أفريقيا، وتختلف نوعية الفحم من صنف لآخر من ناحية الجودة والنقاوة. لقد كان الفحم يعتبر مهما بذلك الوقت وذلك لاستخدامه للتدفئة فى الشتاء، كما كان الفحم يوضع بالموقد (الدوه) لصنع الشاي والقهوة، و (للدوه) ذكريات لمعظم الكويتيين حيث فى ليالى الشتاء القارصة البرد يلتف الاصحاب والأصدقاء أو افراد الأسرة حيث يحلو حديث السمر والحكايات (الحزائى) وهم جالسون حول (الدوه) لفترة تطول حتى يفقد الفحم حرارته و (يخنس) أى بمعنى يصبح رمادا.

سوق ساحة الصفاة: إن موقع (ساحة الصفاة) قديم جدا يعود إلى السنوات الأولى لتأسيس الكويت. ففى تلك السنوات لم تكن ساحة استعمالها من (بالطو) لآخر، لقد كانت تجلب إلى الكويت لبيعها من بقايا ومخلفات الحروب فى الدول

الآخري قديمًا، ويلاحظ على تلك (البوالطو) أنها تحمل إشارات ورتبا عسكرية لكون الجيوش هم الذين يستخدمونها - فالمشتري لا يهتم من هذه الإشارات والرتب فينزعها في الحال عند الشراء.

سوق الحلوى: يقع هذا السوق في (سكة) متفرعة من (سوق الخضرة) ويختص هذا السوق في صنع وبيع كافة أنواع الحلويات الشعبية - ولقد تواجد قديما بهذا السوق عدد محدود من أهالي عمان واشتهروا في صنع وبيع (الحلوى المسكينة) بالإضافة إلى غيرهم من الأهالي الذين تخصصوا في هذا النوع من الصناعة. ولقد كانت تصنع هذه الأنواع من الحلويات في البيوت ثم تجلب إلى هذا السوق للبيع. وسنستعرض فيما يلي بعض أصناف الحلويات التي كانت تباع في هذا السوق:

(علج البان): ويدخل في صناعتها الطحين والسكر وماء الورد والنشاء.

السسمية: إما تكون على شكل دائرة أو مستطيل وهي عبارة عن السكر المعقود المخلوط بالسهمس بكثافة عالية، ويحب الأطفال في الماضي أكل السهمس كثيرا.

القيبط: هو عبارة عن مزيج من الطحين والسكر والنشاء وعلك البان (علج البان) ثم يصبح المزيج متماسكا غليظ القوام ومطاطي بنفس الوقت، ويضاف إلى (القيبط) الطحين كي يعطيه نكهة خاصة.

الرهش: هو عبارة عن (الحلاوة) التي تشتهر بها عدد من الأقطار العربية، ولكن يضاف إليها زيت السهمس (الهردة) كما أن (الرهش) بدلا من إضافة السكر يضاف إليه عسل النمر (الدبس) كي يعطيه نكهة مميزة.

لسان الثور: هو عبارة عن نوع من أنواع البقسماط، ولكن حجمه كبير بحجم كف اليد، يفضل أكله بعد غطه (تغميسه) بشاي الحليب كي يصبح طريا.

البقصم: هو كذلك نوع من أنواع البقصمات ولكن صغير الحجم بطول الأصبع تقريبا يؤكل كذلك بعد غطه (تغميسه) مع الحليب.

اللقيمات: ما تسمى فى بعض الأقطار العربية (بلقمة القاضى) كروية الشكل بحجم حبة الجوز، وتصنع من الطحين بعد وضعها فى الزيت المغلى ثم تنقيها (تغميسها) فى السكر المذاب (الشيرة) ويفضل أكل اللقيمات كثيرا فى شهر رمضان.

الزلاية: هى دائرية الشكل على شكل حلقات متصلة مع بعضها البعض وتصنع بنفس طريقة صنع (اللقيمات) كما أنها تكون مرغوبة فى شهر رمضان المبارك.

الغريرة: تصنع من العجين المضاف إليه السكر و (دهن العدانى) ثم تحمر على النار حتى تصبح متماسكة القوام على شكل دوائر صغيرة، وهى تعتبر الفريق الثلاثى (للقيمات والزلاية) إلا أنها تتفوق عليها لأكملها فى كل الأوقات.

الحلوى: تفوقت بعض إمارات شرق الجزيرة العربية فى صنع الحلوى مثل (الحلوى المسكية) و (الحلوى البحرينية) إلا أن (الحلوى الكويتية) ما زالت مرغوبة ومحبة لدى الكثير، وللحلوى طعم ونكهة خاصة عند تناول (القهوة المرة) لسبب أن الحلوى شديدة الحلاوة.

الدرايل: عبارة عن رقائق خفيفة جدا ملفوفة (مطوية) على بعضها البعض بإحكام وتناسق ويوضع بين الرقائق السكر الناعم والهيل والدراسين المطحون، ويفضل أكل الدرايل مع شاي الحليب، لقد اطلق على (الدرايل) هذه التسمية لأنها تشبه المنظر الذى يعرف بلهجتنا المحلية باسم (الدرايل).

القرص العكيلي: غالبا ما يصنع فى البيوت، ولكن يتوفر عند هذه المحلات التى تقسم بصناعة وبيع الحلويات، و(القرص العكيلي) هو عبارة عن الكيك،

ولكن يختلف بعض الشيء حيث يدخل في صناعته فقط الطحين والسكر والبيض ويضاف إليه حب الهال (الهيل المطحون) وقليل من الزعفران والسمسم حسب الرغبة.

بيض القطا: هي كروية شبيهة لبيض طائر القطا، ويتم بوضع داخلها خليط من الجوز والسكر والدارسين والهيل، وغالبا ما تقدم في المناسبات.

جده الفرس: هي ما تسمى بالوقت الحاضر براحة الحلقوم وتكون على شكل مكعبات صغيرة متعددة الألوان وطبيعتها مطاطية نظرا لخلط معها علك البان.

وكانت ساحة الصفاة بالمعنى الذي كانت عليه والمناطق المجاورة لها عبارة عن مقابر لدفن الموتى. من بداية تأسيس النواة إلى أن نمت حولها المدينة كل بالقرب من منطقة (الفرضة القديمة). فساحة الصفاة كانت تعتبر بعيدة نوعا ما عن الثقل والمركز السكاني الذي بدأت منه المدينة فاستخدمت هذه الأرض كمقبرة. فعندما أخذ السكان بالتكاثر والنمو كبرت المدينة واتسعت أرجاؤها فأوقف الدفن في ساحة الصفاة والأماكن المجاورة ومع مرور الوقت تلاشت معالم القبور تدريجيا. لقد كانت (ساحة الصفاة) واسعة الأرجاء واشتهرت بملتقى البدو والوافدين من البادية لبيع منتجاتهم وما يجلبونه من خير البادية. لقد أصبحت هذه الساحة من معالم الكويت البارزة في ذلك الوقت لأهميتها في البيع والشراء ومكانا لإقامة المناسبات واحتفالات الأعياد. إن تسمية (الصفاة) جاءت للساحة، لسبب أن هذا المكان استخدم (صفاتا) لبيع الماشية والأغنام والأبقار.

يفد البدو إلى هذه الساحة بالمواسم محملين (بالعرفج) و (الحمض) وهو ذلك النبات الصحراوي الذي يجثث ومن ثم يجفف ويحمل على ظهور الجمال والحمير ليعمه كي يستخدمه الأهالي في بيوتهم كوسيلة للوقود حيث لم يكن هناك من وسيلة غير ذلك. كما أن البدو يجلبون كذلك (الليلة) وهي عبارة عن روث الإبل وكان يأتي بها وهي محمولة على ظهور الجمال بكميات كبيرة حيث تعتبر

وسيلة جيدة للاستفادة من نارها عند إحراقها لأنها تعطي نار هادئة ويفضل شراءها أصحاب المخابز (التنانير) كما يستفاد منها في البيوت. ويجلب البدو أيضا صناعاتهم المختلفة من (السدو) ويكون بأشكال مختلفة ومتفتنة الصنع ومن تلك الأشياء التي تجلب للبيع، (المساند) التي تستخدم للاستناد عليها بالإضافة إلى الخرج (الخري) والذي يوضع فوق ظهور الحمير وتوضع بداخله الحاجيات، وأيضاً يجلب هؤلاء بيوت الشعر وهي بمثابة خيام كبيرة شكلها مستطيل وسوداء اللون ومفتوحة بالكامل من الجهة الأمامية وتصنع هذه البيوت من شعر الماعز وهناك أنواع وأحجام لهذه البيوت فيما يسمى (امثلث) وله ثلاثة أعمدة بالداخل وما يسمى (امربع) فله أربع أعمدة بالداخل وهكذا. ويجلب البدو كذلك السمن البلدي الذي يسمى (بالدهن العداني) ويفضله الكثير للأكل. كما يقد أيضا إلى ساحة الصفاة (المخكرة) وهو أقوام تقطن البادية في جنوب العراق، يأتون كذلك إلى ساحة الصفاة ضمن قافلة من الحمير واتخذت حميرهم نفس تسميتهم فسميت باسم (حمير المخكرة) يجلبون معهم الصوف والقطر (اليقظ) وهو عبارة عن اللبن المجفف بالإضافة إلى اللبنة التي تسميها (بالجرثي) كما يجلب هؤلاء الأقوام ما يصادفهم في الطريق من النباتات البرية التي تؤكل مثل (الطرايث) ويجلب هؤلاء كذلك جذوع الشجيرات الصغيرة التي يجثونها بطريقهم للكويت لغرض بيعها وقوداً⁽¹⁾.

يجلب في موسم الشتاء والربيع للبيع في ساحة الصفاة (الجراد) حيث كان يؤتى به في أكياس من الجوت (أخياش) ليبيعه وكان (الجراد) لذيق الطعم ومحبياً لدى النفوس للدرجة تفوق الوصف لسبب أن (الجراد) نظيف للغاية فغذاؤها فقط على الأعشاب والنباتات البرية والمزروعات، وأن طعمه مميز يحبه الجميع وأكل الجراد مفيد جداً للجسم حتى إن هناك مثلاً شعبياً كويتياً يقول (إذا طاح الجراد،

1 - عادل محمد العبد المني - المرجع السابق ص 62.

صر الدواء، وإذا طاح الفقع انثر الدوا) ومعنى ذلك المثل إذا توفر الجراد فليس هناك لزوم للدواء لكون جسمه يعتبر خلاصة النباتات الطبيعية أما بالنسبة للفقع ولكنه أيضا لذيذا فلان الإكثار من أكله يسبب عند البعض شيئا من الاضطرابات المعوية. لقد كان المشترون للجراد فى ساحة الصفاة ينفعونه جيدا للتأكد من أن الجراد مازال حيا وأيضا لفحص نوعية أن كانت انثى والتي تسمى بـ «المكنة» أو أن كان ذكرا فيسمى بـ «العصفور»، حيث أن (المكنة) هى المفضلة للأكل والطيبة المذاق وتحوى على كمية وافرة من اللحم والبيض ولون (المكنة) بنى داكن أما بالنسبة (للعصفور) فلونه أصفر وهزيل وغير محبب إذ لا يحتوى على كمية من اللحم سوى الأرجل الطويلة (العصاقل). وعندما يشتري الجراد يوضع فى قدر كبير مملوء بالماء المضاف إليه الملح وفى حال النضوج يؤكل بعد إزالة رأسه وأطرافه وجناحه.

يجلب أيضا إلى ساحة الصفاة (الفقع) وهو عبارة عن الكما (والفقع) نبات من الفطريات ينمو تحت الأرض فى الجزء القريب من السطح - وهو لذيذ الطعم ومحبيب لدى النفوس وهناك نوعان من الفقع فما كان لونه يعميل إلى البياض وكبير الحجم فيسمى (بالمزبدي) وما كان لونه بنيا وصغير الحجم فيسمى (بالإخلاص). ويؤخذ الفقع بعد تقشيريه وإزالة الأثرية والوحوال العالقة به حيث يؤكل ضمن الأكلة الشعبية التى تعرف بـ (المجبوس) أى أنه يكون مدفونا داخل الرر (العيش) مع اللحم. أو يؤكل (محموسا مع الدهن والبصل). والملاحظ أن من يتناول الفقع لا يميل أكله فيستمر يأكل المزيد منه حتى يصاب بالتخمة. ولم تقتصر (ساحة الصفاة) عند هذا الحد فقط، بل كانت السوق الذى يباع ويشترى من خلاله، الأبل والأغنام والخيل وتسمية الساحة جاءت من هذا الغرض. ولقد كانت هناك روايا لكل تخصص فزاوية للأغنام والزواية الأخرى للأبقار وهكذا. وكانت تقوم المزايدات فى البيع التى تسمى (بالخراج) ومن يقوم بمزاولة مهنة البيع يسمى

(بالدلال) وجمعه (دلالوه) ونظير هذا العمل كان يتقاضى مبلغاً من المال متعارفاً عليه. لقد كانت (ساحة الصفاة) الشريان النابض الذي يعج بالحركة فالناس تقوم بالبيع والشراء والبعض الآخر للفرجة. هذا أو لكون (ساحة الصفاة) عبارة عن ساحة واسعة الأرجاء فقد استخدمت لإقامة احتفالات العيد على أرضها فعند قرب موعد حلول العيد تنصب في أرجائها المراجيح (الديارف) ولعبة دائرية تسمى (أم الحصن)⁽¹⁾.

البائعون في شرق الجزيرة العربية

وجد سكان شرق الجزيرة العربية وخاصة في كل من الكويت والبحرين وساحل عمان حرجاً في العمل كبائع في «الحانوت» أو يجلس للبيع أو الشراء، ولو عمل ذلك لكان مثلاً للسخرية من قبل أفراد عشيرته. ويعللون ذلك بقولهم: كيف تكون كريماً جواد معطاء وأنت تحاول أن تجادل في الثمن وتحاول الزيادة أو النقص في سعر سلعتك عند البيع والشراء، وكانوا يرون أن الواحد منهم أكبر من أن يجلس هذه الجلسة المسترخية عند باب الحانوت ينتظر من يأتي إليه من النساء والخدم والأطفال، ويعتبر نفسه قد خلق لمهمة أكبر من ذلك إلا وهي الفوص والغوص والسفر برغم مشقاته التي لا يتحملها إلا الرجال⁽²⁾.

أحجم سكان شرق الجزيرة العربية ذات الأصول العربية القبلية عن سائر الحرف اليدوية وخاصة من أبناء القبائل في الكويت وساحل عمان، فكما أنهم لم يتقبلوا أن يكونوا بائعين أصحاب حوانيت، فكذلك لم يقبلوا بالمهن الأخرى فلم يكن منهم الحلاق أو الخباز أو الحجام وغير ذلك من المهن اليدوية في حين كان أصحاب الغوص يودعون حصيلتهم من العملات المعدنية عند أصحاب الحوانيت

1 - عادل محمد العبد المغيث - نفس المرجع ص 62.

2 - عبدالله عبدالرحمن - المرجع السابق ص 210.

فى الأسواق لحفظها ولتموين عائلاتهم فى غيابهم⁽¹⁾. ولذا كان معظم البائعين من الهنود والإيرانيين إضافة إلى بعض الحضرة الذين استقروا فى المدن لفترة طويلة وليس لهم ارتباط بالقبائل العربية الأصيلة. وتزاوّل بعض النساء مهنة البيع، فتخصص جانباً من إحدى غرف المنزل لهذه العملية، فتقوم النساء بالتردد عليه وشراء ما يلزمهن من المنسوجات أو المأكولات، وتسمى النساء المرأة التى يترددن عليها كثيراً لشراء احتياجاتهن باسم «عميلة»، وتسمى البائع عميل⁽²⁾. وانتشرت فى فترة من الفترات، ظاهرة الباعة المتجولين فى المدن بين الأحياء السكنية ويركب البائع حماراً يضع فى مرحلتيه البضائع التى تباع وتلقى رواجاً مثل بيع الخضروات والفواكه ويسمى «بقالا»⁽³⁾، وقد يقوم ببيع المنسوجات التى تلقى إقبالاً من النساء، وتطور الأمر فيما بعد، إذ أخذ الباعة يضعون صناديق كبيرة تفتح أحد جوانبها، وتزود بأربع عجلات ويقوم البائعون بدفعها.

الموازن والمقاييس والعملة فى سوق شرق الجزيرة العربية

اختلفت الموازن والمقاييس والعملة المستخدمة فى أسواق شرق الجزيرة العربية بعض الشيء، وذلك لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، وإن كان التقارب والتشابه سمة من السمات المتواجدة بحكم الترابط الاجتماعى ووحدة التراث والتاريخ مما يعنى وحدة منطقة شرق الجزيرة العربية برغم انقسامها من الناحية السياسية بين النفوذ العثماني ابتداءً من الكويت والاحساء والنجد وقطر، والاحتلال المسيحى البريطانى فى كل من البحرين - ساحل عمان وعمان وهذا ما أدى إلى وجود بعض الفوارق البسيطة فى المسطحات والأدوات المستخدمة فى الأوزان والمقاييس، وكذلك وجود الأنواع العديدة من العملات المتداولة وإن كان

1 - عبدالله عبدالرحمن - نفس المرجع ص 210.

2 - فيصل إبراهيم الزياتى - المرجع السابق ص 186.

3 - فيصل إبراهيم الزياتى - نفس المرجع ص 187.

الريال النمساوى «مارياتريزر» أكثر انتشارا حتى سيطر الاستعمار المسيحى البريطانى على المنطقة اعقاب الحرب العالمية الاولى وهذا ما نلاحظه من خلال دراستنا التالية:

أولا: الموازين المستخدمة فى المنطقة

(1) سوق الكويت

تعتبر «الحبة» - من الموازين الصغيرة وتبلغ ثلاثة جرامات انجليزية، والمتقال العطارى يبلغ 54 حبة، والمتقال الشيرازى يبلغ 72 حبة، والتولة تبلغ 120 حبة ولا تستخدم هذه الا فى وزن المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وخيوط الذهب والفضة أو «القيطان» والحرير الخام وخيوط الحرير والأدوية. والوحدة العادية للوزن لا للمعاملات التى تتم بالقطاعى هى - «الأوقية» - وتساوى بالوزن الانجليزى أربعة «ارطال»، وعشر «أوقيات» = درهما واحدا، وهناك أيضا «المن» للقطاعى ويبلغ وزنه ثلاثين أوقية، أما بالوزن الانجليزى فيساوى 138 رطلا و13 أوقية ونصف. أما وحدة الوزن فى تجارة الجملة فهى أيضا «الأوقية» ولكنها أثقل إلا فى حالة «المن» الذى يبلغ 30 «أوقية» فهى تساويها فى تلك الحالة، «المن» وفيه تجارة القطاعى وتساوى بالوزن الانجليزى أربعة ارطال و14 «أوقية» وثلاثة دراهم. أما الموازين الأكبر لتجارة الجملة فهى «قياس» وتلفظ «جياس»، ويبلغ 6 «أوقية» أو 29 رطلا وخمس أوقيات ونصف درهم بالوزن الانجليزى ويستخدم للصوف، و«المن» يبلغ 12 «أوقية» أو 58 رطلا وعشر أوقيات ودرهما واحدا بالوزن الانجليزى ويستخدم للبحال المتينة وقماش الاشرعة من البحرين وليران، و«المن» يبلغ 24 «أوقية» أو 117 «رطلا» وأربع أوقيات ودرهمين بالوزن الانجليزى ويستخدم للشحم والملاط «الموت» و«المن» يبلغ 27 «أوقية» أو 137 رطلا و4 «أوقية» وعشرة دراهم بالوزن الانجليزى ويستخدم لكافة أنواع البضائع الأخرى باستثناء «الغلال» و«التمور»، التى

تباع «المن» الذى يبلغ ثلاثين «أوقية» - «قطاعى» - أو 138 رطلا و 13 «أوقية» ودرهما بالورن الانجليزى. وتتم الأوزان فى تجارة الجملة كلها بالميزان الرومانى - «الميزان القبانى» - ويقوم بها وراثون محترفون يتقاضون نصف «آنة» عن «المن» الواحد نظير خدماتهم، وكانت رسوم الرخصة التى يدفعها هؤلاء الوراثنون فى عام 1904 تعود إلى أم شيخ الكويت وبعد وفاتها أصبح الحاكم نفسه يتقاضى هذه الرسوم⁽¹⁾.

(ب) سوق الاحساء

فيما يلى الأوزان المستعملة وما يعادلها من الأوزان الانجليزية، وهى ليست دقيقة تماما، وتدعى الأوزان التى تستعمل فى واحة «الاحساء» لتجارة الجملة والمفرق «الاسقاط» وهى كالتى:

1 - «ربعة» = 0,68 رطل.

1 - «ثمان» = 2,75 «أرطال» وربما أكثر قليلا.

1 - «حفة» = 4 «ربعة».

1 - «قياسة» = 8 «ثمان» أو 8 «حفة» = 23 رطلا وربما أقل قليلا.

«من» الحسا = 24 «قياسة» = 552 رطلا وربما أقل قليلا.

وتستعمل أوزان أخرى فى «الاحساء» مثل «المثقال الشيرازى» ويساوى 0,4 من «التولا» الهندية أو 72 «حبة» لوزن الذهب والفضة، و«الموسمية» وتساوى 10 «قياسة» أو 230 «رطلا» وتستعمل محليا لبيع الحبوب بالجملة، وهنالك الوزنة وتساوى 0,143 قياسه أى حوالى 3,286 «أرطال» وتستعمل لبيع التمور بالجملة، وتستعمل «الوزنة» دائما لبيع التمور وليس «القياسة» أو «المن». وتعتبر «القياسة» وحدة الوزن الحقيقية فى الاحساء، أما الأوزان العادية المستعملة فى سوق القطيف للبيع بالمفرق فهى كما يلى:

1 - ج. ج. لومير، دليل الخليج - القسم الجغرافى ج 4 ص 131.

«القياس» = 1,07 «رطل» ويعادل وزن 18 «ريال» أو 102 مثقال شيرازى .

1 - «ألف» = 2 «قياس» = 2,14 «رطل الإنجليزي»

1 - «من القطيف» = 16 «ألف» = 34,37 «رطلا»

1 - فلة = 2 «من القطيف» = 68,75 «رطلا»

وبيع التمر بالجملة «بالقلة» . ولدى سوق القطيف بالإضافة إلى ما ورد اعلاه نوعان آخران من الموازين للأغراض الخاصة .

الأول: لوزن المعادن الثمينة وهو كالاتى :

1 - «مثقال» «شخص» أو «أحمر» = 54 «حبة» = 0,3 من «التولا» الهندية

1 - «مثقال» «شيرازى» - محلى = 72 «حبة» = 0,06 «التولا» الهندية

1 - خمسين = 10 «مناقل» شيرازى = 1,65 «اونس»

1 - «مبة» أو 1 - «أومية» = 2 «خمسین» = 3,29 «اونس» .

والثانى: لوزن اللحم والسماك بالفرق وهو كالاتى :

1 - «أوقية» = 0,68 رطل

1 - «حقة» = 4 «أوقية» = 2,75 رطل

«من القطيف» = 12,5 «حقة» = 34,37 رطلا .

ويعتبر «المن» فى سوق القطيف وحدة الوزن الحقيقية .

وتختلف «القياسة» المستعملة فى سوق «الهفوف» عن «القياس» المستعمل فى سوق «القطيف» تماما، ولكن «الرבע» المستعملة فى الاحساء و«الأوقية» المستعملة فى القطيف لبيع أنواع معينة من السلع هما متماثلتان، وتساوى كل منهما 0,167

ربعة البحرين، و«القلة» تستعمل فى سوق «القطيف» فقط ولا يوجد فى سوق «الهفوف» «قياس» أو «الف»^(١).

جـ- سوق البحرين

الأوزان المستخدمة فى البحرين هى من الأوزان الشائعة فى المنطقة وهى كالآتى:

ربع «مئقال» = 0,04 رطل انجليزى.

نصف «مئقال» = 0,08 رطل انجليزى.

«مئقال» = 0,16 رطل انجليزى.

تصيف ربع «الثمانين» = 0,32 رطل انجليزى.

ربع «الثمانين» = 0,64 رطل انجليزى.

ثلث «الثمانين» = 0,86 رطل انجليزى.

نصف «ثمانين» = 1,29 رطل انجليزى

«قياس» = 1,54 رطل انجليزى.

«ثمانين» = 2,57 رطل انجليزى.

«الف» = 3,09 رطل انجليزى.

«ربعة» = 4,11 رطل انجليزى.

«من» = 57,6 رطل انجليزى.

«رفعة» = 576 رطل انجليزى.

١- ج. ج. لومير - نفس المرجع ج 2 ص 850.

د- سوق عمان

الأوزان المستخدمة في سوق عمان هي كالآتي:

1 - «مقال» = 57,6 «قمحة» الإنجليزية.

1 - «ريال» = 7,5 «مقال» = 15,8 «دراما».

1 - «قياس» = 6 ريالات = 5 «أوقيات» = 14,8 «دراما».

1 - «من» = 24 «قياس» = «أرطال» = 14 «أوقية» = 3 «درامات».

1 - بهار = 20 «فراصلة» = 15 و 97 «رطلا» و 14 «أوقية» و 15 «دراما».

يبيع التمر بهذه الأوزان وكذلك السوائل، أما «الزعفران» و«المسك» وخلاصة الورد فإنها تباع «بمقال» وزنه 62,6 «قمحة» الإنجليزية، ويبيع الذهب «الرنى» و«الإبراميس»، حيث يساوى «الإبراميس» 28 «رنيا»، و«الإبراميس» = 54,64 «قمحة» الإنجليزية، و«الرنى» يساوى أقل قليلا من 2 «قمحة»، وطيب الزاد يباع «بلاأوقية» وتساوى 14,5 «قمحة» الإنجليزية، وتستهمل للتعامل فى الحبوب «المكايل» وخصوصاً «السدس» و«الفرة»، و«الفرة» تتكون من 40 «سدس» و2,5 «مرة» من القمح العادى = وزنا 2 «موند».

ثانيا: المقاييس المستخدمة فى المنطقة

(أ) سوق الكويت

أما وحدة الطول المستخدمة فى سوق الكويت فهي «الزراع» ويبلغ 18,75 «البوصة» وتباع البضائع القطنية والصوفية وبعض أنواع أخشاب الأرضية بـ«الذراع»، كما يستخدم «الذراع» «لقياس» أعمال البناء التى يتعاقد عليها بعدد «الأذرع»، أما الدعائم الخشبية وصاريات السفن فتباع «بكاندى كلكتا» ويبلغ عشر أقدام وتسع وعشرين بوصة مكعبة، أما أخشاب السقف والثريات المستديرة فتباع

«بالكورجة» أو «العشرين»، وتباع دعامات القوارب «بالجارى» أو حمولة عربية اليد
لتنى تبلغ أربعين قطعة أو أكثر تبعاً للحجم.

(ب) - سوق الاحساء

يستعمل «الذراع» فى سوق «الهفوف» وسوق «القطيف» كوحدة قياس طولية
ويساوى «ذراع الحسا» طول «ذراع البحرين» أى 18,75 إنش، أما الذراع المستعمل
فى القطيف فطولهُ 19,75 إنش.

(ج) سوق البحرين

ويجرى جدول تركيب المقاييس الطولية فى سوق البحرين كالآتى:

6 اشعرات برزون = «حبة» الشعير.

6 «حبات» شعير = «أصبع».

4 «أصابع» = «قبضة».

6 «قبضات» = «ذراع» - «قامة».

4 «أذرع» = «باع».

1,000 «باع» = «ميل» «هاشمى».

3 «أميال هاشمى» = «فرسخ».

4 «فراسخ» = «بريد».

3,125 «بريد» = «درجة».

360 درجة = «دائرة الأرض».

ويستخدم عامة الأهالى «القبضة» و«الذراع» و«الباع» و«الفرسخ»، و«الذراع»
يعادل 18,75 «برصة انجليزية».

(د) سوق عمان

ويعتبر مقياس الطول في سوق عمان هو «الذراع» ويساوى طول ما بين «مرفق ذراع» الرجل إلى طرف «الأصبع الوسطى»، وهناك مقاييس أطوال أخرى هي «الشبر» و«الفتر» من طرف «الإبهام» إلى طرف «الخنصر» أو إلى طرف «السياسة» ممتدة أوسع ما يمكن.

ثالثا: العملات المتداولة في المنطقة

(أ) العملات المتداولة في سوق الكويت

اتفق الكويتيون عرفا فيما بينهم على قيمة العملات المتداولة فكان «الريال الفرنسي» ويعنى عملة النمساوية «ماريا تيرزا» ويساوى خمسة «قوارين» إيرانية، في حين كانت «الروبية» تساوى 2,5 «غران» وكل ريال نمساوى يساوى روبيتين، أما المسكوكات الصغيرة فكانت تتألف من «الشاهية» الإيرانية ثم «الأنات» و«البيزات» الهندية⁽¹⁾.

تداولت سوق الكويت العديد من العملات التي سلكت طريقها إليها من خلال عمليات البيع والشراء ومنها، «الليرة» العثمانية، الذهب و«الجنيه» الإنجليزي و«الريال النمساوى» المعروف باسم «الريال الفرنسي» و«الغوارين» الإيرانية و«المرضوف» الحاوى و«الروبية» الهندية ورغم استعمال تلك العملات في سوق الكويت إلا أن العملة العثمانية كانت أكثر تداولاً بسبب تجارتها مع العراق العثماني وخاصة البصرة ففى حين كانت السيادة «للريال النمساوى» نظراً لكثرة المستخدمين من أفراد القبائل العربية بصفة عامة وأفراد القبائل فى جبل شمر ونجد والاحساء بصفة خاصة والذين كانوا يفضلونه على غيرها من العملات مثلهم مثل ذلك

١ - د. بدر الدين عباس الخصوص - المرجع السابق ص 722.

أخوانهم من القبائل العربية الأصلية في اليمن، ويمكن القول إن العملة الرئيسية لدى قبائل الجزيرة العربية كان «الريال الفرنساوى» كما كانوا يطلقونه على العملة النمساوية ريال «ماوياتريزر»، ثم تأتى العملة الهندية من الروبية بحكم التجارة والبضائع التي كانت تصدر منها إلى سوق الكويت وبعدها العملة الإيرانية «غرين» بفضل العلاقات مع ميناء عرستان «المحمرة» و«عبادان». وتغير هذا الواقع في أعقاب الحرب العالمية الأولى، التي شهدت انحسار النفوذ العثماني وسيادة الاستعمار البريطاني الذي جعل الخليج العربي بحيرة بريطانية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي حدا بالتجار الكويتيين أن يفضلوا التعامل «بالروبية» الهندية بحكم الارتباط مع الهند مقر الحكم البريطاني والسياسة الاستعمارية في المنطقة، وفيما يلي تقسيم العملة الهندية:

«الروبية» = 16 آنة الآنة = 4 بيزات

«نصف روبية» = 8 آنات نصف آنة = 2 بيزتان

ربع روبية = 4 آنات ربع الآنة = 1 بيزة واحدة

ثمان الروبية = 2 آنات

وهناك نصف «بيزة» و«ربع» و«بيزة» و«دوكة» وهي قليلة الاستعمال.

(ب) العملات المتداولة في سوق الاحساء

استعملت في سوق الاحساء عملات كثيرة ومختلفة، والعملية الرسمية هي الليرة العثمانية التي تساوى 100 قرش ذهبى أى 18 شلنًا المجلزيا، ولكن اسم القرش ليس متداولًا أو معروفًا في الأسواق، والريال النمساوى يساوى شلن واحد و10,25 بنسات. وتقبل الروبية الهندية في سوق القطيف، وقد أرسلت 13,000 روبية هندية لشراء التمر في عام 1905، كما تقبل أوراق النقد الهندية في سوق «الهفوف»، وفيما يلي العملات المتداولة في أسواق الاحساء:

الاسم	التقييم العثماني الرسمي	متوسط السعر في السوق	ملاحظات
مرضوف	12/1 من القرش الذهبي	0,25 المحمدية	وحدة خيالية في سوق القطيف فقط.
محمدية	4/1 من القرش الذهبي	0,034 من الريال	وحدة خيالية في سوق القطيف فقط.
ريال	10/1 من الليرة	الوحدة المستعملة في السوق	لا شيء.
روبية	5,5 قرش ذهبي	0,714 من الريال	لا شيء.
طويلة	142/11 من القرش الذهبي	0,001 من الريال	عملة قديمة يتعامل بها الأهالي في سوق الاحساء فقط وهي من النحاس طولها انش ونصف. ومن الصعب وصفه وشكله وهي عبارة عن شريط معدني مزدوج في الوسط تدور حوله قطع معدنية أخرى.
		وكلها تتراوح بين 7/1 و 120/1	

وتسمح الحكومة العثمانية بجباية الضرائب بالريال النمساوي أو الروبية بالإضافة إلى الليرة وهي العملة العثمانية الرسمية، ولا يسمح باستعمال «المرضوف» و«المحمدية» بالحسابات الرسمية وينبغي أن نلاحظ أن التقسيم الشعبي للروبية الهندية والريال النمساوي المالي ليس هو المعترف به رسمياً.

(ج) العملات المتداولة في سوق البحرين

تستعمل عملات مختلطة في سوق البحرين، وتتداول الروبية الهندية بجميع أنواعها ولكن «الريال النمساوي» أكثر تداولاً من هذه العملات، وخاصة في موسم اللؤلؤ لأن الغواصين يفضلونها وتستورد كميات كبيرة من أسواق «بومباي» لتغطية

الطلب المتزايد على «الريال النمساوى» الذى يساوى عادة روية واحدة وخمس «انات» وخمس «بيزات» تقريبا، ولكنه عرضة للتقلب فى القيمة بمقدار 1 أو 2 آنة. وتعرف الليرة العثمانية بقيمة 14 روية، وهناك الوحدة العادية ذات القيمة الصغيرة تسمى «القرآن البحرينى» الذى تبلغ قيمته 5/2 روية، وتوجد «الطوبلة» العملة المتداولة فى أسواق «القطيف» و«الهفوف» وتبلغ قيمتها 0.5 آنة، ويدخل سوق البحرين كمية كبيرة من العملات الأجنبية من الخارج. وبلغت قيمة العملة المستوردة إلى سوق البحرين عام 1903 حوالى 4,300,000 روية بينما بلغت قيمة العملة التى خرجت من سوق البحرين فى نفس العام حوالى 450,000 روية برغم خضوع البحرين وساحل عمان وعمان للحكم الاستعماري البريطاني ومحاولتها فرض عملتها وخاصة الروية الهندية، إلا أن العملة المتداولة على نطاق واسع كان «الريال النمساوى» ومحاولة الباب العالي استخدام الليرة العثمانية إلا أن العملة الرئيسية كانت «الريال النمساوى» واستخدمت الليرة العثمانية فى المعاملات الرسمية مثل فرض الضرائب والإيرادات الحكومية وينطبق كذلك على التجار القادمين من جنوب إيران والمتعاملين فى سوق شرق الجزيرة العربية والعكس.

(د) العملات المتداولة فى سوق عمان

التعامل فى سوق عمان كان «بالريال النمساوى»، إلى جانب تداول الروية الهندية فى المرتبة الثانية، واستخدمت فى أسواق عمان «المحمدية» وإن كل 11 وحدة ونصف منها تساوى «ريال نمساوى» وكانت هناك عملة عمانية تتكون من قطع من النحاس تستورد من «الهند» و«لنجبار» و«المانيا» وبعضها كان يضربها أو يضعها السلطان فى «مسقط» أو تضرب لحسابه فى لندن. وتراوح قيمة مائة «ريال نمساوى» ما بين 126 و139 روية حسب تقديرات عام 1904، فى حين كانت العملة العمانية النحاسية تنذبذ فى سوق عمان بالنسبة «للريال النمساوى» الواحد

ما بين 220 و 270 قطعة. وفي عام 1906 - 1907 تغيرت القيمة فأصبحت تتراوح ما بين 151 وثلاثة أرباع و 176 وثلاثة أرباع القطعة.

ووسيلة الدفع في التجارة الخارجية في أسواق عمان هي «الهندي» ويسمى بـ «كندي» وهي صكوك تعامل في سوق عمان ومذتها 21 يوما تحرق تحت الطبع، وهذه الوسائل هي عمل «كمبيالات» اسعاف حيث لا تيسر حيازة فواتير الشحن الخاصة بالحمولة، كما أنه ليس هناك ارتباط بين قيمة «الهندي» وقيمة «الشحن». وهذا الإجراء يكفي في ذاته لإعفاء الشركات الأوروبية من التورط في أعمال مصرفية في سوق عمان⁽¹⁾.

الحركة التجارية لسوق شرق الجزيرة العربية

الأسواق الكويتية القديمة

ما يميز الكويت القديمة هو أسواقها الكثيرة العدد وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الرخاء الاقتصادي. وعلى الرغم من كثرتها إلا أنها أخذت طابع التخصص في السلع فكل سوق يحتوى على نشاط يختلف عن السوق الآخر، كما امتارت الأسواق القديمة بتمركزها في قلب المدينة وتلاصقها وقربها من البعض، ويلاحظ أن المشتغلين في الأسواق الكويتية القديمة هم من أهالي الكويت وسكانها. إن الأسواق الكويتية القديمة تشكل المعالم الرئيسية لمدينة الكويت قديما ولقد واكبت تطور الكويت منذ بداياتها الأولى فهي تعبر عن التراث الشعبي بما تحمله هذه الكلمة من معنى، وما يثير الاسبى في النفوس أن غالبية هذه الأسواق القديمة قد تغيرت معاملها إما بازالتها نهائيا أو بتغير طابع التخصص، أو بتداخل عدة تخصصات في السوق الواحد مما يفقدها طابعها القديم⁽²⁾.

1 - ج. ج. - لوريمر - المرجع السابق ج 4 ص 1498.

2 - عادل محمد العبد المغنى - المرجع السابق - ص 145.

نجد أن للأسواق القديمة طابعاً هندسياً جميلاً ومميزاً ومن حيث طبيعة المحلات فهي غير عالية الارتفاع ومتراصة مع بعضها ويقابل بعضها البعض وأسقفها من الداخل مسقوفة من خشب (الجنذل) و(الباسجيل) بأشكال هندسية جميلة، تلك المحلات لها أبواب خشبية عبارة عن (حفاكات) كل واحدة تشي على الأخرى كما أن هذه الأسواق غاليتها مغطاة بسقوف من (العرشان) لوقاية المارة من حرارة الشمس وأمطار الشتاء وأن جميع الأسواق التي كانت في الأربعينيات قد أزيل جميع أسقفها الذي من العريش واستبدل بالجينكو الحديدي لسبب أن حدث حريق لا قدر الله فانه سوف يأتي على السوق بأكمله وتلك من الاحتياطات التي اتخذت إبان الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

(1) الحركة التجارية لسوق الكويت

كتب الضابط البريطاني «بروكس» في تقريره عن الحركة التجارية لسوق الكويت عام 1829 بقوله: إن لها تجارة خاصة بها دون سواها ذلك أنها تزود البلاد البعيدة عن الشاطئ والتي تقع إلى غربها «بالحنطة» و«القهوة» ومنتجات بلاد الهند. ويقصد الضابط البريطاني هنا منطقة «شمر» في «حائل» و«نجد»، حيث يأتي سكانها من أفراد القبائل إلى أسواق الكويت لشراء ما يحتاجونه، أما واردات سوق الكويت فهي بضائع هندية مختلفة كالأقمشة و«الرز» و«السكر» و«الخشب» و«البهارات» و«القطن»، وهذه كلها تستورد من الهند. وتستورد سوق الكويت «القهوة» من اليمن، والدخان والفواكه المجففة من إيران، والحنطة والتمور من البصرة، والأقمشة والتمور والسكك المجففة أو المالح من البحرين ويشترون التجار «السمن» من قبائل «نجد» و«الشمر» الذين يأتون إلى أسواق الكويت لبيعها وكذلك «الخيل» من القبائل العربية في جبل «شمر» بنجد ثم يصدر السمن والخيل إلى خارج الكويت، ويشترون أيضاً الماشية من تلك القبائل غير أن ائتمانها بامطة،

١ - عادل محمد العبد المثنى - نفس المرجع - ص ١٦٥.

وتبلغ واردات الإجمالية لسوق الكويت حوالى خمسمائة ألف «ريال نمساوى» فى حين تبلغ صادرات سوق الكويت أقل عن مائة ألف «ريال نمساوى»⁽¹⁾.

تجارة سوق الكويت عام 1839

لا توجد أرقام وإحصائيات رسمية لحركة تجارة سوق الكويت وإنما هناك بعض التقارير التى يكتبها بعض القادمين إلى الكويت وخاصة من الفباط البريطانيين اثناء زياراتهم الرسمية وذلك لأجل أهدافهم الاستعمارية حتى يتسنى لهم الحصول على مزيد من المكاسب الاقتصادية فى الأسواق المزدهرة وتشجيع حكومتهم للاهتمام بتلك الأسواق، ومن أجل ذلك فقد قام الملازم «فليكس جونز» من البحرية الهندية بزيارة الكويت وأعد تقريراً جاء فيه: تستورد سوق الكويت الفواكه كالبلح والحمضيات والرمان والبطيخ من «البصرة» و«بوشهر»، كما أن «الهند» و«البصرة» تصدران إلى سوق الكويت الحنطة والشعير، وتحصل الكويت على الرز من «بنجالور» وعلى العدس من البصرة وبوشهر، والماشية والدواجن من البدو النازلين بأطراف المدينة والقادمين من «جبل شمر» و«نجد». وتختلف أثمان الماشية انخفاضاً وارتفاعاً بحسب توفرها، فحين تأتى القبائل العربية من جنوب العراق ووسط الجزيرة العربية من جبل «شمر» للبيع والشراء إلى سوق الكويت، فإنها تأتى معها بالحراف والذى يباع الواحد منها «بريال نمساوى»، وحين يقل أو ينذر وجود الحراف يرتفع ثمن الحروف الواحد إلى «ريالين نمساوى»، وكان سوق الكويت يستورد خشب «الساج» اللازم لبناء الكويت من مدينة «بومباي»⁽²⁾.

1 - د. أحمد مصطفى أبو حاكمه - تاريخ الكويت - الجزء الثانى - القسم الاول ص 227.

2 - د. أحمد مصطفى أبو حاكمه - نفس المرجع ص 228.

تجارة سوق الكويت عام 1865

جاء فى تقرير دونه الكولونيل «بلى - Pely» المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى عام 1865، بأن واردات سوق الكويت من «ملبار» و«بومباى» تصل إلى 200,000 مليار وذلك نظير احتياجات سوق الكويت من «أقمشة» و«رز» و«قهوة» وأخشاب وبهارات. وتصدر سوق الكويت ثمانمائة حصان عربى أصيل يبلغ متوسط سعر الحصان الواحد ثلاثمائة روية، وكذلك ما قيمته 40,000 أربعون ألف روية من الأصواف، وستون ألف روية من التمور، وما قيمته أربعون ألف روية من بضائع أخرى متفرقة. وتكون جملة صادرات سوق الكويت من التمور 30,000 «ريال نمساوى» أو 60,000 روية ويؤتى إلى أسواق الكويت بالتمور من شط العرب، أما علف الخيول فيأتى قسم منه من «الزير» وتحصل على احتياجاتهم من الأغنام والسمن والحليب من البدو والقادمين إليها من وسط الجزيرة العربية وينزلون خارج أسوار المدينة. ولا تسقاضي الكويت زكاة أو جمركا أو عائدات من أحد إلا إذا استثنينا بعض الهدايا القليلة التى تقدم عند بوابتها، أو ما يدفعه تجارها، وحصيلة كل ذلك تصل إلى نحو عشرين ألف ريال نمساوى فى العام. ومما جاء فى تقرير «بلى» بأن المعدل السنوى لصادرات سوق الكويت إلى «بوشهر» فى عام 1865 كانت كالاتى:

قهوة من «ملبار» 4,000 «من» تبريزى ثمنها 8,000 روية

فلفل أسود من «ملبار» 5,000 «من» تبريزى ثمنها 6,250 روية

قطع أقمشة قطنية 1,500 قطعة ثمنها 18,000 روية

أما واردات سوق الكويت من مدينة «بوشهر» فكانت كالاتى:

تنباك - «دخان» - 14,000 «من» تبريزى ثمنها 8,750 روية

الغوة - «مادة صباغة» - 2,000 «من» تبريزى ثمنها 1250 روية

الكرويا - «بذور» - 3,000 «من» تبريزي ثمنها 750 روبية

جوز «الاهلوك» - 3,000 «من» تبريزي ثمنها 750 روبية

السجاجيد 500 قطعة ثمنها 5,000 روبية

ازدهرت تجارة الخيول في سوق الكويت عندما كان الاستعمار البريطاني يحتل ويتوغل داخل الهند ويحارب حكامها من المسلمين وخاصة في الشمال وذلك طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر وخلال فترة طويلة من نصفه الثاني. ويذكر «بكنجهام» ان مجموع ما صدر من الخيول العربية من سوق الكويت والبصرة إلى «بومباي» و«مدراس» و«كلكتا» في عام 1816، كان ألف وخمسمائة حصان. أما سعر الحصان الواحد فكان 300 روبية في حين كانت تكاليف نقله وعلفه ورعايته حتى إيصاله إلى نهاية الرحلة تصل إلى مائتي روبية، أى أن دخل بيع الخيول في العام كانت 750,000 روبية حوالى ثلاثة أرباع المليون، وكان يدفع على كل حصان خمسين قرشا بمثابة هدية للمتسلم وتلحق به مصاريف أخرى تصل في المجموع الكلى بالحصان الواحد إلى 600 روبية، أى أن الدخل السنوى قد يصل 900,000 روبية أو قرابة المليون. وتصل أسعار بيع هذه الجياد في أسواق «بومباي» إلى 800 روبية وكان صافى الربح في الحصان الواحد مائة روبية، والخيول التى تباع في «البنغال» كانت هى المتقاة وثمان الجواد هناك ألف روبية، وإذا ما أضيف إلى ذلك المصروفات، فتصل تكاليف الحصان الواحد في «البنغال» إلى 1,500 روبية وقد يصل إلى 2,000 روبية أو 200 جنيه استرليني. وانخفض هذا العدد من ألف وخمسمائة حصان إلى ألف حصان عام 1865، وكان يصدر من سوق الكويت حوالى ستمائة رأس أما الباقي وقدره مائتا رأس فيأتى من البصرة. ولتجار الخيول وكلاء في سوق الكويت من عرب شمر وغيرها من قبائل وسط الجزيرة العربية. ويبدأ هؤلاء الوكلاء في جلب خيولهم في شهرى يوليو وأغسطس إلى أسواق الكويت عن طريق البر مفضلين ذلك على احضارها

عن طريق البصرة خشية دفع الضرائب وغير ذلك من الأمور التى تسبب لهم المضايقات (١).

تجارة سوق الكويت عام 1904, 1906

استهدفت الأعمال والصناعات فى مدينة الكويت الوفاء باحتياجات السوق المحلية، ولتوضيح طابع الحركة التجارية لسوق الكويت عام 1904، فقد كان هناك 36 تاجرا للأقمشة و21 صائفا، و11 حدادا و12 صانعا للعلب و7 صناع للأسلحة و11 صانعا للمصاييح و132 تاجرا فى لوازم البدو مثل: - السجاد - والعباءات الرخيصة - والمسامير - وحلوى الخيل - والرصاص - والرش - «البارود»، - و13 عاملا للجلود و17 صانعا للحلف و23 بائعا للسلع الصغيرة و21 خياطا و37 عن يطرزون العباءات و7 عمال يصنعون الجذائل الذهبية أو الحريرية و12 صانعا للعقال، و13 حلاقا و11 صانعا للحلوى و8 خبازين و3 طبّاخين محترفين. إضافة إلى ذلك كان هناك 10 بائعين للسّمك و36 قصابا و13 بائعا للدخان، و32 تاجرا للتمور و16 بائعا للأدوية و82 بائعا للفواكه و34 تاجرا للأرز و15 تاجرا للقمح و2 عن يعصرون الزيت و147 بقالا وصيدليا و9 بائعين للحشائش وأخيرا 35 من الوسطاء ويسمون «دلالوه» والمفرد «دلال» و32 من الوسيطان فى البضائع، ويتقاضون عمولة ولهن أماكن محددة لأعمالهم، وكان هناك فى نفس الوقت 12 محلا للشائى وسبعة مقاه و70 مكتبا للأعمال و250 مخزنا لتخزين الحبوب و6 مخازن للمواد المستخدمة فى معاصر الزيت. وأغنى تجار الكويت هم من القبائل العربية الذين جمعوا ثرواتهم بالتجارة العامة، ويمتلك عشرة منهم رؤوس أموال تتراوح بين 250,000 روبية و500,000 روبية، وهناك اثنان من الاغنياء من بين من يعملون فى التجارة من الإيرانيين، فى حين أن عشرين آخرين من القبائل

١ - د أحمد مصطفى أبو حاكمة - نفس المرجع ص 232.

العربية لديهم مبالغ تتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف روبية تستثمر في أعمالهم، كما أن هنالك اثنين من اليهود يستثمر كل منهما بين 4,000 و50,000 روبية في سوق الكويت. وبلغت قيمة البضائع الأجنبية التي استوردت إلى سوق الكويت عن طريق البحر في عام 1905 - 1906 حوالي 4,818,929 روبية منها 2,769,054 روبية تمثل البضائع التي تصل عن طريق القوارب الشراعية المحلية وفي تلك العام كانت الأنواع الرئيسية للموارد التي وصلت إلى سوق الكويت كما يلي وهي مرتبة بحسب قيمتها⁽¹⁾.

نوع السلعة	القيمة بالروبية	الملاحظات
الأسلحة والذخيرة	1,050,000	وكلها بالبواخر، وأربعة أحماس الإجمالي من أصل بريطاني والخمس من أصل فرنسي، ويقال إن ثلاثة أرباع البنادق والذخيرة التي تنزل من البواخر تصل في النهاية إلى العراق العثماني والباقي يأخذه العملاء من القبائل العربية في وسط الجزيرة العربية باستثناء القليل الذي يهرب إلى إيران وأقل القليل من الأسلحة يذهب من الكويت إلى الاحساء العثماني التي يتم امدادها عبر «قطر» بطريقة أكثر يسرا.
الارز	725,000	أكثر من النصف يأتي من العراق ويرسل بالقوارب الشراعية والباقي من الهند بالبواخر، والارز الذي يصل من العراق يأتي غير مقشور.

١ - ج. ج. لوريمر - المرجع السابق ج 4 ص 1312.

نوع السلعة	القيمة بالروبية	الملاحظات
الأقمشة	500,000	بالبواخر وأربعة أحماسها من الهند، والخمس من «المكسيك» عن طريق زنجبار ومسقط، وتتجه نصف الأقمشة الجيدة في صناديقها إلى البصرة ويتجه أكثر من الربع إلى «المحمرة».
التبغ	450,000	بالقوارب الشراعية من العراق، وأن ما يقرب من نصف الكمية التي يتم تسلمها يعاد تصديرها إلى العراق.
البلح «الرطب»	350,000	من العراق بالقوارب الشراعية، وكان ما يقرب من ثلث الكمية التي يتم تسلمها تصدر إلى إيران ووسط الجزيرة العربية
القمح	2750,000	يهرب من إيران بالقوارب الشراعية وأكثر من نصف الكمية يعاد تصديرها إلى العراق ووسط الجزيرة العربية وتقسم من الاثنين بنسب متساوية تقريباً.
البن	250,000	بالبواخر من الهند وأمريكا وثلاثة أرباعه من الهند والربع من أمريكا، والبن البرازيلي حديث الوجود، ولم يجد من يشتريه في نجد، ومازال البن الهندي مفضلاً حتى في الكويت ويجلب أصحاب السفن الشراعية المحلية بعضاً من البن العربي من «عدن» و«اليمن»، وذلك للاستهلاك الخاص لا للبيع.
الشعير	200,000	بالقوارب الشراعية، وثلاثة أرباعه من إيران والربع من العراق بالبواخر، وثلاثة أرباعه من ألمانيا والربع من الهند.
السكر	175,000	ويقال أن الأرز والقمح والبن والشعير والأقمشة الموضوعة في أكياس كالأقمشة المكسيكية الرخيصة لا تستهلك في الكويت بل ترسل إلى سنغافورة ونجدة
	المجموع	
	3,975,000	العثماني.

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات سوق الكويت فى عام 1905 - 1906 حوالى 1,154,322 روبية وفيما يلى جدول الصادرات ومأ يعاد تصديره من البضائع:

نوع السلعة	القيمة بالروبية	الملاحظات
التبغ	200,000	إعادة تصدير
القمح	100,000	إعادة تصدير
اللؤلؤ	100,000	كان يذهب كله إلى الهند
البلح «الرطب»	125,000	إعادة تصدير
السمن	100,000	يصدر جميعه إلى البحرين

يصدر إلى جانب هذه البضائع قليل من جلود الأغنام إلى «روسيا» عن طريق بغداد، والخيول إلى الهند، ولكن يبدو أن تجارة الخيول من سوق الكويت إلى الهند قد تحولت إلى سوقها الأصلى فى البصرة. ونلاحظ أن حجم واردات السوق فى الكويت أكبر بكثير من حجم الصادرات ويرجع ذلك إلى أن سوق الكويت يخدم «قائمة مامية نجد» العثمانى وإلى حد ما العراق، وإيران كمركز للاستيراد فإنها كمكان للتصدير لا تخدم إلا منطقة فقيرة قليلة السكان تعتمد عليها أساسا، وأن جزءا كبيرا من تجارتها هو تجارة «الترانزيت» التى تتم فى اتجاه واحد فقط. ويتم تنظيم الميزان التجارى جزئيا بالعملة الصعبة، فى حين ما يكتسبه العامل فى مهنة الغوص على اللؤلؤ من الكويتين فى الخارج، يجب أن يؤخذ أيضا فى عين الاعتبار فى هذا المجال، وكانت قيمة المال المصدر من سوق الكويت

فى عام 1904 - 1905 حوالى 432,223 روبية وفى عام 1905 - 1906 كان 287,535 روبية، وذهب هذا المال فى كلا العامين إلى الهند، وكان يزيد كثيرا على قيمة الواردات. وبلغت إجمالى تجارة سوق الكويت فى كلا الاتجاهين عام 1905 - 1906 حوالى 30.75٪ مع الهند و26.77٪ مع قائممقامية نجد والاحساء العثمانى و14.66٪ مع بريطانيا و9.21٪ مع إيران، أما ما تبقى فكان مقسما بين أقطار مختلفة بكميات أقل شأنا. وبلغت تجارة سوق الكويت عن طريق البر حوالى عشرين قافلة من جنوب «نجد» وقافتين من «جبل شمر» كانت تاتى إلى سوق الكويت سنويا، ومن حين لآخر يتم تصدير أعداد قليلة من قوافل الجمال برا إلى سوريا ويتراوح عددها ما بين ثلثمائة وخمسمائة جمل. ونلاحظ برغم فقر الموارد البيئية المتاحة وبرغم اختلاف الميزان التجارى لسوق الكويت مع العراق، إلا أن معظم حاجيات الكويت تصل من الأخيرة، مثل الأرز والتمر وسعف النخيل والفواكه والخضار، وكان تجار اللؤلؤ يأتون من العراق إلى أسواق الكويت فى موسم صيد اللؤلؤ لآخذه ويبيعه هناك، وكانت فى «البصرة» سوق رائجة للؤلؤ ومنها يصدر إلى اسطنبول وبقية المدن الأوروبية إضافة إلى تجارة الخيل⁽¹⁾. ونجد أنه معظم الـ 26.77٪ من التجارة مع الجزيرة العربية كان يتم مع العراق، أما الميزان التجارى فكان بجانب الكويت كما يبدو من الجدول الآتى:

١ - عادل محمد العبد الغنى - المرجع السابق ص 135.

من العراق إلى الكويت		من الكويت إلى العراق	
المبلغ بالروبية	البضاعة	المبلغ بالروبية	البضاعة
400,000	1 - الأرز	750,000	1 - أسلحة
450,000	2 - التبغ		ودخيرة
325,000	3 - البلح «المرطب»	250,000	2 - أقمشة
50,000	4 - شعير	150,000	3 - قمح
		200,000	4 - التبغ
1,225,000	المجموع	1,350,000	مجموع الميزان
925,000		1,225,000	التجاري
		125,000	

نلاحظ من الجدول ما يلي⁽¹⁾.

جميع المواد المستوردة من العراق هي مواد غذائية للإنسان عدا التبغ الذي يستعمل للتدخين والشعير الذي يستعمل للحيوان بالدرجة الأولى، وقد يخلطه بعض البدو مع القمح. إن قيمة المستورد من التبغ من العراق 450,000 روبية. يعاد تصدير حوالي 44% من مستوردات التبغ إلى العراق ثانية، والسبب يرجع إلى منع انتقال التبغ داخل العراق. أن قيمة 60% من المستوردات كانت للأسلحة والذخيرة، مما يدل على عدم الاستقرار مع العلم أن قيمة تصدير اللؤلؤ لم تشمل في الجدول مما يعنى عجزا أكبر في الميزان التجاري وهو بالطبع لصالح الكويت.

1 - د. محمد رشيد الفيل - الجغرافية التاريخية للكويت ص 416.

(2) الحركة التجارية لسوق الاحساء

١ - سوق «الهفوف»

تعتبر سوق الهفوف من الأسواق الرئيسية في سنجق الاحساء ونجد العثماني، كما أنها مستودع لتجارة نجد الخارجية، وباعتبارها عاصمة المنطقة، وترتبط بعلاقات تجارية مزدهرة مع «الرياض» التي تصدر «السمن» إلى «سوق الهفوف» الذي بدوره يصدر القماش والسكر والأرز في المقابل. ويشتري أفراد القبائل في المناطق المجاورة حاجاتهم من «سوق الهفوف»، وتعقد بها يوم الخميس من كل أسبوع سوق عامة في شمال المدينة، ويسمى سوق الخميس، ويجري معظم التعامل التجاري المحلي في المنازل الخاصة. ويشتهر سوق الهفوف بصناعة العباءات المطرزة بالذهب أو الخيوط الملونة، كما تصنع من الصوف، ويتعمل أحياناً مزيج من الحرير والصوف أو من الحرير والقطن في صناعتها وتوشى العباءات أحياناً بخيط من الذهب أو الفضة. وتصنع دلات القهوة من النحاس والقصدير بأشكال غريبة وتصدر إلى أماكن عديدة مثل البصرة والكويت، ويجاور سوق الهفوف ركن «الكويت» الجنوبي الغربي وبه كثير من الأرفف، ويحتوى على ثلاثمائة محل تجارى. وتشتهر «سوق الهفوف» بالتمور التي يعتبرها عرب المنطقة أفضل الأنواع في العالم ويفضلونها على تمر البصرة وعمان واليمن، وثلاث التمور من صنف يسمى «الخلاص» وهو من أجود أنواع التمور في المنطقة، وهناك كمية كبيرة من التمور تسمى «ريزى» وفيما يلي جدول لتجارة التمور:

ملاحظات	كيفية تصريفها	الكمية بالأطنان
تتم الملاحة بين ميناء العقير والبصرة بمراكب صغيرة.	تصدر إلى «جدة» عن طريق ميناء العقير والبصرة	3,000
	تصدر إلى جدة عن طريق البحرين	1,000
للاستهلاك المحلي في البحرين	تصدر إلى البحرين	5,000
	تصدر إلى قطر	2,000
للاستهلاك المحلي في قطر	تستهلك محليا في سنجق الاحساء وبيع قسم الى البدو ويصدر الى قائممقامية نجد العثمانى والكويت وجبل شمر	40,000

يوجد في سوق الهنوف الأرد والبرسيم والقمح والشعير، أما الفواكه فلا تكفى احتياجات السوق المحلية وتشمل الحمضيات والمشمش والتين والرمان والليمون والحلو والحماض كما أن بها بعض الخضروات مثل الفجل والبصل والثوم وجميعها إنتاج محلي ولا تستورد من الخارج. وتباع في السوق الحيوانات مثل الأبقار والأغنام والحمير والخيول والجمال، ويبلغ عدد الحمير الجيدة حوالي 3,000 وهى من النوع المشهور «بالحمار الحساوى» الأبيض اللون، ويتراوح ثمنها ما بين 10 إلى 150 ريال، أما الحمير من الأصناف الدنيا فلا يستطيع أصحابها الاستغناء إلا عن عدد قليل منها لأنها تستعمل للعمل فى الحقول والأعمال الأخرى وليس للبيع، أما الخيول من النوع العربى الأصيل فيصعب الحصول عليها بسبب ثمنها المرتفع جدا، وهنالك الخيول العادية «الكديش».

ويمكن الحصول على بعض الخيول من النوع المتوسط بثمن يتراوح بين 20 و 40 ليرة عثمانية، ويستعمل هذا النوع رجال الدولة والشرطة العثمانية في المنطقة، ويمكن لهذا النوع اجتياز مسافة 100 ميل في غضون ثلاثة أيام بسهولة، كما توجد في سوق الهفوف الجمال الجيدة، ولكنها من صنف أقل جودة من «جمال عمان» و«حضر موت» وهي كثيرة، ويبلغ سعر الجمل الجيد حوالى 20 ليرة عثمانية وعادة ما يكون السعر أعلى من ذلك⁽¹⁾.

2- سوق القطيف

يأتى سوق القطيف فى المرتبة الثانية ويبلغ حجم التجارة فيها 35,000 روبية سنويا ومعظم التعامل مع البحرين حيث يعتبر سوق «المنامة» هو مركز البضائع التى تستهدف الوصول إلى سوق القطيف. ويصدر هذا السوق التمور والمتوجات المتعلقة بها بالإضافة إلى أعواد القصب والحصير والحمير والسمن والجلود والعباءات، وأعواد النخيل وسعف للبحرين وإيران وتستعمل كإخشاب وقود، كما تصدر أعواد القصب من سوق القطيف إلى البحرين والجلود إلى إيران ويستورد هذا السوق البضائع والأرز والقمح والشعير والقهوة والسكر والبهارات والمعادن والحديد وكلها تأتى عن طريق البحرين من الهند⁽²⁾.

3- الحركة التجارية لسوق المنامة

تزدهر فى سوق «المنامة» صناعة الأحزمة والعباءات الصوفية البيضاء والملونة وكذلك المفارش ذات الشراريب، وتنسج الحصر من غاب الاحساء الدقيق وهى أحسن ما يحصل عليه فى المنطقة، وظهرت صناعة المنسوجات حديثا فى عمل

1 - ج. ج. لوريير - نفس المرجع ج 1 ص 312.

2 - ج. ج. لوريير - نفس المرجع ج 2 ص 845.

قمماش القطن المقلّم، ويصل إنتاج هذا القماش إلى حوالى مائة قطعة أسبوعياً إضافة إلى صناعات الحرف اليدوية. ويعتبر سوق المنامة سوق اللؤلؤ الرئيسى فى المنطقة ومركزاً تجارياً هاماً مع شرق ووسط الجزيرة العربية، أما واردات السوق فهى المحار واللؤلؤ من البحار والسواحل المجاورة، والأرز والبسائع القطنية والبضائع الحريرية والمطرزات والتوابل والبن والسكر والشاى والحبال الليفة والخشب والمعادن والحديدات والخردوات وكلها من الهند. ويستورد الشعير والقمح والدهون الحيوانية والسجاجيد «وزر الورد» و«ماء الورد» وخشب الوفود، اللوز والزبيب والعشب والجوز والماشية الحية والأغنام والماعز والحنة وكلها من إيران. وتجلب الفاكهة والحلويات من عمان، والعباءات والبلح والدهون الحيوانية والجلود المدبوغة من الاحساء، «سوق الهفوف»، والبلح والفواكه وبعض الأغنام والدهون الحيوانية من القطيف، والدهون الحيوانية الطازجة من الأغنام، وقليل من العباءات وقليل من الصوف من الكويت، والبلح والدهون الحيوانية والقمح والشعير والدخان وحصر البوص الخشبية لسقف المنازل من العراق، وخشب السقوف وجوز الهند من شرق أفريقيا. وبلغت قيمة اللآلى حوالى 11,800,000 روبية عام 1905، والأرز 2,650,000 روبية، ومصنوعات من القطن 950,000 روبية، والبلح 925,000 روبية، والبن 475,000 روبية، والقمح 450,000 روبية، الدهون الحيوانية 275,000 روبية، السكر والدخان كل منها حوالى 250,000 روبية، والعباءات 175,000 روبية، والمصنوعات الحريرية 150,000 روبية، والحيوانات المدبوحة 175,000 روبية والخشب 100,000 روبية.

تستورد حيوانات الذبيح من الأغنام والماعز فى أوقات معلومة ويوجد حوالى 15 قصاباً إيرانياً من جنوب ساحل ايران، وفى عام 1905 جلب ما لا يقل عن 14,000 رأس من الغنم والماعز من ايران و2,050 رأساً من الماعز والأغنام من

القطيف، وكان يستورد من الأسلحة بما قيمته 400,000 روبية سنوياً. وبلغ قيمة الواردات لعام 1905 حوالى 24,300,000 روبية منها 10,300,000 روبية كانت من الهند و10,200,000 روبية من الأقاليم العثمانية وخاصة سنجق نجد والاحساء، وفى نفس العام دخل سوق المنامة بضائع بحمولة خمسة وستين باخرة جميعها بريطانية بحمولة إجمالية قدرها 95,097 طناً. فى حين بلغت الصادرات الأساسية من سوق «المنامة» فى عام 1905، كما يلى: اللؤلؤ 16,100,000 روبية، والأرز 600,000 روبية، والبضائع القطنية 375,000 روبية والبلح 375,000 روبية والبن 150,000 روبية، وكان اللؤلؤ يصدر بصفة أساسية إلى «بومباى» والبلح بعضه يجفف وبعضه يسلق ويسمى سلوق، ويصدر إلى «كراتشى» وموانئ «كاتياوار». ويرسل الصدف «المحار» إلى بريطانيا وألمانيا، والقليل إلى فرنسا ويصدر بعض قماش الشراع إلى البصرة، كما ترسل حصر جيدة من البوص إلى إيران والعراق، ويصرف جزء من القماش المقلم المصنوع محلياً فى «الهفوف» و«القطيف». وفى عام 1905 كان مجموع قيمة الصادرات من سوق المنامة 20,400,000 روبية منها ما قيمته 12,900,000 روبية ذهب إلى الهند، وما قيمته 6,200,000 روبية إلى سنجق نجد والاحساء وجنوب العراق وفى نفس العام خرجت بضائع بحمولة 35 باخرة من «المنامة» وكانت جميعها بريطانية وبلغت حمولتها 54,666 طناً. وكان حوالى ثلث البضائع الكلية المستوردة يعاد تصديره مرة أخرى إلى أماكن مختلفة، وهذا على الأقل يوضح أن تجارة البحرين هى إلى حد كبير تجارة «ترانزيت» يعاد تصديرها، و«المنامة» هى السوق الرئيسى بالنسبة لقطر وقائمةمقامية نجد والاحساء العثمانى وأهم البضائع المرحلة إليها، الأرز والشعير والمعادن والبن والسكر والتوابل. وينزل فى سوق «المنامة» حوالى 50 حصاناً كل عام فى طريقها من سنجق نجد والاحساء العثمانى

إلى سوق الهند، وكانت الحمير تصدر من البحرين إلى إيران، ولكن النقص في عدد الحمير مع ارتفاع سعرها في البحرين نفسها تسبب في توقف هذه التجارة؛⁽¹⁾

4- الحركة التجارية لسوق ساحل عمان

يعتمد سوق ساحل عمان في حركته التجارية على تصدير اللؤلؤ للخارج بأية كمية سواء كانت قليلة أم كثيرة، وإن متوسط الكمية التي كانت تصدر للخارج ومعظمها للهند بلغت 6,700,000 روبية عام 1905، وكان محار أو صدف اللؤلؤ هو الشيء الثاني الذي يصدر للخارج، وقد بلغت قيمة ما صدر منه سنوياً 25,000 روبية سنوياً. ويقدر متوسط قيمة أهم البضائع المستوردة لسوق ساحل عمان كالآتي: الحبوب والقطاني من إيران والهند والمنسوجات القطنية من الهند وقيمتها 400,000 روبية، والبلح وعصير البلح معظمه من العراق وقيمتها 300,000 روبية، والقهوة من الهند وقيمتها 275,000 روبية، وبعض لوازم المعيشة المختلفة من إيران وقيمتها 200,000 روبية، والسكر من أو عن طريق الهند وقيمتها 35,000 روبية، وكمية كبيرة من التوابل عن طريق الهند. عملية البيع والشراء في سوق ساحل عمان ضعيفة وتعتمد على أفراد القبائل من البدو والإنتاج المحلي قليل ولا يصدر شيء منه للخارج، وتصنع العباءات من صوف الغنم في سوق الشارقة والختاجر والسكاكين في سوق رأس الخيمة.

5- سوق أبو ظبي

توجد على أطراف مدينة أبو ظبي سوق منفصلة للتجار الهنود، وهناك ما يزيد على 70 حانوتاً من جميع الأنواع في سوق أبو ظبي 40 منها للإيرانيين و19

1- ج. ج. لوريير - نفس المرجع ج 1 ص 312.

للهندوس و 10 للعرب، والصادرات الوحيدة هي اللؤلؤ، ويستورد «الهندوس» القماش والأرز والبن والسكر ويتاجرون باللؤلؤ. ويمثل المصالح التجارية البريطانية في أبوظبي الطائفة الهندوسية، وجميع أفرادها من منطقة «التاتا» في السند، ومعظمهم يصحبون عائلاتهم ويذهبون إلى الهند في اجازة مرة كل عام، ويتضاعف عددهم في موسم اللؤلؤ، ولا يقوم أى مسلم هندي بعمل تجارى فى سوق أبو ظبى.

6- سوق دبی

يضم سوق دبی حوالى 400 حانوت و 200 مخزن وهناك 23 تاجرا «هندوسيا» و 7 من النصارى وهم يتمتعون بالحماية البريطانية، وتجارة دبی تتسع بعدما فرضت الجمارك الايرانية قيودا مشددة فى ميناء لنجة والتي نزحت منها إلى دبی اعداد كبيرة من الايرانيين وأدى ذلك إلى ازدهار تجارة دبی لتحل محل «لنجة» كمستودع للتجارة الأجنبية فى ساحل عمان، والصادرات المحلية هي اللؤلؤ والأصداق والسكك المجفف والواردات هي التمور من «البصرة» و«ميناب» و«الباطنة»، والأرز والقمح والبهارات وحبال الليف والأخشاب من الهند.

7- الحركة التجارية لسوق عمان

تكاد تكون التجارة فى عمان كلها بصفة أساسية مع الهند، ويعتبر التمر من أهم صادرات السوق العمانية، وتصدر أحسن الأنواع إلى أمريكا، ويصدر معظم التبقى إلى الهند، و«الفرد» نوع من التمر صغير أسود اللون، ويحبه الأمريكيون ويكاد لا يكفى لكثرة الطلب عليه، والنوع الآخر يسمى «المبسلى» ويحبه أهل عمان كما يحبه الهنود ويصدر إلى بومباى، والنوع الثالث يسمى «الخلاص». وتصدر سوق عمان اللؤلؤ والليمون المجفف والفاكهة الطازجة والسكك المملح،

وكلها تصدر إلى الهند. وقد بلغت قيمة الصادرات 3,693,820 روبية، فيما قل عام 1906 - 1907 فيما بلغت صادرات سوق مسقط وحدها مبلغ 2,684,000 روبية سنويا. ويأتى الأرز المستورد من الهند أهم بضائع السوق العمانية ويأتى بعده الأسلحة والذخيرة التى تستورد مباشرة من أوروبا، وتستورد المنسوجات القطنية من الهند و«مانشستر» وأمريكا، وكانت التجارة الخارجية فى أيدي التجار الهندوس من الهنود المقيمين فى مسقط ومطرح ولم تتوسع السوق العمانية إلى الداخل وظلت محدودة لعدم توفر عنصر الأمان ولسوء المواصلات ولصعوبة اقتضاء الديون من داخل البلاد.

8- سوق مسقط

تضم سوق مسقط 300 حانوت مسقوف وأقرب إلى الظلمة وحوالى 20 من هذه الحوانيت يملكها تجار الأسلحة وثمانين لأصحاب البنوك المقرضين ومائة لبائعى الأقمشة ومائة لتجار التموين. وتنحصر صناعات السوق المحلية فى الأسلحة البيضاء، والطواقي المشغولة بالحرير، والحصر المصنوعة من حشائش مكران والأسلحة البيضاء المنقوشة والمسماة «هناجر»، والتمور هى الصادرات الوحيدة التى لها اعتبارات وبلغت الصادرات فى عام 1906 - 1907 كما يلى:

التمر 1,950,000 روبية، والسمك المجفف والمحار واللؤلؤ 100,000 روبية لكل منها، والليمون المجفف حوالى 100,000 روبية، والفاكهة الطازجة 50,000 روبية، وكان إجمالى قيمة الصادرات فى العام بلغ 3,693,820 روبية منها 2,692,600 إلى الهند و369,500 إلى العراق وسنجد الاحساء العثمانى، وكميات أقل إلى جهات أخرى. ويصدر من أسواق مسقط التمر المعروف باسم «فرد» إلى أمريكا، حيث يلقى تقدير كبيراً وتصدر باقى الأصناف إلى «كاش»

و«كلكتا» و«رانجبون» فى سفن محلية، وتزور مسقط قوارب شراعية من البحر الأحمر وخصوصا من ميناء «الحديدة» اليمنى فى سبتمبر من كل عام وتعمل بعضها شحنة كاملة من التمر من أسواق مسقط، بينما تكمل تلك التى سبقت من السفن التابعة لتجار «الحضارمة» زيارتها إلى «البصرة» وتشحن من هناك أيضا بالتمر وكلها تتخلص من مشترياتها على طول الشاطئ الشرقى لأفريقيا وفى مدغشقر. ويجمع التمر فى سوق «مطرح» بواسطة تجار من الهند ويقدمون أحيانا إلى وسطاء عرب نقودا تدفع مقدما بناء على صك يحرر أمام القاضى، وفى هذه الحالات يجمع التمر فى وقت المحصول بمعرفة الوسيط الذى يحصل على عمولة تتراوح من 0,5% إلى 5% من السعر الذى يحصل عليه التاجر، ويفضل فى أسواق الهند التمر المجفف وهو الذى يغلى فى حالة الرطب أى وهو نصف ناضج ثم يجفف بعد ذلك، وهو مطلوب فى حفلات الزواج المحلية فى اجزاء مختلفة من الهند.

تستورد سوق مسقط على نفس الأساس، وفيما يلى ما استوردته فى عام 1906 - 1907: الأرز 2,400,000 روبية، واسلحة وذخائر 1,675,000 روبية وأقمشة قطنية حوالى 825,000 روبية، والقطنيات 450,000 روبية، ولفائف التبغ والغزل 250,000 روبية والخمير والاقمشة الحريرية 200,000 روبية والبن والسكر 200,000 روبية لكل منهما، والحبوب بخلاف الأرز 200,000 تقريبا، وقد بلغت القيمة الإجمالية لتجارة الجملة فى تلك العام حوالى 6,921,375 تقريبا منها 4,325,000 روبية من الهند، و794,000 من بريطانيا، ومقادير أقل من البلاد الأخرى. وتأتى الواردات الضخمة من الأرز من

«كلكتا» على وجه الخصوص، وواردات القمح هي أقل أهمية من كراتشي وإيران والعراق، تباعا للموسم وللسعر السائد في تلك البلاد، وبلغت عدد السفن التي حملت البضائع إلى سوق مسقط عام 1906 - 1907 حوالي 302 سفينة تجارية تقدر حمولتها بحوالي 578,525 طنا، منها 279 سفينة بريطانية حمولتها 542,525 طنا مما يعنى احتكار الاستعمار البريطاني للنقل والشحن في المنطقة. وتوجد شركة أوروبية وحيدة في مسقط وهي بريطانية، وينحصر نشاطها في تصدير التمر واستيراد الأقمشة القطنية، كما يوجد وكلاء يمثلون 4 شركات بريطانية تشتغل بتجارة الأسلحة والذخائر. وتوظف عشر شركات هندية 1,00,000 روبية في تجارة سوق مسقط، كما تمتلك منازل وأملاك أخرى في مسقط تبلغ قيمتها حوالي خمسة ملايين، وعلى الجملة يوجد «35» تاجرا هنديا جميعهم تحت الحماية البريطانية، ويصدر التجار الهنود التمر ويستوردون الأقمشة القطنية والأرز والسكر والبن، كما يتعاملون إلى حد ما في اللؤلؤ والأصداف⁽¹⁾.

8- سوق ظفار

يصدر سوق ظفار اللبان الذي تشتهر به إلى «بومباي» في القوارب المحلية، وكذلك الجلود المدبوغة وجلود الماعز والصمغ وشمع النحل والصبر، وتستورد سوق ظفار، الأرز والسكر والجوارى والتمور، والملابس المصبوغة، وتشتري كميات من البضائع من «عدن» و«المكلا» وخصوصا التبغ من «المكلا» ويأتى نفر من التجار من «الشحر» لبيع بضائعهم في سوق ظفار ويعودون إلى بلادهم عندما يشتد البرد. وتأتى سفن كثيرة من «الكويت» و«البحرين» و«صور» و«المكلا» بقصد التجارة أو للتزود بالمواد الضرورية وهي في طريقها إلى شرق أفريقيا، ويعتقد أهالى ظفار بأنهم في غنى عن التجارة مع الخارج ويأتى في مقدورهم العيش على

١- ج. ج. لوريمر - نفس المرجع ج 4 ص 1497.

سوقهم المحلية التي توفر عن طريق الزراعة والمواشى إذا ما انقطع الاتصال مع العالم الخارجى، ومن الممكن أن يكون هذا الاعتقاد صحيحا بالنسبة للطعام، ولكنهم إذا ماتعرضوا للحصار فإنهم لا يستطيعون الحصول على الكساء. ويشتهر سوق ظفار بالمحاصيل المحلية وهى «البجرى» - الذرة بنوعها الصفراء والشامية - القطن - القمح - قصب السكر - ولكن ليس لديهم أشجار النخيل، ويوجد جوز الهند بكميات كبيرة - أما الفواكه فهى: البطيخ والشمام والباباى، والموز والتوت ويزرع التبغ - ويوجد البقدونس والفلفل الأحمر والبادنجان. ويربى السكان نوعا وحيدا من الماعز ويبيعونه فى السوق وهو الماعز المشهور فى سائر أنحاء عمان والجزيرة العربية باسم «ماعز ظفار» وهو أقرب فى شكله وطعمه إلى الغزال، وتوجد أسماك بكميات كبيرة وخاصة السمك المجفف الذى يشبه السردين.

الخلاصة:

نلاحظ بعد أن تعرفنا على الأسواق وتعريف الأسواق أن الأسواق القديمة كانت فى أماكن مخصوصة يرثى إليها الناس من كل البقاع حيث تستمر الصلة إلى أيام طويلة. وكانت كل سوق تختلف أو تتميز قليلا عن السوق الأخرى وكان لبعض الأسواق دور فى حياة الناس ثقافيا واقتصاديا وسياسيا. حيث إن السوق هى المعرض العربى العام. وهى السوق التجارية الكبرى العامة لأهل الجزيرة، وياع فيها تقريبا كل شىء - الحرير - السلاح الزيوت وهى معرض لكثير من عادات العرب وأحوالهم الاجتماعية. وأن فيها شبيها كبيرا من معارض هذا العصر. فى العصر الحديث الأسواق أشد اختلافا. فقد تميزت الأسواق فى العصر الحديث بتخصصها حيث أصبحت أسواقا تجارية بحتة ومختصة عقال - غرة - الألبسة - المواد الغذائية - النفط - وهى تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى

آخر ومن قارة إلى أخرى وأصبحت أسواقا جديدة لم تعرف من قبل، وهناك أسواق عالمية وهناك أسواق محلية. ووجدت أسواق جديدة لم تعرف من قبل مثل أسواق الأوراق المالية وأسواق النفط، أما الأسواق التجارية في كل بلد فهي أيضا تخضع لقوانين مثل قوانين الجمارك - الضرائب. وأصبح للأسواق دور هام وأكثر تعقيدا حيث إن أى دولة لا تفتح أسواقها أمام دولة أخرى قوية مما قد يؤدي إلى حرب منها سواء كانت هذه الحرب سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

بعد دراستنا للسوق في شرق الجزيرة العربية أتمنى أن أكون قد وفقت في تغطية هذا المجال من الناحية التاريخية وأتمنى من الجهات الرسمية لدول المنطقة أن تحافظ على السوق على الأقل من الناحية التراثية ولو بالإبقاء على بعض الأجزاء وجعله خاصا للحرف اليدوية القديمة والصناعات التقليدية، كشاهد على الدور الذى لعبه السوق في الحياة العامة ولاسيما الحياة التجارية، وذلك بعد ما تمت إزالة معظم الأحياء والأسواق القديمة واستبدلت بالبناء الحديث على النمط الغربى المستورد. صحيح تم بناء أسواق على الطراز الإسلامى مثل سوق الشارقة، إلا أننا نطالب بتعميم هذه التجربة الجيدة، ومن ناحية أخرى نطالب أيضا بالحفاظ على الأسواق القديمة أو إعادة إحيائها من جديد فى ظل الظروف المادية الحالية. لأن القديم هو الأصالة وامتداد للحاضر ومكمل لمستقبل الحضارة الإسلامية الراضخة الجذور، كما أتمنى أن تزيد الدراسات والأبحاث فى هذا المجال الذى يعتبر قاصرا ولم يتناول من قريب أو بعيد.

الفصل
الثالث



**تحديات الأمن الاجتماعي في
الجزيرة العربية**

قدم هذا البحث إلى الحلقة النقاشية الحادية عشرة عن: الأمن الاجتماعي بدول
الخليج العربي - الديوان الأميري - ج - د - هـ - ز - ح - ط - ي - الكويت 18 - 20
مارس 2000.

مقدمة

شهد مفهوم الأمن الاجتماعى تغيرات كثيرة فى الآونة الأخيرة فى دول مجلس التعاون انطلاقاً من تسارع الأحداث وتسارع التطورات الاجتماعية السريعة مع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والدور الذى يلعبه فى تطور البشرية وفى المفهوم الإنسانى للفرد والمجتمع فى دول مجلس التعاون، ومن هنا كان يجب التفكير باحترام الإنسان والمواطن العربى فى مجلس التعاون وحقوقه وتفكيره وحرية لكى يبدع ويعيش فى أمان دون خوف، وإيجاد آلية عملية عبر مؤسسات المجتمع المدنى لتفعيله. وتعتبر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من أهم مقومات الأمن الاجتماعى لإزالة الآثار النفسية من المخاوف التى قد يتعرض لها المواطن فى المجتمع.

أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية أمن المجتمع وأصبحت حماية الأمن العضوى للمواطن أو الأمن الاجتماعى بأفراد المجتمع، هدفاً رئيسياً يتصدر غيره من الأهداف، وأن ضمان هذا الأمن الاجتماعى يرتبط بالحكومة، حيث يرتبط الأمن الاجتماعى بالتهديدات التى تواجه المجتمع العربى فى مجلس التعاون فى أوقات معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التى تتم داخل المجتمع الواحد، إذ كثيراً ما يتعرض لاعتداء خارجى من جانب مجتمع آخر. وبهذا يعنى الأمن الاجتماعى أن يكون المجتمع فى كيانه الذاتى وشخصيته القومية بعيداً عن تسلط أو تهديد أى قوة خارجية ويشعر فيها أبناءها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومى فى منأى عن أى تهديد خارجى سواء أكان الإحساس بفعل الغياب الحقيقى لأى خطر أو أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه فى الوقت الذى يظهر فيه.

نجد هناك بعض الثوابت الأساسية للأمن الاجتماعى يمكن تحقيقها فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون، كالحريات الأساسية وحقوق الإنسان - الحرية والحقوق الفردية - مفهوم الديمقراطية والمشاركة الشعبية وعدم التخوف منها حيث نجحت التجربة الكويتية لتحقيق أهم عناصر الأمن الاجتماعى وخاصة من الناحية النفسية بحرية التعبير واختيار ممثلين عن الشعب عن طريق المؤسسات الديمقراطية، وتعميم هذه التجربة فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون لتحقيق الأمن الاجتماعى بعد أن أثبتت جدواها ونجاحها، حيث كان وقوف الشعب العربى فى الكويت مع الشرعية أثناء الغزو العراقى، وهذا ما أظهره من خلال مؤتمر «جدة» الذى عقد فى السعودية، مما يقوى الأمن الاجتماعى لدى أبناء المجتمع العربى فى مجلس التعاون إضافة إلى مفهوم الدستور والبرلمان والسلطة السياسية والمحكمة العليا الدستورية ومؤسسات المجتمع المدنى.

مفهوم الأمن

تعنى كلمة الأمن، عدم الخوف والإحساس بالطمأنينة الذى يشعر به سواء بسبب غياب الأخطار التى يمكن أن تهدد وجوده أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها مما يسمح له بأن يضرب فى الأرض فى كافة الاتجاهات والمجالات التى تتيح له فرصة إشباع حاجاته وضمان بقائه، فالأمن يعنى التحرر من الخوف ويترتب عليه إحساس بالقدرة على الحركة لمواجهة متطلبات الحياة، فالخوف حالة تتأب الإنسان عندما يشعر أن جانباً من جوانب حياته أو حياته كلها أصبحت فى لحظة معينة عرضة للتهديد سواء بسبب عجز ذاتى عن الحركة أو نتيجة ظروف قاصرة تعترض حركته ولعل الإنسان الأول قد مر بهذه الحالة عندما وجد نفسه وحيداً فى مواجهة الطبيعة حيث لم يكن قادراً بمفرده على صيانة وجوده وبأمان فى ظل الظروف القاسية التى أحاطت بحياته، ورغم أنه شعر بالأمن بعد أن ارتبط بأخيه الإنسان ثم بالجماعة إلا أن الخوف لم يختف وبدأ

بإشكالية أخرى، فقد برزت مع الحياة الاجتماعية دوافع جديدة وأصبح يعرف: «بالأمن الاجتماعى»، فقد وجد الإنسان نفسه فى مواجهة أولئك الذين لا يتقيدون بالضوابط الاجتماعية أى أنه وقع فى أحيان كثيرة فريسة لأولئك الذين يخرجون تحت تأثير الرغبة الجامحة فى إشباع حاجاتهم الغريزية على القوانين وقواعد الأخلاق السائدة فى مجتمعاتهم ليعيثوا فيها مفسدين ولايزال الإنسان حتى يومنا هذا عرضة لذلك⁽¹⁾.

لا يتصرف الأمن إلى ذات الإنسان وحده وإنما يتعدى ذلك ليشمل كل ما يرتبط بوجوده وأن هدف الأمن هو حماية طريقة الإنسان بكافة جوانبها، وأن حماية ممتلكات الأفراد وصيانتها أمر لا ينفصل عن أمن الإنسان واستقراره. وإذا كان من الصعب وضع حد لانتهاك حق الملكية فإن ذلك يعنى الوصول إلى حالة تختفى فيها الحقوق الفردية وخاصة تلك المتعلقة بالملكية، والأدوات الرئيسية للدفاع عن الملكية ضد أى انتهاك هى بصفة عامة أدوات الأمن. وأن مفهوم الأمن فيما يتصل بالملكية يرتبط بالتقنية التى تضمن حمايتها وإحباط جميع المحاولات التى تعمل على تهديدها والتقنية فى هذا الخصوص تدور حول العديد من المبادئ أبرزها تعدد إجراءات الأمن، فتحقيق الأمن لم يعد يقتصر على إجراء واحد وإنما على مجموع الإجراءات الملائمة والمناسبة وكذلك تناسب إجراءات الأمن مع حجم التهديد المحتمل سواء من حيث مقدار الوقت أو المال الذى ينفق إنفاقه فى هذا المجال. فالجهد الذى يبذل على الأمن يعتمد على حجم المخاطر المتوقعة لكى يصبح فى الإمكان وقف التهديد أو التقليل من آثاره⁽²⁾.

يشير مفهوم الأمن أيضا إلى حماية النظام السياسى القائم من أعمال التمرد أو محاولات التغيير، وهذا ما يحدث فى الأنظمة القمعية الشمولية والتى تستخدم

1 - د. عطا محمد صالح زهرة - فى الأمن القومى العربى - ص 32.

2 - د. عطا محمد صالح زهرة - نفس المرجع ص 33.

فيها أجهزة أمن الدولة كافة الاساليب والوسائل لتدعيم الفئة الحاكمة بالمحافظة على تبعية السكان وولائهم للنظام السياسى القائم وهذا ما يتعارض مع الامن الاجتماعى وحقوق الفرد فى المجتمع، وأن عمليات القمع التى يستخدمها البوليس تعنى التعرض لأمن المواطنين الذين لا يعلنون صراحة ولاهم للنظام السياسى القائم، وأن ارتباط الفرد بالمجتمع ألقى مسئولية أمنه على ذلك المجتمع، ففى القبيلة أخذ الشيخ على عاتقه ضبط حياة الافراد وفقاً للعادات والتقاليد القبلية التى استقرت بحيث أصبح الخروج عليها موضع استنكار من جانب المجتمع القبلى ومحل عقاب، ذلك أن تلك العادات والتقاليد والأعراف تتضمن تحديد حقوق الفرد، وفى المجتمعات المعاصرة أخذت الحكومة على عاتقها هذه المسؤولية وأصبحت حماية الأمن العصورى لأفراد المجتمع هدفاً رئيسياً يتصدر غيره من الأهداف، وأن ضمان الأمن الاجتماعى يقف خلف إنشاء الحكومة فهو الذى دفع المجتمع إلى تشكيلها، ولهذا وجدت الحكومة لحماية أولئك الذين أنشأوها وهم افراد المجتمع⁽¹⁾.

المجتمع:

تعنى كلمة المجتمع: «كيان جماعى من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجده فى الزمان والمكان». فجماعة الكيان البشرى تنطوى صراحة وضمناً على حد أدنى من السكان الأدميين الذين يرتبطون ببعضهم البعض مما يجعل منهم «كياناً»، وليس مجرد حشد من الأفراد المتفرقين، فشبكة التفاعلات بين هؤلاء البشر تفترض بالضرورة وجود أداة للتفاعل أهمها اللغة «المشتركة»، والتفاعل بدوره تنبثق عنه «علاقات» بين أجزاء هذا الكيان البشرى بأفراده أو جماعاته، فقد تكون علاقات تعاون أو تنافس أو صراع أو خليطاً منها جميعاً. واستمرار التفاعل والعلاقات بين

١ - د. عطاء محمد صالح زهرة - نفس المرجع ص 35.

أجزاء الكيان البشرى هو الذى يبلور طريقة أو أسلوباً للحياة بين هؤلاء البشر وغطا للتفاعل بينهم وبين بيئتهم الطبيعة الجغرافية، أما الثقافة أو الحضارة فهى النتاج المادى والمعنوى المتراكم من تفاعل وعلاقات هؤلاء البشر فى مكان معين على مر السنين والأزمان حيث ينتج أيضا ما يسمى بالنظم أو المؤسسات الاجتماعية وهى مجموعة من القواعد والآليات التى تنظم سلوك الأفراد والجماعات وهم يصدد إشباع حاجتهم وخدمة مصالحهم وتحقيق أهدافهم ومنها العائلة أو الجماعات القرابية التى تشبع حاجات الأفراد المادية والمعنوية بشكل يومى مباشر، وكذلك النظام الاقتصادى الذى يعنى وينظم نشاط الأفراد وسلوكهم فى إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، والنظام السياسى الذى يوفر الأمن الداخلى والدفاع الخارجى لهذا الكيان البشرى الجماعى، وكلما شعر البشر فى هذا الكيان بأهمية جانب من جوانب حياتهم معا فإنهم ينظمونه أو يمارسونه ويتم تقنينه عرفاً أو كتابة، وقد يتسم بالرضى والتراضى بين أفراد المجتمع أو بالقوة والإكراه بواسطة جماعة على بقية أفراد هذا الكيان البشرى وجماعاته⁽¹⁾.

ظلت القبيلة، إذًا، هى وحدة التنظيم الاجتماعى - السياسى - الاقتصادى الرئيسية فى الجزيرة العربية. هذا بكل ما يعنيه مصطلح «القبيلة»، كوحدة قرابية (تقوم على رابطة الدم والنسب)، متضامنة فى وظائف الإنتاج والاستهلاك، وفى وظائف الدفاع والتكافل، ويحكمها هيكل من علاقات السلطة، فى قمته شيخ، أو شيوخ القبيلة، وينطوى على تقسيم بدائى للعمل لا يدخل فى هذا التعريف «للقبيلة» أى مقولات اشتراكية أو رومانية، من قبيل أنها «مكتفية ذاتيا»، أو أنها «عالم مستقل بنفسه»، أو أنها فى صراع دائم مع غيرها من قبائل أو مع التجمعات المستقرة فى الريف والحضر القريب منها. لا لأن جزءا من كل هذه المقالات غير صحيح، ولكنها ليست سمات هيكلية دائمة أو مطلقة. فهى توجد فى بعض

١ - د. غسان سلامة وعبدالباقى وخلدون النقيب - المجتمع والدولة فى الوطن العربى ص 39.

الحالات، وليس في كلها. وإن وجدت في بعض الحالات، فهي نسيية وظرفية. وأهم من هذا وذاك، أن معظم قبائل ومجتمعات الجزيرة العربية كان بينها من التنوع الاقتصادي والاجتماعي، ومن ممارسات التعاون والتبادل السلمى، بقدر ما كان بينها من التجانس أو ما بينها من التنافس والتصارع. لقد كانت هناك ثلاثة أنواع من نمط الإنتاج الأولى على الأقل، هي: الرعى، والزراعة، والصيد (البرى والبحرى). وقد غلب نمط أو أكثر من هذه الثلاثة في بعض القبائل، وليس في بعضها الآخر. كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية، وبخاصة بين القبائل الأكثر استقراراً في المدن والقرى، وخصوصاً في اليمن والحجاز، طوال الفترة من القرن الثامن إلى القرن الثامن عشر. ولكن هذا الإنتاج الأولي والحرفي كان بالكاد يكفي لسد الاحتياجات الأساسية. ومن ثم لعبت التجارة، لسد الحاجات الأخرى، دوراً رئيسياً في حياة كل التكوينات القبلية في الجزيرة العربية، على مر العصور، بما فيها عصر ما قبل الإسلام. واستمر الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر. وإذا تكون «فائض اقتصادي»، وكان يتكون عادة مثل هذا الفائض، فإنه لم يكن من أنماط الإنتاج الأولية، التي مارسها أهل الجزيرة العربية. ولكن مثل هذا الفائض تكون من التجارة، الطويلة والقصيرة، وينوعها المقايضة والمضاربة⁽¹⁾. أى في أن يدفع شخص ما - وغالباً ما يكون تاجراً - مالا أو بضاعة يتجر بها على أن يقتسما الربح بعد سداد رأس المال ولكن القسمة تطورت إلى ثلث الربح للمضارب وثلثي الربح لصاحب رأس المال أو البضاعة ومرد هذه القسمة أن صاحب المال يتحمل الخسارة وحده⁽²⁾.

سادت تجارة المقايضة في التعاملات الداخلية. وهى نمط شائع ومعروف في معظم المجتمعات. أما تجارة المضاربة، فقد كانت أقرب ما يكون إلى «التجارة

1 - د. غسان سلامة - نفس المرجع ص 143.

2 - د. خلدون حسن القتيب - المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ص 32.

المتجولة»، وقد سادت فى موانئ الجزيرة العربية. وهى معروفة منذ ما قبل الإسلام. وقد اشتغل بها الرسول محمد ﷺ نفسه قبل نزول الوحى عليه. وقد عرفت أيضاً باسم تجارة «المقايضة» أو «القراض». ويتلخص هذا النمط فى أن يدفع شخص ما (من الأثرياء أو كبار التجار) إلى تاجر آخر مالا أو سلعا يتجر بها، على أن يقتسما الربح، بعد سداد رأس المال. وهذا ما كانت تفعله السيدة خديجة (الثرية) مع رسول الله محمد بن عبدالله ﷺ (التاجر المتجول فى رحلتى الشتاء والصيف). وقد استمر هذا النوع من التجارة إلى وقت قريب. وإن كانت قواعد اقتسام الربح قابلة للتعديل، طبقاً لنوع المخاطر التى يتحملها صاحب رأس المال وحجمها. ومنذ أواخر العصر العباسى، أصبحت هذه النسبة ثلثى الربح لصاحب رأس المال أو البضاعة، وثلثه للتاجر المتجول. والتاجر المتجول (وليس البائع المتجول) هذا، هو الذى كان عماد ما نطلق عليه هنا مصطلح تجارة المسافات الطويلة. فهو الذى كان يسافر بين موانئ الجزيرة وشرق أفريقيا، والهند، ومصر والشام والعراق. وكان من حقه أن يعقد أكثر من صفقة خلال رحلاته الطويلة (كان يبيع ويشترى مرة أخرى) قبل أن يعود إلى موطنه، حيث صاحب رأس المال. هذا النوع من النشاط التجارى، كما نرى، لم يكن يمثل نشاطاً رئيسياً فقط، ولكنه المصدر الرئيسى أيضاً، إن لم يكن الوحيد، لتكوين الفائض الاقتصادى، فى الجزيرة العربية. كما أن التأكيد على هذه الحقيقة من شأنه أن يضع مظاهر النشاط الأخرى فى حجمها الطبيعى، ونقصد أنماط الإنتاج الأولى أو الكفافية من ناحية، والنشاط الغزوى (نهب القوافل والقبائل الأخرى) من ناحية ثانية. فهذان النشاطان كانا ثانويين، وكانت التجارة هى النشاط الرئيسى. كما أن سيادة النشاط التجارى بهذا المعنى، كانت تتطوى على قدر غير بسيط من التنظيم والالتزام بقيم ومعايير صارمة، تتناقض مع صورة الفوضى «الهوبزية»، أى صراع

الجميع صد الجميع، التي توحى بها أحياناً بعض الكتابات العربية والعربية عن مجتمع الجزيرة العربية بين القرنين الثامن والثامن عشر⁽¹⁾.

كانت التجارة تعنى أيضاً ضرورة بلورة نوع من «السلطة الحاكمة». وقد عرفت مجتمعات الجزيرة مثل هذه السلطة أو السلطات بشكل دائم. وكانت تتمثل أساساً في وجود قبيلة رئيسية، أو تحالف عدة قبائل، تقوم بتفنين (غير مكتوب عادة) لقواعد التعامل، وتضطلع بوظائف الدفاع والوساطة والفصل في المنازعات. هذه السلطات الحاكمة، كانت محلية وليست مركزية. فقد كان لكل مجموعة من القبائل «وطن» يتحركون في إطاره، يستقرون جزءاً من العام يزرعون ويحصدون أو يصيدون، ويتجولون جزءاً من العام يرفعون أو يتاجرون. ومن ثم كانت السلطة في إطار هذا «الوطن» المعروفة رقعته بالتقريب (دون علامات حدود بالمعنى الحديث). وفي ثلاثة مواضع، على الأقل، كانت هناك سلطات حاكمة في أسر معروفة، جمعت بين المكانة الدينية والقوة السياسية، منذ القرن العاشر للميلاد. ونعني بها اليمن، حيث ظلت الامامة مستمرة في أسرة حميد الدين إلى عام 1962، والحجاز، حيث ظلت الأسرة من الأشراف الهاشمية تحكم في ظل الدول الإسلامية المتعاقبة إلى عام 1926 ثم انتقلت إلى الأردن حالياً وهي بالتالي أقدم أسر حاكمة في العالم، وعمان، حيث تالتت أسر حاكمة، كان آخرها الأسرة الحالية، التي بدأت سلسلة سلاطينها عام 1749م، ويلاحظ بالطبع أن هذه السلطات السياسية المستمرة والمستقرة نسبياً، كانت كلها على سواحل أو قرب سواحل شبه الجزيرة، وفي مجتمعات محلية ذات قاعدة إنتاجية متعددة الأنشطة (زراعة، رعي، صيد، حرف، وتجارة). ولكن حتى في قلب الجزيرة العربية، حيث لا نجد مثل هذه الدرجة من الاستمرار والاستقرار للسلطة السياسية الحاكمة، فإن الذين قاموا بهذه الوظيفة السياسية، كانوا دائماً قبائل، أو عشائر من قبائل معروفة مثل قبائل الشمر أكبر قبائل نجد وأعظمها وكذلك العجمان والمطير والعتيان

1 - د. غسان سلامة - نفس المرجع ص 144.

والمرّة والحروب والعوامر والمناطير والمناهيل. تجمد النظام السياسى القبلى فى شرق الجزيرة العربية نتيجة لتدخل عنصر خارجى مثل الاستعمار المسيحى البريطانى مما أثر فى مرونة النظام السياسى التقليدى فى المجتمع القبلى فحولت الشيخ من قائد تقليدى لذلك للمجتمع إلى حاكم وإذا اقتضى الأمر مدعوم من الاستعمار المسيحى البريطانى، هذا التجميد أيضاً أثر تأثيراً صاراً فى عملية التحول من القبلية إلى الدولة⁽¹⁾.

فرغم أن كل قبيلة كان لها هيكل سلطة داخلية خاص بها - ويتمركز عادة حول كبار العشائر والبطون - إلا أنه إلى جانب ذلك، كانت هناك قبائل تتمتع بسلطة سياسية تتجاوز حدودها وتمتد على عدد أكبر من القبائل المجاورة لها. وكانت معايير امتلاك هذه السلطة السياسية الأوسع معروفة. منها نسب القبيلة وأصالتها، وحجمها، وقوة بأسها، وتحالفاتها مع قبائل أخرى. فهناك هرمية معروفة لقبائل الجزيرة، حسب أصالتها (أى تسلسل نسبها من يعرب، ثم عدنان وقحطان، إلى الوقت الحاضر)، وصفاء هذا النسب (أى إذا كانت القبيلة قد تصاهرت مع قبائل على مستوى الأصالة نفسه.. وما إلى ذلك). ويصرف النظر عن مدى دقة هذا النسب وصدقه (حيث تختلط الأساطير بالحقائق)، إلا أن عرب الجزيرة العربية كانوا، وما زالوا حتى يومنا الحاضر، يأخذون هذا الأمر مأخذ جد شديد⁽²⁾.

يعتمد شكل السلطة فى مجتمع الجزيرة العربية على التشكيل العشائرى والقبلى، فسلطة العشيرة والقبيلة تتركز على تقاليد ونفوذ الجماعة التى تحددها طبيعة الإنتاج الريفى أو البدوى أو البحرى والتى تظهر فى علاقات القرابة وقوة الزعيم، ذاك المجتمع التقليدى تحول بفضل النفط إلى مجتمع جديد له سمات

1 - د. محمد الرميحى - الجذور الاجتماعية للديمقراطية فى مجتمعات الخليج ص7.

2 - د. غسان سلامة - نفس المرجع ص145.

مشاركة فى البناء والوظيفة وأفرزت طبقات جديدة لم تكن معروفة من قبل - العمال - الطبقة المتوسطة من موظفين وصغار التجار - الطبقة التجارية الوسيطة والكبيرة، كما أصبحت لهذا المجتمع بإفرازاته الجديدة شبكة من العلاقات الاجتماعية التى تتناسب مع طبيعة الإنتاج الاقتصادى الجديد من النفط^(١).

يحتوى هذا النظام فى بلورة السلطة السياسية، على بذور عدم الاستقرار. فالقبيلة الواحدة، كانت تنمو على مر الزمن، وتشعب عشائرها، ويطونها وأخذها. وكانت هناك، بالتالى منافسة حادة بين هذه العشائر والبطون والأفخاذ، على من يتحدث باسم القبيلة، ويمارس السلطة نيابة عنها لا فى داخل القبيلة فقط، ولكن على القبائل الأخرى المتحالفة أو الخاضعة أيضاً. أى أن النوع الأول من عدم استقرار السلطة السياسية كان ينبع من داخل القبيلة نفسها، فإذا احتدم التنافس والصراع لمدة طويلة داخل عشائر هذه القبيلة ويطونها، فإنه يضعفها عموماً فى مواجهة القبائل المتحالفة معها أو الخاضعة لها. وقد تحدى سلطتها، وتحاول أن تحل محلها فى القيام بالوظيفة السياسية الأوسع. وكان هذا بدوره يخلق نوعاً ثانياً من عدم الاستقرار. وأحياناً تداخل الصراع الداخلى فى القبيلة نفسها مع الصراع خارجها. ففى منافسة بين فرعين من القبيلة نفسها، قد يستعين كل طرف منهما بقبيلة أخرى لتنصره على منافسه من قبيلته. وربما كانت هذه اللحظات الصراعية هى التى سجلها الرحالة، ومنها استتجوا وجود حالة فوضى وحرب دائمة بين القبائل، وتناقلها عنهم الرواة، حتى أصبحت تلك هى الصورة النمطية عن الأحوال السياسية والاجتماعية فى الجزيرة العربية. ما نريد أن نخلص إليه هو أن مجتمعات الجزيرة العربية ما كان لها أن تستمر إلى اليوم، إلا بوجود نسق اقتصادى - اجتماعى - سياسى يضمن ويوفر الشروط الضرورية لاستمرار هذا

١ - د. محمد الربيعى - الجذور الاجتماعية للديمقراطية فى مجتمعات الخليج ص ٦.

البقاء، حتى لو كانت دعائم هذا النسق وقواعد التفاعل في داخله تبدو «غريبة» للمراقب الخارجي. فإلى جانب السلطات السياسية الثلاث، المستقرة والمستمرة، (بالمفهوم المعتاد في مجتمعات أخرى) في الحجاز واليمن وعمان، منذ القرن العاشر للميلاد، وجد دائماً «المقابل الوظيفي» (Functional Equivalent) لهذه السلطة السياسية في كل أنحاء الجزيرة، على مرّ العصور. صحيح أن هذه الأخيرة كانت تبدو أقل استقراراً وأقل استمرارية، ولكنها كانت موجودة دائماً. وكانت عناصرها البشرية من قبائل معروفة، أو معترف بحسبها ونسبها وكبر حجمها وبأسسها وشجاعاتها. وكان يوطد من «شرعيتها» إما انتسابها (أو ادعاء نسبها) إلى قريش أو البيت النبوي الشريف، أو احتضانها لرسالة دينية، أو دفاعها عن أحد المذاهب الإسلامية. ولذلك لا يأتي القرن السادس عشر، وعودة الاحتكاك المكثف بالعالم الخارجي، إلا ونجد أسراً حاکمة في كل بقاع الجزيرة والخليج العربي. فالعثمانيون الذين غزوا المشرق في أوائل ذلك القرن، مدوا فتوحاتهم من العراق جنوباً إلى بقية شواطئ الخليج العربي حتى مسقط. وقد وجدوا أسراً حاکمة من قبائل رئيسية، فاعترفوا بها وأقرّوا سلطاتها المحلية، ما دامت تعترف للسلطان العثماني بالولاء، وذلك جرياً على سياستها المرنّة في إدارة الدولة الإسلامية الواسعة. لم يتوغل العثمانيون في عمق الجزيرة العربية، فلم يكن هناك من حافز اقتصادي أو استراتيجي لذلك. ولكن حينما كانت تخرج من قلب الجزيرة العربية حركات أو قبائل تتحدى السلطنة أو تهدد مصالحها، فإنها كانت تجرد الحملات العسكرية، بالأصالة أو بالوكالة، لتأديبها أو القضاء عليها. وهذا ما حدث مثلاً مع الوهابيين السلفيين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فلو ظلت هذه الأسرة في نجد (منطقة الدرعية بالرياض)، وهيمنت على كل قلب الجزيرة العربية (وهو ما قامت به فعلاً)، ولم تتجاوزها إلى شرق الجزيرة العربية وجنوب العراق

كما قامت بالاعتداءات وسلب ونهب وقطع الطريق وقاموا بأعمال إرهابية على الحجاج وتدمير المناطق المقدسة في المدينة المنورة ومكة المكرمة وكذلك في العتبات المقدسة في كربلاء حيث ضريح سبط رسول الله محمد ﷺ حيث ارتكبت مذابح ضد الشيعة في العراق ومن ثم طلب المسلمون من العثمانيين القضاء على حركة الخوارج في السعودية ومن ثم كانت حملة محمد علي من مصر ضده، كما هو معروف^(١).

حينما بدأ المستعمرون المسيحيون البرتغاليون، ثم الهولنديون، ثم البريطانيون ينافسون العرب وسفنهم التجارية في بحر العرب والمحيط الهندي، كان لابد للصراع أن ينشب مع هذه القوى الأوروبية طوال القرنين التاليين (السادس عشر والسابع عشر). وكان العرب يخسرون الجولة بعد الأخرى لمنافسهم الأوروبيين. ف هؤلاء كانوا جزءاً من نهضة أوروبية صاعدة، تعتمد على مقومات اقتصادية وتنظيمية وعلمية أكثر حداثة، وأسرع تراكماً. كانت سفنهم أكبر، ومدافعهم أقوى وأبعد مدى، وشبكة علاقاتهم التجارية أوسع وأعمق، ورؤوس أموالهم أضخم، والتأمين عليها أضمن. لذلك كانت كل العوامل في صالحهم، وكان لابد لهم من الانتصار على تجار «المضاربة» أو «المقايضة»، الذين لم يطوروا كثيراً في أساليب تجارتهم ولا في حجم سفنهم وسرعتها ولا قوة مدافعهم. ولم يكن لهم أن يقدروا على ذلك، حتى لو أرادوا. فقد كان المجتمع الذي يتاجرون نيابة عنه (الجزيرة العربية)، كبقية الوطن العربي، قد تخلف عن ركب التطورات الاقتصادية والعلمية والتنظيمية التي كانت محتدمة في أوروبا، منذ ما بعد نهاية الحروب الصليبية المسيحية مباشرة، أي بدءاً من القرن الرابع عشر. كانت تجارة المسافات الطويلة هي التي تحقق الفائض الاقتصادي في الجزيرة العربية. وكانت الأسر والقبائل الحاكمة تستحوذ على جزء كبير من هذا الفائض، إما لأن بعضها كان شريكاً مباشراً (برأس مال) في هذه التجارة، وإما مقابل الوظيفة الدفاعية والسياسية التي يقوم بها لحماية السفن والقوافل ورعايتها. وباشتداد منافسة الأوروبيين الناجمة لهذه التجارة، كان

١ - د. خلدون النقيب - المجتمع والدولة في الوطن العربي - ص 146.

لابد أن يتناقض الفاتح. وقد مثل ذلك أزمة مبكرة للسلطات السياسية والمجتمع الجزيرة العربية عموماً، فتحولت بعض سفنهم وتجارهم إلى «القرصنة» في بحر العرب والمحيط الهندي، الأمر الذي جلب حملات التأديب المسيحية الأوروبية إلى شواطئ الجزيرة العربية، من عدن إلى البحرين، ثم إلى احتلال المسيحيين الأوروبيين (البرتغاليون ثم البريطانيون) لنقاط استراتيجية على هذه الشواطئ، وتشيد القلاع لمراقبتها، ثم لبناء المخازن ومحطات التزود فيها. ومع بداية القرن الثامن عشر، لم يكن أمام شيوخ القبائل في هذه الأشرطة الساحلية إلا الإذعان للأمر الواقع، ما داموا عاجزين عسكرياً⁽¹⁾.

تشكل المجتمع في شرق الجزيرة العربية قبل النفط من تجمعات سكانية قبلية وقد حدد نوع حياة الصحراء والبحر طبيعة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. فالتنقل والترحال سعياً وراء مصادر المياه والرعى والتنقل حول الشواطئ المفتوحة بحثاً عن الصيد البحري للاكتفاء الذاتي أو المقايضة كل هذا أفرز نظاماً سياسياً متناسباً مع أنماط الإنتاج هذه، فقامت العلاقات السياسية على أسس ومفاهيم قبلية وأسرية، وكان للصدفة التاريخية - وهذا عامل جديد - أن تجمعت هذه العلاقات السياسية لفترة ليست قصيرة من الزمن في شرق الجزيرة العربية نتيجة لتدخل قوى مسيحية استعمارية أوروبية وخاصة بريطانيا التي جمعت أو علّبت النظام السياسي دون أن تسير التغير الحادث داخلياً في هذه المجتمعات⁽²⁾.

أما التجار العرب، فقد تحولوا تدريجياً إلى وكلاء محليين ومورعين للشركات التجارية المسيحية الأوروبية الجديدة، وبخاصة شركة الهند الشرقية، التي يملكها البريطانيون. وكانت هذه بداية الاختراق والهيمنة المسيحية الأوروبية

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 147.

2 - د. محمد الرميحي - المرجع السابق ص 7.

المباشرة على سواحل الجزيرة العربية. وستريد هذه الهيمنة طوال القرنين التاليين، وستحدث تأثيرها على تشكيل المجتمع العربي وظهور الدولة في هذه المنطقة.

تسمح الثقافة والنظم أو المؤسسات الاجتماعية باستمرار الكيان البشرى الجماعى وبنائه وتمجده فى الزمان والمكان، والمجتمع بكل أجزائه كيان متغير ويكاد يكون التغير شرطاً لازماً لوجود المجتمع واستمراره، ومصادر التغير الاجتماعى أو عوامله ونوعيته قد يكون داخليا بفعل التراكم والحركة الذاتية وضرورات التكيف مع البيئة وبعضها الآخر قد يكون خارجيا بفعل الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى سواء أكان ذلك فى صورة سلمية أم عنيفة، وعادة ما تتقاطع عوامل التغير الاجتماعى الداخلى والخارجية بصورة جدلية مع «النظام العالمى» الذى بدأ فى التبلور. لا يمكن فصل موضوع الأمن الاجتماعى الداخلى عن الأمن الخارجى، وكلما كانت المشاركة السياسية قوية وفعالة كانت الجبهة الداخلىة أكثر صلابة وقوة، وها هو الاتحاد السوفيتى ينهار داخليا وهو ثانى أقوى قوة خارجية على وجه البسيطة حيث يقول د. أنور قرقاش من جامعة الإمارات: «فحماية الجبهة الداخلىة لا تتم فقط عن طريق بناء أجهزة المخابرات كما يتصور البعض بل عن طريق بناء مؤسسات المشاركة والاستمرار فى التطور الاقتصادى وعدالة التوزيع وضمان الحريات وسيادة القانون والمساواة فى معاملة كافة قطاعات المجتمع»⁽¹⁾.

ومهما كان حجم المجتمع ومستواه التطورى لابد أن يأخذ بنظام لتقسيم العمل الاجتماعى الذى أصبح أكثر كثافة وتقنيا بالتخصص والتخصص الدقيق، ولكل مجتمع آلياته المادية والمعنوية فى تقسيم العمل والموارد البشرية على أوجه النشاط الانتاجى والخدمى، ويتج عنه «التباين الاجتماعى» التى تنوع إلى فئات اقية ورأسية حسب هيكل القوة ممثلا بالنظام السياسى القائم فى المجتمع مما يعنى

1 - د. أنور قرقاش - تحديات الأمن الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ص 15.

تباينا في حظ الفئات المختلفة في المجتمع من الثروة والسلطة والمكانة واستمرار هذا التباين يؤدي إلى نشأة الطبقات الاجتماعية، والتراتب الطبقي هو أحد أنواع التباين الاجتماعي منها التنوع السلالي، والديني واللغوي والقبلي والريفي - البدوي - الحضري، وقد يكون مصدر ثراء ثقافي للمجتمع أو مصدر توتر كامن أو ظاهر، بأن يكون انتماء الفرد إلى أصل قبلي أو سلالي أو ديني محدداً لفرصة في الحصول على امتيازات معينة أو حرمانه منها بصرف النظر عن القدرة أو الكفاءة وما لم تكن هناك توابع ثقافية وقيمية تمنع هذا التباين الموضوعي من أن يصبح قضية خلافية فإنه يؤدي إلى صراع اجتماعي سلمى أو عنيف داخل المجتمع وقد يؤدي نفتيت المجتمع أو انقسامه إلى مجتمعين أو أكثر. هناك أقطار عربية تقل فيها نسبة الجماعات الاثنية عن 15 بالمائة وهي قطر، والسعودية، واليمن وعمان. في هذه الأقطار، يمكن أن نقول إن الغالبية العظمى من السكان شديدة التجانس إثنياً، من حيث إنهم عرب لغة وثقافة، ومسلمون ديناً، وسنيون مذهباً وساميون حاميون سلالة. إذا أخذنا فقط السكان الأصليين أو المواطنين وليس الوافدين من العمالة المؤقتة، فإن سكان السعودية وقطر هم جميعاً عرب مسلمون (100 بالمائة)، وأغليبتهم (حوالى 90 بالمائة) يتبعون المذهب السني، وحوالى عشرة بالمائة فقط من مجموع مواطنى السعودية (9 ملايين)، وقطر (500,000) هم إيرانيون مسلمون، ولكنهم يتبعون المذهب الشيعى. ويتركز شيعة إيران في السعودية في الاقليم الشرقى المطل على الخليج العربى والمعروف باسم الاحساء.

اليمن: (حوالى 6,5 ملايين) تنقسم إلى جماعتين اثنتين رئيسيتين، هما: الشيعة الزيدية، والسنة الشافعية، وتكاد تتساوى الجماعتان من حيث الحجم السكانى، حوالى 49 بالمائة لكل منهما، مع جماعات صغيرة من الاباضية (بقايا احدى فرق الخوارج) واليهود (الذين نزح معظمهم إلى اسرائيل بعد عام 1948).

ويتركز معظم الزيديين في المناطق الجبلية والشمالية لليمن، ومازالوا يتنظمون في تشكيلات قبلية. أما الشافعية (أو الشوافع كما يطلق عليهم أحياناً) فهم يتركزون في السهول الساحلية لمنطقة تهامة ومناطق التلال الجنوبية وحضرموت، وهم أكثر استقراراً في المدن وأقل انتظاماً في تشكيلات قبلية. وهذا يعنى أن الانقسام المذهبي في اليمن يتطابق أيضاً مع الاستقطاب الجغرافي والايكولوجي والاجتماعي - الاقتصادي. وربما كانت محاور الاستقطاب الأخيرة هذه أكثر أهمية من الانقسام المذهبي في حد ذاته. فلا يعرف عن الزيدية مثلاً أى تعصب مذهبي أو أى دور ديني نشط بين فرق الشيعة، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن الشافعية. هذا رغم الفروق الفقهية النظرية الكبيرة بين الجماعتين، ورغم الاختلاف في الطقوس والعبادات، ووجود مساجد مستقلة لكل منهما. ومع أن الشافعية يمثلون نصف السكان (أو أكثر من النصف في نظر معظم المراقبين)، إلا أن الشيعة الزيدية قد حكموا اليمن منذ عام 898 إلى عام 1962 للميلاد من خلال منصب «الإمامة»، الذي يكتسب أهمية دينية وزمنية خاصة في المذهب الشيعي. ورغم أن السنة الشافعية لا يعترفون فقهيًا بمعظم ما يذهب إليه الشيعة، إلا أن انتماءهم إلى النسب الشريف لسبط رسول الله محمد ﷺ التي أحيط بها الأئمة الزيدية كأحفاد «لاهل البيت»، مصحوبة بمظاهر القوة والغلبة، قد جعلت معظمهم يقدسون هذا التقليد لما يزيد عن عشرة قرون. ولكن هذا الأذعان لم يكن عاماً أو دائماً لأسرة حميد الدين التي حكمت اليمن (إلى قيام ثورة 1962) حتى بين الشيعة الزيدية أنفسهم. وفي عديد من المناسبات، قامت قبائل زيدية بتحدى سلطة الامام. فقد قام السيد محمد الهاشم، مع عدد من القبائل بمنطقة صعلة، بتحدى الامام يحيى (1904 - 1948)، وإعلان نفسه إماماً في صعلة، إلا أن تمرده لم ينجح. ثم قامت عناصر أخرى بقيادة عبدالله الوزير باغتيال الامام يحيى عام 1948، واستولت على الحكم

فى صنعاء لمدة شهر، قبل أن يتمكن الامام أحمد (ابن الامام يحيى) من تعبئة القبائل الموالية واقتحام العاصمة وإعدام عبدالله الوزير وحلفائه. وتعرض الامام أحمد (1948 - 1962) لمحاولة انقلاب فاشلة أخرى عام 1955. وتوالى المحاولات إلى أن نجحت إحداها بواسطة مجموعة من ضباط الجيش اليمنى بقيادة عبدالله السلال عام 1962، وذلك عقب وفاة الإمام أحمد، وقبل أن يستتب الامر لابنه البدر فى الامامة. ورغم أن السلال نفسه كان زيدياً، إلا أن معظم الضباط الذين قاموا بالثورة كانوا شافعيين. ومنذ ذلك الوقت، وطوال الحرب الأهلية (1962 - 1967)، أصبحت السلطة فى اليمن مشاعاً بين عناصر شافعية وزيدية. ولم يعد الاستقطاب المذهبى هو المحور الأساسى فى النزاع على السلطة، فى العقدين الأخيرين. فحتى قبل سقوط الامامة، كانت هناك مناسبات استعان فيها الإمام الزيدى بعناصر وقبائل شافعية لإخماد تمردات قبائل زيدية (والعكس صحيح)، بل إنه أثناء الحرب الأهلية كان الجانب الملكى بقيادة الأمير البدر (الزيدى) يضم عناصر شافعية، وكان الجانب الجمهورى بقيادة عبدالله السلال (الزيدى) يضم عناصر شافعية وزيدية على السواء. وكان العون الخارجى لكلا الفريقين يأتى من السعودية (حيث نظام الحكم السنى) ومن مصر (حيث الاغلبية السنية). والذى نقصده هنا هو أنه مع أن معظم من حاربوا مع الملكيين كانوا من قبائل زيدية، ومعظم من حاربوا مع الجمهوريين كانوا من الشافعيين، إلا أن الاستقطاب المذهبى لم يكن تاماً، ولم يحاول أى من الفريقين أن يرفع شعارات مذهبية صريحة أثناء الصراع، كما أن الذين ساعدوا كلا الفريقين (السعودية على الجانب الملكى، ومصر على الجانب الجمهورى) لم يفعلوا ذلك لأسباب مذهبية دينية، وإنما لأسباب ايديولوجية⁽¹⁾.

استقر نظام الحكم الجمهورى فى اليمن، وانتهت الامامة الزيدية ربما إلى الأبد، ولكن اليمن لم يستقر سياسياً. فقد شهد عدة انقلابات عسكرية فى إطار

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 258.

الحكم الجمهورى وهو يشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة، احدها بسبب التأثير الهائل للثروة النفطية فى البلاد العربية المجاورة وبخاصة السعودية، والثانى بسبب التأثير المحسوس للثورة الماركسية اللينينية فى اليمن الديمقراطية إلى الجنوب، والتى هى امتداد بشرى وحضارى لليمن العربية. هذا فضلا عن المؤثرات الدولية، وبخاصة من القوتين الأعظم. وفى ظل هذه المؤثرات جميعًا، نشأت محاور جديدة للصراع الاجتماعى والسياسى فى اليمن غطت على محور الانقسام المذهبى فى السنوات الأخيرة. ولكن ما لم تنجح النخبة فى إرساء قواعد راسخة للشرعية ولانتقال السلطة، وتنجز بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وتحدث تنمية اجتماعية - اقتصادية متوازنة، وتضع حدًا للنمو الطفيلى لبعض الفئات، فإن اليمن سيشهد المزيد من القلاقل فى السنوات المقبلة. وفى جو القلاقل العنيفة، من الممكن للمتصارعين أن يستحوذوا الخلافات المذهبية من جديد، مثلما حدث فى لبنان فى السبعينيات.

بالنسبة إلى عمان (حوالى مليون نسمة)، هناك ثلاث تكوينات إثنية: أغلبية عربية مسلمة تتبع المذهب الخارجى الاباضى (حوالى 70 بالمائة)، وأقلية عربية مسلمة سنية (حوالى 20 بالمائة)، وأقلية مسلمة شيعية (خليط من الإيرانيين والبلوش والباكستانيين حيدرآبادية. يمثلون أقل من 10 بالمائة) والأسرة الحاكمة (آل بوسعيد ومنهم السلطان الحالى قابوس) تتبع المذهب الاباضى. أما بالنسبة لإقليم ظفار فى عمان فجميعهم يتمون إلى قبائل حضرية فى حين يتبع قبائل عمان إلى قبائل الأردن فى اليمن الشمالى إضافة إلى أن جميع سكان ظفار من المذهب الشافعى فى حين أن العمانيين إباضية وسنية على المذهب المالكى. ولكن الفروق بين الإباضية والسنة فى عمان ليست ذات وزن كبير أو محسوس فى الحياة اليومية أو فى الممارسات الرسمية. وربما أكثر الفروق بين الإباضية والسنة، هى الفروق بين الجماعتين من جانب، والشيعية من جانب آخر. فالشيعية فى عمان يصنفون

أنفسهم ويصنفهم الآخرون «كشيعة إيرانيين متعصبين». ولكن هذا التصنيف لا يترتب عليه أكثر من اختلاف فى أسلوب الحياة العائلية، وعدم التزاوج خارج الجماعة المذهبية، ولا يترتب عليه أى تمييز أمام القانون فى الحقوق والواجبات. لا يمثل التنوع الاثنى فى عمان، مصدراً ظاهراً للتوتر والصراع. هناك محاور ومصادر أخرى لمثل هذا الصراع - مثل المحور القبلى والاقليمى (قبائل الجبال والداخل ضد نظرائهم فى المدن والسواحل). والثورة التى نشبت فى ظفار فى الستينيات وأوائل السبعينيات لم ترفع لأفئدة اثنى (دينية أو مذهبية) ولكن شعارات ايدىولوجية اشتراكية (ماركسية) وقومية. وهذا لا يعنى عدم قابلية هذه الفروق الاثنى للتفجير، ولكنه يعنى أنها فى حد ذاتها، لا تمثل فى الوقت الحاضر أهم مصادر التوتر. وهى قابلة للتفجير، فقط إذا تطابقت مع فروق طبقية وعمايزات سياسية واقتصادية حادة.

الأقطار العربية التى تحتوى على تكوينات اثنى (لغوية أو دينية أو مذهبية أو سلالية) تبلغ نسبتها ما بين 25 و35 بالمائة من مجموع السكان - أى فى حدود المتوسط العام للوطن العربى ككل - هى التى نطلق عليها الأقطار المتوسطة التجانس، والمتوسطة التنوع إثنيا. وتضم هذه المجموعة أقطار هى: الكويت، والإمارات العربية المتحدة. فى كل من الكويت والإمارات، تصل الاغلبية العربية المسلمة السنية بين المواطنين إلى حوالى 65 بالمائة. إلى جانب هذه الاغلبية، توجد جماعات إيرانية شيعية مسلمة تصل إلى حوالى 35 بالمائة من مجموع السكان. فهم من أصول إيرانية وفدت إلى هذين القطرين (وغيرهما من أقطار شرق الجزيرة العربية) خلال فترة ظهور النفط بتشجيع من شاه إيران وبريطانيا بغية إضعاف الهوية العربية وجعلها مثل ماليزيا، واكتساب جنسية هذه البلاد. لا يزالون يحتفظون بكثير من عناصر الثقافة الفارسية، بما فى ذلك اللغة. معظم شيعة الكويت يتركزون فى مدينة الكويت، وهم مندمجون تماماً فى الحياة الاقتصادية

والتجارية وفي الهيكل المهنى للمجتمع الكويتي، ولكن التزاوج والاختلاط الاجتماعي المكثف بينهم وبين الأغلبية العربية السنية يكادان لا يوجدان. وقد ساعد الرواج الاقتصادي والطفرة المالية التي جاءت مع الحقبة النفطية، والتي عمت السنة والشيعية على السواء، على تقليص أهمية هذا العامل الاثنى، لدرجة أن الزائر للكويت لم يكن يلاحظ أو يسمع عن أي فروق. ولكن، في السنوات القليلة التي رامت الثورة الايرانية وأعقبها، بدأت بذور التوتر الكامن تطفو إلى السطح من كلا الجانبين السني والشيوعي. وقد زادت حدة التوتر، نوعاً ما، بعد اشتعال الحرب بين إيران والعراق، حيث ذهب تعاطف بعض الشيعة إلى الجانب الإيراني، بل واشترك بعض الكويتيين الشيعة كمتطوعين في القتال ضد العراق، وهو الأمر الذي أثار حفيظة كثير من العناصر العربية السنية. وقد انعكس هذا التوتر في صورة ظاهرة أحياناً، بما في ذلك تبادل الاتهامات في الخطب الدينية وفي المنشورات المكتوبة، التي تجاوزت حد الاختلاف السياسي إلى ألوان من التعصب والاستعداد الديني - الفقهي. ولكن معظم هذه التوترات يتم احتواؤها عادة بسرعة، بواسطة الدولة من ناحية، وبواسطة العقلاء من الجانبين من ناحية أخرى. وبما يساعد على فاعلية هذا الاحتواء أن الكويت لا تزال تمثل للمجتمع مصالح ضخمة - مادية وسياسية ومعنوية - لا يسهل التضحية بها⁽¹⁾.

الإمارات: أما في الإمارات، فيتركز الشيعة في إمارة دبي، التي هي بمثابة ميناء حر منذ تولي السلطة فيها حاكمها الشيخ راشد بن مكتوم. وقد اعتمد ازدهار دبي على التجارة والتهرب وتقديم الخدمات طوال العقود الأربعة الأخيرة، وهو الأمر الذي أدى إلى وفود أعداد متزايدة من الايرانيين الشيعة. وبالتالي أصبحت نسبة الشيعة في دبي تصل إلى ما يقرب من النصف، رغم أنها في دولة الإمارات

١ - د. مخلدون النقيب - نفس المرجع ص 256.

ككل هي في حدود 35 بالمائة فقط من مجموع المواطنين. ولكن مجموع المواطنين الأصليين يشكل أقلية بالنسبة لمجموع السكان. فقد تزايد حجم العمالة الأجنبية (العربية وغير العربية) في العقدین الأخيرین زیادة هائلة نتيجة التراء النفطی وما ترتب علیه من طلب شديد علی العمالة اللازمة لبرامج التشید والخدمات. وتقدر العمالة الوافدة فی الإمارات فی منتصف الثمانیات بحوالی 75 بالمائة من المجموع الكلی للعاملین. وعلى أى حال، لا يمثل الشيعة الإيرانيون، ولا العمالة الوافدة حتى الآن، أى مصدر ظاهر للتوتر والصراع مع الاغلبية العربية السنية من مواطنی البلاد (والتي هي كما قلنا أقلية سكانية).

البحرين: (حوالی نصف مليون) هي إحدى مشیخات شرق الجزيرة العربية تبعد عن الجانب العربي من الخليج (في مواجهة السعودية وقطر) بحوالی خمسة عشر كيلو مترا. وينقسم مواطنوها إلى ثلاث جماعات اثنية: العرب السنة وهم حوالی 45 بالمائة من اجمالي السكان، والایرانيون الشيعة وهم أيضا حوالی 45 بالمائة، والایرانيون السنة وهم حوالی 8 بالمائة. هذا إلى جانب العمالة الوافدة من غير المواطنين (حوالی 50,000 من الاقطار العربية وجنوب آسيا). فإذا أخذنا البعد اللغوی - الثقافي فقط كمحور للتقسيم الاثنی فی البحرين، فإن (حوالی 49 بالمائة) هم من العرب المسلمين. أما إذا أخذنا البعد المذهبی الإسلامي كمحور للتصنيف الاثنی، فإن المسلمين الشيعة (ایرانیين) يصلون إلى أكثر قليلا من نصف السكان (51 بالمائة)، وأقل قليلا من نصف السكان (عربيا) هم من المسلمين السنة (49 بالمائة). والأسرة الحاكمة فی البحرين وهي آل خليفة تنتمی إلى إحدى القبائل العربية. وهي التي حكمت الجزيرة منذ عام 1782. وتائر العلاقات بين الشيعة والسنة بالعوامل الاقليمية المحیطة بالبحرين، بقدر ما تتأثر بالعوامل الداخلية فی الجزيرة نفسها. ويصدق ذلك بشكل خاص على المؤثرات القادمة من

ايران، التي ظلت إلى أوائل السبعينيات من هذا القرن تدعى أن البحرين أرض إيرانية. وفي السنوات الأخيرة من السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حينما انفجرت الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني، تحركت في نفوس بعض شيعة البحرين بذور السخط على الأسرة الحاكمة، التي يعتبرها معظم البحرينيين الإيرانيين (شيعة وسنة) عقبة في طريق مزيد من المشاركة في السلطة والثروة بالبلاد. ولكن لم يصل هذا السخط إلى مستوى الصراع السافر بعد. ورغم أن إمكانية الصراع قائمة، إلا أنها في الأساس تتمحور حول قضية المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، أكثر من أنها قضية مذهبية دينية. ولكن، كالعادة، قد يتطابق العامل الاثنى (المذهبي في هذه الحالة) مع عوامل طبقية وسياسية، فيأخذ التوتر في الصراع أبعاداً متعددة تلمس القضية الأساسية، وتعطى الفرص لقوى أجنبية للتدخل⁽¹⁾.

عدم المساواة في التعامل مع الشرائح المختلفة للمجتمع قد يخلق شعوراً بالأحباط والظلم ويعيق عملية بناء الولاء، فالمساواة في التعامل مع كافة المواطنين أساس، وكذلك اعتماد الكفاءة كمعيار أساسي للتوظيف والانتقاء بشكل واضح وإنساني من قضية الجنسية وإعطاء الحقوق في كافة أقطار مجلس التعاون، فقد أقر على سبيل المثال - وزير خارجية الكويت أن 75٪ من الجيش الكويتي قبل الغزو كان من فئة البدون، فأى ولاء وإخلاص يرنجى من مجموعة لم تحصل على أقل الحقوق الإنسانية⁽²⁾.

تعانى بعض المجتمعات العربية في مجلس التعاون مشكلة التجنيس ووجود فوارق ودرجات في المواطنة التي قد تؤدي إلى عدم المساواة ويخلق صرعات في المجتمع حيث يؤثر هذا على الولاء والانتماء، ومن غير المعقول أن يعامل بعض

1 - د. خلدون التقيب - نفس المرجع ص 259.

2 - د. أنور قرقاش - المرجع السابق ص 16.

المواطنين من الدرجة الثانية وأن المجتمعات المتقدمة تعطي الأمن الاجتماعي والوظيفي مما يؤثر على عملية التنمية إيجابيا في حين أن قانون الجنسية لا يعطي الحقوق الكاملة لبعض المواطنين وتضع فروق ودرجات ولذا يجب إعادة النظر في قوانين الجنسية⁽¹⁾.

نجد أن التباين الاجتماعي بكل أنواعه الأفقية والراسية وبكل تداعياته التوتيرية والصراعية هو سبب ونتيجة للتغير الاجتماعي في آن واحد وأنها ظاهرة مرضية يمكن أن تهدد كيان المجتمع وبقائه وبخاصة إذا تجاوزت حداً معيناً من العنف، وإن معظم المجتمعات تستكر آليات مختلفة كسبل لاحتواء الصراع أو تقنيته بحيث لا يصل الأمر إلى فناء المجتمع، ويطلق عليها وسائل الضبط الاجتماعي، منها القيم والمعايير الذي تعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، وتندرج وسائل الضبط الاجتماعي من الكوابح والروادع الداخلية عند أفراد المجتمع وتكويناته إلى كوابح وروادع خارج هؤلاء الأفراد والتكوينات ممثلة في السلطة السياسية التي تمارس القهر كخط دفاع أخير لحفظ كيان المجتمع إذا فشلت أو تعثرت آليات الضبط الاجتماعي الأخرى، ولكن استجابة الأفراد والجماعات لآليات الضبط الاجتماعي يتوقف على عوامل كثيرة منها درجة وعي وإحساس هؤلاء بأن عضويتهم في كيان المجتمع القائم هي أفضل ما هو متاح لهم من بدائل ممكنة لإشباع حاجتهم المادية والروحية والرمزية، وقد لا يكون متاح لإشباع هذه الحاجات مثالياً أو حتى بالدرجة المطلوبة ولكن معظم أفراد المجتمع وتكويناته قد لا يجدون بديلاً أفضل خارج إطار ذلك المجتمع ومن ثم الاستجابة أو الامتثال أو الازدعان لآليات الضبط الاجتماعي. والازدعان كخط دفاع أخير لحفظ الكيان

1 - د. نسرين مراد - تحديات الأمن - ص 30.

المجتمعى يعنى حضور السلطة السياسية لا بجوانبها الاشباعية والتنظيمية ولكن بجوانبها الردعية والقهرية⁽¹⁾.

إن أقطار الجزيرة العربية مازال تبلور هياكلها فى بداياته الأولى . وهى فى هذا الصدد متلكئة عن الأقطار العربية الأخرى بما يتراوح بين نصف قرن وقرن من الزمان . فالقبيلة ، وليس الطبقة ، ظلت إلى عقود إلى الوقت الراهن . ولكن نصف القرن الأخير شهد انقساماً فرعياً بين أقطار هذه المجموعة ، بسبب اكتشاف النفط واستغلاله فى بعضها على نطاق واسع . والواقع أن أقطار الجزيرة العربية تضم فى الوقت الحاضر أغنى أقطار الوطن العربى وأفقرها على الإطلاق . فإلى نصف قرن مضى ، لم تكن القاعدة الاقتصادية فى بلدان الجزيرة العربية تشمل أكثر من زراعة الكفاف والرعى والقتص والصيد (وفى بعضها الغوص بحثاً عن اللؤلؤ) والتجارة التقليدية وبعض الحرف البسيطة . وفيما عدا المكانة الاجتماعية التى تمتعت بها بعض القبائل بسبب حجمها ، أو شجاعتها العسكرية ، أو عراقه نسبها التاريخى ، أو نفوذها السياسى ، لم يكن ثمة تفاضل أو تباين كبير من حيث الأنشطة الاقتصادية بين التكوينات القبلية أو فى داخل هذه التكوينات نفسها . لذلك فإن مفاهيم مثل «الطبقة» أو «الشريحة الطبقة» بالمعنى الحديث لم تكن لتصدق على هذه الحالات فى ذلك الوقت . على أن التباين الذى حدث نتيجة الثروة النفطية هو من الأهمية بمكان ، بحيث يبرر تحليل البنية الطبقة الأخذ فى التبلور فى أقطار الجزيرة العربية ، مستقلة عن مثيلاتها فى بقية الأقطار العربية مثل اليمن العربية إذا نظرنا لمقومات الأمن الاجتماعى فى الجزيرة العربية مجد من الضرورى اعتماد مبدأ القراءة التاريخية والنظام الضمنى إذا أردنا تكوين رؤية تكاملية لإرساء قواعد الأمن الاجتماعى فى المنطقة وإن هذا الحديث مشروط بمراعاة الظروف الخاصة لكل قطر من أقطاره حيث يستحيل تجاهل القرون المتراكمة بين هذه الأقطار ، فمثلا النظام

١ - د . خلدون النقيب - المرجع السابق ص 4١ .

البرلمانى المنتخب فى الكويت منذ عام 1932 يختلف عن عدم وجوده فى السعودية مثلاً^(١).

فى العقود الخمسة الأخيرة، لحق التآكل بالقواعد الاقتصادية الكفافية الموجودة فى تلك البلدان فى الجزيرة العربية حيث بدأ السكان يهجرون تدريجياً صيد السمك والغوص والرعى وزراعة الكفاف. وحدث هذا كله بسرعة، وعلى نطاق واسع وفى خلال حياة جيل واحد لا أكثر. ثم كان أن حل النفط محل معظم النشاطات السابقة بوصفه الهيكل الاقتصادى الأساسى الجديد. ورغم محدودة قوة العمل فى صناعة النفط نفسها، فإن التدفقات المالية، جذبت أعداداً متزايدة من السكان المواطنين لكى يعيشوا فى مناطق حضرية تمت بسرعة، ولكى يشتغلوا فى مجالات التجارة والخدمة العسكرية والإدارات الحكومية. لكن هذا الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى خلال فترة زمنية قصيرة، لم يسمح بوقوع عملية تبلور ونضوج التشكيلات والتكوينات الاجتماعية فى هذه البلدان على نحو ما حدث فى نظيرتها بالحزام الشمالى. لقد كانت قفزة هائلة، فمن اقتصاد الكفاف وجد مواطنو البلدان النفطية أنفسهم يتعاملون بمليارات الدولارات و«يسيطرون» على مصادر للطاقة يعتمد عليه عالم صناعى هائل التعقيد. هذا الانتقال المفاجئ أدى بدوره، بين ما أدى إليه، إلى قيام ما يمكن أن يسمى «طبقة - الطبقة» (متميزاً بذلك عن مجتمعات الطبقة فى الشمال العربى، وفى أماكن أخرى من العالم). إن صغر حجم السكان المواطنين فى هذه البلدان، فضلاً عن وشائجهم القبلية والتاريخية التى تربطهم بالأسر القليلة الحاكمة، إلى جانب المتطلبات العاجلة للأمن الداخلى، كانت كلها عوامل أوحى باعتماد اجراء يقضى بتوزيع الثروة النفطية الجديدة. من هنا قامت سياسات مباشرة وغير مباشرة، لتتيح لمعظم

١ - د. محمد أحمد النابلسى - مقومات الأمن الاجتماعى فى المجتمع الخليجى ص 9.

المواطنين أن يكونوا ميسوري الحال من الناحية المالية، أو يصبحوا أثرياء دفعة واحدة. وجاء هذا كله، على شكل منح من الأراضي ومضاربات في البورصة العقارية، وأعمال مصرفية وتجارة في الأسهم، ومضاربات في أسواق العملة والذهب، وعمليات استيراد، ثم استثمارات في الخارج. لقد أصبحت هذه كلها بمثابة النشاطات المفضلة لدى معظم مواطني تلك البلدان. لقد تحولت هذه النشاطات إلى ما يشبه «الرياضة الشعبية المفضلة»، يستوى في ذلك طلاب المدارس الثانوية وأعضاء النخب الحاكمة على السواء. إلا أن هناك من بين أبناء هذه البلاد نفسها من ظلوا على هامش هذه العملية المربحة، وهم القبائل البدو الرحل وغيرهم من أبناء بعض المناطق المتخلفة (كما في الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية على سبيل المثال)⁽¹⁾.

ولكن أيا كان الأمر، فإن معظم مواطني هذه البلدان، قد أصبحوا بمثابة طبقة مميزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصله من المرتبات والأرباح والايجازات والعائدات الاستثمارية في الخارج، فضلا عما يتقاضاه أفرادها من عمولات. وقد أطلق بعض الاقتصاديين على تلك البلدان وصف «المجتمعات الريفية». فمن ناحية الدخل وحده، يمكن تصوير التقسيم الطبقي في هذه المجتمعات الريفية حوالي 15٪ أغنياء و50٪ ميسورون و35٪ فقراء. إن الغالبية العظمى من أبناء هذه المجتمعات هي غالبية ميسورة، إلى جانب عدد من الأغنياء وعدد أقل من أثرياء الملايين المتريعين على قمة «الماسة»، وكذلك عدد صغير نسبياً من الفقراء عند قاعدتها. مثل هذا الوضع يقرب إلى حد ما، من شكل توزيع الدخل في الولايات المتحدة، أو في المجتمعات الاسكندنافية. إلا أن ثمة فرقاً أساسياً بين النمطين، يتمثل في أن هذه المجتمعات «الريفية»، أو «مجتمع - الطبقة» يأتي فيها

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 281.

هذا الشكل الطبقي، شكل الماسة، لا نتيجة عملية تاريخية طويلة من التطور الصناعي الرأسمالي (امتدت حوالى 200 سنة فى الولايات المتحدة وغرب أوروبا)، كما أنه ليس محصلة نمو أصيل لقوى انتاجية وطنية. إن هذا المجتمع بالآخرى تكون بسرعة، وبصورة مصطنعة، خلال حياة جيل واحد لا أكثر. حقيقة أن هناك قوى انتاجية فى بلدان «مجتمع - الطبقة»، فى الجزيرة العربية، لكنها ليست قوى أصيلة، ولا هى مندمجة فى الهيكل الاجتماعى - السياسى الوطنى الذى يشمل المواطنين من أبناء هذه المجتمعات، فهى قوى من الوافدين العاملين، المستوردين، الذين لا يتمتعون بأى حقوق مدنية أو سياسية متساوية مع أبناء المجتمع الأصلى. إنهم رعايا لا مواطنون. ومن ناحية توزيع الدخل، فإن النسبة المثوية لهذه القوى عند المستوى الأعلى محدودة للغاية، (منها مثلاً المهنيون والعاملون من ذوى المستوى الرفيع من الوافدين)، وإن كانت تتسع نسبياً عند الوسط، وتصبح أوسع ما يكون، بل ومفرطة فى التمثيل عند القاع. فإن مواطنى تلك المجتمعات الأصليين هم فى مجموعهم يشكلون «مجتمعا - طبقيا» يتربع معظمهم بصورة متميزة على مجتمع الوافدين (عرباً كانوا أم غير عرب). وهذا يشير إلى نوع التعايش الاجتماعى - الاقتصادى الجزئى القائم على العزل شبه العنصرى. إنه يشبه سياسة التفرقة العنصرية (الأبارتيد) فى جنوب أفريقيا، القائمة على الفصل وعدم المساواة بين الأجناس. ومن البديهي أن يطفح مثل هذا الوضع بمشاعر الحنق والسخط، بل والعداء الطبقي الكامن المستتر من جانب الوافدين، لا سيما إذا كانوا عرباً. ويصل السخط أعلى مناه بين الوافدين من ذوى التعليم العالى الذين يشعرون عادة بأن كفاءاتهم أعلى من مرؤوسيهـم المواطنين؛ فى حين أنهم لا يحظون إلا بجزء أقل، سواء من الناحية المادية (المرتبات والاجور)، أو من الناحية المعنوية (الحقوق المدنية والسياسية)⁽¹⁾.

١ - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 283.

نلاحظ هناك ظواهر لبعض التحديات الجديدة للأمن الاجتماعى البارزة والمتنامية فى الفترة من أواخر السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات، وسرعة التقلب على قيم المجتمع وأعرافه، والعولة، والثورة التقنية والاتصالية والانفجار المعلوماتى والتغيرات الاجتماعية فى النسيج الاجتماعى والسلوك والتفكك الأسرى، واختلال التركيبة السكانية والفئات العمرية وتزايد العمالة الأجنبية والزواج بالأجنيبيات والتحويلات المادية وطغيان الاستغلال الجشعى مع ضعف الوازع الدينى والخلقى والانفجار الحضرى والتوسع المدنى والترهل العمرانى والإدارى والاجتماعى والدينى و بروز ظواهر لجرائم كبرى وعصابات منظمة لها لم تكن مألوفة من قبل وظاهرة الانتحار واستعمال المخدرات وجرائم الأحداث⁽¹⁾.

ومن المهم، هنا، أن نذكر أن الدولة فى الأقطار النفطية قد أصبحت هى القوة الرئيسية فى توزيع الثروة على كل الفئات، بطريق مباشر أو غير مباشر. فإلى جانب المنح والامتيازات والأراضى والخدمات العينية التى تقدمها الدولة النفطية، فإن خططها التنموية وأجراءاتها التنظيمية أصبحت تؤثر بشكل صارخ لا على العاملين فى جهاز الدولة فحسب، ولكن أيضاً على الفئات التى كانت إلى وقت قريب مستقلة أو شبه مستقلة اقتصادياً عن الدولة. فقد أصبح التجار وشركات المقاولات وقطاع البناء الخاص، يعتمدون على عقود التوريد والتشييد، وعلى السوق الاستهلاكية التى يمثلها الوافدون إلى هذه الأقطار (العمالة الأجنبية)، أى أن الفئات الاجتماعية الحديثة الأكلة فى التبلور، مثل العاملين فى قطاع المقاولات أو جهاز الدولة، تتأثر مباشرة بقرارات النخبة الحاكمة. فالدولة لا تعتمد عليها بقدر ما تعتمد هى على الدولة. والفئات الاجتماعية القديمة، مثل العائلات التجارية التقليدية والقبائل والعشائر، أصبحت بدورها أكثر اعتماداً على الدولة

١ - د. محمد الحمار - التحديات الجديدة للأمن الاجتماعى فى المجتمع العربى الخليجى ص 7.

سواء للحصول على عقود التوريد أم للحصول على الوظائف في الجيش والشرطة أم حتى للحصول على «الجنسية» لما يترتب على ذلك من امتيازات. الإشارة هي إلى ظاهرة وجود أعداد ليست بالقليلة من أبناء الأقطار في مجلس التعاون من البدو، وبخاصة في الكويت، الذين رغم وجودهم ومعاشهم على أرض تلك الأقطار لعدة أجيال، ورغم أنهم يخدمون بأعداد كبيرة في الجيش والشرطة، إلا أنهم «بدون جنسية» من الناحية القانونية الرسمية. بهذا المعنى يمكن القول إن الدولة قد استقلت (وإن لم تنفصل بالطبع) عن المجتمع اقتصادياً. إن تكوينات هذا الأخير - سواء التقليدية أو الحديثة - هي التي فقدت استقلالها النسبي السابق، وهي التي أصبحت أكثر اعتماداً على الدولة اقتصادياً. ورغم الوضع الفريد «للمجتمع - الطبقة» في أقطار مجلس التعاون النفطية، إلا أنه يمكن أن نشير إلى التبلور التدريجي لشرائح طبقية متفاوتة بين المواطنين المحليين من أهل هذه الأقطار (تميزاً لهم عن الوافدين). فإذا أخذنا مواطني هذه الأقطار، فإننا نتبين التدرج الطبقي التالي: (١).

(١) الفئات المهيمنة: تشمل هذه الأسرة الحاكمة والأسر الكبيرة المتحالفة معها أو الدائرة في فلكها. وهم جميعاً ينحدرون من قبائل وعشائر كبيرة ومرموقة تاريخياً. وقد اعتمدت هذه الفئات في هيمنتها على القوة السياسية - العسكرية في مرحلة ما قبل النفط، وكذلك على ملكية الأراضي الشاسعة وقطعان الماشية الكبيرة (إذا كانوا من عرب الداخل)، أو على ملكية أساطيل صيد الأسماك واللؤلؤ والتجارة (إذا كانوا من عرب السواحل) بعد ظهور النفط واستغلاله وتدفق عوائده المالية، تحولت هذه الفئات تدريجياً إلى أنماط الأعمال المالية والتجارية الحديثة، فأصبحت تملك البنوك والمصارف، وشركات الانشاء والمقاولات، وشركات

١ - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 283.

التصدير والاستيراد. واستعانت فى إدارة هذه الأعمال بالخبرة العربية والاجنبية الوافدة، وأسست شبكة من العلاقات التجارية مع الشركات العالمية الكبرى، وأصبحت وكلاء لها فى أقطارها، كما دخل البعض كمساهمين فى هذه الشركات التى يتم تداول أسهمها فى أسواق المال العالمية. وخلال العقدين الأخيرين، نجد افتراقاً ظاهرياً فى النشاط التجارى والمالى بين شرائح هذه الفئة المهيمنة. والأسرة الحاكمة (مثل آل سعود، وآل الصباح، وآل خليفة) توارثت ظاهرياً عن العمل التجارى المباشر، وبدلاً من ذلك دخل أفرادها كشركاء كامنين مع أسر ومجموعات أخرى، هى التى تصدرت كلافات العمل الاقتصادى الخاص، أى أننا بدأنا نشهد ظاهرة الفصل الاسمى بين «الوظيفة السياسية» و«الوظيفة الاقتصادية» لدى عناصر هذه الفئة المهيمنة.

شكلت شريحة جديدة ما يسمى بالرأسمالية المحلية التى بدأت فى إنشاء المصانع التحويلية أو الشركات الكبيرة كما أن شريحة من الأسر الحاكمة ارتبطت مع هذه الطبقة سواء فى المصالح التجارية أو إنشاء الشركات وقد كان ذلك يشكل تحولاً جديداً فى مفاهيم الأسرة الحاكمة التى كانت ترفض تعاطى التجارة وتحرم على أفرادها ذلك هنا تغير دور جزء من الأسر الحاكمة وارتبطت مصلحياً بالطبقة الغنية الجديدة⁽¹⁾. ولكن انهيار سوق المناخ (للتداول فى أسهم الشركات) فى الكويت عام 1983، وما تبع ذلك من التحقيقات القانونية حول ملابسات التلاعب بأموال المساهمين، كشفت عن التداخل الكثيف بين «الجناح السياسى» و«الجناح التجارى» لهذه الفئة المهيمنة. كما تذكر مصادر عدة جوانب أخرى لهذا التداخل، أهمها العملات الكبيرة التى يحصل عليها أفراد الأسر الحاكمة من الشركات

1- د. محمد الرميحى - المرجع السابق ص 21.

الكبرى نظير ارساء عقود المقاولات والانشاءات والخدمات عليها بواسطة حكومات هذه الاقطار. وغالبًا ما تكون هذه الشركات من النوع المعروف بالشركات متعددة (أو متعددة) الجنسية، ولكن مع شريك محلي (شركة وطنية) فعلى أو اسمى. وغالبًا أيضًا ما يكون أحد المساهمين فى هذه الشركة المحلية ذا علاقة بواحد، أو أكثر، من أفراد الأسرة الحاكمة، الذى فى يده اتخاذ القرار. وقد تضخمت أعمال هذه الشركات، وأثرى أصحابها ثراء فلكيا فى عقد السبعينيات ويورد أحد الباحثين قائمة بأكبر عشر شركات فى مجلس التعاون، من تلك التى تقوم بأعمال التوكيلات المحلية لشركات عالمية (متعدية الجنسية) وحجم أعمالها فى عام واحد، هو عام 1981، كالتالى:

الشركة	المقر الرئيسى	المصدر الرئيسى للإمدادات (الشركة الموكل عنها)	رقم الأعمال السنوى عام 1981 (مليون دولار أمريكى)
1 - الجفالى واخوانه	جدة	وكلاء نحو 60 شركة اجنبية فى السعودية	1300
2 - مجموعة عبداللطيف جميل المتحدة	جدة	تويوتا اليابانية	1100
3 - مجموعة العليان	الخير	الماكينات والمعدات الصناعية	600
4 - مجموعة الفطيم	دمى	تويوتا اليابانية	500
5 - مجموعة الغنام	الكويت	جنرال موتورز الأمريكية	400
6 - مجموعة زاهد	جدة	كاتر بيلر (معدات الانشاء الثقيلة)	350
7 - شركة بوجشان ويزور	جدة	كوماتو اليابانية	300
8 - شركة عبدالعزيز سليمان وشركاه	جدة	داتسون اليابانية	275
9 - شركة يوسف بن أحمد كاتو	البحرين	آلات ومعدات	250
10 - شركة عبدالعزيز والجميع	الرياض	جنرال موتورز الأمريكية	230

لذلك أصبحت الدولة النفطية، بخاصة فى العقدين الأخيرين، أقوى من مجتمعها وبالطبع أقوى من أى طبقة أو تكوين اجتماعية فى هذا المجتمع. وقد جعلها ذلك أكثر تهوؤاً للاستبداد مما كانت فى السابق. أخيراً ينبغى التنويه، إلى أن بعض المعايير التقليدية الموروثة لاتزال تلعب دورها فى عملية التباين الاجتماعى فى أقطار مجلس التعاون النفطية. فإلى جانب التمييز بين «المواطنين» و«الوافدين» (العمالة الأجنبية)، هناك تمييز (غير معلن) بين المواطنين أنفسهم. فهناك تراتب بين التكوينات القبلية فى داخل الأقطار النفطية طبقاً لقرابتها أو نسبها للنخبة الحاكمة (التي هى نفسها قبيلة أو عشيرة من قبيلة) وهناك تراتب بين القبائل يعود إلى نسبها وأصولها التاريخية، وهنا تراتب آخر بين من هم من أصل «قبلى» معروف، ومن هم من غير أصول قبلية معروفة. ويطلق على هذه الثنائية التمايزية فى الكويت «أصيل» و«بيسى». وفى السعودية «قبلى» و«حظيرى». وأخيراً هناك تراتب بين «السنة» و«الشيعة». وخلاصة ذلك أن المواطن، ذا الأصل القبلى المعروف، والذى تكون قبيلته ذات نسب تاريخى مرموق، ومن السنة، تكون مكانته الاجتماعية أفضل من المواطن «البيسى» الشيعى. ورغم أن قوانين الدولة النفطية وقواعدها لا تميز رسمياً بين «المواطنين»، إلا أن الممارسة الفعلية تنطوى على مثل هذا التمييز، إن لم يكن اقتصادياً، فبالأكيد فى احتلال المواقع الحساسة والمرموقة فى مؤسسات الدولة عموماً، وفى الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة والاستخبارات) خصوصاً.

وفى الأقطار النفطية، كما فى بعض أقطار الحزام الشمالى، تتوارى عادة هذه المعايير الأثرية التقليدية مع المعايير الانحازية الحديثة فى تحديد مكانة الفرد، ودور الشرائع والفتاوى الاجتماعية الطبقية فى السياسة والمجتمع. وحجم هذه الأعمال، كما هو حجم العاملين فيها (عدة آلاف أو مئات)، ونمط إدارتها الحديثة، يوحيان بأننا بالفعل بصدد طبقة رأسمالية كبيرة تنمو بسرعة فى مجتمعات الجزيرة العربية. ولكنها لاتزال فى طور «الرأسمالية العائلية التجارية» فملكيتها

تتركز فى عائلة واحدة أو مجموعة من العائلات التى تربطها أواصر القرابة. وخارج هذه العلاقة القرابية، ربما يكون أحد المساهمين المستترين من أفراد الأسرة الحاكمة. وقد عرفت أوروبا هذا النوع من «الراسمالية العائلية» فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أن هذه الأخيرة كانت رأسمالية تجارية - صناعية، أخذت على عاتقها بلورة اقتصادات وطنية انتاجية، وتحملت فى سبيل ذلك قدراً واضحاً من المخاطر. أما الراسمالية العائلية فى مجلس التعاون فهى أساساً تجارية، وتابعة لرأسماليات مسيحية أجنبية (وكلاء محليون)، ومسنودة من الحكام المحليين، ولا تتعرض لأى مخاطر اقتصادية تذكر، وليس لديها أى مشروع وطنى أو قومى نهضوى، مثلما كان الحال فى أوروبا. وباختصار، إذا، فإن الفئات المهيمنة فى قمة السلم الاجتماعى - الاقتصادى - السياسى فى الجزيرة العربية هى امتداد «حديث» لتكوينه التحالفات القبلية التقليدية نفسها، والتى سادت المنطقة منذ القرن السابع عشر. وإن كانت قد دخلتها عناصر جديدة من خارج النواة التقليدية السابقة، فإن ذلك هو على سبيل الاستثناء⁽¹⁾.

(2) الفئات الوسطى الجديدة: وهذه تكوينه حديثة نسبياً على مسرح مجلس التعاون، وهى مشابهة لثيلاتها فى أقطار الخزام الشمالى من حيث تعليمها وتدريبها العصرى، وإن كانت لم تظهر كقوة يعتد بها كمياً ونوعياً، إلا فى العقود الثلاثة الأخيرة. وتشمل هذه الفئات المهنيين والفنيين، سواء فى الأعمال الحرة، أم كموظفين بيروقراطيين أم تكنوقراطيين فى أجهزة الدولة والشركات. وقد تضخم عدد هؤلاء نتيجة فتح أبواب التعليم المجانى فى كل مراحله بواسطة الدولة. لذلك فإن عناصر هذه الفئات الوسطى الجديدة يأتون من خلفيات طبقية مختلفة، من القبائل والعشائر والأسر الكبيرة أى الفئات المهيمنة أبناء صغار التجار والمزارعين والبدو والرعاة، ولكن يجمع بينهم تلقىهم لتعليم حديث. وقد لا يفى دخل هذه

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 286.

الفترة باحتياجاتها المعيشية فمعظمهم مدينون للبنوك والأقساط الشهرية سواء للعقار ألى المنزل أو للسيارة أو لغيرها من الضروريات أو الكماليات، وهذه تشكل الشريحة الأوسع فى المجتمع والتى تنمو وتزايذ بفعل السياسات التنموية وهى تقليديا مساييرة للوضع السياسى العام فيما بعض الشرائح الواعية منها ونتيجة للأوضاع العامة يمكن أن تنخرط فى صفوف المعارضة إذ كانت هناك قضية يمكن أن تجذبها وهى طبقة معادية للاستقلال الأجنبى ولكن الوعى المحدود فى هذه الطبقة يعطل من فعاليتها السياسية فى الوقت الحاضر⁽¹⁾.

(3) فئات الرأسمالية الصغيرة وتتكون هذه من متوسطى وصغار التجار وملاك الأراضى والعقارات، وأصحاب الورش والمصانع والمنشآت الخدمية الصغيرة، ومن يملكون ويديرون وسائل النقل، وصغار موظفى الدولة. وبالمقاييس العربية العامة، يعتبر هؤلاء من الميسورين، بحيث تتراوح دخولهم السنوية بين ما يساوى 20,000 و 50,000 دولار فى المتوسط. ولكنهم بمقاييس مجلس التعاون، يأتون فى المرتبة الثالثة بعد الفئتين السابقتين. تنحدر عناصر هذه الفئات من أصول عشائرية ويدوية ورعوية وفلاحية متواضعة، ولكنهم استفادوا من الطفرة النفطية، ومن إغداق الدولة بالأراضى أو الوظائف أو القروض المصرفية الميسرة عليهم. وأهم من ذلك أن الدولة، من خلال القوانين الحماائية، قد يشرت لهم احتكار أعمال وأنشطة معينة لم تسمح للوافدين بها. فملكية المشروعات الانتاجية والتجارية والخدمية محظورة على الأجانب، إلا إذا كان لهم شركاء محليون. ومن هنا ظهرت تلك التكوينة الفريدة المعروفة باسم الكفلاء، وهى شريحة «رعوية» تحصل على القدر الأعظم من دخلها من خلال كفالة الأجانب الوافدين للعمل فى أقطار مجلس التعاون. فالكفيل من أبناء البلد، يقدم الغطاء القانونى اللازم لمن

1- د. محمد الويمى - المرجع السابق ص 21.

يريد من هؤلاء الوافدين أن يفتح متجرًا أو ورشة أو محلا للخياطة أو الحلاقة. وفي مقابل هذه المسؤولية القانونية المبهمة والسهلة، يحصل الكفيل على نصيب من دخل هذا المشروع، يتراوح بين 20 إلى 25% بالمائة من الأرباح. ولما كان القانون لا يضع حداً أو سقفًا على هذه الممارسة، فإن بعض الكفلاء الأذكياء النشطين قد يكفلون مئات الوافدين وعشرات المشروعات من هذا النوع. وقد يتاجر بعض الكفلاء بالمكفولين أنفسهم، كأن يتناول عن كفالتهم، بعد أن يجلبهم من الخارج، لكفيل آخر مقابل مبلغ معين، وهو الأمر الذي يقترب من نظام «العبودية الجزئية المؤقتة». وياب الحراك الاجتماعي المالى مفتوح لعناصر الرأسمالية الصغيرة، بخاصة إذا ما كان لهم أبناء أو أشقاء من الذين حصلوا على تعليم عصرى، يمكن أن يزواجوا بينه وبين تلك الثروة المتنامية⁽¹⁾.

(4) الطبقة العاملة الحديثة رغم أن معظم أبناء المجتمعات النفطية يندرجون فى عداد إحدى التكوينات الثلاث المذكورة أعلاه، إلا أن منهم من يعمل بأجر فى القطاعات الاقتصادية الحديثة، وبخاصة فى قطاع الصناعات النفطية والانشائية وفى المؤسسات الخدمية للدولة (كسائقين وسعاة وكمشرفين أو رؤساء عمال على الوافدين). وقد نشأت هذه الطبقة العاملة المحلية مع اكتشاف النفط واستغلاله فى مجتمعات الجزيرة العربية. أى أن عمرها يصل إلى أربعة عقود على الأقل. وقد أتت عناصرها من عدة تكوينات تقليدية محلية سابقة للنفط، أهمها البدو، والمزارعون، والذين كانوا يعملون على سفن صيد الأسماك واللؤلؤ. ويانحسار هذه الأنشطة التقليدية بين المحليين من أهل البلاد، تحول معظمهم إلى العمل الأجير فى القطاعات الحديثة. وكان من الممكن لهذه الطبقة العاملة الحديثة أن تنمو، وتصبح قوة اجتماعية - سياسية مؤثرة (كما أوشكت على ذلك فى

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 287.

البحرين، مثلاً)، لولا التوسع فى جلب العمالة الأجنبية من ناحية، ولولا إتاحة فرص الكسب من مصادر أخرى غير العمل المأجور (مثل ممارسة الكفالة كما أسلفنا) أمام عدد كبير من أهل البلاد. لذلك ظلت الطبقة العاملة المحلية الحديثة صغيرة الحجم فى بلدان مجلس التعاون. كما أن وعيها الطبقي، إما أنه تجمبع بعد أن كان قد حقق نصجاً ملموساً (كما فى البحرين والكويت فى الخمسينيات والستينيات)، أو أنه لم ينضج بداية. فما يحصل عليه العمال المحليون من أجور ومزايا تفضيلية، قد أضعف من تضامنهم مع غيرهم من العمال الوافدين. هذا فضلاً عن أن الموانع القانونية والصرامة الأمنية فى هذه الأقطار، وبخاصة منذ السبعينيات، قد أعاققت من فرصهم التنظيمية، أو شلت فعالياتهم النقابية⁽¹⁾.

تقوم القوانين العمالية مقام الحاجز الذى يحول دون الانصهار فيما بينها إلا أن الانقسامات الإقليمية محليون عرب، وعرب آخرون، والعرقية عرب - هود - إيرانيون وكذلك وحدات الإنتاج الصغيرة نسيا وكذلك الانتماءات الطائفية والقبلية كل هذا يحد من الوعى السياسى لهذه الطبقة حالياً، كما أن خلق ارسقراطية عمالية من العمال المواطنين ذوى دخول مرتفعة من قبل الشركات البترولية جعلت من مساهمة هذه الطبقة السيامية محدودة وغير فاعلة إضافة⁽²⁾ إلى الارسقراطية العمالية العربية.

كما أن وعى هذه الطبقة تتنافس عليه ولاءات تقليدية ارثية، إما قبلية، أو مذهبية (بخاصة وأن عدداً ليس بالقليل منهم فى أقطار مجلس التعاون والمنطقة الشرقية فى السعودية، هم من الشيعة). ويتوقف الدور السياسى للطبقة العاملة الخليجية مستقبلاً على عاملين: أولهما، أن ينمو حجمها العددى نتيجة الاستغناء

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 288.

2 - د. محمد الرميحى - المرجع السابق ص 22.

التدريجي عن العمالة الوافدة (لاعتبارات أمنية أو اقتصادية أو ثقافية) وإحلال عناصر محلية مكانها (وبخاصة من الفئة الخامسة). وثاليهما، أن تتبنى الفئات الوسطى الحديثة مطالب الطبقة العاملة، وبخاصة حقها في التنظيم النقابي الحر، وتنسق معها سياسياً. والواقع أن التحول الجذري في طبيعة المجتمع والدولة في مجلس التعاون من النمط «القبلي - الريعي - التسلطي» إلى النمط «المدني - الانتاجي - الديمقراطي» يكمن في هذا الاحتمال أكثر منه في أي احتمال آخر.

(5) الفئات الهامشية الكادحة: وتتكون هذه من بقايا التكوينات التقليدية السابقة لعصر النفط، والتي لم تحظ بنصيب يذكر من التداعيات المباشرة أو غير المباشرة للثروة النفطية، كما هو الحال بالنسبة للشرائح الأربع المذكورة قبلاً. ويدخل في عداد هذه الفئات الهامشية من المحليين كل من «البدو الرحل»، الذين لم يوطنوا بعد، والفلاحين والمزارعين المعدمين في المناطق القاصية أو المتعزلة (مثل جنوب غرب السعودية، والربع الخالي، ومناطق الداخل الجبلية في سلطنة عمان). وحقيقة الأمر أن هؤلاء يمثلون نسبة عديدة صغيرة من إجمالي سكان أقطار الجزيرة العربية، ودمجهم في القطاعات الاقتصادية الحديثة هو مسألة وقت. غير أن هذا الدمج المتوقع في العقدين المقبلين سيتزامن مع تناقص قدرة الدولة الريعية على تقديم المزايا الاقتصادية والمالية التي حظيت بها الفئات الأربع السابقة. لذلك فمن المتوقع أن يلتحقوا بصفوف الطبقة العاملة الحديثة، أو في صفوف الجيش والشرطة والحرس الوطني، حينما يطالهم ذراع الدولة، وكوافدين جدد على المؤسسات الحديثة. ولكن دون المزايا نفسها التي يتمتع بها غيرهم - قد يجعلهم ذلك أكثر تهوؤاً للانخراط في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية أيضاً.

مجلس التعاون الخليجي والأمن الاجتماعي

ينبغي أن يعتمد مفهوم الأمن الاجتماعي في مجلس التعاون على رؤية واعية لكيفية تحويل عناصر القوة ماديا ومعنويا إلى قدرة مؤثرة، واستثمارها وتوظيفها توظيفيا مناسباً، وإنجاز الأهداف المستوفاة بأقل خسارة ممكنة، واستخدام أدوات القوة لممارسة الأمن الاجتماعي لأغراض الدفاع عن مقومات وأركان المجتمع، فالقوة ليست مادية ومعنوية فقط وإنما هي محصلة لهما معاً، وإن مكانة المجتمع العربي في مجلس التعاون وسمعته في الأسرة الدولية تتأثر بنسبة طردية مع قدر ما تتمتع به من أمن اجتماعي واستقرار وإزدهار، وهي أمور مرتبطة بالقدرة الاقتصادية والمستوى الحضاري والمشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والمكانة السياسية والرصيد المعنوي للمجتمع.

يرتبط الأمن الاجتماعي بالتهديدات التي قد تواجه المجتمع في لحظة معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الواحدة، إذ كثيراً ما تعرضت لاعتداءات خارجية من مجتمعات أخرى وأن النزعة العدوانية منذ أن حل التآلف والتعاون داخل للمجتمع الواحد، أخذت تتجه نحو المجتمعات الأخرى، أي أنه لم يعد التنافس والتناصر بين أفراد المجتمع هو الطابع المسيطر على حياتهم، فقد أصبحت الغارات والغزوات التي تشن على المجتمعات المجاورة بدائل قائمة، والحياة القبلية ليست المثال الوحيد على ذلك، فالأمثلة ومنذ انشاء الدولة لا حصر لها، وقراءة التاريخ تظهر ذلك بوضوح، فالتهديدات بهذا المعنى لا تتجه إلى الفرد وإنما إلى المجتمع وليس معنى هذا أن المواطن في منأى عن التهديد فهو موضع التهديد في كل الأوضاع أي مهما كانت الاشكال التي تمت وفقاً لها الاعتداءات الخارجية، ولكن في ظل المجتمع لا يتعرض الفرد للتهديدات لذاته أو بصفة مستقلة عنها، وإنما يتعرض لذلك كأحد أعضائها ولهذا يمكن القول بأن التهديدات تمس الأمن الاجتماعي ككل وليس أمن المواطن كفرد ولذا يأخذ المجتمع على عاتقه مسؤولية حماية الأمن⁽¹⁾.

1- د. عطا محمد صالح رهرة - المرجع السابق ص 35.

لم يلق الأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون نفس القدر من الاهتمام الذى يجب أن يكون عليه من الناحية التاريخية وخاصة المعاصر، ويجب أن نراه أمنا قوميا للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، والأمن الاجتماعى هو أكثر جوانب الأمن العربى أهمية، لأنه يعتمد على وجود الإنسان العربى فى المنطقة عبر التاريخ، وأن منطقة شرق الجزيرة العربية التى تطل على مياه الخليج العربى خاضت تجربة انسانية اجتماعية وبذلك أصبح المجتمع العربى فى مجلس التعاون متماسكا اجتماعيا منذ أن تعرضت للمخاطر الخارجية من الاستعمار المسيحى البرتغالى فى العصر الحديث مروراً بالاستعمار المسيحى الفرنسى والهولندى حتى انسحاب الاستعمار المسيحى البريطانى ومجىء الامبريالية المسيحية الأمريكية تحت مظلة أمن الخليج العربى وقضية الفراغ حيث شكلا فى النهاية قضية التحدى لتوحيد الأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون، والأمن الاجتماعى لا يمكن فرضه من قبل الحكومات والأنظمة الأحادية الشمولية، كما لا تفرضه الظروف الطارئة الاقليمية أو الداخلية بقدر ما يضعه المشاركة الشعبية للمجتمع فى اتخاذ قراره السياسى، والتى تأتى عن طريق التجربة الانسانية والممارسة للأمن الاجتماعى، وبالتالي يأخذ وقتا طويلا حتى يصبح واقعا ملموسا أكثر تأثيرا وبالتالي يصبح أكثر ضغطا على صناع القرار السياسى الذين يرغبون فى الابتعاد عنه فى المجتمعات الشمولية القمعية.

تقضى معالجة الأمن الاجتماعى بالضرورة إلى تحقيق أمن الخليج العربى فى مجلس التعاون وسلامة وضمأن كيانه واستقراره ضد التحديات الداخلية والخارجية، ويقصد بالأمن الاجتماعى هنا، قدرة المجتمع على التأثير فى استقراره الداخلى وإقامة العلاقات الاجتماعية المشتركة فيما بين أفراد المجتمع للصالح العام وحمايته وتأمينه من التأثير والسيطرة الخارجية ذات توجهات معادية بطبيعتها، وأن

الشعور التاريخي بوحدة الأمن الاجتماعي قد تبرز من خلال فترة التوسع والاحتلال وتبدى بشكل أكبر أثناء فترة التحرير والمقاومة ضد الغزو الخارجي .

وبالتالي فالأمن الاجتماعي يعنى للمحافظة على كيانه الذاتى وشخصيته القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أى قوة خارجية ويشعر فيها أبناءها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومى فى منأى عن أى تهديد خارجى سواء أكان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقى لأى خطر أم أنه ناجم عن توفر القدرة على درئه فى اللحظة التى يظهر فيها، وإن الأمن الاجتماعى يعنى التحرر من الشعور بالخطر الناجم عن الإحساس بأن ترتيب الأشياء التى نعيش فيها غير مستقر، فالأمن الاجتماعى طبقا لذلك يشمل حالة من الهدوء وغياب عوامل الخوف والقلق عند قيام الدولة بتحقيق أهدافها القومية فالأمن الاجتماعى هو الشعور بالثقة بأن ويلات الحرب والتعقيدات والتداعيات الناجمة عن تفاعلات الحياة الاجتماعية الداخلية يمكن تجنبها أو استيعابها بالادارة الجيدة للسياسة الخارجية للدولة بشكل يضمن لها البقاء وتحقيق الأهداف بشكل مستقر والأمن الاجتماعى كهدف تسعى إليه الحكومة للمحافظة على كيان المجتمع وحمايته من تسلط خارجى ودفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها وحماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجى⁽¹⁾.

إرساء الأساس المتين لإقامة الأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون، هو فى النهاية حصيلة التفاعل بين عوامل مختلفة لكنها مترابطة، وما يزيد من تعقيدها ويتج منها من تحديات يواجهها المجتمع العربى فى مجلس التعاون لموضوع الأمن الاجتماعى، هو أن مصالح الفرد والمجتمع تتداخل معاً وكثيراً ما تنافس فيما بينها نحو التماسك الداخلى ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء للجميع، ويجب تحديد

1 - د. د. عطا محمد صالح زهرة - نفس المرجع ص 37.

أولويات الأمن الاجتماعى للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، ولن تتحقق ثمرة إطار الأمن الاجتماعى فعلا إلا إذ تم تنظيم سياسات واقعية تهدف تحقيق الأمن الاجتماعى ضمن إطار مجلس التعاون فى جميع دوله، وإن الأمن الاجتماعى يشمل عدة جوانب: السياسية والاقتصادية والنفسية التى تتفاعل فيما بينها على نحو مباشر وغير مباشر لتولد قوة تتطلب بدورها اهتمام ورعاية لصالح المجتمع.

انطلاقا من واقع الأمن الاجتماعى وانعكاساته السلبية على حاضر ومستقبل مصير المجتمع العربى فى مجلس التعاون، كان من البديهي أن يثير موضوع الأمن الاجتماعى اهتماما واسعا وجديا وعلى شتى المستويات، ومن هنا نستطيع أن نلمس الأبعاد الحقيقية لتلك الدعوات المتكررة رسميا وشعبيا إلى استراتيجية للأمن الاجتماعى تحقق فى الوقت الراهن الحد الأدنى من المصالح العليا للمجتمع العربى فى مجلس التعاون، وأن معالجة الأمن الاجتماعى يجب أن يكون من منطلقات واقعية عملية، وأن يهدف الأمن الاجتماعى إلى تأمين المجتمع العربى فى مجلس التعاون من الداخل ودفع التهديد الخارجى بما يكفل لمجتمعها حياة كريمة ومستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاته للنهوض ومسايرة التطور والتقدم، وإذا ما تأملت الاخطار التى تحيط بالمجتمع وتشابهت آماله فيصبح شغلها الشاغل تنسيق ركائز تأمينها من الداخل ودفع التهديد المحتمل ضدها من الخارج فى صيغة أمن اجتماعى تسهم فيها المجتمع بالاستقرار والتطور.

تفتنى عملية الأمن الاجتماعى فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون من خلال التجربة وتعمق وتزداد وضوحًا ورسوخًا عن طريق الممارسة العملية، وتكتسب أبعادها الحقيقية وترسخ قدرتها على التعامل مع التحديات والتهديدات تعاملًا فاعلا، وإن التفاعل الوثيق بين الأمن الاجتماعى والممارسة المباشرة، لا ينفى التعرف على تجارب الأمن الاجتماعى للمجتمعات الأخرى، فهى تساعد

على استخلاص معرفة عامة لصالح مجتمع خاصة، وأن ضمان الأمن الاجتماعي للمجتمع بمفهومه الشامل لا يمكن تحقيقه كاملاً بحالٍ من الأحوال، فليس هناك مجتمع يملك من المقومات والإمكانات ما يسمح له بتحقيق أمنه الاجتماعي بالدرجة المطلقة التي يتمناها، فضلاً عما يحيط به من تغيرات اجتماعية تؤثر تأثيراً مباشراً على كثير من عناصر أمنه الاجتماعي بما لا يكفل له صيانة مصالحه الداخلية الكاملة واستقلاله الخارجي. يعد الأمن الاجتماعي أمراً حيوياً بالنسبة للمجتمع العربي في مجلس التعاون، وقد برز الأمن الاجتماعي بجلاء في أعقاب ظهور بعض الاضطرابات في المجتمعات النامية، ومن أجل الحفاظ على استقرار ورفاهية المجتمع العربي في مجلس التعاون، يجب دراسة وتطوير استراتيجية سليمة للأمن الاجتماعي وبناء مؤسسات المجتمع المدني بطريقة عامة وفعالة، ويجب أن يزداد الإدراك للأمن الاجتماعي فيما بين أفراد المجتمع العربي في مجلس التعاون، وهناك علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والاقليمي والأمن الاجتماعي. وأن الأمن الاجتماعي مهدد وسوف يبقى مهدداً بانتشار عدم الاستقرار السياسي والنفسى، وبوجود التوترات العرقية والقبلية والطائفية المذهبية، والاضطرابات الاجتماعية والسياسات المرافقة للتغيرات الاجتماعية، وتظل النتائج غير المباشرة للصراعات الاجتماعية في المجتمع وكذلك خطر المواجهة الداخلية بين المجتمع مما قد يذكر بهاشاشة الاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

ليست جميع التهديدات للأمن الاجتماعي ذات طابع عسكري، كما أن استخدام القوة ليس هو دائماً الرد المناسب على التهديد، ولهذا يجب ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن الاجتماعي القطري والاقليمي ومفردات الأمن الاجتماعي القومي العربي، ولاسيما مع وجود تماثل في العلاقات الاجتماعية المشتركة، وانعكاس الأمن الاجتماعي كل طرف على الآخر، ويقدر ما تحقق هذه

الصيغة حقيقة الاندماج، فإنه يمثل صيانة للأمن الاجتماعى فى مجلس التعاون، من الاختراق الاقليمى ومن التبعية للأمن الاجتماعى الغربى، كما يوفر لضمان التوازن العربى، وأن الحديث عن الأمن الاجتماعى لمجلس التعاون يقتضى وجود سلطات مركزية مخولة بكافة الصلاحيات من الشعب مباشرة وممثلة عنه، وتتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية ووحدة المجتمع العربى فى مجلس التعاون على الصعيد العسكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى، وهناك الكثير من الأمن الاجتماعى يفتقر إلى وجود هذه المعطيات نظراً إلى حالة التجزئة السياسية التى تعيشها أقطار مجلس التعاون، لكن ذلك لا يمنع من استئناف الجهود باتجاه إيجاد صيغ وتوثيات مناسبة بشأن حماية الأمن الاجتماعى للمجتمع العربى فى مجلس التعاون.

اتسع نطاق شبكة الاعتماد المتبادل بين مختلف المجتمعات الدولية متمثلة فى زيادة حجم المعاملات ومحور القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وانعكست تلك التحولات على متغيرات اجتماعية كبيرة فى البيئة الاقليمية لمجلس التعاون، وأدت تلك التحولات جميعها إلى تحولات ماثلة سادت فى هذه الفترة فى مفاهيم الأمن ووسائل تحقيقه تجاه التركيز على الجانب السياسى - الاقتصادى للأمن الاجتماعى، وثمة ثلاثة اتجاهات لتحديد شكل النظام الأمنى الاجتماعى لدول مجلس التعاون وآليات تحقيقه، فالاتجاه الأول يركز على الجوانب المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة الشعبية، والثانى بتسوية الخلافات الحدودية بين أقطار مجلس التعاون ووضع تصورات عملية مشتركة للتعاون من أجل الأمن الاجتماعى والثالث وضع خطط لتنمية المجتمع. ينبغى لتحليل مفهوم الأمن الاجتماعى أن ينطلق من فهم حقيقة التحولات الاجتماعية والتغيرات الاقتصادية التى حدثت منذ بداية عقد التسعينيات وما أنتجته تلك التحولات من آثار على مفاهيم الأمن الاجتماعى، وأن الأمن

الاجتماعى ليس مجرد قضية اجتماعية وحسب، ولكنه مسألة متعددة العوامل والأبعاد، تختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والجغرافيا بالدفاع، والوضع الاجتماعى بقوة الدولة والنظام السياسى بالاستراتيجية، ولما كان الأمن الاجتماعى يعنى تأمين كيان المجتمع العربى لأقطار مجلس التعاون ضد الأخطار التى تهددها على الصعيدين الداخلى والخارجى، وتأمين مصالحها، فقد أصبح هذا المفهوم أكثر تمركزا حول ثلاثة محاور رئيسية وهى أولا: تأمين ضمان كيان المجتمع العربى فى أقطار مجلس التعاون، وثانيا: مواجهة شتى الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة، وثالثا: تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والتنمية الشاملة.

الجهاز الإدارى الحكومى فى المجتمع العربى لمجلس التعاون

تتبنى المؤسسات الإثنية، الجماعات القروية التى يولد فيها الفرد وتقوم على رابطة الدم وبالتالي فإن عضويتها إجبارية ويترتب على الانتماء إليها واجبات وحقوق مسبقة ولا دخل أو خيار للفرد فيها، والقيمة الأساسية التى تحكمها هى التضامن والولاء الكامل بحق أو بغير حق، والأسرة هى المؤسسة الإثنية القروية الأولى ثم «العشيرة» ثم القبيلة. كما يدخل ضمن المؤسسات الإثنية الجماعات الدينية أو الملة أو الطائفة بانتماء أفرادها إلى نفس العقيدة، وبنفس الطبيعة الإثنية فى الأسرة والعشيرة والقبيلة فإن الرابطة الدينية أو الطائفية هى رابطة إجبارية غير طوعية، أما الدولة فهى كيان سياسى - قانونى ذو سلطة سيادية معترف بها على مجتمع معين فى رقعة جغرافية معينة، والدولة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تمارس أعمالها بكل أنواع الضبط بما فيها القوة. وإذا كانت القيمة المركزية فى المجتمع المندى هى الحرية وفى المؤسسات الإثنية هى «الولاء» فإن القيمة المركزية فى الدولة هى السيطرة والضغط⁽¹⁾.

١ - د. سعد الدين إبراهيم - مجلس التعاون لدول الخليج العربية ص 244.

جاءت الدولة الحالية نتيجة ولادة قسرية غير طبيعية وتحول بعدها أحد الشيوخ إلى أمير والمشيخة إلى إمارة، ولأن النظام السياسي ومرونته تقاس بمقدرته على التجاوب مع متطلبات المجتمع وتلبية الحاجات المتغيرة له، فضلاً عن أنه فى حد ذاته يشكل عاملاً أساسياً من عوامل تغير المجتمع أى أن هناك تفاعلاً جديلاً بين النظام السياسى والمجتمع، وتحدد هذا التفاعل قوى الإنتاج الاجتماعى بالأساس وكذلك نشاط الناس ودرجة وعيهم وتنظيمهم⁽¹⁾. وكان لابد من تغير البناء السياسى الذى اعتمد على قوة النفوذ فى السابق إلى نفوذ القوة فى الوقت الحالى وإلى ظهور الدولة أى ظهور القوة المنظمة بدلاً من القوة التقليدية غير المنظمة أى قوات من مقاتلين من أبناء القبائل العربية، ويعتمد الضبط الاجتماعى هنا على القانون والإدراك الحقيقى للمنظم بدلاً من العرف والتقليد⁽²⁾.

أصبحت الدولة بهذا المعنى: التنظيم الاجتماعى السياسى، وينطوى على الاعتراف المتبادل بالسيادة بينه وبين الدول الأخرى، وأهم من ذلك بينه وبين شعبه ومواطنيه. فالجماعة البشرية التى تسودها الدولة ضمن حدودها الجغرافية هى شعب ذو سيادة أيضاً وأفرادهم مواطنون لكل منهم أيضاً سيادة معترف بها من الدولة ذاتها بمعنى أن له حقوقاً لابد أن تراعيها وتحميها الدولة أى أن الدولة الحديثة قدمت أول فرصة ممكنة لتبادل السيادة مع مواطنيها وشعبها، وقد لا نرى الدولة شروط السيادة المتبادلة مع مواطنيها وتترفع إلى تجاهل سيادة مواطنيها والجور عليهم أو انتهاكها وهنا يأتى دور المجتمع المدنى، وبين العضوية الاختيارية (المجتمع المدنى) والعضوية الإجبارية (الأمرة) فإن الدولة هى الأقرب إلى المؤسسة الإجبارية⁽³⁾.

1 - د. محمد الرميحي - المرجع السابق ص 7.

2 - د. محمد الرميحي - نفس المرجع ص 6.

3 - د. سعد الدين إبراهيم - نفس المرجع ص 246.

وجد فى صبيحة الاستقلال السياسى فى دول مجلس التعاون جهاز ادارى وهو النواة المؤسسة لعملية بناء الدولة الوطنية فى العقود التالية للاستقلال وكان هذا الجهاز مختلطا يحمل بصمات المجتمع التقليدى ويحمل بصمات التنظيمات الاصلاحية السابقة للحقبة الاستعمارية إضافة إلى بصمات الحقبة الاستعمارية نفسها، ومحاكاة الممارسات السياسية فى المجتمعات العربية نفسها فى حين استمرت عملية بناء وتكريس مؤسسات مجتمع الدولة الجديدة بخطى سريعة، لتكرس بقاء وصمود هذه الدولة نفسها خارجيا وداخليا وتضفى عليها شرعية واقعية فى مواجهة الآخرين وفى مواجهة مواطنيها الذين ربما تردد معظمهم ابتداء فى الاعتراف بشرعيتها القانونية. وكانت الجزيرة العربية وحده جغرافية ومجتمعية واقتصادية واحدة وإن لم تكن دولة موحدة قبل الحقبة الاستعمارية واعتبرت نفسها دولا مرحلية تبحث عن نهائيتها من خلال السعى إلى شكل من أشكال الوحدة الاقليمية على الأقل، فباستثناء السعودية وعمان كانت أقطار مجلس التعاون صغيرة المساحة والسكان وبلا خبرة ممتدة كدول أو اوهاصات دول، ومن حيث التوسع الانتقائى فى موروثات الجهاز الإدارى فقد استمرت قوانين الحقبة الاستعمارية وتنظيماتها إلى حد بعيد مع التعديلات التى اقتضتها ظروف الاستقلال. فالقوانين والمؤسسات التى خلفتها الإدارة الاستعمارية كانت هى الأحدث من الناحية الموضوعية وكانت هى الأقرب عهدا صبيحة الاستقلال كما أخذ بالصياغات التوفيقية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية الأوروبية، أما العاملون فى جهاز الدولة أنفسهم فقد أصبحوا تدريجيا من المواطنين مع بقاء أعداد قليلة من الخبراء والموظفين الأجانب وتوسعت أقطار مجلس التعاون فى أجهزتها البيروقراطية باطراد وأصبحت هذه الأجهزة أحد مصادر الاستخدام والتوظيف للمتدفعين من مؤسسات التعليم الحديث ويصرف النظر عن حاجة هذه الأجهزة

إليهم وأدى ذلك إلى تدني الكفاءة وإثقال كاهل الحكومة بأعباء مالية ضخمة
لأجهزة ومؤسسات متضخمة⁽¹⁾.

المؤسسات السيادية

اهتمت دول مجلس التعاون بالمؤسسات السيادية منها الجيش وجهاز الأمن
الداخلي، وبدأت بفتح كليات عسكرية صبيحة الاستقلال واستعانت بعنات
عسكرية أجنبية لتدريب جيوشها الوطنية كما أرسلت بعثات للتدريب في الخارج
واعتبرت جيشها ليس رمزاً للسيادة الوطنية فقط بل هو أيضاً بوتقة لصهر أبناء
القبائل والمناطق المختلفة وخلق هوية مشتركة وكوسيلة من وسائل التحديث أيضاً،
وهذا ما أدى إلى استئثار المؤسسة العسكرية بنصيب كبير جداً من الموارد المالية
والبشرية المحدودة وأصبح في بعضها مقصداً لأبناء بعض التكوينات الاثنية
والقبلية. كما أعطت اهتماماً كبيراً جداً لبناء المؤسسة الأمنية التي ورثتها من الحقبة
الاستعمارية واستعانت بخبرة أجنبية لتوسيعها، وأن جهاز الأمن كان ولا يزال أداة
رئيسية لفرض هيبة الدولة والنظام الحاكم ويسط نفوذها على كل الجهات
والجماعات، ووزارة الداخلية التي تضطلع بمهام الأمن هي من أكبر الوزارات
حجماً وموارد ونفوذاً، وأصبحت المؤسسة الأمنية هي قمة السلطة التنفيذية الحقيقية
فهي لا تخضع للسلطة التشريعية وتلتف على أو لا تمثل لأوامر السلطة القضائية
وأحكامها، كما اهتمت دول مجلس التعاون ببناء مؤسسات سيادية أخرى لتكريس
شرعيتها خارجياً كالتعثيل الدبلوماسي الخارجى كما حرصت على إنشاء صناديق
تنموية لتقديم المساعدات المالية وكان المعنى الرمزي لا يقل شأنًا عن المعنى
الاقتصادي، وكانت الكويت أسبقها في إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
في غضون شهور قليلة من اعلانها دولة مستقلة عام 1961 ثم تلتها بقية دول
مجلس التعاون⁽²⁾.

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 179.

2 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 181.

الحكومة والمؤسسات الخدمية

يقع الأمن الاجتماعى ضمن أولويات اهتمام الدول لحفظ التوازن العاطفى والنفسى والاجتماعى للمواطنين . وقد اتسع مفهوم الخدمة الاجتماعية فلا تقتصر على كل ما يتعلق برفع مستوى حياة الفرد فى مختلف الجوانب بل أصبحت حقوقاً اجتماعية لإنقاذ الإنسان من براثن الجهل والتخلف⁽¹⁾ نجد أن انشاء المؤسسات الخدمية جاءت مواكبة لإنشاء المؤسسات السيادية التى كانت رمز الوجود الداخلى والخارجى ، ولتعظيم رضا المواطنين عن دولتهم الجديدة جاءت المؤسسات الخدمية ومن أهمها المؤسسة التعليمية وتبنت التعليم الإلزامى والمجانى وتوسعت فى انشاء المدارس والجامعات ، كوسيلة للحراك الاجتماعى إلى أعلى وبث مفاهيمها وتعميقها وحاجتها إلى كوادر بشرية مدربة لتسيير الأجهزة والمؤسسات الجديدة ، ثم جاءت بقية المؤسسات الخدمية متأخرة نسبياً باستثناء المواصلات والاتصالات مع الخارج لأسباب معروفة لاعتبارات أمنية داخلية إضافية ولم تحظ باقى المؤسسات بعناية كبيرة إلا فيما بعد ومنها مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والشباب والمرأة والثقافة . يتعاظم الدور الذى تقوم به الإدارة الحكومية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن المنهج الاقتصادى أو السياسى الذى تتبناه الحكومة وتجاورت منها الأساسية إلى الأدوار المهيمنة ويرجع ذلك إلى البنيان الاقتصادى وغياب القطاع الخاص النشط ، ولقد يسر النفط للأقطار فى مجلس التعاون أن تنفق على العديد من المشاريع والبرامج وأن تتوسع فى الخدمات التى تقدمها ولولا النفط لعجزت عنها . وغياب الوضوح فى أهداف هذه المؤسسات الخدمية وغياب الوضوح فى الدور الذى تؤديه كلها عوامل تساعد على زيادة

أ - صالح ليرى - الصحة الاجتماعية مدخل للأمن الاجتماعى من خلال الخدمات الاجتماعية والنفسية ص 4.

عجزها وطمس وجودها وإذا كانت القدرة على الأداء غير متوفرة أصلاً فإن وجود هذه العوامل سيبلغى فرصة النمو لتلك القدرة هذا إذا توفرت النية الحسنة لنموها⁽¹⁾.

اتجهت المؤسسات الخدمية فى ظل الوفرة وبسبب مجتمعاتها القليلة السكان إلى الإنفاق الكبير على الخدمات ورغم أن هذه الخدمات تعتبر أساسية لتكوين الكوادر البشرية المدربة والقادرة على الانتاج، فإن النمط الذى تقوم به هذه الخدمات هو نمط السياسات الاجتماعية الاستهلاكية وليست المنتج، لأنها تنجبه إلى مساعدة الناس فقط لا إلى مساعدتهم كى يساعدوا أنفسهم وهى بهذا تنجبه إلى خلق الإنسان المستهلك فقط وليس إلى خلق الإنسان المنتج أيضاً، ولعل هذا ينسجم مع دور الضمان الاجتماعى الذى يتجه إلى خلق الوظائف ولو لم يكن ذلك مبنياً على الحاجة إلى اعتبار أن ذلك مصدر رزق لقطاع كبير من المواطنين، ولاشك أن هذه الممارسة لدور الرعاية الاجتماعية ينتج الكثير من الآثار السلبية إذ هى تلغى روح المبادرة والمغامرة لدى الأفراد وتلغى الحافز لديهم لمحاولة رفع مستوى معيشتهم من خلال جهودهم الذاتية⁽²⁾.

المؤسسات الإنتاجية

تملك دول مجلس التعاون قطاع انتاج النفط وهو المصدر الرئيسى إن لم يكن الوحيد لتوليد الموارد المالية للدولة، ومن هذه الموارد التى تضخمت تضخماً فلكياً فى السبعينيات أنشأت مشاريع اقتصادية عملاقة مثل مشروع ينبع-جبيل للصناعات الهيدروكربونية فى السعودية ويملكها القطاع العام، وأن دخول الدولة فى مجال الانتاج الاقتصادى المباشر اعطاها مصادر قوة إضافية فى السيطرة على المجتمع،

1 - د. أسامة عبدالرحمن - البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية - ص 96.

2 - د. أسامة عبدالرحمن - نفس المرجع ص 99.

فمن خلال القطاع الاقتصادى العام أصبحت الدولة مصدراً لخلق وظائف وفرص الاستخدام، وأصبحت شريكة كبرى فى توجه الاقتصاد الوطنى بشكل مباشر وأصبحت أكثر استقلالية عن كل تكوين اجتماعى طبقية بذاتها ولكنه أصبح حالياً عبئاً إدارياً وميامياً على كاهل الدولة . بذلك مرت مسيرة بناء المؤسسات بالسيادة أولاً مثل الجيش والأمن والخارجية والمالية ثم ثانياً المؤسسات الخدمية: التعليم، الصحة، الأشغال، البلديات، ثم ثالثاً: بناء المؤسسات الاقتصادية الانتاجية⁽¹⁾.

المجتمع المدنى:

تتركز مؤسسات المجتمع المدنى المستقلة عن الدولة فى المجالات الخدمية والإنتاجية وهى قديمة قدم المجتمع نفسه، ففى عدد كبير من المجتمعات لا تتصدى الدولة لبناء المؤسسات الخدمية والإنتاجية بل تتركها لتكوينات المجتمع المدنى مثل القطاع الخاص والأهلى، وقد تدخل الدولة هناك إلى هذه المجالات على سبيل الاستثناء وعادة بعد مطلبات الرأى العام فيها بذلك، ولكن الدولة العربية خاضت فى مجال بناء المؤسسات الخدمية والإنتاجية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً لا كلما ضغط الرأى العام عليها لتفعل ذلك وقد فعلت ذلك فى الغالب كإحدى وسائل الضبط والتحكم فى حركة المجتمع المدنى ولتقليص هامش استقلالية عنها. كما حرصت أيضاً على الضبط والتحكم فى النشاط الاهلى أو ما يعرف باسم الجماعات والتنظيمات التطوعية مثل الجمعيات والروابط والاتحادات والتعاونيات والأحزاب، وكلما قويت المؤسسات الردعية للدولة كلما ضيق الخناق على هذه التنظيمات الطوعية إما بمنع انشائها أصلاً أو بتكبيها بالقيود الرسمية التى تستنها البيروقراطية الحكومية أو بالإشراف المباشر أو غير المباشر عليها حتى تصبح ذراعاً للنظام الحاكم، وفى كل هذه الحالات تفقد المؤسسات التطوعية

١ - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 183.

الجزء الأعظم من فعاليتها سواء في القيام بوظائفها التي من أجلها أنشئت أم حماية اعضائها ورعاية مصالحهم أم في القيام بالرقابة والضبط المتبادل مع مؤسسات الحكومية، وهناك بعض الدول كلما اشتد ساعدها كلما توسعت في وظائفها وخلقت مؤسسات جديدة لهذه الوظائف من ناحية وضيق الخناق على مؤسسات المجتمع المدني أو حولتها إلى أشكال بلا مضمون وفعالية حقيقين والمشاركة السياسية تتحقق أو تتعثر بمقدار الهامش المتاح أمام المنظمات الطوعية ومنها الأحزاب أو التيارات السياسية للنشأة والحركة والنمو، وهذه المنظمات الطوعية في الواقع هي آليات المجتمع المدني لتقنين العلاقة مع الدولة وضمان حد أدنى من التأثير في مؤسسات الدولة⁽¹⁾.

ينشأ المجتمع المدني بالإرادة الحرة وليست عضويته إجبارية، وأن المنظمات التي تنشأ اختياريا أو تطوعيا من مواطني الدولة هي المجتمع المدني وبعض أبناء المجتمع أو بعض مواطني الدولة لا ينشئون هذه المنظمات إلا لأن لديهم قضية أو مصلحة تختلف أو تتباين عن قضايا أو مصالح بقية المجتمع ككل وعن الدولة ككل، ومن ثم يبادرون إلى إنشاء هذه المنظمات، وقد نشأت أولى تنظيمات المجتمع المدني مع نشأة أولى النخب في البحرين والكويت، التي تلقت تعليما عصريا وأصبحت نواة لتكوينات اجتماعية - اقتصادية جديدة مثل الطبقة الوسطى والعاملة، وقد نشأت في البداية لأهداف غير خلافية من وجهة نظر السلطة ثم تطورت إلى الاهتمام العلني الصريح بقضايا مجتمعية خلافية مما كان يعرضها للحل أو يعرض أعضائها للملاحقة وعادة ما كان الآخرون يكررون المحاولة تحت الأسماء نفسها أو مسميات جديدة، ولقد أنشئ أول تنظيم مدني في شرق الجزيرة العربية في البحرين عام 1919 باسم «النادي الأدبي» وسرعان ما تبعه تنظيم مشابه

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 185.

وبالاسم ذاته فى الكويت عام 1922، ورغم أن الناديين كانا «أديبين» فإن غياب منابر أخرى لتعاطى السياسة قد دفع إلى أن يتحدثوا الوظيفة السياسية غير المعلنة كهدف من أهداف النادى الضمنية، ورغم إيقاف الناديين فى البحرين والكويت فسرعان ما تكونت عدة أندية رياضية وثقافية وجمعيات خيرية فى البلدين، وكان التجار هم عماد المجتمع المدني، ثم تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني بدرجة كبيرة بعد الطفرة النفطية فى أوائل التسعينيات، فكان هناك حوالى 360 فى مجلس التعاون، أى أن هناك تنظيمًا مدنيًا واحدًا لكل 64,000 من السكان⁽¹⁾.

يعتبر هذا المعدل مؤشرًا على الضعف النسبى للمجتمع المدني فى مجلس التعاون مقارنة بمصر التى يصل فيها المعدل إلى تنظيم مدنى واحد لكل 400 من السكان، وفى الإمارات نلاحظ أعلى معدل للمشاركة فى عضوية الجمعيات أو التنظيمات التطوعية والذى يصل إلى عضو واحد لكل 54 من السكان بينما المعدل العام لدول المجلس الست معًا هو عضو واحد لكل 254 من السكان، وقطر (91) والبحرين (92) والكويت (96). أما عمان والسعودية فأقل الدول من حيث معدلات المشاركة فى التنظيمات المدنية حيث كان هناك عضو واحد من كل 1,333 مواطنًا فى عمان وعضو واحد من كل 6,917 مواطنًا فى السعودية. ونلاحظ غياب الأحزاب السياسية تمامًا فى الوقت الحاضر، ولا توجد تنظيمات نقابية إلا فى الكويت والبحرين ومن المعروف أن الأحزاب والنقابات هى أحد الأعمدة الرئيسية لأى مجتمع مدنى ولا يعنى هذا غيابها فعليًا، حيث هناك مبدأ التبادل الوظيفى بين تنظيمات المجتمع المدني، فما لا يسمح به رسميًا ولكنه مطلب جماهيرى تتم تلبية من خلال تنظيمات أخرى مسموح بها⁽²⁾.

1 - د. سعد الدين إبراهيم - المرجع السابق ص 280.

2 - د. سعد الدين إبراهيم - نفس المرجع ص 281.

يوجد هناك منظمات «أهلية» ولقد اهتمت أقطار مجلس التعاون بتنظيم العمل التطوعي وإصدار التشريعات والقوانين المتعلقة وقد أنيطت بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية دور الاشراف والمتابعة على أنشطة جمعيات النفع العام التي تقدم خدمات تطوعية مادية أو معنوية. والعقبات التي تواجهها عدم انتظام الدعم المالي المقدم من الجهاز الرسمي أو القطاع الخاص أو قلة هذا الدعم أو غيابه بشكل تام إضافة إلى عدم توافر مقر للجمعية أحيانا أو عدم مناسبة المقر، واقتقاد بعض التنظيمات للخبرات والقيادات الاجتماعية، وبعضها تواجه معوقات إجرائية عند طلبها الحصول على موافقة إشهارها⁽¹⁾.

المشاركة السياسية

تعنى المشاركة السياسية أن المجتمع المدني بتكويناته المختلفة قادر على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة أو الطويلة الأمد بحياته ومصيره، ويتراوح هذا التأثير في حده الأقصى إلى عملية صياغة شكل الدولة واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنن، وفي حده الأدنى يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم، ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون غير المنظم، فالمجتمع المدني هو تكوينات مختلفة ومتنافسة وفي بعض الأحيان متناقضة في رؤاها ومصالحها ومواقفها بقدر ما هي متغايرة أيضا في مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها ومواردها المادية والمعنوية. وهي نادرا ما تكون كلها في موقف رضا أو رفض كامل للدولة وسياساتها والذي يفرقها ويميزها عن مؤسسات الدولة هو أنها تنشأ طوعية - أهلية - اختيارية - لتحقيق أهداف عامة أو مصالح خاصة للمنخرطين فيها، وتتراوح مؤسسات المجتمع المدني في درجات ومستويات تنظيمها ورسميتها ولكنها في كل الأحوال تظل مستقلة عن الحكومة

1 - الامانة العامة لمجلس التعاون - مجلس التعاون ص 306.

وتؤثر في الدولة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى أو الصحافة ووسائل الاعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة كالجماعات القروية - القبلية، وجماعات الزملاء والأصدقاء وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة أو أخيراً باللجوء إلى العنف المنظم أو غير المنظم⁽¹⁾.

يشكل التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع للمنطقة، وتناقض ذلك مع البنى السياسية والادارية التقليدية، عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد، فقد فشلت أقطار مجلس التعاون في بناء المؤسسات السياسية القوية وعلى رأسها مؤسسات المشاركة، فبرغم التطور الهائل لا يوجد إطار تنظيمي كاف فلا يخفى على أحد أن التحديث السياسي واجب⁽²⁾ ولا يمكن التأخير عن المشاركة السياسية. ولكن المعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أم من خلال اختيار ممثلين لهم يفعلون ذلك. وأن العلاقة السوية بين المجتمع والدولة تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في اتخاذ القرار أي أن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية. تعتبر المشاركة السياسية هي العمود الرئيسي في تكوين الدولة الحديثة وفي محاولة الموازنة بين قوى

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 186.

2 - د. أنور قرقاش - المرجع السابق ص 186.

الإنتاج الجديدة التي أقررت قوى اجتماعية متعددة في الجزيرة العربية وبين علاقات سياسية متناسبة معها، اتجهت هذه الدول بعد الاستقلال بتبني صيغة حديثة للحكم فأعلنت الدساتير المكتوبة ونصت على الإصلاحات التشريعية الواسعة تناولت مختلف المجالات القانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

التجربة الديمقراطية

حصلت أقطار مجلس التعاون على الاستقلال ومارست الكويت نوعاً من الديمقراطية الليبرالية، وانطوى ذلك على إنشاء مجالس برلمانية وعقد انتخابات عامة مع عدم وجود أحزاب صريحة، واستمرت هذه الممارسة الديمقراطية الليبرالية في ظل صحافة حرة نسبياً، واختارت الكويت نظام الحكم الملكي الدستوري أما بقية الأقطار الأخرى فهي ذات أنظمة حكم ملكية مطلقة. وبدأت الكويت بديمقراطية على النمط الغربي، ساعد على ذلك وجود الصفوة السياسية النشطة التي قادت النضال من أجل الاستقلال وكانت لها دور كبير في المجلس النيابي عام 1932 و 1938، وكانت من الطبقة الوسطى الحديثة ذات التعليم العصري الحديث والمتأثر بالفكر الليبرالي والقومي العربي. أما الأقطار الأخرى فهي ذات الملكيات المطلقة فقد كانت عند الاستقلال بلا تكوينات طبقية حديثة، وكانت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية، وعرفت الكويت تجربة التمثيل النيابي قبل الحصول على الاستقلال. وكان إعلان الدستور الكويتي ومن ثم تطبيقه في 11/11/1962 ثم بعد ذلك بأقل من عقدين صدر الدستور المؤقت في الإمارات 2/12/1971 والنظام الأساسي المعدل المؤقت للحكم في قطر 29/4/1972 ودستور البحرين 16/12/1973 يعنى الانتقال بنظام الحكم من عهد السلطة المطلقة في المجتمع القبلي إلى عهد السلطة الدستورية في مجتمع

1 - د. محمد الربيعي - المرجع السابق ص 23.

الدولة. هذه المشاركة السياسية كانت نتيجة للوضع الداخلى الاقتصادى والاجتماعى الجديد وكذلك نتيجة لوضع خارجى ضاغط، دفع بأطراف السلطة التقليدية إلى تقديم تنازلات شعبية للمواءمة بين الضغوط الخارجية ونمو الوضع الاجتماعى - الاقتصادى الجديد وطموح بناء الدولة ولكن السؤال هل هذا التحديث السياسى حقيقى أم شكلى وما مدى الجدية فى تنفيذه؟ وهل هناك مشاركة فعلية للشعب فى السلطة؟⁽¹⁾.

إن إدخال قدر من الديمقراطية فى أقطار مجلس التعاون أمر محتوم، فالتغيرات المطلوبة داخل الأنظمة الأبوية المحافظة لابد وأن تتخذ مستقبلا شكلا أكثر تحررا وليبرالية التى لا تعنى هنا الديمقراطية الغربية، وأن على مجلس التعاون أن يأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقة المثقفة فى المشاركة فى عملية صنع القرار السياسى والمطالبة بحصة فى مسؤولياته، ذلك أن هذه النخبة تريد أن تستشار لا أن يعلى عليها، فالنخبة المثقفة التى صرف عليها ملايين الدولارات من خلال إقامة المدارس والجامعات، أصبحت تشكل الآن نسبة كبيرة من السكان، ومن المؤكد أن مطالبة النخبة بالمشاركة فى عملية صنع القرار السياسى لا يعنى أنها تريد المشاركة فى الحكم وبالتالي لا تسعى لقلب نظام الحكم بقدر ما تسعى لأن يعترف الحكم بوجودها على أساس أنها تمثل جزءاً من الجسم السياسى فى المجتمع العربى فى مجلس التعاون والذى له الحق فى حرية الممارسة السياسية، كما أنها لا تنافس الأسر الحاكمة ولا تهدد باستبدالها لذلك لابد من أن تلجأ الأنظمة نتيجة لهذا الضغط الخفى إلى نظام أكثر «أبوية» تستبطن من خلاله نظاما مختلفا يعلن من مشاركة جديدة لفئات المثقفين عبر قنوات تمكنها من استيعاب آراء وطاقات هذه النخبة⁽²⁾.

1 - د. محمد الرميحي - المرجع السابق ص 23.

2 - رياض نجيب الريس - الخليج العربى ورياح التغير - ص 50.

نجد من خلال الديمقراطية في الكويت والحياة البرلمانية والدستور، أنها دليل صحة وعافية سياسية بل واحدة من أبرع الخطوات التي عبر عنها بعد نظر آل الصباح العائلة الحاكمة في الكويت. فقد أعطت للنظام الكويتي دفعة معنوية هائلة، وعندما علق الكويتيون ديموقراطيتهم البرلمانية لمدة أربع سنوات لأسباب خاصة بالأمن، اكتشفوا فيما بعد أن أمن الكويت لم يتأثر لكنها جسدت في المقابل سبق الدبلوماسية الذي كانت قد أحرزته في المنطقة، فأعيد مجلس الأمة في العام 1981 ليحقق الإسلاميون في الحال نجاحات في الانتخابات البرلمانية اللاحقة، أما نتائج العام 1985 فقد أظهرت أن الناخبين كانوا يشعرون بالاحباط تجاه سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية فكان المستفيد الرئيسي عدداً من التقدميين والتكنوقراط وجماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب السابقين⁽¹⁾.

التحديات والنظرة المستقبلية

نجد أن هناك تفاعلاً بين التحديات الخارجية والتحديات الداخلية في تكثيف أزمة الدولة القطرية. ونشير تحديداً إلى مظاهر وآليات هذا التفاعل:

بداية، لا بد من التذكير بأنه مهما كانت أحوال الدولة القطرية هذه، من حيث الزيادة السكانية المستمرة والمرتفعة (ما بين 2 و3 بالمائة سنوياً خلال مدة الاستشراف)، واستمر نمو المراكز الحضرية وتضخم العواصم، بفعل هذه الزيادة السكانية، ويفعل تدفق الهجرة الريفية - البدوية إليها، واستمرار ارتفاع معدلات التعليم، وزيادة التعرض لوسائل الإعلام الداخلية والخارجية، ومن ثم ارتفاع التطلعات وزيادة الطلب على فرص العمل والدخل المرتفع، هذه المؤشرات المجتمعية للنمو تنطبق على مجمل السكان، فإذا أضفنا إليها المطالب القسرية لقطاعات وتكوينات اجتماعية بعينها (طبقة وإثنية وجهوية)، لوضحت لنا أبعاد

1 - رياض نجيب الريس - نفس المرجع ص 51.

التحديات الداخلية فى حد ذاتها وفى حجمها أيضاً. هناك فى الوقت نفسه، التحديات الخارجية التى تحدثنا عنها فى فقرات سابقة، وهى تتفاعل مع التحديات الداخلية بأشكال مختلفة، ومتناقضة فى الغالب. إن بعض هذه التحديات الخارجية، وبخاصة الإعلامية والاتصالية والثقافية، سيرفع من توقعات المواطنين فى مزيد من المشاركة فى الثروة والسلطة، وفى تبنى أنماط استهلاكية معينة، تكون الدولة القطرية إما غير مستعدة للاستجابة لها (المشاركة فى السلطة والثروة)، أو غير قادرة بإمكاناتها الذاتية على إشباعها للجميع (التطلعات الاستهلاكية). فإذا استجابت لبعض هذه التطلعات، من خلال الاستئذنة والمساعدات الأجنبية، فهى تقع إن عاجلاً أو آجلاً فى سلسلة من المآرق، منها مآرق «التبعية». فبحكم الاعتماد المتزايد على الخارج تضحي بالاستقلال، والتضحية بالاستقلال تؤلب على الدولة قطاعات مهمة، أولها الطبقة الوسطى. ولكن التبعية، فى مرحلة تالية، تعنى الوقوع تحت ضغوط معينة لاتخاذ إجراءات اقتصادية معينة (مثل إلغاء دعم السلع الأساسية) وهذه تؤلب عليها قطاعات أكبر، فى مقدمتها الطبقة العاملة والطبقات الدنيا، ويعم السخط بدرجات متفاوتة بين معظم فئات المجتمع⁽¹⁾.

ولأن التحديات الخارجية تأتى من مصادر مختلفة - بعضها عالمى، وبعضها إقليمى، وبعضها عربى - فإنها لا تؤثر بشكل متناغم فى الاتجاه نفسه. فمن هذه التحديات ما يسبب سخط فئات معينة على مصدرها، وعلى الدولة العاجزة عن التعامل مع هذا المصدر. ولكن أطرافاً خارجية أخرى، تستغل هذا السخط لاهدافها الخاصة. إن تطبيق نظريات النظام الضمنى يقتضى قراءة متأنية للتجارب الحضارية الإنسانية كما يقتضى استيعاب الراهن الاستراتيجى للمنطقة للخروج من اللحظة السياسية الاقتصادية الراهنة إلى رؤية مستقبلية واضحة لعوامل الأمن

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 359.

الاجتماعى فى المنطقة مع ضرورة نقل هذه الرؤية إلى الاختصاصيين لاعتمادها فى مواجهة تحديات الأمن الاجتماعى خصوصا وأن هذه المنطقة تشكل خزاناً استراتيجياً عالمياً يجعلها مرتبطة باستراتيجيات السياسة العالمية ومن ثم الحاجة إلى الرؤية التكاملية الجامعة بين مستقبل المنطقة وتحديد نقاط الضعف فيها وإمكانيات تفجيرها^(١). ولتوضيح هذه التأثيرات المتعارضة والمستقاطعة داخلياً وخارجياً، نعطي بعض النماذج المعاصرة أو المحتملة مستقبلاً لبعض الحالات القطرية.

مظاهر عجز الدولة القطرية عن مواجهة التحديات

كل الدول الوطنية الحديثة فى العالم الثالث، تواجه تحديات خارجية وداخلية من النوع الذى ذكرناه آنفاً. وليست الدول القطرية العربية استثناء من هذه القاعدة. فقد واجهت تلك التحديات منذ نشأتها. ولكن الجديد فى الأمر وامتداداته المنطقية طبقاً للمشهد الاستشرافى الأول، فى الوقت الحاضر، هو:

زيادة عدد هذه التحديات وتزامنهما معاً. وزيادة حدة هذه التحديات. وتناقص قدرة الدولة على الاستجابة الخلاقة لهذه التحديات. وهذه التطورات نفسها مرتبط بعضها ببعض الآخر. فزيادة عدد التحديات الداخلية والخارجية، يعنى بداية أن جهاز الدولة لم يتنبأ ببعضها، ومن ثم لم يتخذ الاجراءات الواقية لمنع ظهورها، أو احتوائها عند أول فرصة ممكنة. وبالتالي، تسعد التحديات وتزامن فى الوقت نفسه. ولكن اعتياد جهاز الدولة على أن يتعامل مع تحد واحد إلى أن يفرغ منه، يجعل التحديات الأخرى القائمة (والتي تنتظر دورها فى أولويات جهاز الدولة) تتفاقم وتشتد حدتها. وهكذا يسجد هذا الجهاز نفسه فى لحظة ما، محاصراً بعدد كبير من التحديات المتفجرة. فيلهث من تحد إلى آخر، فى محاولة يائسة أو نصف ناجحة، لمجرد الاحتواء أو إخماد الحرائق، ناهيك عن

١ - د. محمد أحمد النابلسى - المرجع السابق ص ٩.

التعامل الحاسم أو الاستجابة الخلاقة لها. وأحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الممارسة في الدولة القطرية، هو زيادة تركيز اتخاذ القرار في يد مسؤول واحد أو حفة صغيرة من المسؤولين، وهو ما ألحنا إليه في أكثر من موضع سابق. وإذا أخذنا بالاعتبار أن الطاقة الاستيعابية، ناهيك عن القدرات الخلاقة، لاى حاكم فرد، هى بطبيعتها الانسانية محدودة، لأدركنا الأزدحام التناقصى على وقت الحاكم الفرد فى التعامل مع هذه التحديات المتزامنة. إن هذه الممارسة، بكل ما تنطوى عليه من اختناقات فى عملية اتخاذ القرار، بصرف النظر عن صحته أو صوابه أو فعالتيه، هى الوجه الآخر لقياب المشاركة السياسية الشعبية. فلغياىب المؤسسات الديمقراطية، تصبح الأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية للدولة هى المنوط بها ملء هذا الفراغ. وهذه بطبيعتها فى العالم الثالث، كما فى ذلك أقطار الوطن العربى، لا تأخذ المبادرة من تلقاء نفسها، ولا تتحرك عادة إلا بإشارة أو إحياء من القيادة السياسية العليا، (التي عادة ما تكون شخص الحاكم الفرد فقط). وحتى إذا افترضنا الكفاءة الفذة للقيادة فى إعطاء الإشارات والإحياءات لأجهزة الدولة بالتحرك للدراسة وصياغة البدائل وإعداد مشروعات القرارات، فإنه عادة ما تتكرر بعد هذه الدراسات، البدائل على مكتب القيادة. وحيث لا تريد هذه الأجهزة عادة تحمل المسؤولية، فإنها تترك الأمر للقيادة السياسية التى تأخذ وقتها بدورها إلى أن تتخذ القرار. والتنويمه الأخرى فى ممارسة التعامل مع التحديات هى أن تأخذ القيادة السياسية القرار دون دراسة أو تمحيص، مما يكون له عادة أوخم العواقب، فتضيف إلى التحديات القائمة تداعيات سلبية أخرى. ويزيد تراكم التحديات وتفاعلاتها السلبية المكثفة، وهكذا هذا وجه واحد من ألف وجه لعجز الدولة القطرية المعاصرة عن إدارة المجتمع، والاستجابة الخلاقة فى مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وطبقاً لهذا المشهد، فإن هذا العجز سيتزايد خلال العقود

الثلاثة المقبلة وسيكون لهذا العجز مظاهر عدة تنبع، بداية، من شلل جزئى، لتصب مرة أخرى فى جسم المجتمع والدولة لتصيبها بما يشبه الشلل الكلى. من هذه المظاهر ما يلى: ⁽¹⁾

هروب رؤوس الأموال

أكثر فئات المجتمع تحمساً لعجز الدولة فى التعامل مع المشكلات هم أصحاب رؤوس الأموال؛ لذلك يعتبر، بداية، تركهم للمجتمع أو سعيهم لذلك، بمثابة إنذار مبكر، على أن هنالك عطباً هيكلياً فى إدارة الدولة والمجتمع. فبلدان العالم الثالث خصوصاً، تحتاج إلى هذين العنصرين النادرين فى أية لحظة عملية تنموية جادة. وعدم الحرص عليهما أو حسن استخدامهما، يعنى مزيداً من التعثر فى المستقبل، وإضعافاً عاماً لقدرات المجتمع فى شتى مناحى الحياة. وتشهد عدة أقطار عربية، منذ عقدين، على الأقل، استنزافاً مستمراً لرؤوس الأموال وهى لا تخسرهما لمصلحة أقطار عربية أخرى، ولكن فى الغالب لمصلحة بلدان أجنبية. وتقدر رؤوس الأموال العربية فى الخارج فى منتصف الثمانينيات بأكثر من 500 مليار دولار، ويتنبأ هذا المشهد باستمرار الهروب لرؤوس الأموال فى العقود الثلاثة المقبلة. وسيزداد عدد الأقطار المساهمة فى الظاهرة، فمع سوء إدارة المجتمع والاقتصاد والدولة، سيزيد التوتر وعدم الاستقرار، ويكون رأس المال الخاص، حتى المتوسط والمتواضع منه، أول من يستجيب لذلك بالفرار، بخاصة مع وجود فرص استثمار أفضل فى الخارج.

تفاقم الفساد وانحيار نسق القيم

المظهر السابق للعجز - هروب رؤوس الأموال - ينطوى فيما ينطوى، على

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 362.

أن معايير الأداء ومعايير الجزاء فى المجتمعات ليست متسقة منطقياً، أو متأسسة عقلانياً، أو مترابطة عضوياً. وينطوى غياب المعايير المنطقية العقلانية المتكافئة بدوره، على أن معايير مضادة هى السائدة. وهذه المعايير المضادة للمنطق والعقلانية والعدالة هى التربة الخصبة لنمو الفساد: الرشوة، والمحسوبية، والتميز، والواسطة، ويبدأ الفساد عادة بالتحيز فى ملء المناصب القيادية فى الدولة، لا على أساس الكفاءة (الأساس العقلانى العادل)، ولكن لاعتبارات القرابة أو الولاء الشخصى والولاءات المحلية الأخرى (العشائرية، القبلية، الطائفية، الجهمية). ولا يخل ذلك فقط بأداء الأجهزة لتدنى كفاءة من يتولون مسؤوليتها، ولكنه يفتح الباب فى المستويات التالية للممارسة نفسها. وهذا وذاك بدورهما يؤديان إلى تسرب الفساد بصورة أكثر اعتياداً (الرشوة والمحسوبية). وقد انتشر الفساد فى عقد السبعينيات بصورة غير معهودة، وعم كل مستويات جهاز الدولة تقريباً، من أغلب الحكام والوزراء إلى صغار الموظفين. الفساد الكبير، كما يطلق عليه فى أدبيات التنمية، يتمثل فى العمليات الضخمة التى تدفعها الشركات الأجنبية أو الوطنية للحصول على تعاقدات لإنشاء مشروعات كبرى للدولة أو توريد السلاح والسلع للقطاع العام، أو للحصول على تراخيص للتصدير، أو امتيازات لتشغيل وصيانة المرافق. وتدرج الفساد إلى المستويات الوسطى ثم الدنيا، كآليات للاحتيال على القانون والقواعد العامة، أو كوسائل لسرعة إنجاز مصالح مشروعة للأفراد والهيئات الخاصة.

انهيار القانون والنظام العام وهية الدولة

إذا كان الاحساس بعجز الدولة فى أدائها الداخلى، أو تعاملها مع المجتمع أو الخارج، يستشعر مبكراً بواسطة رؤوس الأموال وأصحاب الكفاءات العالية، فإن هذا الشعور يتنقل تدريجاً إلى الفئات الوسطى ثم الدنيا فى جهاز الدولة نفسه،

والشرائع المناظرة فى المجتمع عمومًا. ويتزامن مع هذا الشعور تناقص مماثل فى احترام المواطنين والتكوينات الاجتماعية للدولة وجهازها، حتى وإن ظلوا يخشونها أو يتوجسون من قهرها القسائم أو المحتمل. ولكن بعد نقطة معينة من استخدام الدولة للقهر، فإن جدار الخوف منها يتآكل تدريجيًا. ومع تناقص الاحترام وتناقص الخوف، تتناقص هيئة الدولة ورموزها. وعند هذا الحد تكثر تدريجيًا المواجهات بين المواطنين أو جماعات المجتمع المدني من ناحية، والدولة وأجهزتها ورموزها من ناحية ثانية. وتأخذ هذه المواجهات صورًا عديدة، بدءًا من الاحتيايل على القانون ثم خرقه، أو رفض تنفيذه، ثم تحديه علنًا، وانتهاء بالاعتداء على رموز الدولة ومؤسساتها نفسها. فإذا كان الاحتيايل على القانون والقواعد العامة، هو الأسلوب المفضل للأغنياء والميسورين بتواطؤ من كبار المسؤولين من خلال آليات الفساد، فإن الخرق والرفض والتحدى والاعتداء تصبح فى مرحلة تالية هى الأسلوب المتاح للجماعات الأقل حظًا فى المجتمع. وفى مرحلة تالية، يتسرب شعور عدم الاحترام وانهايار هيئة الدولة إلى فئات من العاملين فى أجهزة الدولة نفسها، وتصل الدولة القطرية إلى أقصى درجات اهترائها حينما تبدأ الفئات فى تحديها، أو التمرد عليها علنًا⁽¹⁾.

الصراعات الأهلية الممتدة

إن تعدد التحديات، وغياب المشاركة السياسية، والشلل المؤسسى البيروقراطى والتكنوقراطى، وما يترتب عليه من اختناقات فى عملية صناعة القرار، فضلًا عن تفاقم الفساد وانهايار نسق القيم، كلها عناصر فى منظومة جدلية متفاعلة، كأسباب ونتائج فى الوقت نفسه، ويفضى إلى تحديهما والتناول عليهما بصورة مختلفة، حتى من بعض أجهزة الدولة نفسها. والمعنى الآخر لهذا، هو أن

١ - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 364.

عددًا متزايدًا من الأفراد والجماعات والتكوينات يستقر في وعيها، تدريجيًا، أن الحصول على «حقوقها» لا يتم إلا بوسائل المواجهة والعنف، أي أن عليها أن تأخذ الأمور مباشرة في أيديها. بتعبير آخر، يتولد لديها أس، أو عدم ثقة، إذ ترى أن القنوات الشرعية للمطالبة بالحقوق أو النظم من الحيف، إما أنها غير موجودة، أو أنها مسدودة، أو غير فعالة، أو غير منصفة. وهذا في الواقع هو ما يمكن أن ينقل عمليات التحايل على القانون أو خرقه، وعمليات التطاول على أجهزة الدولة ورموزها، من سلوك فردي أو جماعي عشوائي مؤقت، إلى سلوك جماعي عنيف ومنظم ومستمر. وهنا نكون بصدد «الحروب الأهلية». إلا أن هذه الحروب حينما تنفجر فمن الصعب احتواؤها أو إنهاؤها. كما أشرنا إلى أن العامل الإثني (الأقلوي) كان أهم مصدر للصراعات الأهلية المسلحة. وعجزت الدولة القطرية حتى الآن عن إيجاد صيغة، أو صيغ، فعالة للتعامل مع التحديات الإثنية الحادة قبل انفجارها أو بعده. ويتوقع هذا المشهد أن يستمر هذا العجز خلال فترة الاستشراف، المقبلة، في بعض الأقطار على التعاون ذات التكوينات الإثنية الكبيرة في حال استمرار الثورة الإيرانية في رحمها الحالي، أو في حال انكسار العراق. يرتبط بعجز الدولة القطرية عن مجابهة هذا النوع من التحديات الداخلية، احتمال امتدادها وتصاعدها إلى صراعات اقليمية ممتدة أيضًا. ومن ثم، فالصراعات الأهلية الممتدة والصراعات الإقليمية الممتدة متزامنان في خلال فترة الاستشراف. ومن المتوقع أن تكون إيران طرفًا في الصراعات الأهلية الممتدة في مجلس التعاون والعراق.

نمو الثقافات الفرعية والايديولوجيات التفتيتية

الصراعات الأهلية الممتدة، غالبًا ما تسبقها وتواكبها ايديولوجيات تدعو إلى أحقية أطراف الصراع بحقوق معينة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبأن هذه

الحقوق، إما مهضومة وأن أوان استردادها، وإما مهددة ولا بد من النضال من أجل حمايتها والمحافظة عليها. وتتكسر هذه التزعة إذا ما انفجر الصراع إلى قتال مسلح. فهذه أفراد أى جماعة فرعية للقتال والتضحية بأرواحهم أو أملاكهم، يحتاج إلى تعبئة أيديولوجية تركز على تعميق الحدود الفاصلة بين «نحن» و «هم»، أو «أنا» و «آخر». كما تعتمد على تلوين الـ «هم» أو تصوير الـ «آخر» بكل الصفات السلبية الممكنة. وكلما احتدم الصراع، كلما تعمقت هذه التزعة إلى الفصل بين «الأنا» و «الآخر» ليس على أساس أن الأول صاحب حق مهضوم أو مهدد فقط، ولكن على أساس أن هناك أشياء جوهرية تجعلهما مختلفين، بتعبير آخر، تنمو مجموعة من القيم والمعايير والرموز التي تفسر الاختلاف السياسى بين الجماعات الأهلية المتصارعة، لا على أنه مجرد تعارض فى المصالح، ولكن على أنه اختلاف ثقافى عميق الجذور أيضاً. ولا يمكن التوفيق والتعايش معا. أى أن مجرد «التنوع» يتحول إلى «تناقض» استقطابى على مستويات مختلفة. وتحاول كل جماعة متصارعة تاليا المبالغة فى إظهار خصوصيتها فى الآداب والفنون وأسلوب الحياة. باختصار، تنمو الثقافات الفرعية على حساب الثقافة العامة للمجتمع، ويشد التنافر بين الثقافات الفرعية، بدلا من التوافق والتكامل فيما بينها. وعادة ما يعمد الطرف الذى يبدأ الصراع الممتد من جماعة بعينها، إلى تأليب الجماعات الأخرى التى ليست أطرافاً فى الصراع المباشر بعد، إلى أن تتحالف معه. وفى ذلك يسعى غالباً إلى إبراز الخصوصيات الكامنة للأطراف الأخرى ويستغفرها. فمن مصلحته، فى هذه الحالة، أن يتحول الخطاب السياسى والثقافى فى المجتمع كله، من خطاب التوحد والثقافة المشتركة إلى خطاب الانقسام والثقافات المتميزة. ونكون هنا بصدد جدلية «التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى»، مع الغلبة للتقاليد الصغرى فى هذه الحالة⁽¹⁾.

١ - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 365.

زيادة التدخل الخارجى السافر

التدخل الخارجى فى هذا المشهد، هو عامل أساسى ومحرك فى كل المراحل. ولكنه يأخذ أشكالا مختلفة فى كل مرحلة. فبينما يكون خفياً فى المراحل الأولى، وغير مباشر فى المراحل الوسيطة، فإنه يصبح سافراً ومباشراً فى المراحل الأخيرة من حياة الدولة القطرية. ومرحلة السفور والمباشرة، تنظر عادة إلى أن تنمو الايديولوجية التفتيتية والثقافة الفرعية بدرجة كافية على حساب الايديولوجية الوطنية والثقافة المشتركة. فعندئذ تصبح علانية المطالبة بتدخل أجنبى بواسطة إحدى الجماعات المتصارعة أمراً مقبولاً من أفراد الجماعة أنفسهم، وليس مدعاة للإحساس بالفجول أو «الخيانة». فالعروة «الوطنية» التى كانت بينهم وبين الجماعات الأخرى فى الدولة القطرية، تكون قد تقلصت أو تلاشت تماماً. وتهيئ أطراف أجنبية لمثل هذا التدخل يكون أيضاً «مبرراً» من وجهة النظر الدولية، كلما أصبح الصراع الأهلى أكثر دموية وقبحاً. وعادة ما تعطى واجهات إنسانية لمثل هذا التدخل (كوقف المذابح)، أو واجهات قانونية وأمنية داخلية (كوقف الفوضى، والمحافظة على النظام العام)، أو واجهات أمنية إقليمية (منع القتال من الانتشار إلى دول الجوار). وأن تحديات الأمن الاجتماعى من محيطه الخارجى من أهم التحديات التى تعيشها أقطار مجلس التعاون مع مطلع القرن الحادى والعشرين، والتى أصبحت تهدد أقطارها وهويتها ولم تترك لها الخيار سوى المواجهة بشكل عقلانى^(١).

إن تفتيت الدول القطرية الحالية أو تجزئتها، يعنى اضعافها من الناحية المطلقة والنسبية. فإذا أضفنا إلى ذلك استمرار الصراعات بين الدولات الناتجة عن هذا التفتت، فإن الباب سيكون مفتوحاً على مصراعيه لهيمنة سافرة من قوى إقليمية

١ - محمود على حافظ - فرص وتحديات الأمن الاجتماعى فى المجتمع العريص 7.

أخرى فتفتيت البلدان العربية وإضعافها لن يكونا لمصلحتها فقط، إذ أنهما في الواقع هدف يكاد يكون معلناً من بعض سياساتها وخبراتها الاستراتيجية.

ينطوى مشهد التفتيت، وما يصاحبه من صراعات وحروب أهلية وأقليمية، على اقتلاع وتشيت جماعات كبيرة من سكان الأقطار العربية المهددة بهذا التفتيت. وسيكون ذلك إما هرباً من أهوال هذه الصراعات ودمارها، وإما نتيجة فرز سكانى تتطلبه الكيانات والكانتونات الجديدة، التي سترغب فى مزيد من تجانس «شعبها» أو «مجتمعتها» الجديد، على أسس اثنية (عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية). وتداعيات مثل هذه الاقتلاعات السكانية، إنسانياً واجتماعياً واقتصادياً معروفة، فهي تحول أعداداً كبيرة إلى «لاجئين» فى الدول أو الدوليات التي مستقبلهم، وسيضع ذلك عليها عبئاً مالياً وأمنياً ثقيلاً، بخاصة إذا كانت قاعدتها الاقتصادية قد تقلصت بسبب هذا التفتيت نفسه، وبسبب الانساق الدفنى الكبير الذى تتطلبه الصراعات الممتدة. ففي دولة شيعية فى البحرين تحت الهيمنة الإيرانية، سيلجأ سكانها السنة إلى السعودية، التي قد تلجأ هى نفسها، إلى التخلص من سكانها الشيعة (فى المنطقة الشرقية) خوفاً على أمنها من ناحية، ولإفصاح المجال للاجئين من البحرين من ناحية ثانية بواسطة قيادات غوغائية، وبخاصة من بين أبناء الطبقة الوسطى الحديثة. وسيؤدى ذلك، كما رأينا فى الحالة اللبنانية إلى شردمة كل الطبقات تقريباً. وبهذا المعنى، فإن الجدلية الطبقة المعتادة فى المجتمعات الحديثة، ستحول بدورها فى ظل هذا المشهد إلى جدلية مشوهة تركز من نفوذ القيادات الغوغائية الانتهازية أكثر مما تخدم أبناء سائر الطبقات.

تحلل الهوية القومية

ربما يكون أخطر نتائج مشهد التجزئة والتفتيت، هو أن مقدماته وتداعياته،

تتطوى على تحليل الهوية العربية القومية عموماً، وتحلل بعض الهويات الوطنية خصوصاً. فهذا المتغير بالذات هو سبب ونتيجة لمجمل تفاعلات هذا المشهد، وأن نمو الثقافات الفرعية والأيدولوجيات التفتتية هو أحد مظاهر عجز الدولة القطرية، الذى سيؤدى إلى تفاقم أزماتها، ثم انفجار هذه الأزمة، بفعل سبب أخير ومباشر، خارجى أو داخلى. وأن أحد المظاهر المحتملة لتفتت الدولة القطرية هو تآكل هويتها الوطنية، نتيجة زيادة العناصر البشرية والثقافية غير العربية، ولكن إلى جانب ذلك، فإن استمرار مناخ التردى والصراعات الأهلية الداخلية، وزيادة نزعة الولاءات المحلية التقليدية الضيقة، مع زيادة التبعية والغزو الثقافى والإعلامى الخارجى، كل ذلك من شأنه أن يميع ويحلل ما تبقى من شعور بهوية عربية قومية بين قطاعات واسعة من سكان «الوطن العربى». وأكثر من ذلك، قد تفقد هذه القطاعات حتى اعتزازها بهويتها الوطنية القطرية. هنا سيصبح المواطن العادى، فى جو الفوضى والصراعات وتهرؤ الدولة والمجتمع، متقوقعاً فى أضيق دوائر الولاء (الأسرة أو العشيرة أو الجماعة القروية والدينية المذهبية) طلباً للحماية والأمان من ناحية، وفى الوقت نفسه سيصبح معرضاً لتساقط مؤثرات الإعلام الخارجى على عقله وجدانه من خلال الراديو أو التلفاز، وهو قابع فى منزله أو حتى فى غرفة نومه. فمجتمعه القومى والوطنى لم يعد، فى ظل هذا المشهد، قادراً على تلبية حاجاته الأساسية، ناهيك عن طموحاته. والدولة القطرية ستكون عاجزة عن حمايته جسدياً، ناهيك عن توفير أى حقوق أساسية له. لذلك فهو سيتحاشى، ثم سينه ثم سيعادى هذا المجتمع وتلك الدولة. ولن يشعر بالأمان والاطمئنان إلا فى أسرته وجماعته القروية. وسيتبلور وعيه وينمو ولاؤه لهذه الدائرة الضيقة فقط، ويصبح الشعور القومى أو حتى الوطنى، ليس ترفاً لا يستطيعه فقط، ولكن بلا معنى وجودى فى حياته اليومية أيضاً. وأنكى من ذلك، قد ترتبط مفاهيم

الوطن والأمة والقومية والعروبة، كما نعرفها اليوم، فى ذهنه بكل ما هو سلبى ودموى ومتخلف. فى الوقت نفسه ستساقط على هذا الشخص العادى مؤثرات إعلامية تروج لقيم وأساليب حياة مختلفة، وربما أكثر جاذبية واستنفاراً لمتعته الحسية والذهنية وأكثر من ذلك فهى توحى إليه بأن مجتمعات أخرى تبدو أكثر استقراراً ونظاماً وحرية ووفرة مادية فيزيد احترامه «للآخر الأجنبى»، ثم يتحول الاحترام إلى انهيار، ثم إلى تمثّل «رموز الآخر الأجنبى» وأساليبه وعاداته بطريقة سطحية^(١).

ونكون هنا فى صدد معادلة «دونية الأنا الجماعى» (الوطنى والقومى)، و«تفوق الآخر» الأجنبى. وستكون الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب، خلال فترة الاستشراف، هى الأكثر تأثراً بهذه المعادلة النفسية - الحضارية القائلة لأى شعور وطنى وإى اعتزاز قومى. إن وجود دولة قوية، ولو قطرية، ليس من شأنه بالطبع أن يمنع هذه المؤثرات المتساقطة من الإعلام الخارجى. ولكن مؤسسات تلك الدولة التربوية والثقافية يمكن أن تخفف كثيراً من مضاعفات هذه المؤثرات، وتوازن من اختلال تلك المعادلة النفسية - الحضارية المدمرة للهوية الوطنية والقومية. ولكن الدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى، طبقاً لافتراضات هذه المشهد وتداعياته، ستكون عاجزة عن ذلك. وفى أقصى حالات السوء فى هذا المشهد، ستتحلل الهوية القومية الوطنية، وفى بداية فترة الاستشراف (عام 1985)، أى من دون مزيد من التجزئة والتفتت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادى أو العسكرى، ومن ثم زيادة تبعيتها للخارج، وهيمنة إحدى القوى العظمى أو الإقليمية على مقدراتها، مع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية الطبقية والإثنية. وأقل الحالات سوءاً هذه، أى تغادى مزيد من التجزئة للأقطار العربية، لن يتحقق، وإذا

١- د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 374.

تحققت فلأن القوى الإقليمية والدولية الكبرى هي التي ستمنع مثل هذا التفتت لأسبابها، أو توازناتها، الخاصة. قوى الخارج الإقليمية والدولية هي - إذا - الفاعل الرئيسي المستقل في هذا المشهد. وقوى الداخل، بما فيها مصير الدولة القطرية نفسها، هي المقسول به. أما تكوينات المجتمع المدني في كل دولة قطرية، فلن تعدو أن تكون مخالب قط في هذه اللعبة التي تديرها وتتحكم فيها القوى الإقليمية والدولية. وفي أقصى حالات السوء في هذا المشهد، ستتحل الهوية القومية والهوية الوطنية، وفي أقل الحالات سوءاً، ستتحل الهوية القومية قط. أي لن نكون في نهاية فترة الاستشراف (عام 2015) في صدد أي حديث عن وطن عربي أو أمة عربية، إلا بالمعنى التاريخي أو التراثي.

تشير بعض الدلائل من خلال دراستنا للأمن الاجتماعي بوجود تحديات وإن هناك أزمة وانها ستعاقم في المستقبل ان لم يجد لها حلول ذلك بسبب عوامل داخلية أم خارجية، وسيشكل ذلك تحديات هائلة للأمن الاجتماعي في مجلس التعاون وأن العجز عن مواجهة التحديات بصورة خلاقة سيؤدي إلى مزيد من التفتت والتجزئة في المجتمع العربي لمجلس التعاون. إذا ما واكبت حالة نمط النمو المشوه والممارسات غير الديمقراطية وزيادة الاختراق الخارجي مع محدودية إمكانيات كل قطر بسبب صغر الحجم وعدم تكامل الموارد، وهذا وضع قيوداً على نوعية النظام الاجتماعي في الداخل وعلى علاقة القطر بالقوى الخارجية، وعلى الخيارات المتاحة أمامها، وفي حالة اختلاف النظم الاجتماعية في بعض الأقطار فإنه لا يترتب عليه أثر كبير بالنسبة إلى العديد من النواحي مثل فعالية التخطيط وطبيعة التصنيع والبحث العلمي والتكنولوجيا. إلخ. واحتمال من تدهور الأوضاع في بعض الأقطار يسمح لبعض دول الجوار بمزيد من التوسع الإقليمي وفرض هيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وقد يؤدي إلى استجابة نوعية

مضادة. التخوف من النزعات على مستوى النخبة، استمرار خطط التنمية على أساس قطري مركزة على الجوانب الاقتصادية فقط، مع ميل تقليص الاعتماد على العمالة العربية الوافدة، وتستمر محاولات تعاون أو تكامل سياسى - اقتصادى - عسكرى ولكنها ستظل غير مستقرة، وسيكون هناك مزيد من الاستقطاب الاجتماعى يتجسد فى مزيد من التفاوت فى الدخل وفرص المعيشة، وستكون هناك محاولات مشاركة سياسية محدودة ولكنها متذبذبة وغير مستقرة، ويستمر اختراق القيم الغربية وبخاصة الاستهلاكية والفردية منها للمجتمع العربى فى مجلس التعاون وأتمات المعيشة فيه، ستزداد علاقات التبعية مع الغرب ويتزايد الاندماج فى النظام الرأسمالى. ستفرض البيئة العالمية وبأحداثها وتطوراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية من دون مقاومة محسوسة، كما ستزداد النزاعات العربية - العربية مع تلكؤ ظهور آليات جديدة لفض هذه النزاعات⁽¹⁾.

تأتى فى مقدمة التحديات الداخلية تلك التى تنبع من طبيعة وخصائص تكوين المجتمع العربى فى مجلس التعاون وتتميز باقتصاد مرتكز على الثروة النفطية وبضآلة عدد السكان وبالتالي ارتفاع نسبة الدخل الفردى ووجود نسبة عالية من اليد العاملة الأجنبية⁽²⁾. وتعد منطقة الخليج العربى بيئة للصراع الاجتماعى المحتمل وتسهم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى إثارة أعمال العنف أو حروب أحيانا. وهناك تحديات غير منظورة كامنة فى هذه الحقبة، ولذلك يجب ان لا تنحصر النظرة فى تحديد التحديات الحالية واعطاء حلول شاملة لها وإنما تتمثل فى الإعداد الأساسى لمواجهة التحديات المستقبلية للأمن الاجتماعى.

يجب أن يتم تطوير نموذج أمنى اجتماعى محلى أكثر استقرارا دون ان تعود

١ - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 349.

2 - د. إسماعيل صبرى مقلد - مجلس التعاون ص 600.

هناك حاجة إلى الالتزام بالقواعد الرسمية، ولابد ان يشمل هذا الحل فى نهاية المطاف إخطار المجتمع العربى فى مجلس التعاون، وعلى الرغم من الأهمية القصوى للأمن الاجتماعى الفعال، فإن الحاجة تدعو إلى مزيد من التركيز على الرخاء الاقتصادى والمشاركة الشعبية الديمقراطية وإيجاد مؤسسات المجتمع المدنى والذى يسهم فى اقامة علاقات اجتماعية نشطة ودائمة بين أفراد المجتمع بكافة قطاعاته وفئاته. ولذا يحتاج الأمن الاجتماعى التركيز على ثلاث تحديات:- أولا: ترسيخ جهود الأمن الاجتماعى بين سائر الأقطار المعنية فى مجلس التعاون. وثانيا:- الاستقرار الاجتماعى والحاجة إلى التركيز على الخطوات الموصلة إلى تخفيف حالات التوتر للتقليل من احتمالات وقوع المواجهة بين الطبقات الاجتماعية والطائفية وتحقيق المساواة. ثالثا:- المشاركة الفعالة فى مؤسسات المجتمع المدنى والديمقراطية وفى اتخاذ القرار السياسى.

التحديات الاقتصادية

استنزفت التحديات الاقتصادية الكثير من طاقات المجتمع العربى فى مجلس التعاون، وجهوده وهو يحاول مواجهتها رغم الكثير من القرارات التى اتخذت والتى شملت العديد من القضايا إلا أن الإنحجار فى الواقع لم يكن فى حدود التوقعات، فقد تم إقرار أكثر من إحدى وستين وثيقة تتعلق بالتعاون الاقتصادى من بينها خمسة وعشرون وثيقة إلزامية، ويتمثل التحدى فى عدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية، كما لم يسع مجلس التعاون إلى خلق تفاوضية مع العالم الخارجى رغم ان التكتل الاقتصادى يعطى قوة تفاوضية كبيرة. اما فيما يتعلق بالسوق المشتركة والتى تتضمن حرية انتقال عناصر الانتاج كافة وتشجيع التخصص وتوحيد النظم الضريبية والقانونية والإدارية فى الميادين المختلفة فما زالت العراقيل توضع. أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية والتشريعات

التجارية والصناعية لم يتحقق في هذا المجال شيء يذكر⁽¹⁾.

ما تزال الثروة النفطية إلى حد بعيد مرتكز القدرة الإنمائية في جميع أقطار مجلس التعاون وبالرغم من الجهود التي قامت لتنمية قطاعات صناعية وتجارية وزراعية توفر نوعا من الاكتفاء الذاتي وطاقة تصديرية للخارج فإن المجال مازال واسعاً أمام الإنماء الاقتصادي غير النفطي للموارد⁽²⁾.

من أهمها التحديات الاقتصادية ما يحدد المزيد من اختلال شروط التبادل التجاري بين مجلس التعاون والعالم الخارجى وبخاصة الغرب المسيحي الرأسمالي، فكل المؤشرات المستقبلية تفيد بأن أسعار المواد الخام مثل البترول تنجه إلى الانخفاض بينما أسعار الخدمات الفنية ونتاج التكنولوجيات المتقدمة تنجه إلى الارتفاع، وإن أقطار المجلس مستوردة للغذاء وإن قيمة هذه الاستيراد في تصاعد مستمر إضافة إلى تضاول الأرصدة المالية وتفاقم اختلال العجز المالى مع استمرار استيراد السلاح بأسعار باهظة في منطقة تتصف بالصراعات والحروب الممتدة وبكثافة استهلاك السلاح، وتأتى التحديات الاقتصادية الإقليمية من دول الجوار مثل إيران وتتمثل في صور التنافس على المصادر الطبيعية كما يحدث حالياً من احتلالها للجزر العربية الثلاث وحقوق البترول البحرية في الإمارات، وكذلك على الأسواق وفرص العمل كان الجرف القارى بين الكويت وإيران مرشحة أيضاً من التوسع الإيراني لأنها تعاني من الضغوط الداخلية، فإنها ستجد المنافسة مع الامتداد التوسعى على حساب دول مجلس التعاون أسهل إليها في الحصول على مثل هذه الموارد الطبيعية ويصدق الأمر نفسه على الأسواق المطلوبة لتصريف إيران إنتاجها الصناعى والزراعى، أما سوق العمل في المجتمع العربى فى مجلس

1 - د. فاطمة سعيد - مستقبل مجلس التعاون ص 78.

2 - د. إسماعيل صبرى مقلد - المرجع السابق ص 603.

التعاون ستظل حلبة تنافس بين العمالة العربية الوافدة ونظيراتها من الدول الآسيوية - كإيران والهند لاعتبارات اقتصادية كرخص الأجور، وسياسية ستكون المنافسة لغير مصلحة العمالة العربية. وستكون دول مجلس التعاون معرضاً للتأثيرات السلبية الإقليمية الاقتصادية لأنها تجاور أقطاراً أكبر سكانياً وأقوى عسكرياً وأفقر اقتصادياً مثل إيران والهند، فإن الطمع في مواردها الاقتصادية أو التنافس على مساعداتها المالية أو أسواق العمل فيها قد يصل حدوداً ابتزازية⁽¹⁾.

التحديات السكانية

تعتبر أقطار مجلس التعاون أكثر أقطار الوطن العربي حضرية، فنسبة سكان المدن في كل منها تتراوح بين 80٪ الإمارات و 93٪ الكويت، وهذه النسب مرتفعة جداً بالقياس إلى معظم المجتمعات الغرية التي بدأت ثورتها السكانية والحضرية منذ قرنين من الزمان مثل بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، لقد كان معدل نمو المدن في مجلس التعاون في عقد الستينيات حوالى 15٪ سنوياً وهو معدل يكفى لمضاعفة سكان هذه المدن مرة كل خمس سنوات بل وزاد في كل من الإمارات وقطر إلى ما يقرب من 18٪ سنوياً، ولكن النمو السكانى لا يأتى من مصدر الزيادة الطبيعية وهو الفرق بين المواليد والوفيات بقدر ما هو متأت من مصدر الهجرة إلى أقطار مجلس التعاون من الهند وإيران وباكستان وبنجلادش معظمها، والطفرة النفطية فى هذه الأقطار فى العقود الماضية هى المسؤول الأول عن النمو الهائل فى السكان. والنمط التوزيعى لمعظمهم يتركز فى مدينة واحدة وهى العاصمة، فمدينة الكويت العاصمة تضم 90٪ من جملة سكان الكويت، ومدينة الدوحة 75٪، وكل امانة فى دولة الإمارات هى فى الواقع عبارة عن مدينة بلا أرياف حولها مثل دبي - العين - أبوظبي - الشارقة - عجمان - ويمكن ان يطلق

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 352.

عليها دولة المدينة، وبخاصة ان أقطار مجلس التعاون قد برزت في السنوات التي تلت حرب أكتوبر 1973 كعوامل مالى فى عالم المال والتجارة بسبب ثرواتها الضخمة من النفط الذى زادت أسعاره زيادة فلكية بعد تلك الحرب، ولكن مهما كانت الأهمية المالية والنفطية لمجلس التعاون فإنها لا تمثل نسبة كبيرة تذكر من الحجم السكانى العربى⁽¹⁾.

تحدى الصراع الطبقي: - أما فى أقطار مجلس التعاون فإن الصراعات الطبقيّة سيكون لها محوران: الأول، صراع بين طبقة عاملة وافدة وبين طبقة عليا وطنية. والثانى، صراع بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الحاكمة. الصراع الأول أسبابه ودinامياته معروفة، فالعمالة الأجنبية، وبخاصة من إيران وشبة القارة الهندية، هي الأكثر تهوؤا للتنظيم والحركة، لا بسبب التقاليد النقابية فى الوطن الأصلي فقط، ولكن بسبب قوة الدولة الأم أيضا. والجدير بالذكر هنا، أنه مع الجيل الثانى من أبناء هذه العمالية فى المهجر، وتأكيدا مع الجيل الثالث، يصبح الأساس المرجعى فى الحرمان النسبى، هو حالهم فى المهجر مقارنًا بالوطنيين من أبناء هذه القطر العربى أو ذاك، لا ما عليه الحال فى الوطن الأصلي. فالتفاوت الشاسع فى الأجور عن العمل نفسه بين ابن الوافد وابن البلد، لن يعود مقبولا كما كان الحال فى جيل سابق. وهذا الصراع الطبقي سيزكيه ويعمقه الصراع الأثنى - الثقافي. وهناك العنف ولكن السؤال هو ما الذى أثار شهية العنف ليجد له موطنا فى المجتمع العربى بمجلس التعاون؟ وما هي مثيرات أو منشطات العنف فى مجلس التعاون؟ وأن مثيرات العنف أو منشطاته هي نفسها مهددات الأمن الاجتماعى المنشود للمجتمع العربى بمجلس التعاون وقد تكون هذه المهددات أو مثيرات العنف هو الحرمان الاجتماعى الذى يمكن تعريفه بأنه تعارض محسوس بين توقعات

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 217.

ورغبات الناس وبين امكانياتهم أو ما يسمح به المجتمع^(١). ونتوقع أن يبدأ هذا الصراع سلمياً، ثم يتحول تدريجياً إلى صراع غير سلمى (فى صورة تخريب وشغب أو تظاهرات غاضبة). أما الصراع بين الطبقة الوسطى الجديدة (أصحاب التعليم العالى والمهن الحديثة) والطبقة الحاكمة، فسيكون موضوعه هو توزيع الثروة والسلطة. ففى مرحلة التوسع الاقتصادى والرواج النفطى، كان يمكن رشوة أفراد هذه الطبقة أو إغراؤهم بالمناصب الإدارية العليا فى مؤسسات الدولة، وبالمرتبات المجزية، وبالامتيازات المادية الأخرى (تأمين الأراضى والمنح والقروض السهلة، وما إلى ذلك). ولكن مع التراجع الاقتصادى الذى يتوقع إلى منتصف التسعينيات، ستقل الامكانية النسبية المطلقة لهذه الآليات الإغرائية. فمن ناحية تناقصت إمكانات الدولة، ومن ناحية أخرى نبطأ معدل انشاء المؤسسات الجديد وبالتالى الفرص القيادية المتاحة، ومن ناحية ثالثة يتضخم عدد أفراد الجيل الثانى والثالث من أبناء هذه الطبقة، ومن ناحية رابعة تتناقص الشواغر فى المناصب الإدارية العليا لأن من شغلوها فى السبعينيات كانوا فى ريعان الشباب، وأمامهم على الأقل عقدان إلى أن يتقاعدوا. ولكن أهم من ذلك أن الطبقة الوسطى الجديدة فى البلدان الغنية، حتى لو أمكن تقديم المغريات المادية لها، لن تقنع بذلك كهبة من الحاكم أو الدولة، ولكنها ستنظر إليها كحق. ومن المؤكد أن مطالباتها بالرقابة على الاموال العامة وطرق إنفاقها وتخصيصها ستزداد كلما قلت، أو تجمدت، قاعدة الموارد الوطنية. ومن المؤكد أيضاً أنها ستتطالب بحق المشاركة فى السلطة واتخاذ القرار. وسيخلق ذلك توتراً وصراعاً فى طبقات حاكمة لم تعود، ولا هى مهياة لقبول هذه المطالبات بسهولة. وبسبب التركيبة الاجتماعية فى مجلس التعاون، فقد تستعين الطبقة الحاكمة بالتكوينات القبلية أو الطائفية، إما

١ - د . م . غنام - العنف فى مواجهة الأمن الاجتماعى ص 7

لقهر الطبقة الوسطى أو لشق صفوفها. وتالياً يمكن أن يكون الصراع متعدد المستويات، عمودياً وأفقياً⁽¹⁾.

التحدى الدينى :- المقصود بهذا التحدى هو زيادة وانتشار الحركات الأصولية الدينية «المتطرفة». ورغم أن صفة «التطرف» مسألة نسبية، إلا أننا نستخدمها هنا، لأن الأدبيات الشائعة ووسائل الإعلام الرسمية درجت على نعتها بهذه الصفة. والمنطلق الأيديولوجى لهذه الحركات يشكك فى أساس الدولة القطرية القائمة بداية، ومن ثم شرعيتها وأحقيتها فى البقاء والاستمرار. وأهم من ذلك، أن هذه الحركات مهياة لاستخدام العنف فى مواجهاتها مع الدولة، إما دفاعاً عن نفسها وإما سعيًا لإقامة «الدولة الإسلامية»، أو «نظام حكم إسلامى». وقد قويت هذه الحركات فى معظم الأقطار العربية طوال العقدين السابقين، ومن المؤكد فى ظروف الاهتراء والاختراق والتراجع، التى يفترضها هذا المشهد، أن يستمر تصاعد هذه الحركات. ففى ظل محاصرة الدولة القطرية للتيارات الوطنية والليبرالية والقومية واليسارية، والتضييق على دعائها وتنظيماتها، ستظل الساحة شبه خالية أمام الحركات الدينية، وسيملا أفكارها وتنظيماتها الفراغ القائم. ولأن الدولة القطرية متذبذبة فى تعاملها مع الحركات الدينية، ولانتهازيتها الدورية فى استخدام هذه الحركات ضد تيارات الاحتجاج الأخرى، فإن مشهد مصر الساداتية من المحتمل أن يتكرر. وأحد تداعيات نمو الحركات الدينية الأصولية المتطرفة ليس تهديد الدولة فقط، وإنما تهديد المجتمع أيضاً. ففى المجتمعات العربية المتعددة الأديان والطوائف، من شأن التطرف هنا أن يخلق تطرفاً مضاداً هناك فإن التحدى الدينى ينذر بأن يخلق صراعات متعددة، بعضها مع الدولة، وبعضها مع أبناء الأديان

1 - د. حلدون النقيب - المرجع السابق ص 357.

والطوائف الأخرى، وبعضها مع التيارات العلمانية على مختلف إيديولوجياتها.

تحمي غياب المشاركة السياسية: يتضح مما ذكرناه سابقاً بأن الأمن هو المهمة الأساسية التي يمكن أن نواجه بها الأخطار التي تحدث بنا، فالأمن هو اجتماعي بمقدار ما هو عسكري، والسلام مدني بمقدار ما هو سياسي. والأمن لا يتحقق ضمن عملية فوقية تفرض بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد. إنه مسؤولية الجميع في وجوب تحقيقه وهو الشرط الضامن لنجاح عملية التنمية الشاملة التي أصبحت تعتمد على المشاركة الشعبية الفاعلة التي تتجاوز المشاركة الشكلية وأشكال التهريج التي تهدف إلى تأطير المجتمع المدني وإلى إقصاء الفعل الشعبي أو تحييده فيه. وهي كلها أشكال لا تؤدي إلى سلامة الأمن الاجتماعي فحسب بل إلى عرقلته وتفاقم أزماته⁽¹⁾.

معظم التحديات المذكورة أعلاه، إن لم يكن كلها، وما يتولد عنها من توترات وصراعات، يمكن احتواؤها أو إدارتها سلمياً، بوجود مشاركة سياسية متكافئة لأهم التكوينات الاجتماعية (الطبقية والاثنية والجهوية) ولكن هذا المشهد يفترض غياب المشاركة السياسية، فوجودها ينقلنا إلى مشهد آخر. كذلك يمكن احتواء هذه الصراعات في وجود دولة قوية، حتى في غياب المشاركة السياسية، مثلما هو الحال في الدول ذات الأنظمة الشمولية أو السلطوية القوية. والدولة القوية، بهذا المعنى، هي تلك التي تمتلك قياداتها وجهازها القدرة والكفاءة على إشباع الحاجات الأساسية، وحفظ الأمن والنظام داخلياً، والدفاع عن حدود الدولة خارجياً. وفي ظل افتراضات هذا المشهد، فإن مثل هذه الدولة القطرية القادرة لا، ولن، توجد خلال فترة الاستشراف. إن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام، واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول

1 - محمود علي حافظ - المرجع السابق ص 8.

الأخرى. وتصبح الدولة ورموزها السيادية بالتالى مستباحة لتحديات جماعات القوة داخليًا، ولدول الجوار أو أى أطراف أجنبية أخرى محارجيًا. ويمثل لبنان فى العقد الأخير مثالاً صارخاً لهذه الحالة. فى غياب الشرعية، قلجاً القيادة الأوليغاركية للدولة إلى استخدام العنف والإرهاب ضد مواطنيها. لكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة، خصوصاً إذا تصافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة على إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة على حماية سيادتها ضد محاولة الاختراق أو الهيمنة الأجنبية. هنا بدأ جماعة اثر أخرى فى كسر جدار خوفها من قهر الدولة وإرهابها، وتبدأ فى استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها⁽¹⁾.

تتمثل هذه التحديات أيضاً فى الهجرات غير العربية وهو الأكثر خطراً من استقرار أعداد متزايدة من العمالة الآسيوية، ولما كان المجتمع العربى فى مجلس التعاون مخلخلاً سكانياً وليس لديه سياسة سكانية واضحة لإدماج هؤلاء الآسيويين من إيران والهند وتبريهم ولأنها تتطور بالتدريج لتكون عماد النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية فإن عروية مجلس التعاون بشريا وثقافياً ستغدو مهددة بوجود هذه الجالية الكبيرة غير المندمجة وطنياً. وأكثر الاقطار المرشحة لمثل هذا الخطر هو الإمارات العربية المتحدة التى تشهد هجرات إيرانية كثيفة ومستمرة شبه يومية بطريقة مباشرة وغير مباشرة أى التهريب فى قوارب بحرية وبخاصة فى إمارة دى ورأس الخيمة القريبة جداً من الشواطئ الإيرانية اضافة إلى الاتصال التجارى البحرى والجوى يوميًا⁽²⁾.

نجد الخلل فى التركيبة السكانية كبيراً، تعداد سكان دول مجلس التعاون

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 358.

2 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 355.

يتراوح بين 15 - 18 مليون نسمة، ونسبة المواطنين فيهم لا تتعدى 55٪ وتقل هذه النسبة إلى ما دون الربع في قطر والإمارات وهذا الموضوع يشكل تحديًا حقيقيًا على المدى المتوسط والبعيد وخاصة ان تعاملنا مع هذه المشكلة يجب أن يأخذ في الحسبان حماية البنية الاقتصادية وعدم التعرض لركود دائم في المنطقة⁽¹⁾.

يفرض النمو السكاني في المجتمع العربي في مجلس التعاون تحديات تنموية حيث ازداد الجدل في كل قطر عن التوظيف وسبل إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة وكيفية تطوير الموارد البشرية المحلية ومشاركتها بعملية التنمية وأصبحت قضية السياسات السكانية مطروحة من جوانب عدة، إذ يسكن معظم سكان مجلس التعاون في المدن الرئيسية التي سوف يتأثر نموها وبيئتها المدنية ومستويات الخدمات فيها بالتوقعات المستقبلية لنمو السكان والنمو الاقتصادي من جهة وبالعلاقات والسياسات المرتبطة بهما من جهة أخرى⁽²⁾. وان توفر الأيدي العاملة الأجنبية وسهولة استقدامها إلى جانب توافر الثروة المادية والطموح الربحي إلى تنشيط العائدات الاستهلاكية البذخية والمظهرية وتوجيه نشاطات اقتصادية بهذا الاتجاه، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبي في جانب أساسى من الانتاج المحلي⁽³⁾.

نجد أن الآثار السياسية والأمنية المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية في جانب كبير منها هي تحصيل حاصل لجملة الآثار في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وثمة أسباب سياسية خارجية قد تتصل بالأوضاع السياسية الداخلية لبلدان المنشأ، ذلك أن بعض حكومات دول المنشأ المصدرة للعمالة لا تتردد في توجيه سياستها

1 - د. أنور قرقاشي - المرجع السابق ص 16.

2 - ماجد عبدالله المنيف - مجلس التعاون ص 538.

3 - خالد محمد القاسمي - العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على مجلس التعاون ص 62.

الخارجية لمعالجة أوضاع مواطنيها العاملين في بلدان الاستقبال بالشكل الذي حقق لها مصالح أمنية واقتصادية لأنظمتها، وبذلك فهي تربط بين أوضاع جالياتها في المنطقة وأوضاعها الأمنية، وهناك أكثر من 15٪ من قوة العمل الآسيوية موجودة بصورة غير شرعية أو قانونية وهم من جنسيات إيرانية وهندية وباكستانية، ورغم مخالفة هؤلاء للقوانين فإنهم يحصلون على الحماية من حكوماتهم واحتجاجها إذا ما تعرضوا للعقوبات من قبل أقطار مجلس التعاون⁽¹⁾. وإن وجود العمالة الأجنبية تؤثر في الأمن القومي العربي لأقطار مجلس التعاون ويجلب المشكلات السياسية والاجتماعية والتربوية ويؤدي إلى بروز مدن أجنبية تقطنها تجمعات وافدة شبيهة بتجمعات جنوب أفريقيا وقرية من نظام «الابرتايد» الفصل العنصري - فيها وهذا التحدى سيخلق إشكالات وهواجس سياسية للمنطقة⁽²⁾.

سيزيد حجم التحديات الداخلية في المجتمع العربي في مجلس التعاون وستكون مصادر هذا التحدى متعددة، فبعضها ردت فعل داخلية لعجز الدولة عن مجابهة التحديات الخارجية مثل تآكل السيادة والاستقلال وازدياد الهيمنة الأجنبية والتهديدات أو الهزائم الخارجية أو الضغوط الاقتصادية من النظام الرأسمالي الغربى، ولكن مجموعة أخرى من مصادر التحدى ستكون داخلية بحتة أى نتيجة التفاعلات والتطورات داخل كل مجتمع من المجتمعات العربية في مجلس التعاون. أما فى ما يتعلق بالمجتمع والدولة، والعلاقة بينهما، فى ظل الإصلاح، فتتعرض لأهمها فيما يلى:

1 - خالد محمد القاسمى - نفس المرجع ص 78.

2 - خليفة شاهين - مجلس التعاون ص 57.

لابد أن نذكر، بداية، أن العوامل المحركة لهذا المشهد، هي قوى داخلية ضاغطة على الدولة ونخبها الحاكمة، من أجل استجابة أكثر فعالية وإبداعاً، في مواجهة مجمل التحديات الخارجية والداخلية. والنجاح النسبي لهذه القوى الداخلية في تحريك الدولة ونخبها الحاكمة في اتجاه التنسيق والتعاون العربيين، هو في الواقع نجاح لما درجنا على تسميته باسم تكوينات المجتمع المدني. وهي كما عرفناها، تعبير منظم عن مصالح جماعات وفئات، قد تكون متنافسة أو متعارضة، ولكن يجمع بينها أن رابطتها الداخلية هي معايير «إنجازية» حديثة، وليست معايير «إرثية» تقليدية، كما انها مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهات الدولة. وأهم هذه التكوينات الضاغطة (النقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والأحزاب السياسية، والمراكز البحثية، وغرف التجارة والصناعة، والروابط الفكرية والثقافية). وهذه المؤسسات المدنية الأهلية، حينما تدعو للضغط على الدولة من أجل التنسيق والتعاون العربيين، فهي لا تفعل ذلك من أجل مصلحة وطنية أو قومية فقط، بل تفعل ذلك، ربما في المقام الأول، من أجل مصالحها القومية التي تعجز الدولة القطرية بوضعها السابق عن تلبيتها. لذلك فإن شكل التعاون والتنسيق وطبيعتهما في هذا المشهد سيكونان في الغالب تلبية وخدمة لمصالح أكثر فئات المجتمع المدني قوة وتنظيمًا. وهذا، في حد ذاته، سيدفع التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى للإسراع بتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط. أي أن إحدى نتائج النجاح المبكر للطلائع المؤسسية للمجتمع المدني، ستؤدي إلى تكاثر منظمات هذا المجتمع المدني. ويتكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، ستشعر أعداد متزايدة من أفراد مجتمعات الدولة القطرية بأن هناك بديلاً وظيفياً معقولاً للتكوينات الإرثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية). (إلخ) ولابد أن يؤدي ذلك تدريجاً لتقوية الولاء للأولى، وإضعاف الولاء للشانية. لن

تخفى التكوينات التقليدية فى هذا المشهد خلال فترة الاستشراف، ولكنها ستقلص، وتبدو أقل جاذبية للمواطن العادى. وأهم من ذلك سيصعب استنفارها بواسطة القيادات الغوغائية فى الصراع الاجتماعى. بتعبير آخر سيؤدى تكاثر وفعالية منظمات المجتمع المدنى إلى العودة لترشيد الجدل والصراع الاجتماعيين اللذين ربما يهددان النظام الحاكم ولكنها لا يهددان كيان الدولة والمجتمع. وهذا ينقلنا إلى النتيجة الثانية المحتملة للمشهد الإصلاحى⁽¹⁾.

تبلور الطبقات وترشيد صراعاها

لم تستطع سمات الحكم والسلطة فى المجتمعات التقليدية فى شرق الجزيرة العربية الإيفاء بمتطلبات الوضع الجديد وبخاصة بعد ظهور البنى الاجتماعية - الاقتصادية الحديثة وتقلص النفوذ الاستعمارى المسيحى الغربى فكان لابد لها، لضرورة تاريخية، أن تلج نحو بناء الدولة وتحدد موقفها من الهدية أى تحديد هوية محددة للدولة، والتكامل الاجتماعى بمعنى محاولة تذويب الفوارق العرقية والطائفية القبلية فى المجتمع الواحد لخلق مجتمع دولة، التوزيع أى محاولة التوزيع الاقتصادى العادل عن طريق الإنفاق وتوزيع الثروة، والمشاركة وتعنى المشاركة السياسية فى إطار قانونى محدد، فكان لابد لهذا المجتمع العربى فى الجزيرة العربية أن يلج ما ذكرناه سابقا فى تحولها من القبيلة إلى الدولة⁽²⁾ وإن تبلور الطبقات وترشد صراعاها.

إن السياسات الإصلاحية، وبخاصة فى المجال الاقتصادى، هى ملمح أساسى من ملامح هذا المشهد. ولأن مجمل تداعيات المشهد ستعطى فرصة بقاء

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 392.

2 - د. محمد الرميحي - المرجع السابق ص 11.

وحياة للدولة القطرية، سواء فى تنويعه التنسيق العربى العام أو تنويعه التجمعات الإقليمية، فإن هذه السياسات الإصلاحية ستأخذ فرصة مناسبة للتطبيق، إلى أن تستنفذ الشوط المقدر لها فى نهايته. وهذا من شأنه أن يعيد مؤشرات النمو، سواء فى القطاعات الانتاجية السلعية أم الخدمية إلى سابق عهدها (فى الستينيات والنصف الاول من السبعينيات). وفى فترة رواج مالى ثان فى المنطقة العربية، سينصرف بالتالى جزء كبير منه إلى مجالات استثمارية سلعية. وهذا من شأنه أن يرفع من معدلات نمو الطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العاملة الحديثة، ويبطئ من معدل نمو طبقة البروليتاريا الهلامية، وبخاصة مع تشجيع انسياب رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود القطرية، ونمو الرأسمالية العربية، وتحويلها تدريجاً إلى «طبقة برجوازية» بالمعنى الغربى لهذا المصطلح. هذه النتيجة المحتملة، تعنى بتعبير آخر أن المجتمع العربى فى ظل هذا المشهد سيسرع من خطاه فى بلورة تكويناته الطبقة الحديثة. فنمو البرجوازية، ونمو الطبقة الوسطى الجديدة، ونمو الطبقة العاملة الحديثة، هذا النمو سيكون على حساب تقليص طبقة البروليتاريا الهلامية. وحتى هذه الأخيرة، ستتحول تدريجاً إما إلى طبقة «برجوازية» ترتبط بالسياق الوطنى والقومى والعالمى، وتعتمد أساليب التنظيم والتكنولوجيا الحديثة. هذا التبلور الطبقي لن يعنى، حتى فى أحسن ظروف التوسع الاقتصادى، غياب التوتر والصراع الاجتماعى. ولكنه يعنى أن هذا الصراع سيدار بطرق مؤسسية رشيدة - المساومة الجماعية، الاضرابات، وضغط أصحاب المصالح (Lobbies) على الهيئات التشريعية وعلى السلطة التنفيذية، أكثر مما سيأخذ شكل الانتفاضات الحضرية والعشوائية العنيفة (والتي يكون عمادها فى العادة البروليتاريا الهلامية)⁽¹⁾.

١ - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 393.

مدن مكتظة ولكنها أقل تفجراً

نمو السكان والمدن سيستمر، وعلى معدلات ارتفاعها فى العقدين الآخرين، وبالتنوع الاتجاهى ولكن مع استمرار النمو والتكدس الحضرى، فإنه سيكون أقل قابلية للتفجر، وذلك للأسباب التالية:

بطء نمو البروليتاريا الهلامية، والتى هى مصدر التفجر الرئيسى فى المدن. وهذا البطء بدوره ناتج عن التوسع الاقتصادى، الذى هو أحد ملامح هذا المشهد، والذى يتيح مزيداً من فرص العمالة فى القطاعات الحديثة. من ناحية أخرى، سيكون من شأن تقليص واحتواء الحروب الأهلية والإقليمية فى هذا المشهد، تجنب الاقتتلات السكانية الكبيرة، التى تقذف بعشرات الآلاف إلى المدن، وإلى صفوف البروليتاريا الهلامية. اتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية. من شأن نمو وتكاثر منظمات المجتمع المدنى، أن معظم لتكوينات الاجتماعية الرئيسية تستطيع التعبير عن مصالحها، كما عن غضبها وسخطها، بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفعالية. وما دام ذلك مستمراً، فإن هذه التكوينات المنظمة نفسها ستكون، مثلها مثل الدولة، بمثابة كابح البروليتاريا الهلامية. فالدولة ومنظمات المجتمع المدنى ستكون لها مصلحة مشتركة فى حماية الاستقرار الداخلى. لذلك سيقبل الاغراء فى هذه الحالة أمام عناصر الطبقة الوسطى فى استغلال هذه البروليتاريا الهلامية بالشكل الغوغائى. اتساع قنوات الهجرة والحركة عبر الاقطار العربية. الألبية الثالثة التى تقلل من احتمالات التفجر الحضرى، حتى إذا لم تتوافر شروط (أ) و(ب) أعلاه، هى وجود متنفس اقليمى واسع، بحثاً عن العمل والرزق أمام عناصر البروليتاريا الهلامية، وأما الساخطين من عناصر الطبقات الأخرى (وبخاصة الوسطى) باختصار، لا تتيح ملامح هذا المشهد لسياسات سكانية وحضرية رشيدة أن تبلور أو تأخذ مداها فى التطبيق. ومن ثم ستستمر معدلات النمو السكانى والتكدس

الحضرى. وستظل هناك قابلية للانفجار الحضرى. ولكن الجديد فى هذا هو أن الملامح الأخرى وتداعياته ستمل من هذه القابلية.

تخفيف التوتر الإثنى

السياق الإصلاحى : ١٠م لهذا المشهد، وبما ينطوى عليه من زيادة منظمات المجتمع المدنى، والنمو الاقتصادى، والتبلور الطبقي، وإشباع قنوات التعبير والمشاركة السياسية نسبياً، من شأنه أن يخفف من التوتر الإثنى فى الأقطار الأكثر تنوعاً (لبنان والعراق والسودان وسوريا وأقطار شرق الجزيرة العربية وموريتانيا) فمن ناحية، تمثل زيادة التبلور الطبقي منافساً حقيقياً لاستقطاب واستغلال العvisية والولاء الأثنى. ومن ناحية ثانية، فإن مشهد التنسيق والتعاون العربى ينطوى على كبح نزعات الانظمة القطرية فى استغلال الخلافات والصراعات الاثنية بين بعضها البعض. كما أن التنسيق والتعاون نفسيهما من شأنهما أن يعطيا قوة نسبية فى التعامل الخارجى، تجعل من تدخل أطراف خارجية فى الشؤون الداخلية، بما فى ذلك استغلال المسألة الاثنية، أمراً محفوظاً بالمخاطر أو «اهظ الثمن». مع ذلك، لن يسحب رخص هذا المشهد الفتيل غامساً من المسألة الاثنية. ولكن مجمل ملامح المشهد تعطى للدولة قوة نسبية فى التعامل مع احتمالات التمرد والعvisيان والمواجهة المسلحة من ناحية، وتعظم من القنوات والبدائل المتاحة أمام التكوينات الاثنية بالمحافظة على الحد الأدنى من مصالحها والمطالبة بحقوقها بشكل سلمى. وأخيراً، فإن نجاح أى من الأقطار أو مجلس التعاون فى بلورة صيغة فعالة للتعامل مع المسألة الاثنية من شأنه أن يتقل، بالمحاكاة، إلى الأقطار والتجمعات الأخرى.

احتمالات التنافس والصراع والاحتواء

من النتائج السلبية المحتملة لهذا المشهد ما يلى :

ظهور التنافس، وربما الصراع، بين البيروقراطيات والتكنوقراطيات القطرية

والإقليمية والقومية، على مناطق نفوذ وظيفية، أو حماية لمصالح فئوية وذاتية. وهناك احتمال أن يتلارم التبلور الطبقي مع أصول قطرية أو إقليمية خارج موطنها الأصلي. ونعني بذلك أن يؤدي، مثلاً، انسياب حركة عوامل الإنتاج عبر الحدود القطرية إلى هيمنة فئة معينة من قطر معين على المقادير الاقتصادية في قطر أو إقليم آخر. من ذلك هواجس البحرينيين من الاجتياح السعودي لجزيرتهم، بعد انشاء الجسر البحري بين البلدين، ومن ذلك أن تهيمن البرجوازية في مجلس التعاون على المقدرات الاقتصادية في مصر أو تونس أو السودان، دون أن يكون لها شركاء محليون رئيسيون. هنا يمكن بسهولة تحويل الصراع الاجتماعي المعاد طبقيًا، إلى صراع قطري شوفيني، يستعدي فيه الرأي العام المحلي، لا ضد الممارسة الطبقيّة لهذه الفئة أو تلك، بصفتها الطبقيّة، ولكن بصفتها القطرية. وهذا يمكن أن يتكسّم بالمشهد أو ببعض أهم ملامحه. وأخيرًا لابد من التنويه بأن الطبيعة الإصلاحية لهذا المشهد بمستوييه (التسيقي والتجمعي) تنطوي بشكل أو بآخر على المصادر الجزئية أو الكلية لاحتمالات التغيير. فحسن الجوار، ومحاولة إشاعة الطمانينة على مصالح كل نخبة حاكمة، تنطوي على عدم التدخل لتأييد أو دعم أي قطر لجماعات أو حركات في أقطار أخرى. ومن المحتمل، أن تكون الأجهزة الأمنية الداخلية في الأقطار العربية هي أول القطاعات وأكفأها في التنسيق والتعاون لاجهاض مثل هذه الحركات. لقد وصفنا هذا المشهد بأنه اصلاحي، وبأنه مشهد وقف التدهور والتقاط الانفاس، بالنسبة إلى الدول القطرية ونخبتها الحاكمة. إنه أكثر المشاهد في احتمال حدوثه خلال فترة الاستشراف. إن البطل الحقيقي، أو الفاعل الرئيسي، في هذا المشهد هو طلائع منظمات المجتمع المدني، وهي المستفيد الثاني منه. أما المستفيد الأول فهو الدولة القطرية ونخبتها الحاكمة⁽¹⁾.

١ - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 395.

التحديات الجيو - سياسية

تعتبر الغرائز البشرية وحب التملك عاملان رئيسيان يحكما سلوك البشر وهذا ما ينعكس على الدول وسياساتها تجاه المجتمعات الأخرى وذلك عن طريق محاولة بعض الدول السيطرة على مناطق لاستغلال موارد شعوبها الاقتصادية والبشرية وزرع القلاقل وافتعال الأزمات المحلية بغرض منع المجتمعات من الاستقرار والتقدم والازدهار، إضافة إلى دعم بعض العناصر المأجورة ضد المجتمعات لخلق حالة من عدم الاستقرار، ومحاولة فرض الأيدولوجيات عن طريق إقامة عناصر موالية تعمل على بث القلاقل الداخلية وإشعال الصراعات الطائفية أو الطبقية وغيرها من وسائل عرقلة مسيرة المجتمع، وتعمل بعض الدول لاستغلال الفئات المختلفة داخل المجتمع لبث مبادئها وفرض نظمها حيث تتلمس الثغرات للتسلل لنشر تلك المبادئ وررعها في التربة المناسبة خاصة في ضوء نقص الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المجتمع، مما يجعله غير قادر على تحليل النظم الاجتماعية لاختيار المناسب لها.

ستكون التأثيرات السلبية المتساقطة من النظام الدولي في المجال الجيو - سياسي خطيرة من أهمها مزيد من الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز في غياب نظام أمن قومي عربي جماعي في الوقت الذي ستشهد دول مجلس التعاون بالتهديد المستمر من جيرانها الأكبر حجماً والأقل يسراً من إيران مثلاً وتسمى للحماية المباشرة أو غير المباشرة من الدول الغربية. ومن هنا لابد من دفع الثمن سياسياً واقتصادياً، كما ستأتي التحديات الجيو - سياسية من النظام الإقليمي الإيراني فيأخذ شكل الهيمنة السياسية - الأيديولوجية على العراق والبحرين والإمارات إضافة إلى الابتزاز الاقتصادي لدول مجلس التعاون إما في شكل مساعدات - إتاوات - أو بفتح أبوابها للعمالة والبضائع الإيرانية، كما هناك تحديات من النظام العربي نفسه، ونقصد بها استخدام القوة المسلحة أو التلويح بها من قطر

عربي ضد قطر آخر، فاحتواء النظام العربي نفسه وتدنى مستوى التضامن بين أقطاره وغياب الكوابح والضوابط التي تنظم علاقات هذه الأقطار وضعف الجامعة العربية وتباعد انعقاد القمم العربية لن يغرى القوى الغربية بمحاولات الاختراق والهيمنة على هذه الأقطار فقط ولكنه سيفرغ هذه الأقطار نفسها باستخدام القوة المسلحة أو التهديد بها في مواجهة بعضها البعض ولأن النظام العربي نفسه مخترق ومهيا لمزيد من الاختراق بواسطة القوى الغربية ربما تشهد أطرافاً عربية تحالف مع أطراف غير عربية ضد قطر عربي هنا أو هناك⁽¹⁾.

أبرز التحديات للمجتمع العربي في مجلس التعاون هو تمحيد التحول من منطقة تجارة حرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي وما يرتبط به ويتبع عنه من تحديات الانتقال فنياً واقتصادياً لأن هذه العملية تستلزم الكثير من الإجراءات الفنية والاقتصادية ويواجهها تحد سياسي في مجال الوصول إلى سياسة تجارية واحدة وفي مجال إنشاء اتحاد جمركي وهذا يعنى التنازل عن السيادة فيما يخص الجمارك من أجل الوصول إلى سلطة جمركية واحدة، وسوف تدخل منظمة التجارة العالمية في جولة من التفاوض الدولي حول سدد من الإجراءات والنظم الاقتصادية وتحرير الاستثمار والتجارة والخدمات وغيرها، ويفرض جانب الاندماج العالمي تحدياً كبيراً على المجتمع العربي في مجلس التعاون في التكيف مع متطلبات الاندماج العالمي، وكذلك تواجه تحديات التعاون والمفاوضات مع التكتلات الاقتصادية الدولية مثل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان ومجموعة الآسيان، وهناك تحد في كيفية مواجهة متطلبات التفاوض التجاري والاقتصادى مع هذه التكتلات الإقليمية الأخرى وكيفية التعامل والتفاوض ككتلة مع هذه التكتلات⁽²⁾.

1 - د. خلدون النقيب - نفس المرجع ص 353.

2 - خليفة شاهين - المرجع السابق ص 61.

يتطلب تحدى العولمة بكل ما تعنيه من انفتاح بين دول العالم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وعسكريا، اقتصاديات تمتلك هياكل اقتصادية متطورة ومتنوعة ذات قواعد انتاجية متكاملة بترابطها الامامي والخلفي وتطلب عناصر انتاج ذاتية من قوى عاملة متعلمة معدة اعدادا جيدا لمواكبة التطور التقني الذي تفرضه الظروف الحالية، وتتطلب استثمارات رأسمالية في أنشطة انتاجية ذات استمرارية وقابلية للتجدد والتطور، وتعتبر اقتصاديات مجلس التعاون أحادية الإنتاج وتعتمد بصورة كبيرة على مورد واحد قابل للنضوب، وهي ذات أسواق محدودة الحجم وموارد بشرية قليلة، فقد وصل عجز موازنات بعض أقطار المجلس إلى 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل عجز موازينها التجارية إلى أكثر من 7٪، ونسبة استثماراتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالمقاييس العالمية في المتوسط حيث لا تتجاوز 16٪. ولذلك فإن الخيار الأمثل هو تعميق التكامل من أجل خلق فرص أفضل لتحقيق التنمية، والحد من ازدواجية المشروعات الاقتصادية التي تقود إلى تبديد الموارد وتؤدي إلى التنافس في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

تفرض العولمة والانفتاح على العالم الخارجي قيودا جديدة على المجتمع العربي في مجلس التعاون يتعلق بتبني المعايير الدولية في مجال العمالة والعمل، وتعتبر العولمة من أهم تحديات الأمن الاجتماعي الساقط من المحيط الخارجي الذي قد يهدد عن طريق استحقاقاتها على أكثر من صعيد ومجال بحيث أصبحت تعولم الجوانب الروحية قبل الجوانب المادية وتفرض مظاهرها على جميع الأصعدة دفعة واحدة أمنية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وقيمية وسلوكية ومعرفية ولا يبقى شيء إلا ويكون مستهدفا في غمار هذه الحضارة الجديدة⁽²⁾ وينغص النظر عن

1 - فاطمة سعيد - المرجع السابق ص 83.

2 - محمود علي حافظ - المرجع السابق ص 8.

البعد السياسى والاجتماعى لتبنى مثل هذه المعايير ، فإن البعد الاقتصادى يشمل زيادة الأجور وتوفير الخدمات الاجتماعية وظروف العمل-الصحة وتحديد ساعات العمل وضمان حقوق العمال فى التنظيم والمفاوضة الجماعية، فإن ذلك سيعتبر عليه أن تفقد أقطار المجلس الزية المتمثلة فى انخفاض تكاليف الإنتاج مما قد يؤدي إلى تشويه المنافسة الحرة عالمياً، فإن هذا يتطلب ضرورة التوجه إلى توحيد السياسات من أجل تطوير الموارد البشرية الوطنية، وإن تقوية وتطوير صيغة مجلس التعاون يمكن ان يشكل رافداً لتكتل عربى أوسع وهذه هى الوسيلة للتعامل مع اتجاه العولمة وتحرير الأنشطة الاقتصادية، فالمشروعات المشتركة فى مجلس التعاون يمكن ان تستفيد من وجود الأسواق العربية الكبيرة ذات القدرة الاستيعابية العالمية ويؤدي ذلك أيضاً إلى دفع القطاع الخاص نحو خلق المؤسسات الكبيرة القادرة على المنافسة عالمياً⁽¹⁾.

التحديات التكنولوجية

يعتبر هذا النوع من التحديات ذا تأثير بعيد المدى وإن كان بعضه غير محسوس مباشرة، وهو يتجاوز التداعيات الاقتصادية - السياسية للفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم المتقدم، وهى تداعيات من شأنها أن تركز تبعية المجتمع العربى فى مجلس التعاون واختلال تعاملهم السياسى - الاقتصادى مع الخارج والجانب الآخر غير المحسوس فى هذا التحدى التكنولوجى هو الجانب الاتصالى منه وهو شبكة الاتصال والإرسال الفضائية الأجنبية والقادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الإعلامية والثقافية ومنها إلى اختراق الجدران والعقول فى كل عائلة عربية. ومرة أخرى فى غياب مشروعات حضارية قومية وفى غياب حرية الإبداع والتعبير والتنظيم فإن المجتمع سيكون مهياً لاستقبال ما يتساقط عليه

1 - فاطمة سعيد - المرجع السابق ص 84.

من مواد إعلامية وثقافية خارجية بخاصة إذا كانت جيدة الانتاج والاخراج .
وسيعزى هذا التهيؤ ويدعمه توافر هوائيات الاستقبال المتقدمة التى سيستطيع أفراد
المجتمع الحصول عليها بسهولة نسبية فى المستقبل مما يجعلهم نهبا للإرساليات
فضائية اتصالية وثقافية أجنبية تعوض عن هزل أو تفاهة أو جفاف ما تقدمه أجهزة
الإعلام الوطنية، ولكن التأثير الأبعد مدى هو تحلل الثقافة العربية وإضعاف الهوية
والانتماء ونمو عادات وأنماط استهلاكية تركز التبعة للخارج على كل
المستويات⁽¹⁾.

نجد ان التحدى التكنولوجى لم يدع مجالاً للجمود فى عصر ثورة المعلومات
وروال الحواجز وتبنى التقنية، وإن ثورة التعليم التى يشهدها العالم تدعو إلى
مراجعة كاملة للفلسفات التعليمية السابقة وتبنى واقع الارتباط بالعلم والبحث عن
المعرفة وذلك بالانفتاح ودعم التفوق وتشجيع الإبداع وإعادة النظر فى منظومة
التعليم القديمة وجعلها منسجمة مع متطلبات المجتمع والدفع نحو الانضباط
الاجتماعى والانفتاح الفكرى والإنتاج الإنسانى⁽²⁾.

تعتبر ضريبة الكربون من التحديات المتساقطة على المجتمع العربى فى
مجلس التعاون وذلك ضمن السياسات المالية التى اتخذتها الدول الصناعية، ويقوم
مبدأ فرض ضريبة الكربون على تضمين تكلفة التدهور البيئى فى السعر من خلال
فرض ضريبة على استهلاك النفط، ويفترض أن تؤدي الضريبة إلى زيادة أسعار
أنواع الوقود، وسوف تتداخل عوامل عدة فى تشكيل أسواق الطاقة وتفاعلها مع
التوجهات البيئية العالمية خلال العقود القادمة مما يؤثر فى أسعار النفط وعوائده
للدول المصدرة، واحتمال تعميم سياسات وبرامج ومعايير البيئة عالمياً⁽³⁾.

1 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 354.

2 - سعد عبدالله - مستقبل مجلس التعاون ص 55.

3 - د. إسماعيل صبرى مقلد - المرجع السابق ص 555.

رؤية مستقلة للأمن الاجتماعى

يتضح مما سبق أن الأمن الاجتماعى والتحديات التى يتعرض لها المجتمع العربى فى مجلس التعاون يوجب تخطيط استراتيجى ورسم أولوياتها ومتابعة تنفيذها بأسلوب التنسيق والتشاور فيما بين أقطار مجلس التعاون، وبرغم التطور المضطرد للمجتمع العربى فى مجلس التعاون وازدهاره اقتصاديا، إلا ان المحصلة النهائية للأمن الاجتماعى نضعها فى المرتبة المتوسطة من الدول المتخلفة فى العالم الثالث، وقد يرجع ذلك إلى التخلف فى الأمن الاجتماعى بصفة عامة مع وجود بعض الاستثناءات فى بعض أقطار مجلس التعاون وفى بعض المجالات، وكذلك بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى والصبغة الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات المصيرية، وهناك أيضا مجموعات تعاني الفقر والجهل والتخلف الاجتماعى، وهناك مجموعة تتمتع بقدر من العلم والتعلم والقدرة المالية، وقلة من ذوى الموارد المالية الكبيرة بالغناء الفاحش، ونسبة كبيرة تعاني من التخلف السياسى - الاجتماعى ومجموعة من النخبة الثقافية ذى التعليم العالى تعاني من التخلف السياسى.

وضع وتنفيذ السياسة العامة للمشاركة السياسية للأجيال الصاعدة يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسى ويضمن الشفافية فى تنفيذ السياسة العامة، وتحقيق الأمن الاجتماعى بكل جوانبه والعمل على تطويره بما يتناسب مع التطورات والمتغيرات المستقبلية وغرس الثقافة السياسية فى نفوس أبناء المجتمع حتى تساعدهم على اتخاذ وضع القرارات السياسية مستقبلا، وإعداد منهج وطنى متكامل لتعليم الأجيال الثقافة السياسية والدور السياسى ومفهوم صنع القرار ودور السياسيين ويكون الزاميا فى المدارس والجامعات، وان تقوم وسائل الإعلام بالتركيز على طبيعة وأبعاد المشاركة السياسية المطلوبة واعطاء القدوة والمثل، وأهمية حل

مشكلات الحدود القائمة باعتبارها تؤثر فى الأمن الاجتماعى، والنظرة الجديدة لتوزيع مصادر الدخل القومى والتعامل الواسع والجدى مع التركيبة السكانية⁽¹⁾.

نفترض، هنا، أن النخبات الحاكمة فى الدول القطرية العربية، ترى وتعى حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها، وأن ذلك يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية الواسعة فى الداخل وفى علاقاتها الإقليمية العربية لمجابهة المخاطر والتحديات. وقد تكون النخبات الحاكمة هذه هى نفسها القائمة فى الوقت الحاضر، أو نخبات جديدة تتولى السلطة خلال العقد المقبل. المهم أن من فى السلطة يرى ويعى حجم الكارثة بين الكوارث التى ينطوى عليها المشهد الأول، كامتداد للأوضاع العربية فى منتصف الثمانينيات. لا يفترض هذا المشهد أن تغييرات جذرية بالمعنى المعهود ستحدث. ولكنه يفترض أن حركات إصلاحية واسعة ستتحقق بسرعة معقولة فى عدد من الأقطار العربية الكبيرة، تؤدى إلى حركات إصلاحية مماثلة فى الأقطار العربية الأصغر. ويعبر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الجزيرة العربية تفوق - فى كمها وكيفها، واستقرارها واستمراريتها - ما يرد من حالات تعاون الافتراض هو أن يمثل هذا استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية - فى فرضية الوحدة وفى غيرها - بالقدر الذى لا يؤثر على مصالحها المباشرة سلباً. هذه الافتراضات تجعل من هذا المشهد الرئيسى الثانى أقرب ما يكون إلى ما يسمى فى الدراسات المستقبلية بـ «المشهد الاصلاحى». يقوم هذا المشهد على افتراض أن متربات وتداعيات الأوضاع الحالية تدفع إما إلى قيام اثنتين أو أكثر من الفئات الحاكمة بتكوين تجمعات إقليمية، وإما إلى تنسيق جماعى عربى (فى مجال أو أكثر)، وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الآتية⁽²⁾:

1 - محمد العيسوى - مستقبل مجلس التعاون ص 113.

2 - د. خلدون النقيب - المرجع السابق ص 377.

إدراكها لتهديد جاد لمصالحها، أو شرعيتها داخليًا أو خارجيًا. إدراكها أن آفاق التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود، بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد. تزدى مستوى الأداء الاقتصادى والسياسى، أو سوء إدارة الموارد المتاحة على المستوى القطرى. زيادة تبعيتها لطرف أجنبى يجد من مصلحته، استراتيجيًا أو اقتصاديًا، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين هذه الأقطار العربية ومن يدفعها أو يشجعها فى هذا الاتجاه. تصاعد الضغوط الشعبية (أو من جماعات المصالح) على الفئات الحاكمة لاعتبارات رمزية أو دفاعية أو اقتصادية. كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الأقطار فى الجزيرة العربية التى تدخل فى أشكال وسيطة للتعاون، بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات، وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى بعض السياسات الترشيدية، بسبب إدراك الفئات الحاكمة أن الميزات التى تمنحها من مثل هذا الالتزام تفوق ثمن التنازلات. ويتطوى ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلى التدريجى. ولا يعنى ذلك تعبيراً جذرياً فى طبيعة الفئات الحاكمة، ولكنه يعنى بالتأكيد بعض التعديل فى التوازنات بينها، استيعابها لبعض الدروس والنكسات. ويفترض هذا المشهد أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين (تفريعتين) رئيسيين، ومتقاطعين فى بعض الأحيان هما: تجمعات إقليمية من أقطار متجاورة فى الغالب، وتنسيق عربى عام فى واحد أو أكبر من المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية. أما الملامح والافتراضات التى تحكم هذا المشهد، فتطوى على ما يلى⁽¹⁾:

فى ظل وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تركز فكرة الولادة لكيانات أكبر. سيستمر المضمون الاجتماعى والسياسى لهذه التوجهات والممارسات، مشابهاً لما كان سائداً

1 د. غسان سلامة - المرجع السابق ص 377.

فى حال التجزئة . ورسم معالم التوجيه العلمى المقارب للمجتمع العربى فى مجلس التعاون حول التحديات الاساسية التى تواجهها فى ملفات الامن الاجتماعى الذى يشمل الطفولة والاسرة والشباب والتنشئة السياسية وتحديات العلم والتكنولوجيا وغيرها وذلك فى إطار من الترابط الجدلى المتفاعل مع خصوصية المجتمع العربى لمجلس التعاون^(١).

ستستمر التوجهات التنموية نفسها، ولو على نطاق يستفيد من زيادة الموارد وحجم السوق، وباستخدام أفضل نسبياً للموارد مما كان سائداً فى حال التجزئة. وبالتالي سيتحسن الاداء العام للاقتصاد، وتقل نسبياً الاختناقات الحادة - وإن كانت لن تختفى - وبخاصة فى المشهد الفرعى التجمعى. ستستمر التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها من حيث الجوهر. سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة فى مجالات الإنتاج والأمن والقوة العسكرية، ويبدو هذا الارتفاع أكثر وضوحاً فى المشهد الفرعى للتجمعات الإقليمية التى تتم بعيداً عن مخططات قوى خارجية. سيرتفع تدريجاً مستوى التعبئة الشعبية، وبالدرجة التى لا تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة أو دعائم النظام الاجتماعى - الاقتصادى القائم. ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات، أكثر من غيرها، وأكثر مما كانت تلعبه فى مشهد التجزئة، وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية، والجيش، والأجهزة الأمنية. كما قد تجدد بعض القوى الرأسمالية مجالاً أوسع، نسبياً، لتأثيرها فى إطار بعض التجمعات الإقليمية. يحتمل أن تقل النزاعات بين الأقطار وتزداد بين التجمعات القطرية، ولكن تأخذ شكلاً سلمياً تنافسياً، وتطور آليات جديدة لفض هذه النزاعات. سيظل نمط التبعية فى علاقات أقطار الجزيرة العربية بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر، وإن كان سيتعدل من حيث الدرجة؛ فسيزداد هامش الحركة

١ - محمود حافظ - المرجع السابق ص 8.

والمناورة والمساومة فى النظام العالمى القائم، بخاصة فى النواحي الاقتصادية وشروط التبادل التجارى وسيظل النظام القيمى الغربى مهيمًا على مفاهيم وأنماط سلوك الفئات الحاكمة والطبقات الوسطى، بخاصة فى مجالات الاستهلاك والتكنولوجيا، والانبهار الحضارى بالغرب.

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشهد، لطبيعته الوسيطة، يقبل مزيدًا من التفرعات، أو احتمالات التدهور. وإذا كان الفاعل الرئيسى والمستقل هو القوى الدولية والإقليمية (دول الجوار)، وكانت الدولة القطرية العربية ومجتمعها المدنى مجرد متغيرين تابعيين مفعول بهما، ولا حول لهما ولا قوة، فلإننا فى التنسيق والتعاون، نلمس قدرًا لا بأس به من فاعلية قوى الداخل فى مواجهة مشكلات دولتها ومجتمعها، وفى مواجهة قوى الخارج. ولذلك، فإن الجديد فى المشهد ليس هو «كم» و «كيف» التحديات المحيطة بالدولة والمجتمع فى الجزيرة العربية، ولكن الاستجابة التى تواجه بها الدولة القطرية ومجتمعها المدنى هذه التحديات. فالاستجابة هنا لن تكون استسلامًا أو إذعائنًا للأمر الواقع، ولكن محاولة دؤوبة، وإن كانت متوسطة الفعالية، فى التعامل مع هذا الواقع بهدف تقليص معظم تداعياته السلبية.

عوامل تزايد التحدى والاستجابة الفعالة

إن قوى مجتمعية متباعدة ستستشعر خطر تلك الخلفيات والبدايات فى الوقت المناسب، وستحاول أن تفعل شيئًا أو أشياء أكثر جدية من المعتاد فى ممارساتها لوقف التدهور، ثم لتصحيح العديد من الأوضاع الداخلية والإقليمية قبل فوات الأوان. وتتداعى أحداث وتفاعلات كما يلى⁽¹⁾:

١ - د. غسان سلامة - نفس المرجع ص 379.

تصاعد ضغوط الرأي العام الوطنى

سيؤدى الاخفاق فى مواجهة بعض الازمات والمشكلات الحادة بالممارسات المعتادة للأنظمة الحاكمة، إلى احتجاجات واسعة، بأشكال متعددة وتؤدى هذه الاحتجاجات الواسعة إما لاستجابة الأنظمة الحاكمة فى الدول القطرية لمعظم المطالب الشعبية، وستعبر المطالب الشعبية المذكورة عن أمور عديدة، أهمها مطلب العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. مطلب العدالة الاجتماعية هو فى الواقع مطلب مركب، ينطوى على توسيع الفرص المتاحة لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا والتكافؤ أو المساواة فى توزيع هذه الفرص. ومطلب المشاركة السياسية ينطوى بدوره على مطلب فرعية عديدة، لعل أهمها هو عودة الحياة الديمقراطية أو توسيع وتنويع النخبة الحاكمة. والنجاح المبذول لضغوط الرأي العام، سيجعل منه قوة دائمة خلال اللحظات المتتالية.

توسيع إطار النخبة الحاكمة وتنويع عناصرها البشرية

إن مجرد تحقيق مطلب المشاركة السياسية بتوسيع النخبة الحاكمة وتنويعها - سواء بالطريق الديمقراطي الليبرالى المعتاد - يعنى أن وعاء الخبرة والإبداع السياسى سيتسع بدوره، ويعنى أن مزيداً من البدائل ستطرح على الساحة لمواجهة التحديات، وفى مقدمتها مطلباً العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن توسيع المشاركة السياسية سيجنب مجتمع الدولة القطرية نشوب صراعات أهلية ممتدة، وبخاصة من النوع المسلح. أى أن المجتمع سيهنا بمستوى معقول من الاستقرار، يتيح لنخبته الحاكمة اختبار عدد من البدائل المطروحة لإقرار العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية، دون هزات داخلية حادة، ودون خطر الاختراق الخارجى بالتحالف مع احدى الجماعات المحلية الغاضبة. ولكن المشاركة السياسية والاستقرار النسبى لن يكونا بديلاً لتحقيق معدلات تنمية حقيقية تتواءم

مع زيادة السكان، أو تلمى ثورة التطلعات للطبقات والأجيال الجديدة. لذلك، فإن مثل هذا الاستقرار يتوقف دوامه على معدلات تنمية حقيقية مرتفعة (5 إلى 7 بالمائة سنوياً). وبما أن قاعدة الموارد محدودة فى معظم أقطار الجزيرة العربية ماعدا النفط، فإنه مع افتراض حسن التنظيم والاستغلال لهذه الموارد، فإنها متصل إلى طريق مسدود أو نصف مسدود، فى خلال الفترة القادمة على الأكثر من بداية محاولات التنمية الجادة.

ضغوط الرأى العام من أجل التعاون مع دول الجوار

يمكن التغلب على محدودية قاعدة الموارد، وخطر الوصول إلى طريق تنمى مسدود، باستخدام التكنولوجيات المتقدمة بكثافة. ولكن هذا الاحتمال غير وارد خلال مدة الاستشراف. فالاستخدام المكثف لهذه التكنولوجيات يفترض أسبقية وشيوعاً لقيم علمية وسياسات علمية وتكنولوجية، ينبغى أن تكون قائمة بالفعل مع بداية المدة الزمنية، ولما كان ذلك غير قاتم الآن فى أى من الدول القطرية، فإننا، نستبعد اكتمال هذا البديل لمعالجة معضلة محدودية الموارد فى معظم الأقطار العربية فى مجلس التعاون. وعلى افتراض حسن تخطيطها وتنظيم استغلاله، ستواجه عقبات من نوع آخر، مثل محدودية الطاقة البشرية المدركة والعليا، أو محدودية الأسواق الوطنية وحدة المنافسة الدولية. لذلك كله، يشير هذا المشهد إلى احتمال جولة أخرى من ضغوط الرأى العام الوطنى، للتعاون والتنسيق والتكامل مع بلدان عربية أخرى، وبخاصة المجاورة منها، فى المجالات الاقتصادية المختلفة كاليمن. سيدعم من هذه الضغوط نحو هذا البديل، حركة الاتصال والتواصل البشرى والإعلامى بين الأقطار العربية، والتى تتسع مع شيوع وكثافة استخدام أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة. ستكون المسألة الاقتصادية التنموية، إذاً، هى أحد أسباب ضغوط الرأى العام الوطنى من أجل

حسن الجوار والتعاون مع أقطار عربية أخرى. ولكن هذه الضغوط قد تخفّضها أيضاً عوامل أخرى، مثل الإحساس بتهديدات خارجية للأمن الوطنى. ويمكن أن تتقاطع هذه العوامل جميعاً فى الوقت نفسه^(١).

استجابة النخب الحاكمة للتعاون والتنسيق العربيين

استجابة النخب الحاكمة لضغوط رأى العام من أجل التعاون والتنسيق مع أقطار الجوار العربية سيتوقف على إحساسها بالخطر، لا على أقطارها فقط، ولكن على مصالحها هى ذاتها أيضاً، بما فى ذلك استمرارها فى السلطة، سواء كانت متخبة أو غير متخبة. كما أن إمكانية الاستجابة تكون أكثر احتمالاً إذا كانت هناك نماذج تعاون وتنسيق ناجحة فى مناطق عربية أخرى، وإذا كان هذا التعاون وهذا التنسيق لا يؤدى إلى الأجل القصير إلى خسارة واضحة أو محسوسة لمزايا النخبة الحاكمة. ويدعم من استجابة النخب الحاكمة للمضى فى هذا الطريق، احتمال زيادة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية خارج المنطقة العربية، وتقليص الفرص المتاحة أمام كل قطر عربى على حدة، للتعامل العادل منها. والأمر نفسه سوف يحدث إذا ما تعاضمت القوة العسكرية والاقتصادية لبعض دول الجوار غير العربية مثل إيران.

منع التفاعل بين التحديات الداخلية والخارجية، أو تقليصها

يتوقف نجاح النخب الحاكمة فى إدارة مجتمعاتها فى هذا المشهد، على قدرتها على منع التفاعل السلبى بين التحديات الداخلية والخارجية أو تقليصها، أهمية هذا الاعتبار تنبع من حقيقة أن الدولة القطرية تبدأ من نقطة الأزمة الخائفة. ومحتاج عادة إلى لحظات طويلة من الاستقرار والتقاط الأنفاس، حتى فى ظل

١ - د. د. غسان سلامة - نفس المرجع ص 381.

المشاركة السياسية لقطاعات أوسع، وفي ظل جهود تنمية جادة، وفي ظل إجراءات عدلية ملحوظة. فكل هذه الإصلاحات تحتاج إلى فترة قبل أن تزوي ثمارها المرجوة. في الوقت نفسه لن تسوقف التحديات الداخلية والخارجية، وبخاصة الأخيرة. المهم أن تنجح النخبة الحاكمة لا في منع هذه التحديات، وإنما في تحييد التفاعل المكثف السلبي بينها.

التعبئة الداخلية

إحدى الآليات الفعالة في تحييد التفاعل السلبي بين التحديات، هي تعبئة المجتمع سياسيًا لمجابهة هذه التحديات. ويتأتى ذلك من خلال تقوية وترشيد النسق التربوي والإعلامي، وتنظيم قطاعاته الشبابية وتكويناته العمالية والمهنية، وتوسيع هامش الحركة وحرية التعبير المتاحة لها. ويسهل من هذه التعبئة بلورة أنساق قيمية ومعارية وسلوكية جديدة وتعميق الانتماء الوطني والقومي، وتعلو من شأن العمل المنتج، وتقلص من نزعات الاستهلاك الإبلخي والترفي، وتشجع على الإبداع والتجديد في العلوم والآداب، وتحارب التسبب والفساد. ونجاح النخبة في تحقيق هذه التعبئة المجتمعية، يتوقف على مصداقيتها هي نفسها والتزامها وتبسيمها للأنساق القيمية والمعارية والسلوكية الجديدة. وعن ضغوط الرأي العام الوطني من أجل هذا الطلب، أو ذلك، وبخاصة ذلك المتعلق بالتعاون والتنسيق مع بلد عربي آخر. عماد الرأي العام الوطني في أقطار الجزيرة العربية هو الفئات المتعلمة، والقطاعات المنظمة وشبه المنظمة، وبخاصة في المراكز الحضرية، وبالأخص في المدن الكبرى، وفي مقدمتها العاصمة. وأن العنف هو من أهم التحديات وأخطرها التي تواجه الأمن الاجتماعي للأسرة في مجلس التعاون وترتكز هذه الفكرة على قواعد علمية وشواهد واقعية أثبتت أن العنف بات خطراً يهدد أمن المجتمع واستقراره داخلياً، والعنف ذو أنماط عديدة ومظاهر متنوعة حيث نلاحظه تعمقاً داخل الأسرة وعنف المدارس وعنف الدولة وعنف المجتمع

ويزداد خطورة عندما يصل إلى مستوى الانحراف والجريمة وجنوح الأحداث، كما نلاحظه علنا في الشوارع وفي حركة المرور وفي المتزهات والحدائق العامة، إضافة إلى وجود أنماط أخرى دخيلة قد يتعدى خطرهما الأمن الداخلي ليخترق جدران الأمن الخارجى عن طريق تدخل دول أو جهات أو جماعات لها علاقة وثيقة بقنوات العنف فى الداخل والمعنى هو عنف العمالة الوافدة وعنف بعض التيارات الدينية⁽¹⁾.

إن التحولات الاجتماعية الكبرى التى حدثت، خلال العقود القليلة الماضية وهى تغيرات، فى مجملها، تجعل من الممارسات المعتادة للنخب الحاكمة الحالية، آليا، أقل فعالية فى ضبط المجتمع وإدارته. فتركية المدن وحدها، تجعل إمكانية السيطرة والضغط، ناهيك عن الإدارة الفعالة، أمرا صعبا، إن لم يكن مستحيلا، بالممارسات التى عهدناها فى عقدي السبعينيات والثمانينيات. فأكثر من نصف سكان هذه المدن سيكونون دون سن العشرين، وحوالى ربع السكان سيكون من الطبقات العاملة، وربع آخر من الطبقات المتوسطة، ونصف السكان من الطبقات الفقيرة والمعدمة. وهذه التركيبة تجعل من المدينة مادة قابلة للإثارة والالتهاب، وهى تركيبة غير مفهومة لمعظم النخب الحاكمة على أى حال. وهذه الحقيقة، ضمن حقائق أخرى، تجعل النخب الحاكمة أكثر تهيجا للاستجابة للقطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأى العام الوطنى، مخافة الانفجارات الحضرية السهلة نسبيا. ولكن ما هى هذه القطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأى العام الوطنى؟ وما هى حوافزها للضغط فى اتجاه مزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع أقطار عربية أخرى؟⁽²⁾.

حتمية الوصول إلى الاتحاد الفدرالى كنموذج دولة الإمارات العربية الاتحادية بكل جوانبه مع الأخذ بالتجربة الديمقراطية الكويتية ومجالاتها البرلمانية والمشاركة

1 - د. مها غنام - المرجع السابق ص 8.

2 - د. غسان سلامة - نفس المرجع ص 382.

الشعبية وحرية الصحافة والمجتمع المدني والاتحادات النقابية المهنية، مع التجربة السعودية فى الإدارة والتصنيع وخاصة الصناعات الأساسية. وإذا ما تعزز الأمن الاجتماعى والسياسى والعسكرى للمجتمع العربى فى مجلس التعاون سيكون أداة ردع لكل طامع فيها.

يرتبط الأمن الاجتماعى بالمشاركة السياسية فى صنع القرار والإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فبدونهما لا يمكن أن يستتب الأمن والاستقرار، فمن الواضح غياب المشاركة السياسية وانعدام الديمقراطية. فلا بد من رفع الحظر عن التنظيمات الحزبية والنقابية، وحرية الصحافة والتعبير، وأن يكون الأمن الاجتماعى واضحاً ومقبولاً ومستساغاً لأفراد المجتمع على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم وأفكارهم فى وطن واحد وأن يكون مفهوماً مقبولاً يحظى بالافتتاح الحقيقى وينال تأييداً واستحساناً.

تقتضى الضرورة أن يتطوى مفهوم الأمن الاجتماعى فى النهاية على تصور واضح للتحديات والتهديدات الأساسية والثانوية، فإنه ينبغى فى الوقت ذاته أن يتضمن إدراكاً لا لبس فيه ولا غموض لمسألة أساسية، وهى الفهم للمصلحة العليا للمجتمع، وهو حق المشروع فى الحياة السياسية والاجتماعية التى يرغبها ويختارها عن طريق ممثليه من النواب فى برلمان ديمقراطى منتخب انتخاباً مباشراً وبالتالى يحافظ على استقلالية قرار الفرد والمجتمع، وفى بناء مستقبل واعد. وهنالك علاقة قوية جداً وطردية بين الأمن الاجتماعى والأمن العسكرى، فكلما كان الأمن الاجتماعى ثابتاً ومستقراً وقوياً فإنه ينعكس إيجابياً على الأمن العسكرى الذى يمد قوته من الأمن الاجتماعى وليس بالأسلحة والجيش وأجهزة المخابرات الامنية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون الأمن العسكرى قوياً وهناك ضعف فى الأمن الاجتماعى فهذا يؤدى إلى الانهيار بسرعة كلما تعرض الأمن الاجتماعى

للخطر، وهذا ما حدث في الاتحاد السوفيتي الذي كان أقوى دولة عسكرية وأقوى أجهزة أمن ومخابرات مثل «كي. جي. بي» وكلها انهارت بسرعة لم يصدقها العقل البشري لأن الأمن الاجتماعي كان مفقوداً ومعتمداً بدلا عنه بالأمن العسكري والاستخباراتي، ويجب ان يعي جميع أفراد المجتمع العربي في مجلس التعاون هذا الدرس جيدا.

فهرس المحتويات

الصفحة

5	مقدمة
9	الفصل الأول: الرق بين الغرب والعرب.
189	الفصل الثاني: السوق فى شرق الجزيرة، نعربية قبل النفط.
277	الفصل الثالث: تحديات الأمن الاجتماعى فى الجزيرة العربية.

المؤلف في سطور

- من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
- رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات ومجموعة العيدروس التجارية.
- حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير في التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 - 1971 والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية 1921 - 1971.
- عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970 - 1973 ثم مديرا للعلاقات الثقافية بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979 - 1984، ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984 - 1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الظفرة الجوية في أبو ظبي، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ثم في جامعة الكويت 1993 - 2000 ثم في جامعة روتردام الإسلامية بهولندا 2000 - 2002، ثم في القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2002-2006: الأمين العام للجنة الإمارات للتاريخ العسكري، ثم رئيس مؤسسة اسكاندافيا للاتصال الثقافي والتجاري في السويد من عام 2007 حتى الآن، وهو عضو في العديد من الجمعيات العلمية الإقليمية والدولية وعضو في الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب منذ عام 1991 وحتى الآن ورئيس تحرير مجلة دراسات روتردام الإسلامية.
- صدر له أكثر من اثني عشر كتابا وأكثر من أربعين بحثا معظمها في الخليج العربي والدراسات العربية والإسلامية.

الفصل الأول: الرق بين الغرب والعرب.

الفصل الثاني: السوق في شرق الجزيرة العربية قبل النفط.

الفصل الثالث: تحديات الأمن الاجتماعي في الجزيرة العربية.

Bibliotheca Alexandrina



0666266



هذا الكتاب